

شرح ابن عقيل

قاضي الفضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل

العقيلي، المصري، الحمداني

المولود في سنة ٦٩٨ والمتوفى في سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفية

الإمام الحجة الثبت : أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود في سنة ٦٠٠ والمتوفى في سنة ٦٧٢ من الهجرة

، مات تحت أديم السماء ،
، أنحى من ابن عقيل ،
أبو حبان

ومعه كتاب

منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

بمحمد يحيى الدين عبد الحميد

غفر الله تعالى له ولوالديه

وجميع حق الطبع محفوظ له

الجزء الثاني

الطبعة الشرعية الوحيدة

والتعاقد عليها

الطبعة المشرونة

رمضان ١٤٠٠ هـ - يوليو ١٩٨٠ م

نشر وتوزيع

دار التراث

القاهرة

دار مصر للطباعة

سعيد جودة السحار وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوت بِجَمِيلِ الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرفِ الكائنات ،
المبعوث بالهدى ودين الحق لِيُظْهِرَهُ على الدين كُلِّهِ ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا
أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدين حتى رَفَعَ الله بهم مَنَارَهُ ، وأعلى كلمته ، وجعله دينَهُ
للرضى ، وطريقَهُ المستقيم

وبعد ، فقد كان مما جَرَى به القضاء أنى كتبتُ منذ أربع سِنِينَ تعليقاتٍ على كتاب
الخلاصة (الألفية) الذى صَنَّفَهُ إمامُ النجاة ، أبو عبد الله جمالُ الدين محمدُ بنُ مالكٍ
اللولودُ بِجَيَّانَ سَنَةِ سِتْمِائَةٍ من الهجرة ، والمتوفى فى دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمئة ،
وعلى شرحه الذى صَنَّفَهُ قاضى القضاة بهاء الدين عبدُ الله بن عَقِيلٍ ، المصرى ،
الهاشمى ، المولود فى سنة ثمان وتسعين وستمئة ، والمتوفى فى سنة تسع وستين وسبعمئة
من الهجرة ، ولم يكن يَدُورُ بِخَلْدِي — علم الله — أن تعليقاتى هذه ستحوز قبولَ
القرأة ورضاهم ، وأنها سَتَحُلُّ من أنفسهم الحُلَّ الذى حَلَّتْهُ ، بل كنت أقول
فى نفسى : « إنه أثر يذكرنى به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لى دعوة رجل صالح
فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جَرَتِ الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتابُ يروقُ قُرْأَهُ ، وينال
منهم الإعجابُ كُلُّ الإعجاب ، وإذا هم يطلبون إلى فى إلحاح أن أعيد طبعه ،
ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن
أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فَرَطَ مِنِّى ، أو أنتم بحثاً ، أو أبْدَلْ
عبارةً بعبارة أسهلَ منها وأدْنَى إلى القَصْدِ ، أو أضبط مثلاً أو كلمة غفلتُ عن

ضَبَّطَهَا ، أو ما أشبه ذلك من وُجُوهِ التحسين التي أستطيع أن أكافئ بها هؤلاء الذين رَأَوْا في عملي هذا ما يستحقُّ التشجيعَ والتنويه به والإشادةَ بذكره ، وما زالت العَوَائِقُ تدفعني عن القيام بهذه الأُمْنِيَّةِ الشريفةِ وَتَدُوْدُنِي عن العمل لتحقيقها ، حتى أَذِنَ اللهُ تعالى ، فَسَنَحَتُ لِي الفرصة ، فلم أَتَأَخَّرْ عن اهْتِبَالِهَا ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملتُ في تعليلاتي يَدَ الإصلاح والزيادة والتهديب ، كما أعملت في أصله يَدَ التصحيح وَالضَّبْطِ والتحرير ، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحاً إن شاء الله .

والله — سبحانه وتعالى ! — المسئول أن يوفقني إلى مَرْضَاتِهِ ، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، وأن يكتبني ويكتبه عندهُ من المقبولين ، آمين .

كتبه المعز بالله تعالى

بجديحي الذين يجيدون الجيد

لا التي لنفى الجنس

١- إسما

٢- شرط

٣- عمل

٤- شرط

٥- حكم

٦- حكم

٧- حكم

٨- حكم

٩- حكم

١٠- حكم

١١- حكم

١٢- حكم

١٣- حكم

١٤- حكم

١٥- حكم

١٦- حكم

١٧- حكم

١٨- حكم

١٩- حكم

٢٠- حكم

٢١- حكم

٢٢- حكم

٢٣- حكم

٢٤- حكم

٢٥- حكم

٢٦- حكم

٢٧- حكم

٢٨- حكم

٢٩- حكم

٣٠- حكم

عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لِلَا فِي نَكِرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً (١)

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء ، وهي « لا » التي لنفى الجنس ، والمراد بها « لا » التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله .

وإنما قلتُ « التنصيص » احترازاً عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً ، نحو : « لَا رَجُلٌ قَائِمًا » ؛ فإنها ليست نصّاً في نفي الجنس ؛ إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس ، فيتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمًا بِل رَجُلَانِ » وبتقدير إرادة « لَا رَجُلٌ قَائِمًا بِل رَجُلَانِ » ، وأما « لا » هذه فهي لنفي الجنس ليس إلا ؛ فلا يجوز « لَا رَجُلٌ قَائِمٌ بِل رَجُلَانِ » .

وهي تعمل عمل « إِنْ » ؛ فت نصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة — وهي التي لم تتكرر — نحو : « لَا غُلَامٌ رَجُلٍ قَائِمٌ » وبين المكررة ، نحو : « لَا جَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » (٢) .

(١) « عمل » مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله « اجعل » الآتي ، « وعمل مضاف و « إن » قصد لفظه : مضاف إليه « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا » جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو المفعول الثاني لاجعل « في نكره » جار ومجرور متعلق باجعل « مفردة » حال من الضمير المستتر في « جاءتك » الآتي « جاءتك » جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « لا » ، والباء للتأنيث ، والكاف مفعول به لجاء « أو » عاطفة « مكرره » معطوف على مفردة .

(٢) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة فعلمها بعد استيفاء شروطها وهي مفردة واجب ، وعلمها مكررة جائز .

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة^(١) ؛ فلا تعمل في المعرفة ، وما ورد من ذلك مؤوّل بنكرة ، كقولهم « قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها » ، فالتقدير : ولا مُسَمًّى بهذا الاسم لها^(٢) ويدلّ على أنه مُعامل مُعاملة النكرة وَضْفُهُ بالنكرة كقولك : « لا أبا حَسَنٍ حَلَالًا لها » ، ولا يُفصلُ بينها وبين اسمها ؛ فإن فُصلَ بينهما أُلغيت ، كقوله تعالى : (لا فيها غَوْلٌ) .

فَانْصَبْ بِهَا مُضَافًا ، أَوْ مُضَارِعَةً
وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ أَذْكَرُ رَافِعَةً^(٣)

(١) الشروط التي يجب توافرها لإعمال « لا » ، عمل إن سته ، وهي : أن تكون نافية ، وأن يكون المنفي بها الجنس ، وأن يكون النفي نصّاً في ذلك ، وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها في نحو قولهم : جئت بلا زاد ، وقولهم : غضبت من لا شيء ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أى فاصل ولا خبرها ، وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس ، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى ، وترك واحداً ، وهو ألا يدخل عليها جار .

(٢) هكذا أوله الشارح ، وليس تأويله بصحيح ؛ لأن المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون ؛ فالنفي غير صادق .
وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين .

أحدهما : أن الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : ولا مثل أبي حسن لها ، ومثل كلمة متوغلة في الإيهام لاتتعرف بالإضافة ، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه .
والثاني : أن يجعل « أبا حسن » عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل : ولا يفصل لها ، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو « حاتم » بالمتناهي في الجود ، ونحو « مادر » بالمتناهي في البخل ، ونحو « يوسف » بالمتناهي في الحسن ، وضابطه : أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف .

(٣) « فانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بانصب « مضافاً » مفعول به لا نصب « أو » عاطفة « مضارعه » مضارع بمعنى مشابه : معطوف على قوله « مضافاً » ومضارع مضاف والهاء العائدة إلى قوله « مضافاً » مضاف إليه « وبعد » ظرف متعلق بقوله « اذكر » الآتي ، وبعد مضاف ، =

وَرَكِبَ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا : كَلَا
 حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، وَالثَّانِي أَجْمَلًا^(١)
 مَرْفُوعًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، أَوْ مُرَكَّبًا ،
 وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبُ^(٢)

= و « ذا ، من ، ذاك ، اسم إشارة : مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب ، الخبر ، مفعول به لا ذكر الآتي ، اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « رافعه ، رافع : حال من الضمير المستتر في « اذكر » ، ورافع مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة الصفة لمعمولها ، وهي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصاً ، ولذلك وقع هذا المضاف حالا .

(١) « وركب ، الواو عاطفة ، ركب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المفرد ، مفعول به لركب « فاتحا ، حال من الضمير المستتر في « ركب » ، ومتعلقه محذوف ، والتقدير : فاتحا له « كلا ، الكاف جارة لقول محذوف على ما سبق غيره مرة ، ولا : نافية للجنس « حول ، اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا حول موجود « ولا ، الواو عاطفة ، ولا : نافية للجنس أيضاً « قوة ، اسمها ، وخبرها محذوف ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة « والثاني ، مفعول أول قدم على عامله ، وهو قوله اجعلا الآتي « اجعلا ، اجعل : فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، أو هو فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف لا محل له من الإعراب ، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب .

(٢) « مرفوعا ، مفعول ثان لا جعل في البيت السابق « أو منصوبا ، أو : حرف عطف ، منصوبا : معطوف على مرفوع « أو مركباً ، معطوف على قوله « مرفوعا ، السابق « وإن ، الواو عاطفة ، إن : شرطية « رفعت ، رفع : فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر في محل جزم ، وتاء المخاطب فاعل « أولاً ، مفعول به لرفعت « لا ، ناهية « تنصبا ، فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل =

لا يخلو اسمُ « لا » [هذه] من ثلاثة أحوال ؛ الحال الأولُ : أن يكون مضافاً [نحو : « لا غلامَ رَجُلٍ حَاضِرٌ »] . الحال الثاني : أن يكون مُضَارِعاً للمضاف ، أى مُشَابِهاً له ، والمراد به : كل اسم له تَعَلُّقٌ بما بعده : إمّا بعملٍ ، نحو : « لا طَالِماً جَبَلًا ظاهراً ، ولا خَيْرًا من زَيْدٍ رَاكِبٌ » ، وإمّا بِعَطْفٍ نحو : « لا ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثِينَ عِنْدَنَا » ويسمى المُشَبَّهُ بالمضاف : مُطَوَّلًا ، وَمَقْطُوعًا ، أى : ممدوداً ، وَحُكْمُ المضافِ والمُشَبَّهِ بهِ النصبُ لفظاً ، كما مُثِّلَ ، والحال الثالث : أن يكون مفرداً ، والمرادُ به — هنا — ما ليس بمضاف ، ولا مُشَبَّهٍ بالمضاف ؛ فيدخل فيه الثنى والمجموع ، وحكمه البناء على ما كان يُنصَبُ به ؛ لتركيبه مع « لا » وصيرورته معها كالشيء الواحد ؛ فهو معها كخَمْسَةِ عَشَرَ ، ولكن محلّه النصبُ بلا ؛ لأنه اسم لها ؛ فالفردُ الذى لبس بثنى ولا مجموع يُبْنَى على الفتح ؛ لأن نصبه بالفتحة نحو : « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » والثنى وجمعُ المذكر السالم يُبْنَيَانِ على ما كانا يُنصَبَانِ به — وهو الياء — نحو : « لا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ، ولا مُسْلِمِينَ » فَمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِينَ مَبْنِيَانِ ؛ لتركيبهما مع « لا » كما بنى « رجل » [لتركيبه] معها .

وذهب الكوفيون والزجاجُ إلى أنَّ « رجل » فى قولك : « لا رَجُلَ » معرب ، وأن فتحته فتحةُ إعرابٍ ، لافتحة بناء ، وذهب البرد إلى أن « مُسْلِمَيْنِ » و « مُسْلِمِينَ » معربان ^(١) .

= الوقف فى محل جزم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وحذف منها الفاء ضرورة ، وكان حقّه أن يقول : وإن رفعت أولاً فلا تنصبا .

(١) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم « لا » ، إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالماً فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيّاً كما ذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه =

وأما جمعُ المؤنثِ السالمِ فقال قوم : مبنيٌّ على ما كان ينصب به - وهو الكسر - فتقول : « لا مُسَلِّمَاتِ لَكَ » بكسر التاء ، ومنه قوله :

١٠٩ - إِنْ الشَّبَابَ الَّذِي تَجِدُ عَوَاقِبُهُ
فِيهِ نَلْدُ ، وَلَا لَذَاتِ لِلشَّيْبِ

= بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الاسماء .

والجواب على هذه الشبهة من وجهين : أولها - وهو وجه عقلي - أن ما كان من خصائص الاسماء إنما يقدر في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيًا ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الاسماء موجوداً في الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضي شبهه بالحرف - من بعد ذلك - فإنه لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعاً ، ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئاً على ما هو من خصائص الاسم ، الثاني - وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد - أن المبرد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم لا المجموع جمع تكسير ، ولم يعبأ معه بما هو من خصائص الاسم وهو الجمع ؛ كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع جمع المذكر السالم على ما يرفع به ، ولم يعبأ بما هو من خصائص الاسماء .

١٠٩ - البيت لسلامة بن جندل السعدي ، من قصيدة له مستجادة ، وأولها قوله :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِيبِ أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأَوْ غَيْرُ مَطْلُوبِ

وَلَى حَثِينًا ، وَذَلِكَ الشَّيْبُ يَتَّبَعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ الْيَعَاقِبِ

اللغة : « أودى ، ذهب وفنى ، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لضمونها ؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب شبابه « حميداً ، محموداً » التعاجيب ، جمع العجب ، وهو جمع لمفرد غير مفردة المستعمل ، وهو المعير عنه بأنه لا واحد له من لفظه ، ويروى في مكانه « الاعاجيب ، وهو جمع أعجوبة ، وهي الأمر الذي يتعجب منه « شأوه ، هو الشوط » حثينا ، سريعاً » اليعاقب ، جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل » مجد عواقبه ، المراد أن نهايته محمودة » الشيب ، بكسر الشين - جمع أشيب - وهو الذي ابيض شعره ، وروى صدر البيت المستشهد به هكذا :

* أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي تَجِدُ ... إلخ *

وأجاز بعضهم الفتح ، نحو : « لا مسلمات لك » ^(١) .

= الإعراب : « إن ، حرف توكيد ونصب ، الشباب ، اسم إن ، الذى ، اسم موصول : نعت للشباب ، مجد ، يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه — على هذا — نائب فاعل مجد ؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ، ويجوز أن يكون مجد ، خبراً مقدماً ، ود عواقبه ، مبتدأ مؤخر ، وجاز الإخبار بالمفرد — وهو مجد — عن الجمع — وهو عواقب — لأن الخبر مصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد ؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال جملة « مجد عواقبه » — سواء أفردت مبتدأ أم لم تقدر — لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو الذى « فيه ، جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتى « نلذ ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « ولا ، نافية للجنس « لذات ، اسم لا ، مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب ، للشيب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا ، الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب ، حيث جاء اسم لا — وهو لذات — جمع مؤنث سالماً ، ووردت الرواية ببناؤه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب .

(١) اعلم أن للعلماء فى اسم « لا ، إذا كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب :

الاول : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جبهة النحاة .

الثانى : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبنى له تنوينه ، وهذا مذهب صحبه ابن مالك صاحب الالفية ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحجته فى عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا ينافى البناء ، فلا يحذف .

الثالث : أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسى ، ورجحه ابن هشام فى المغنى والمحقق الرضى فى شرح الكافية وابن مالك فى بعض كتبه .

الرابع : أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح . وزعم كل شراح الالفية أن بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعاً ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه رجحه ، ويؤخذ =

وقول المصنف : « وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ إِذَا كُرِّرَ رَافِعَةٌ » معناه أنه يذكر الخبر بعد

اسم « لا » مرفوعاً ، والرافعُ له « لا » عند المصنف وجماعة [وعند سيبويه الرفعُ له لا] ^{لأى} ^{المصنف} إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ، وإن كان الاسم مفرداً فاختلف في رفع الخبر ؛ فَذَهَبَ سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ « لا » وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ ، لأن مذهبه أن « لا » واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدها خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل « لا » عنده في هذه الصورة إلا في الاسم ، وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ « لا » فتكون « لا » عاملة في الجزئين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به .

وأشار بقوله : « والثاني أجملاً » إلى أنه إذا أتى بعد « لا » والاسم الواقع بعدها بعاطفٍ ونكرة مفردة وتكررت « لا » نحو : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » يجوز فيهما خمسة أوجه ، وذلك لأن المعطوف عليه : إما أن يُبنى مع « لا » على الفتح ، أو يُنصب ، أو يُرفع .

فإن بنى معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركيبه مع « لا » الثانية ، وتكون [لا] الثانية عاملة عملَ إنَّ ، نحو : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ^(١) .

من كلام ابن الأنباري أن بيت سلامة يروى بالفتح دون الكسر ؛ فيكون تأييداً لمذهب المازني ومن معه ؛ ولكننا لا نستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنباري لم يحفظها .

(١) وعلى تركيب الثانية مع اسمها كتركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عمرو وابن كثير في قوله سبحانه : (لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاع) بفتح يبيع وخلة وشفاعة ، و « لا » في المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إن ، والاسم المفتوح بعدها اسمها مبنى على الفتح في عمل نصب ، وخبرها — فيما عدا الأول — محذوف لدلالة ما قبله عليه .

ومن شواهد ذلك قول الرازي (وقد أفسدناه في شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق) :

نَحْنُ بَنُو خَوَيْلٍ مُرَّاحًا لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مُرَّاحًا

الثانى : النصبُ عطفاً على محلِّ اسم « لا » وتكون « لا » الثانية زائدة بين العاطف والمطوف ، نحو : « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ومنه قوله :

١١٠ — لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

١١٠ — البيت لأنس بن العباس بن مرداس « وقيل : بل هو لابی عامر جد العباس ابن مرداس ، ويروى بحذف البيت كما رواه الشارح العلامة من كلمة عينية ، وبعده :

كَاثُوبٍ إِذْ أَتَاهُ فِيهِ الْبَلَى أَعْيَا عَلَى ذِي الْحِيلَةِ الصَّانِعِ
وروى أبو على القالى صدر هذا البيت مع بحذف آخر ، وهو :

* اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ *

من كلمة قافية ، وقبله :

لَا صُلَحَ بَيْنِي — فَأَغْلَاهُ — وَلَا يَنْفَكُكُمْ ، مَا حَمَلَتْ عَائِقِي
سَتِيْفِي ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرَقَرُ الْقُرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

اللفظة : « خلة » ، بضم الخاء وتشديد اللام — هى الصداقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما فى قول رجل من بنى عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماسة :

أَلَا أَبْلَغَا خُلَّتِي رَاشِدًا وَصِنُوِي قَدِيمًا إِذَا مَا تَصِلُ

« الراقع » ، ومثله « الراق » ، الذى يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » ، أخذ فى البلى « أعيا » ، صعب ، وشق ، واشتد « العائق » ، موضع الرداء من المنكب « قرقر قر » ، قرقر : صوت ، وصاح ، و « قر » ، يجوز أن يكون جمع أقر : فوزانه وزان أحمر وحر وأصفر وصفر ، ويجوز أن يكون جمع قرى ، كروم فى جمع روى « الشاهق » ، الجبل المرتفع .

الإعراب : « لا » ، نافية للجنس « نسب » ، اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب « اليوم » ، ظرف متعلق بمحذوف خبر لا « ولا » ، الواو عاطفة ، « ولا » ، زائدة لتأكيد النفي « خلة » ، معطوف على نسب ، بالنظر إلى محل اسم « لا » ، الذى هو النصب « اتسع » ، فعل ماض « الخرق » ، فاعل لاتسع « على الراقع » ، جار ومجرور متعلق بقوله « اتسع » .

الثالث : الرفع ، وفيه ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون معطوفاً على محل « لا » واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيديويه ، وحينئذ تكون « لا » زائدة ، الثانى : أن تكون « لا » الثانية عملت عمل « ليس » ، الثالث : أن يكون مرفوعاً بالابتداء ، وليس للعمل فيه ، وذلك نحو : « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » ومنه قوله :

١١١ — هَذَا — أَعْمَرُكُمْ — الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ
لا أُمَّ لِي — إِنْ كَانَ ذَاكَ — وَلَا أَبُ

= الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » ، حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة للتأكيد ، ويكون « خلة » معطوفاً بالوار على محل اسم « لا » ، وهو قوله « نسب » — عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذى حمله الشارح — تبعاً لجمهور النحاة — عليه . وقال يونس بن حبيب : إن « خلة » مبنى على الفتح فى محل نصب ، وذكر أنه نونه للضرورة ، وبناءؤه على الفتح عنده على أن « لا » الثانية عاملة عمل « إن » ، مثل الأولى ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » ، والوار قد عطف جملة « لا » الثانية مع اسمها وخبرها على جملة « لا الأولى واسمها وخبرها » ، وهو كلام لا متمسك له ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائق لا ضرورة معه ، وهذا إذا وافقناه على أن تنوينه للضرورة . وقال الزمخشري فى مفضله : إن « خلة » منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفاً على لفظ اسم « لا » ، ولا على عمله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خلة .

وهو تكلف لا مقتضى له ، ويلزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ، والأفضل فى العطف توافق الجملة المعطوفة مع الجملة الماطوف عليها فى الفعلية والاسمية ونحوهما .

١١١ — اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت اختلافاً كثيراً ، فقليل هو لرجل من مذحج ، وكذلك نسبوه فى كتاب سيديويه ، وقال أبو رياش : هو لحام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من بني عبد مناف ، وقال الحاتمي : هو لابن أحر ، وقال الأصمغاني : هو لضمرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جداً ، ولا يعرف له قائل .

= اللغة : « هذا لعمركم » العمر — بفتح فسكون — الحياة ، وقد فصل بين المبتدأ الذى هو اسم الإشارة وخبره ، بجملة القسم — وهى قوله « لعمركم » مع خبره المحذوف — ويروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبخت ، وهو أيضاً أبو الأب « الصغار » بزة سحاب — الذل ، والمهانة . والحقارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار عينه ، ولا داعى لذلك .

الإعراب : « هذا » اسم إشارة مبتدأ « لعمركم » اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمركم قسمى ، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب « الصغار » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائدة ، وعليه يكون قوله عين تأكيداً للصغار ، وعين مضاف والهاء مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أم » اسم لامبنى على الفتح فى محل نصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « ذاك » ذا : اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك محموداً ، أو نحوه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أب » بالرفع — معطوف على محل لا واسمها : فإنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيويوه ، وفيه إعرابان آخران ستمرفهما فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه : إما على أن يكون معطوفاً على محل « لا » مع اسمها كما ذكرناه فى الإعراب ، أو على أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، فالاسم المرفوع بعدما هو اسمها وخبرها محذوف ، وإما على أن « لا » الثانية ليست عاملة أصلاً ، بل هى زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة . ومثله قول جرير بن عطية :

بأى بلاء يا نسيير بن عامر وأتم ذنابى ، لا يدين ولا صدر ؟

وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبي :

لا خيل عندك تهديها ولا مال فليُسعدِ النطقُ إن كم يسعدِ الحالُ

وإن نُصِبَ المَطُوفُ عليه جاز في المَطُوفِ الأَوْجُهُ الثلاثة المذكورة — أغنى البناء ، والرفع ، والنصب — نحو : لا غَلامَ رَجُلٍ ولا امرأة ، ولا امرأة ، ولا امرأة .

وإن رُفِعَ المَطُوفُ عليه جاز في الثانى وجهان ؛ الأول البناء على الفتح ، نحو : « لا رَجُلٌ ولا امرأة ، ولا غَلامَ رَجُلٍ ولا امرأة » ومنه قوله :

١١٢ — فَلَا لَفَوْ ولا تَأْتِيَمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

١١٢ — البيت لامية بن أبي الصلت ، ولكن الشارح — كغيره من النحاة — قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاء البيتين هكذا :

وَلَا لَفَوْ ولا تَأْتِيَمَ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَجَرٌ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

اللغة : « لفو ، أى : قول باطل ، ومالا يعتد به من الكلام « تأميم » هو مصدر أثمته — بتشديد التاء — بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له : يا آثم ، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم ؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه « حين ، هلاك وفناء « مليم ، بضم الميم — وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة ، هى وجه الأرض ، يريد أن فى الجنة لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا ، نافية ملغاة « لفو ، مبتدأ ، مرفوع بالضمزة الظاهرة « ولا ، الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأميم ، اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « فيها ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا ، وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا ، ويجوز عكس ذلك على ضمف فيه ، فيكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ ، ويكون خبر لا هو المحذوف ، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر « وما ، اسم موصول مبتدأ « فاهوا ، فعل وفاعل ، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صلة الموصول « به ، جار ومجرور متعلق بفاهوا « أبدأ ، منصوب على الظرفية ، ناصبه فاهوا أو مقيم « مقيم ، خبر المبتدأ .

ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس ، ولغو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن ، أو خبر لا الأولى هو المذكور به .

والثانى : الرفع ، نحو : « لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ ، وَلَا غُلَامٌ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٌ ^(١) » .
ولا يجوز النصب للثانى ؛ لأنه إنما جاز فيما تقدم للعطف على [محل] اسم « لا »
و « لا » هنا ليست بناصبة ؛ فيسقط النصب ، ولهذا قال المصنف : « وَإِنْ رَفَعْتَ
أَوَّلًا لَا تَنْصِبُ » .

* * *

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَعْنَى يَلِى فَاَفْتَحْ ، أَوْ اِنْصِبْ ، أَوْ اَرْفَعْ ، تَعْدِيل ^(٢)

= الثانية محذوف يدل عليه خبر الاولى ، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة
عمل إن على جملة الاولى العاملة عمل ليس ، ولكن الوجه الثانى من وجهى الخبر ضعيف ؛
لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه .
الشاهد فيه : قوله « فلا لغو ولا تأثيم » ، حيث ألغى لا الاولى ، أو أعملها عمل ليس ،
فرفع الاسم بعدها ، وأعمل « لا » ، الثانية عمل « إن » ، على ما بيناه فى إعراب البيت .
ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائى ، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتى
فى باب الفاعل :

فَلَا مُرْزَنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

الرواية فيه برفع « مرزنة » ، بالضممة الظاهرة وبفتح « أرض » ، والقول فهما كالقول
فى « لا لغو ولا تأثيم » .

(١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى : (لا يبيع فيه ولا خلة ولا شناعة) برفع
الثلاثة فى قراءة غير أبى عمرو وابن كثير ، وقول عبيد بن حصين الراعى :

وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً : لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ

وقد نسج عليه أبو الطيب المتنبى فى قوله :

يَمْ تَعْلَلُ لَا أَهْلُ وَلَا وَطَنُ وَلَا نَدِيمُ وَلَا كَأْسُ وَلَا سَكَنُ ؟

(٢) « ومفرداً نعتاً » يجوز أن يكون مفرداً مفعولاً مقادماً تنازعه العوامل الثلاثة =

إذا كان اسمُ « لا » مبنياً ، ونُعتَ بمفرد يليه — أى لم يُفصلَ بينه وبينه بفواصل — جاز في النعت ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركيبه مع اسم « لا » ، نحو : « لا رَجُلَ ظَرِيفَ » .

الثاني : النصبُ ، مراعاةً لحل اسم « لا » نحو : « لا رَجُلَ ظَرِيفًا » .

الثالث : الرَّفْعُ ، مراعاةً لحل « لا » واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع عند سيديويه كما تقدم ، نحو : « لا رَجُلَ ظَرِيفٌ » .

* * *

وَعَبَّرَ مَا بَيَّلِي ، وَعَبَّرَ الْمَفْرَدَ

لا تَبْنِ ، وَأَنْصِبُهُ ، أَوْ الرَّفْعَ اقْصِدِ^(١)

= الآتية ، ويكون نعتاً ، بدلا منه ، ويجوز أن يكون مفرداً ، حالا من نعتاً ، وجاز مجيء الحال من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف ، ويكون نعتاً مفعولاً تنازعه العوامل الثلاثة « لمبني » جار ومجرور متعلق بقوله نعتاً ، أو بمحذوف صفة له « بيلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت ، والجملة في محل نصب صفة لقوله نعتاً « فافتح » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، « أو » عاطفة « انصب » فعل أمر مبني على الفتح لانصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « أو » حرف عطف « ارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تعدل » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لاجل الروي .

(١) « وغير » مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله : « لا تبن » ، الآتي ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « بيلي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما « وغير » الواو عاطفة ، غير : معطوف على غير السابقة ، وغير مضاف ، و « المفرد » مضاف إليه « لا » =

تَقَدَّمَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ النِّعْتُ مَفْرُودًا ، وَالْمَنْعُوتُ مَفْرُودًا ، وَوَلِيَّهُ النِّعْتُ ، جَازَ فِي النِّعْتِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَلِ النِّعْتُ الْمَفْرُودَ الْمَنْعُوتَ الْمَفْرُودَ ، بَلْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِفَاصِلٍ ، لَمْ يَجْزِ بِنَاءُ النِّعْتِ ؛ فَلَا تَقُولُ « لَا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفٌ » بِنَاءِ ظَرِيفٍ ، بَلْ يَتَعَيَّنُ رَفْعُهُ ، نَحْوُ : « لَا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفٌ » أَوْ نَصْبُهُ ، نَحْوُ : « لَا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفًا » وَإِنَّمَا سَقَطَ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَازٌ — عِنْدَ عَدَمِ الْفَصْلِ — لَتَرْكِبِ النِّعْتِ مَعَ الْأَسْمِ ، وَمَعَ الْفَصْلِ لَا يُمْكِنُ التَّرْكِيبُ ، كَمَا لَا يُمْكِنُ التَّرْكِيبُ إِذَا كَانَ الْمَنْعُوتُ غَيْرَ مَفْرُودٍ ، نَحْوُ : « لَا طَالِمًا جَبَلًا ظَرِيفًا » وَلَا فَرْقَ — فِي امْتِنَاعِ الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ فِي النِّعْتِ عِنْدَ الْفَصْلِ — بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُوتُ مَفْرُودًا ، كَمَا مِثْلُ ، أَوْ غَيْرَ مَفْرُودٍ .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَغَيْرِ الْمَفْرُودِ » إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ النِّعْتُ غَيْرَ مَفْرُودٍ — كَالْمُضَافِ وَالْمُشَبَّهِ بِالْمُضَافِ — تَعَيَّنَ رَفْعُهُ أَوْ نَصْبُهُ ؛ فَلَا يَجُوزُ بِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُوتُ مَفْرُودًا أَوْ غَيْرَ مَفْرُودٍ ، وَلَا بَيْنَ أَنْ يُفَصَّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النِّعْتِ أَوْ لَا يَفْصَلَ ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ : « لَا رَجُلٌ صَاحِبَ بَرٍّ فِيهَا » وَلَا غُلَامَ رَجُلٍ فِيهَا صَاحِبَ بَرٍّ .

وَحَاصِلُ مَا فِي الْبَيْتَيْنِ : أَنَّهُ إِنْ كَانَ النِّعْتُ مَفْرُودًا ، وَالْمَنْعُوتُ مَفْرُودًا ، وَلَمْ يُفَصَّلْ بَيْنَهُمَا ؛ جَازَ فِي النِّعْتِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ، نَحْوُ : « لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ ، وَظَرِيفًا ، وَظَرِيفٌ » وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ تَعَيَّنَ الرِّفْعُ أَوْ النَّصْبُ ، وَلَا يَجُوزُ الْبِنَاءُ .

= نَاهِيَةٌ دَبْنٌ ، فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَا النَّاهِيَةِ وَعَلَامَةٌ جَزَمَهُ حَذْفُ الْيَاءِ وَالْكَسْرَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ دَوَانِصُهُ ، الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، انْصَبَ : فَعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ لِأَحْلُلَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ لَا نَصْبَ دَوَانِصُهُ ، عَاطِفَةٌ الرِّفْعِ ، مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدَّمٌ لَا قَصْدَ دَوَانِصُهُ ، فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ .

وَالْعُطْفُ إِن لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» أَحْكَمَا

لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَضْلِ انْتَمَى^(١)

تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا عُطِفَ عَلَى اسْمِ «لَا» نَكْرَةً مُفْرَدَةً ، وَتَكَرَّرَتْ «لَا» يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ ثَلَاثَةٌ أَوْ جُدٍ : الرفع ، والنصب ، والبناء على الفتح ، نحو : «لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةً ، وَلَا امْرَأَةً ، وَلَا امْرَأَةً» ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ مَا جَازَ فِي النَّعْتِ الْفُصُولُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ [فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ] أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ : الرفع ، والنصب^(٢) ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ ؛ فَتَقُولُ : «لَا رَجُلَ

(١) د والعطف ، مبتدأ ، إن ، شرطية ، لم ، حرف نفي وجزم وقلب ، وتكرر ، فعل مضارع مجزوم بلم ، لا ، قصد لفظه : فاعل تكرر ، والجملة فعل الشرط ، احكم ، فعل أمر مبني على الفتح لانصالة بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، ونون التوكيد المنقلبة أنما حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعل احكم ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وحذفت منه الفاء ضرورة ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ ، له ، بما ، جاران ومجروران يتعلقان باحكم ، وما : اسم موصول ، للنعت ، جار ومجرور متعلق بقوله انتمى الآتي ، ذى ، نعت للنعت ، وذى مضاف ، ود الفصل ، مضاف إليه ، انتمى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ، ما ، الموصولة ، والجملة من انتمى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وحاصل البيت : والعطف إن لم تتكرر لا فاحكم له بالحكم الذى انتمى للنعت صاحب الفصل من منوعته ، وذلك الحكم هو امتناع البناء وجواز ما عداه من الرفع والنصب .

(٢) من شواهد هذه المسألة قول رجل من بني عبد مناة بن كنانة يمدح مروان بن الحكم وَايَنَ عَبْدَ الْمَلِكِ :

فَلَا أَبَ وَأَبْنَاءَ مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَّى وَتَأَزَّرَا

فَأَنْتَ تَرَاهُ قَدْ عُطِفَ «أَبْنَاءَ» عَلَى اسْمِ «لَا الَّذِي هُوَ د أَب ، وَأَتَى بِالْمَعْطُوفِ =

وامرأة ، وامرأة » ولا يجوز البناء على الفتح ، وحكى الأخفش « لا رَجُلَ وامرأة »
 بالبناء على الفتح ، على تقدير تكرار « لا » فكأنه قال : « لا رَجُلَ ولا امرأة »
 ثم حذفت « لا » .

وكذلك إذا كان المطفوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب ، سواء
 تكررت « لا » نحو : « لا رَجُلَ ولا غلامَ امرأة » أو لم تتكرر ، نحو : « لا رَجُلَ
 وَغلامَ امرأة » (١) .

هذا كله إذا كان المطفوف نكرة ؛ فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع ،
 على كل حال ، نحو : « لا رَجُلَ ولا زَيْدٌ فيها » ، أو « لا رَجُلَ وزَيْدٌ فيها » .

وَأَعْطِ « لا » مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْأِسْتِفْهَامِ (٢)

= منصوباً ، وقد كان يجوز له أن يأتي به مرفوعاً بالمطف على عل « لا » مع اسمها ؛
 فإن محلها رفع بالابتداء عند سيويه ، كما تقدم ذكره مراراً .

(١) ذكر الناظم والشارح حكم المطف على اسم لا ، وحكم نعته ، ولم يذكر واحد
 منهما حكم البدل منه . وحاصله أن البدل إما أن يكون نكرة كاسم لا ، وإما أن يكون
 معرفة ؛ فإذا كان البدل نكرة جاز فيه الرفع والنصب ؛ فتقول : لا أحد رجلاً وامرأة فيها ،
 وتقول : لا أحد رجل وامرأة فيها ، وإن كان البدل معرفة لم يحز فيه إلا الرفع ، فتقول :
 لا أحد زيد وعمرو فيها .

وأما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي ، لأن ألفاظه معارف ، واسم « لا » نكرة ، ولا تؤكد
 النكرة توكيداً معنوياً على ما ستعرف في باب التوكيد إن شاء الله .

(٢) « وأعط ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا » ،
 قصد لفظه : مفعول أول لأعط « مع » ظرف متعلق بمحذوف جال من « لا » ، ومع
 مضاف ، و « همزة » مضاف إليه ، وهمزة مضاف ، و « استفهام » مضاف إليه « ما » =

إذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل، وسائر الأحكام التي سبق ذكرها؛ فنقول: « أَلَا رَجُلٌ قَائِمٌ، وَأَلَا غُلَامٌ رَجُلٌ قَائِمٌ، وَأَلَا طَالِمًا جَبَلًا ظَاهِرٌ » وَحُكْمُ المَعْطُوفِ والصفة — بعد دخول همزة الاستفهام — كحكما قبل دخولها.

هكذا أطلق المصنف — رحمه الله تعالى! — هنا، وفي كل ذلك تفصيل. أى أسرار صالحة
وهو: أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ، أو الاستفهام عن النفي؛ فالحكم كما ذكر، من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف، والصفة، وجواز الإلقاء.

فإنال التوبيخ قولك: « أَلَا رُجُوعٌ وَقَدْ شَبِتَ؟ » ومنه قوله:

١١٣ — أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَتْ شَبِيبَتُهُ

وَأَذَنْتَ بِمَشِيبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ؟

= اسم موصول: مفعول ثانٍ لأعط، تستحق، فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على « لا »، ومفعوله ضمير محذوف يعود على « ما »، الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول « دون »، ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا »، ودون مضاف و « الاستفهام » مضاف إليه.

وحاصل البيت: وأعط « لا »، النافية حال كونها مصاحبة الهمزة النالة على الاستفهام نفس الحكم الذي كانت « لا »، هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام.

١٣ — هذا البيت لم ينسبه أحد من استشهد به — فيما بين أيدينا من المراجع — إلى قائل معين.

اللغة: « ارعواء، أى: انتهاء، وانكفاف، وانزجار، وهو مصدر ارعوى يرعوى: أى كف عن الأمر وتركه » أذنت، أعلنت « ولت، أدبرت » مشيب، شيخوخة وكبر « هرم، فناء القوة وذهاب للفتاء ودواعى الصبوة: »

ومثال الاستفهام عن النفي قولك : « ألا رجل قائم ؟ » ومنه قوله :

١١٤ — ألا اضطبار لِسْلَى أم لها جلد ؟

إِذَا أَلَا قِي الَّذِي لاقاه أمثالي

= المعنى : أفأ يكف عن المقابح ويدع دواعي النزق والطيش هذا الذي فارقته الشباب وأعلنته الأيام أن جسمه قد أخذ في الاعتلال ، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؟

الإعراب : « ألا ، الهزمة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار ، ارعواء ، اسم لا دمان ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، لا ، ومن : اسم موصول ، ولت ، ولي : فعله ماض ، والتاء تاء التأنيث ، شيبته ، شيبية : فاعل ولت ، وشيبية مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من ولت وفاعله لا عمل لها صلة الموصول ، وآذنت ، الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى شيبية ، بمشيب ، جار ومجرور متعلق بأذنت ، بعده ، بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه ، هزم ، مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء ، حيث أبقي اللانافية عليها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها ، لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .

١١٤ — نسب هذا البيت لمجنون بن عامر قيس بن الملوح ، ويروى في صدره اسمها هكذا :

* ألا اضطبار لِسْلَى أم لها جلد *

اللغة : « اضطبار ، صبر ، وتجلد ، وسلوان ، واحتمال ، لاقاه أمثالي ، كناية عن الموت .

المعنى : ليت شعري — إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت — أيمتنع الصبر على سلى أم يبق لها تجلدها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا ، الهزمة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، اضطبار ، اسم لا ، لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، لسلى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، لا ، =

وإذا قُصِدَ بآلاً التَّنْي : فذهبُ النازيُّ أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام ،
وعليه يَتَمَسَّيْ إطلاقُ المصنف ، ومذهبُ سيبويه أنه يبقى لها عملُها في الاسم ، ولا يجوز
إلغاؤها ، ولا الوصفُ أوِ العطفُ بالرفعُ مراعاةً للابتداء .

ومن استعمالها للتمني قولهم : « ألا ماء ماء بارداً » وقولُ الشاعر :

١١٥ — ألا عُمَرَ وَلِي مُسْتَطَاعَ رُجُوءُهُ

فَيَرَأَبَ مَا أَثْنَتَ يَدُ الْفَلَاتِ

= « أم ، عاطفة ، لها ، جار ومجرور متعلق بحذوف خبر مقدم ، جلد ، مبتدأ مؤخر .
والجمله معطوفة على جملة ، لا ، واسمها وخبرها ، إذا ، ظرفية ، والاقى ، فعل مضارع وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل جر بإضافة ، إذا ، إليها ، الذى ، اسم
موصول : مفعول به لالاقى ، لاقاه ، لاقى : فعل ماض ، والهاء مفعول به لللاقى تقدم على
فاعله ، أمثالى ، أمثال : فاعل لاقى ، وأمثال مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من
الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « ألا اصطبار ، حيث عامل « لا ، بعد دخول همزة الاستفهام
مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها ، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام ، ومن « لا ، النقي ؛
فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النقي ، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين
من أن الاستفهام عن النقي لا يقع ، وكون الحرفين معاً دالين على الاستفهام عن النقي
في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل : أبتنى عن محبوبته الصبر
إذا مات ، فتجزع عليه ، أم يكون لها جلد وتصبر ؟

١١٥ — احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ، ولم ينسبه أحد منهم — فيما نعلم —

إلى قاتل معين ،

الغزة : « ولي ، أدبر ، وذهب « فيرأب ، بجبر ويصلح ، أثأت ، فتقت ، وصدعت =

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ^(١)

= وشعبت ، وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ؛ إذا أصلح ما فسد منهما ، وقال الشاعر :

يَرَأْبُ الصَّدْعَ وَالثَّأْيَ بِرَصِينٍ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ
(يغير — بفتح باء المضارعة — بمعنى يميز : أى يمون الناس) .

الإعراب : « ألا ، كلمة واحدة للتمنى ، ويقال : الهمة للاستفهام ، وأريد بها التمنى ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديرأ « عمر ، اسمها « ولى ، فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العمر « مستطاع ، خبر مقدم « رجوعه ، رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة ثانية لعمر « فيرأب ، الفاء للسببية ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن المضمره بعد فاء السببية فى جواب التمنى ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر « ما ، اسم موصول : مفعول به ليرأب « أثأت ، أنأى : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث « يد ، فاعل أثأت ، ويد مضاف و « الغفلات ، مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره « أثأت » .

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر ، حيث أريد بالاستفهام مع « لا ، مجرد التمنى ، وهذا كثير فى كلام العرب ، وبما يدل على كون « ألا ، للتمنى فى هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية فى جوابه .

(١) « وشاع ، فعل ماض « فى ، حرف جر « ذا ، اسم لإشارة مبنى على السكون فى محل جر بنى ، والجار والمجرور متعلق بشاع « الباب ، بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « إسقاط ، فاعل شاع ، وإسقاط مضاف و « الخبر ، مضاف إليه « إذا ، ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « المراد ، فاعل لفعل محذوف بفسره المذكور بعده ، وتقديره إذا ظهر المراد « مع ، ظرف متعلق بقوله « ظهر ، الآتى ، ومع مضاف وسقوط من « سقوطه ، مضاف إليه ، وسقوط مضاف والهاء تعطف إليه « ظهر ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المراد ، والجملة من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

إذا دَلَّ دليلٌ على خبر «لا» النافية للجنس وَجَبَ حَذْفُهُ عند التميميين والطائيين ، وكثر حَذْفُهُ عند الحجازيين ، ومثاله أن يقال : هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٌ ؟ فنقول : «لَا رَجُلَ» وَتَحْدِثُ الْخَبَرَ — وهو قائم — وجوباً عند التميميين والطائيين ، وجوازاً عند الحجازيين ، ولا فَرْقَ في ذلك بين أن يكون الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جارٍ ومجرور ، كما مُثِّلَ ، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو أن يقال : هل عندك رجل ؟ أو هل في الدار رجل ؟ فنقول : «لَا رَجُلَ» .

فإن لم يَدُلَّ على الخبر دليل لم يَجُزْ حَذْفُهُ عند الجميع ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم : «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنْ اللَّهِ» وقول الشاعر :

— ١١٦ — * وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ *

١١٦ — نسب الزمخشري في المفصل (٨٩/١ بتحقيقنا) هذا الشاهد لحاتم الطائي ، ونسبه الجرمي — مع صدره — لأبي ذؤيب الهذلي ، والصواب أنه — كما قال الأعم — لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالك) — وهو حى من اليمن — وكان قد اجتمع هو وحاتم والنابعة عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفزر يخطبونها ، فأثرت حائماً عليهما ، وصدر هذا الشاهد :

* إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرَتُهَا *

وبعض النحاة — كسيبويه ، والأعلم ، ونعمهم الأشموني — يجعل صدر هذا الشاهد قوله :

* وَرَدَّ جَاذِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً *

وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر ، وهاك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحة الإنشاد :

هَلَّا سَأَلَتِ النَّبِيِّينَ مَا حَسَبِي عِنْدَ الشَّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جَاذِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ =

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « إذا المرادُ مع سُقُوطِهِ ظَهَرَ » واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه ؛ فإنه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم .

* * *

= إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أُصِرَّتْهَا وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ

اللغة : « اللقاح ، جمع لقوح ، وهى الناقة الحلوب ، أُصِرَّتْهَا ، جمع صرار ، وهو خيط يشد به رأس الضرع لثلا يرضعها ولدها ، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون در ، وذلك فى زمن القحط ، فالكلام كناية عن الجذب والقحط ، وكأنه قال : إذا اشتد الزمان « مصبوح ، اسم مفعول من صبحته — بتخفيف الباء — إذا سقيته الصبوح ، وهو — بفتح الصاد وضم الباء الموحدة — الشرب بالغداة ، والغداة : الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس .

الإعراب : « إذا ، ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط ، اللقاح ، اسم لغدا محذوفاً يدل عليه المذكور بعده ، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً ، والتقدير : إذا غدت اللقاح ملقى أُصِرَّتْهَا ، غدا ، غدت : غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والهاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى اللقاح ، ملقى ، خبر غدا ، وهو اسم مفعول « أُصِرَّتْهَا ، أصرة : نائب فاعل للملقى ، وأصرة مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه ، ولا ، نافية للجنس « كريم ، اسمها ، من الولدان ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم « مصبوح ، خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « ولا كريم من الولدان مصبوح ، حيث ذكر خبر لا ، وهو قوله : « مصبوح ، لكونه ليس يعلم إذا حذف ، ولو أنه حذفه فقال « ولا كريم من الولدان ، لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود ؛ لأن الذى يحذف — عند عدم قيام قرينة — هو الكون العام ، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له .

هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعاً لسيويوه شيخ النحاة .

وقد أجاز الأعلام الشنتمرى وأبو على الفارمى وجار الله الزحشرى أن يكون الخبر محذوفاً ، وعليه يكون قوله : « مصبوح ، نعتاً لاسم لا ، باعتبار أصله ، وهو المعبر عنه بأنه تابع على عمل لا واسمها معاً ؛ لأنهما فى التقدير مبتدأ عند سيويوه ، كما تقدم بئانه .

.

قال الأعلام : « ويجوز أن يكون نعتاً لاسمها محمولا على الموضع ، ويكون الخبر محذوفاً لعلم السامع ، وتقديره موجود ونحوه ، اهـ .

وقال الزحشرى : « وقول حاتم * ولا كريم الخ * يحتمل أمرين : أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية ، والثاني ألا يحتمل مصبوح خبراً ، ولكن صفة محمولة على محل لامع المنفى ، اهـ ،

ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر لا ؛ لأنك قد علمت أن لغة الطائيين حذف خبر لا مطلقاً ، أعنى سواء أكان ظارفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما ، متى فهم ودلت عليه قرينة ، أو كان كوناً مطلقاً . ويكون حاتم قد تكلم في هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر لا ، عند عدم قيام القرينة على حذفه ، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعية من الدواعي ، لكن الذى يقرره العلماء أن العربى لا يستطيع أن يتكلم بنفى لغته التى درب عليها لسانه ، فإن نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر — وهو أن نقدر قوله : « مصبوح ، نعتاً لقوله « لا كريم ، أى نعتاً على محل لامع اسمها وهو الرفع — حتى يكون كلامه جارياً على لغة قومه ، فاعرف هذا ، والله يرشدك ويهصرك .

ظَنَ وَأَخَوَاتُهَا
 ظن - حسب - رأى
 ظن - حسب - رأى

أَنْصَبَ بِفَعْلِ الْقَلْبِ جُزْئِي أَيْبَدَا أَعْنَى : رَأَى ، خَالَ ، عَلِمْتُ ، وَجَدَا (١)
 ظَنَ ، حَسِبْتُ ، وَزَعَمْتُ ، مَعَ عَدَا حَجَا ، دَرَى ، وَجَعَلَ الَّذِي كَاعْتَقَدَ (٢)
 وَهَبَ ، تَعَلَّمَ ، وَالَّتِي كَصَيَّرَا أَيْضًا بِهَا أَنْصَبَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرًا (٣)

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء ، وهو ظَنَ وَأَخَوَاتُهَا .

وتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل .

فأما أفعال القلوب فتتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يَدُلُّ على اليقين ، وذكر المصنف منها خمسة : رَأَى ، وَعَلِمَ ، وَوَجَدَ ، وَدَرَى ، وَتَعَلَّمَ ، والثاني منهما :

(١) « انصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بفعل ، جار ومجرور متعلق بانصب ، وفعل مضاف ، و « القلب ، مضاف إليه « جزءي ، مفعول به لا نصب ، وجزءي مضاف ، و « ابتداء ، مضاف إليه « أعنى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « رأى ، قصد لفظه : مفعول به لأعنى « خال ، علمت ، وجدا ، كلهن معطوفات على رأى بعاطف مقدر .

(٢) « ظن ، حسبت ، وزعمت ، كلهن معطوفات على « رأى ، المذكور في البيت السابق بعاطف مقدر فيما عدا الأخير « مع ، ظرف متعلق بأعنى ، ومع مضاف ، و « عد ، قصد لفظه : مضاف إليه « حجا ، درى ، وجعل ، معطوفات على عد بعاطف مقدر فيما عدا الأخير « اللذ ، اسم موصول — وهو لغة في الذى — صفة لجعل « كاعتقد ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول .

(٣) « وهب ، تعلم ، معطوفان على « عد ، بعاطف محذوف من الثانى « والى ، اسم موصول : مبتدأ « كصيرا ، جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة التى « أيضاً ، مفعول مطلق لفعل محذوف « بها ، جار ومجرور متعلق بقوله انصب الآتى « انصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مبتدا ، مفعول به لا نصب « وخبراً ، معطوف على مبتدا ، وجملة انصب وفاعله في محل رفع خبر المبتدا .

ما يدلُّ على الرُّجْحَانِ ، وذكر المصنف منها ثمانية : خَالَ ، وَظَنَ ، وَحَسِبَ ، وَزَعَمَ ، وَعَدَّ ، وَحَجَّأَ ، وَجَعَلَ ، وَهَبَ .

فمثالُ رأى قولُ الشاعر :

١١٧ - رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

فاستعمل «رأى» فيه لليقين ، وقد تستعمل «رأى» بمعنى «ظن» ^(١) .

كقوله تعالى : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا) أى : يَظُنُّونَهُ .

١١٧ - البيت لخدش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر ابن هوازن .

اللغة : «محاولة» تطلق المحاولة على القوة والقدرة ، وتطلق على طلب الشيء بحيلة ، والمعنى الثانى من هذين لا يليق بجانب الله تعالى «وأكثرهم جنودا» قد لفق الشارح العلامة - تبعا لكثير من النحاة - هذه اللفظة من روايتين : إحداهما رواها أبو زيد ، وهى «وأكثرها عديدا» والثانية رواها أبو حاتم . وهى «وأكثره جنودا» .

الإعراب : «رأيت» فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الاول «أكبر» مفعول ثان لرأى ، وأكبر مضاف ، و«كل» مضاف إليه ، وكل مضاف و«شيء» مضاف إليه «محاولة» تمييز «وأكثرهم» الواو عاطفة ، أكثر : معطوف على «أكبر» ، وأكثر مضاف والضمير مضاف إليه «جنودا» تمييز أيضا .

الشاهد فيه : قوله «رأيت الله أكبر... إلخ» فإن رأى فيه دالة على اليقين ، وقد نصبت مفعولين ؛ أحدهما لفظ الجلالة ، والثانى قوله «أكبر» على ما بيناه فى الإعراب .

(١) تأتى رأى بمعنى غلم ، وبمعنى ظن ، وقد ذكرهما الشارح هنا ، وتأتى كذلك بمعنى حلم ، أى رأى فى منامه - وتسمى الحلية - وسيدكرها الناظم بعد ، وهى بهذه المعانى الثلاثة تتعدى لمفعولين ، وتأتى بمعنى أبصر نحو : «رأيت السكواكب» ، وبمعنى اعتقد نحو «رأى أبو حنيفة حل كذا» وتأتى بمعنى أصاب رثته ، تقول «رأيت محمدا» =

ومثال « علم » « عَلِمْتُ زَيْدًا أَخَاكَ » وقول الشاعر :

١١٨ — عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ ؛ فَأَنْبَعَثَ

إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ

== تريد ضربته فأصابت رثته ، وهى بهذه المعانى الثلاثة تتمدى لمفعول واحد ، وقد تتمدى التى بمعنى اعتقد إلى مفعولين ، كقول الشاعر :

رَأَى النَّاسَ — إِلَّا مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ — خَوَارِجَ تَرَائِكِنَ قَصَدَ الْمَخَارِجِ

وقد جمع الشاعر فى هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنتين ، فأما تعديتها لواحد فى قوله « رأى مثل رأيه » ، وأما تعديتها لاثنتين فى قوله « رأى الناس خوارج » ، هكذا قبل ، ولو قلت إن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت .

١١٨ — هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبوها لقائل معين .

اللغة : « الباذل » اسم فاعل من البذل ، وهو الجود والإعطاء ، وفعله من باب نصر « المعروف » اسم جامع لكل ما هو من خيرى الدنيا والآخرة ، وفى الحديث « صنائع المعروف تقي مصارع السوء » ، « فانبعث » ثارت ومضت ذاهبة فى طريقها « واجفات » أراد بها دواعى الشوق وأسبابه التى بعثته على الذهاب إليه ، وهى جمع واجفة ، وهى مؤنث اسم فاعل من الوجيف ، وهو ضرب من السير السريع ، وتقول : وجف البعير يحف وجفاً - بوزن وعد يعد وعداً - ووجيفاً ، إذا سار ، وقد أوجفه صاحبه ، وفى الكتاب العزيز : (فَأَوْجِفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رُكَّابٍ) .

الإعراب : « علمتك » فعل وفاعل ومفعول أول « الباذل » مفعول ثانٍ لعلم « المعروف » يجوز جره بالإضافة ، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل « فانبعث » الفاء عاطفة ، وانبعث : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث « إليك » بى ، كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعث « واجفات » فاعل بانبعث ، وواجفات مضاف و « الشوق » مضاف إليه « والأمل » معطوف على الشوق .

الشاهد فيه : قوله « علمتك الباذل » ... إلخ ، فإن علم فى هذه العبارة فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما الكاف ، والثانى قوله « الباذل » ، على ما بيناه فى الإعراب .

ومثال « وَجَدَ » قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أُكْتَرْنَا لَفَاسِقِينَ) .

ومثال « دَرَى » قوله :

١١٩ — دُرِيتَ الْوَفَى الْعَهْدِ يَا عَرَوْ فَاعْتَبِطْ

فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ

= والذي يدل على أن « علم » في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه ، وذلك يستدعى أن يكون مراده إنى أيقنت بأذك جواد كريم تعطى من سألك ؛ فلهذا أسرعت إليك مؤملاً جدواك .

وقد تأتى « علم » بمعنى ظن ، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَ مُؤْمِنَاتٌ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ) .

وهى - إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن - تتعدى إلى مفعولين .

وقد تأتى بمعنى عرف فتتعدى لواحد .

وقد تأتى بمعنى صار أعلم - أى مشقوق الشفة العليا - فلا تتعدى أصلاً .

١١٩ — وهذا الشاهد - أيضاً - لم ينسبوه إلى قائل معين .

اللغة : « دريت » بالبناء للجهول - من درى - إذا علم « فاعتبط » أمر من الغبطة ، وهى : أن تمنى مثل حال الغير من غير أن تمنى زوال حاله عنه ، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين ؛ أولهما : الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله ، والثانى : أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التى تجعل الناس يغبطونه .

المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذىبقى إذا عاهد ؛ فيلزمك أن تغتبط بهذا ، وتقر به عينا ، ولا لوم عليك فى الاغتباط به .

الإعراب : « دريت » درى : فعل ماض مبني للجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان « العهد » يحوز جره بالإضافة ، ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، ورفع على الفاعلية ؛ لأن قوله « الوفى » صفة مشبهة ، والصفة المشبهة يحوز فى معمولها الاوجه الثلاثة المذكورة « يا عرو » يا : حرف نداء ، وعرو : منادى مرخم بحذف التاء ، وأصله عروة « فاعتبط » الفاء عاطفة ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه راجع إلى =

ومثالُ « تَعَلَّمَ » — وهى التى بمعنى اعْلَمَ^(١) — قوله :

١٢٠ — تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

فَبَالَغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

= تقديره أنت « فإن ، الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، اغتباطا ، اسم إن ، بالفاء ، جار ومجرور متعلق باغتباط ، أو بمحذوف صفة لاغتباط ، حميد ، خبر ، إن ، مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفى العهد ، فإن « درى ، فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين ؛ أحدهما : التاء التى وقعت نائب فاعل ، والثانى هو قوله « الوفى ، على ما سبق بيانه .

هذا ، واعلم أن « درى ، يستعمل على طريقين ؛ أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولثان بالباء كما فى قوله تعالى : (ولا أدراك به) والثانى : أن ينصب مفعولين بنفسه كما فى بيت الشاهد ، ولكنه قليل .

(١) احرص بقوله « وهى التى بمعنى اعلم ، عن التى فى نحو قولك : تعلم النحو ، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ؛ أحدهما : أن قولك « تعلم النحو ، أمر بتحصيل العلم فى المستقبل ، وذلك بتحصيل أسبابه ، وأما قولك « تعلم أنك ناجح ، فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات فى الحال ، وثانيها : أن التى من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين ، والآخرى تتعدى إلى مفعول واحد ، وثالثها : أن التى من أخوات ظن جامدة غير متصرفة ، وتلك متصرفة ، تامة التصرف ، تقول : تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت .

١٢٠ — البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : « تعلم ، اعلم واستيقن « شفاء النفس ، قضاء مآربها « لطف ، رفق « التحيل ، أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشقى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛ فيلزمك أن تبالح فى الاحتيال لذلك ؛ لئلا تبلغ ما تريد .

الإعراب : « تعلم ، فعل بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « شفاء ، مفعول أول لتعلم ، وشفاء مضاف ، و « النفس ، مضاف إليه « قهر ، مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها ، مضاف إليه ، وعدو =

وهذه مثلُ الأفعال الدالة على اليقين .

(٧)

ومثالُ الدالة على الرُّجْحَانِ قولُكَ : « خِلْتُ زَيْدًا أَخَاكَ » وقد تستعمل « خَالَ »

لليقين ، كقوله :

حال

١٢١ — دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهْنِ ، وَخِلْتَنِي
لِي أَسْمُ ؛ فَلَا أَدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ

= مضاف ، وها مضاف إليه ، فبالغ ، الفاء للتفريع ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، بلطف ، جار ومجرور متعلق ببالغ ، في التحيل ، جار ومجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفة له ، والمكر ، معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها ، حيث ورد فيه « تعلم ، بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه في الإعراب .

ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى « أن ، المؤكدة ومعمولها ، كما في قول النابغة الذبياني :

تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيَّرٍ ، وَهُوَ الثُّبُورُ
وقول الحارث بن ظالم المري :

تَعْلَمُ — أَيْبَتَ اللَّعْنُ ! — أُنَى فَاتِكَ مِنْ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرٍ
وكذلك قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمر بن معد يكرب :

تَعْلَمُ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ
ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كما في بيت الشاهد .

١٢١ — هذا البيت للنمر بن بن توبل العكلى ، من قصيدة له مطلعها قوله :

تَأْبَدَ مِنْ أَطْلَالِ بَحْرَةِ مَاسِلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاهُ فَيَذُبُلُ

اللغة : « دعاني الغواني ، الغواني : جمع غانية ، وهي التي استغنت بحالها عن الزينة أو هي التي استغنت بيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج ، أو هي اسم فاعل من « غنى بالمسكن ، أي أقام به ، وروى : « دعاني العذاري ، والعذاري : جمع عذراء ، وهي الجارية البكر ، وروى : « دعاء العذاري ، ودعاء — في هذه الرواية — مصدر دعا مضاف إلى فاعله ، وعمهن : مفعوله .

و « ظَنَنْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى : (وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) و « حَسِبْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين ، كقوله :

١٢٢ — حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ
رَبَّاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا

= الإعراب : « دعائي ، دعا : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « الغواني ، فاعل دعا « عمن ، عم : مفعول ثانٍ لدعا ، وعم مضاف والضمير مضاف إليه « وخطتي ، فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول في كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد — وهو المتكلم — وذلك من خصائص أفعال القلوب « لي ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسم ، مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ لخال « فلا ، نافية « أدعى ، فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وهو ، الواو وأو الحال ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « أول ، خبر للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وخطتي لي اسم ، فإن « خال ، فيه بمعنى فعل اليقين ، وليس هو بمعنى فعل الظن ؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً ، بل هو على يقين من ذلك ، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين ؛ أولها ضمير المتكلم ، وهو الياء ، وثانيها جملة « لي اسم ، من المبتدأ والخبر ، على ما بيناه في الإعراب

١٢٢ — هذا البيت لليد بن ربيعة العامري ، من قصيدة طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتاً ، وأولها قوله :

كَبِيشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلًا وَكَانَتْ لَهُ خَبَلًا عَلَى النَّأْيِ خَائِلًا
تَرَبَّتِ الْأَشْرَافُ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِسَاءُ الْبَطَاحِ وَانْتَجَعْنَ الْمَسَايِلَا

اللغة : « كبيشة ، على زنة التصغير — اسم امرأة « عاقلا ، بالعين المهملة والقاف : اسم جبل ، قال ياقوت : « الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التي قيلت فيه بالوادي أشبه ، ويجوز أن يكون الوادي منسوباً إلى الجبل ، لكونه من =

ومثال « زَعَمَ » قوله :

زعم

١٢٣ — فَإِنْ تَزْعِمْنِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ
فإني شربتِ الحِلمَ بِعَدْلِكَ بِالْجَهْلِ

= لحفه ، اهـ ، خبلا ، الخبل : فساد العقل ، ويروى « وكانت له شغلا على النأى شاغلا ، وقوله « تربعت الأشراف » معناه : نزلت به في وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح » نزلت به زمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبنى يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت ، وهم العبي في ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء « رباحا » بفتح الراء — الريح « ثاقلا » ميتا ؛ لأن البدن يكون خفيفا مادامت الروح فيه ، فإذا فارقت ثقل .

المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحا إذا انجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجلود ، وإنه ليعرف الريح إذا مات ، حيث يرى جزاء عمله حاضرا عنده .
الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقي » مفعول أول « والجلود » معطوف على التقي « خير » مفعول ثان لحسبت ، وخير مضاف ، و « تجارة » مضاف إليه « رباحا » تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « المرة » اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضا ، والتقدير : إذا أصبح المرة ثاقلا ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعمولها في محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرة « ثاقلا » خبر أصبح ، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقي خبر تجارة — لمخ » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين ؛ أولها قوله « التقي » وثانيهما قوله « خير تجارة » على ما بيناه في الإعراب .

١٢٣ — هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي

اللغة : « أجهل » الجهل هو الخفة والسفه « الحلم » التؤدة والرزانة .

المعنى : لئن كان يترجح لديك أني كنت موصوفا بالنزق والطيش أيام كنت أقوم بينكم ، فإنه قد تغير عندى كل وصف من هذه الأوصاف ، وتبدلت بها رزانة وخلقا كريما .

= الإعراب : « إن ، شرطية » تزعميني ، فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف النون ، ويا المخاطبة فاعل ، والنون للوقاية ، ويا المتكلم مفعول أول « كنت ، كان ، فعل ماض ناقص ، والتاء اسم » أجهل ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من أجهل وفاعله في محل نصب خبر كان ، والجملة من « كان ، واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثانٍ لتزعم » فيكم ، جار ومجرور متعلق بأجهل « فإني ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها » شربت ، فعل وفاعل ، والجملة من شربى وفاعله في محل رفع خبر « إن ، والجملة من إن ومعمولها في محل جزم جواب الشرط « الحلم ، مفعول به لشربت « بعدك ، بعد : ظرف متعلق بشربت ، وبعد مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « بالجهل ، جار ومجروره متعلق بشربت .

الشاهد فيه : قوله « تزعميني كنت أجهل ، حيث استعمل المضارع من « زعم ، بمعنى فعل الرجحان ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما ياء المتكلم ، والثاني جملة « كان ، ومعمولها : على ما ذكرناه في إعراب البيت

واعلم أن إلا أكثر في « زعم ، أن تتعدى إلى معمولها بواسطة « أن ، المؤكدة . سواء أكانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) . وقوله سبحانه : (بل زعم أن لن نجعل لكم موعداً) أم كانت مشددة ، كما في قول عبيد الله بن عتبة :

فَذُقْ هَجْرَهَا ؛ قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلَا يَارُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ
وكما في قول كثير عزة :

وَقَدْ زَعَمْتَ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بِمَدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَا يَتَغَيَّرُ ؟

وهذا الاستعمال — مع كثرته — ليس لازماً ، بل قد تتعدى « زعم ، إلى المفعولين بغير توسط « أن » بينهما ؛ فن ذلك بيت الشاهد الذي نحن بمصدده ، ومنه قول أبي أمية الحنفى ، واسمه أوس :

زَعَمَنِي شَيْخًا ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَيْبًا =

عَدَّ ومثال «عَدَّ» قوله :

١٢٤ — فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى

وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعَدَمِ

= وزعم الأزهري أن «زعم» لا تمتد إلى مفعولها بغير توسط «أن» ، وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليها ، وهو محجوج بما رويانا من الشواهد ، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل .

١٢٤ — هذا البيت للنعمان بن بشير ، الأنصاري ، الخزرجي .

اللغة : «لا تعدد» لا تظن «المولى» يطلق — في الأصل — على عدة معان سبق بيانها (٢١١ / ١) والمراد منه هنا الخليف ، أو الناصر «العدم» هو هنا بضم العين وسكون الدال — الفقر ، ويقال : عدم الرجل بعدم — بوزن علم يعلم — وأعدم فهو معدم ؛ إذا افتقر . المعنى : لا تظن أن صديقك هو الذي يشاطرك المودة أيام غناك ؛ فإنما الصديق الحق هو الذي يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك .

الإعراب : «فلا» ناهية «تعدد» فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المولى» مفعول أول لتعدد «شريكك» شريك : مفعول ثانی لتعدد ، وشريك مضاف ، والكاف مضاف إليه «في الغنى» جار ومجرور متعلق بشريك «ولكنما» الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك ، وما : كافة «المولى» مبتدأ «شريكك» شريك : خبر المبتدأ ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه «في العدم» جار ومجرور متعلق بشريك .

الشاهد فيه : قوله «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله «المولى» والثاني قوله «شريك» على ما سبق بيانه في الإعراب .

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول أبي دؤاد جارية بن الحجاج :

لَا أَعْدُ الْإِقْتَارَ عُدْمًا ، وَلَكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامُ

فقوله «أعد» بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أفتقر الرجل ؛ إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثاني ، ومثله أيضاً قول جرير بن عطية :

=

ومثال « حَجَا » قوله : حجا

١٢٥ — قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثَقَّةٍ

حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتٍ

= تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَمَى ، لَوْلَا الْكَيْمَى الْمُقَنَّعَا
 فتعدون : بمعنى تظنون ؛ وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثاني
 ١٢٥ — هذا البيت نسبة ابن هشام إلى تميم (بن أبي) بن مقبل ، ونسبه صاحب المحكم
 إلى أبي شنبل الأعرابي ، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعرابي يقال له القنان ، ورواه ياقوت
 في معجم البلدان (١٦٥/٧) أول أربعة أبيات ، وبعده قوله :
 قُلْتُ ، وَالْمَرَّةُ تُحْطِئِهِ عَطِئْتُهُ : أَدْنَى عَطِئْتِهِ إِيَّائِي مِثْلَاتُ
 اللغة : « أحجو ، أظن ، ألت ، نزلت ، والملمات : جمع ملمة وهي النازلة من نوازل
 الدهر .

المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه في النوازل ، ولكنني قد عرفت
 مقدار مودته ؛ إذ نزلت في نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر مني وأعرض عني ولم يأخذ
 يدي فيها .

الإعراب : « قد ، حرف تحقيق ، كنت ، كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه
 « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « أبا ، مفعول أول
 لأحجو ، وأبا مضاف و « عمرو ، مضاف إليه ، « أخا ، مفعول ثان لأحجو ، وجملة
 أحجو ومعموليه في محل نصب خبر كان « ثقة ، يقرأ بالنصب منوناً مع تنوين أخ ، فهو
 حينئذ صفة له ، ويقرأ بالجر منوناً ، فأخا — حينئذ — مضاف ، و « ثقة ، مضاف إليه ،
 وعلى الأول هو معرب بالحركات ، وعلى الثاني هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط
 الإعراب بها « حتى ، حرف غاية « ألت ، ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيك « بنا ، جار
 وجرور متعلق بآلم « يوماً ، ظرف زمان متعلق بآلم « مللمات ، فاعل ألم .

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا ، حيث استعمل المضارع من « حجا ، بمعنى
 ظن ، ونصب به مفعولين ، أحدهما « أبا عمرو ، والثاني « أخا ثقة » .

هذا ، واعلم أن المعنى صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجا يحجو ، ينصب
 مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .

جصل

(٧) ومثال « جَلَّ » قوله تعالى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا) .
 تأتي بمعنى صيرونا أي بمعنى اعتقد

وقيد المصنف « جَلَّ » بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من « جصل » التي بمعنى « صَيَّر » فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب .

(٨)

ومثال « هَبَّ » قوله :

هَبَّ

١٢٦ - قُلْتُ : أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ ، وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأَ هَالِكًا

= واعلم أيضاً أن « حجا » تأتي بمعنى غلب في الحاجة ، وهي : أن تلقى على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى الكلمة أحجية وأدعية ، وتأتي حجا أيضاً بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَجَوْنَا بَنِي الثُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبِلَ بَنِي الثُّعْمَانِ حَارِبَنَا عَمْرُو
 (عص ملكتهم : أي صلب واشتد) وتأتي أيضاً بمعنى أقام ، ومنه قول عماره
 ابن أيمن :

* حَيْثُ تَحْجَى مُطَرِّقٌ بِالْفَالِقِ *

وقول المعاج :

فَهْنٌ يَمْكُنُّ بِهِ إِذَا حَجَا عَكَفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الْفَرْجَا
 والتي بمعنى غلب في الحاجة أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد ، والتي بمعنى أقام في المكان لا تتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى بالباء ، كما رأيت في الشواهد .

١٢٦ - البيت لابن همام السلولي .

اللفظ : « أجرني » اتخذني لك جاراً تدفع عنه وتحميه ، هذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو الغياث والدفاع والحماية ، فعني « أجرني » حينئذ أغثنى وادفع عني « أبا مالك » ، يروى في مكانه « أبا خالد » ، « هبني » أي عدني واحسبني .

المعنى : فقلت أغثنى يا أبا مالك ؛ فإن لم تفعل فظن أني رجل من المالكين .

الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « أجرني » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به لاجر « أبا » منادى =

ونبه المصنف بقوله : « أعني رأى » على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو « رأى » وما بعده مما ذكره المصنف في هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك ، وهو قسمان : لازم ، نحو : « جبن زيد » ومتمعد إلى واحد ، نحو : « كرهت زيدا » .

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو أفعال القلوب .

وأما أفعال التحويل — وهي المرادة بقوله : « والتي كصيرا — إلى آخره » — فتتعدى أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وعدّها بعضهم سبعة : « صير » نحو : « صيرت الطين خزفاً » و « جعل » نحو قوله تعالى : « وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً » و « وهب » كقولهم : « وهبني الله

= بحرف نداء محذوف ، وأباً مضاف ، و « مالك » مضاف إليه « وإلا » هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لا تفعل ، مثلاً « فهني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « امرأ » بمفعول ثان لهب « هالكا » نعت لامرئ .

الشاهد فيه : قوله « فهني امرأ » فإن « هب » فيه بمعنى فعل الظن ، وقد نصب مفعولين أحدهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « امرأ » على ما أوضحناه في الإعراب .

واعلم أن « هب » — بهذا المعنى — فعل جامد لا يتصرف ؛ فلا يجيء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر ، فإن كان من الهبة — وهي التفضل بما ينفع الموهوب له — كان متصرفاً تام التصرف ، قال الله تعالى : (وهبنا لإسحاق) وقال سبحانه : (يهب لمن يشاء إناثاً) وقال : (هب لي حكماً) .

واعلم أيضاً أن الغالب على « هب » أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في البيت الشاهد ، وقد يدخل على « أن » المؤكدة ومعمولها : فزع ابن سيده والجزم أنه لحن ، وقال الأتبات من العلماء المحققين : ليس لحناً ؛ لأنه واقع في فصيح العربية . وقد روى من حديث عمر « هب أن أبانا كان حماراً » ، وهو — مع فصاحته — قليل .

فَذَاكَ « أَى صَيَّرَنِ ، وَ « تَمَحَّذَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (لَتَخِذْتَ عَلَيْنِ أَجْرًا) وَ « اتَّخَذَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) وَ « تَرَكَ » كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَتَرَكَنَا بَعْضُهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٢٧ — وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

١٢٧ — البيت لفرعان بن الاعرف — ويقال : هو فرعان بن الاصبح بن الاعرف — أحد بنى مرة ، ثم أحد بنى نزار بن مرة ، من كلمة له يقولها فى ابنة منازل ، وكان له عاقاً ، والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى : ٤ — ١٨ بتحقيقنا) وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله :

جَزَتْ رَحِمٌ بَيْنِي وَبَيْنَ مُنَازِلٍ جَزَاءُ كَمَا يَسْتَقْزِلُ الدَّرَّ حَالِبُهُ
لَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا أَضَ شَيْظَمًا يَكَادُ يُسَاوِي غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهُ
فَلَمَّا رَأَى أَبْصِرُ الشَّخْصَ أَشْخَصًا قَرِيْبًا ، وَذَا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أَقَارِبُهُ
تَغْمَطَ حَقٌّ بَاطِلًا ، وَلَوَى يَدِي ، لَوَى يَدُهُ اللَّهُ الَّذِى هُوَ غَالِبُهُ

اللغة : « واستغنى عن المسح شاربه ، كناية عن أنه كبر ، واكتفى بنفسه ، ولم تعد به حاجة إلى الخدمة .

الإعراب : « ربيته » فعل وفاعل ومفعول « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « تركته » فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « أخا » مفعول ثان لترك ، وأخا مضاف ، و « القوم » مضاف إليه « واستغنى » فعل ماض « عن المسح » جار ومجرور متعلق باستغنى « شاربه » شارب : فاعل استغنى ، وشارب مضاف والماء ضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « تركته أخا القوم » حيث نصب فيه « ترك » مفعولين ؛ لأنه فى معنى فعل التصيير ، أحدهما الماء الذى هو ضمير الغائب ، وثانيهما قوله « أخا القوم » ، وقد أوضحناهما فى الإعراب ، هذا ، وقد قال الخطيب التبريزى فى شرح الحماسة : إن « أخا القوم » حال من الماء فى « تركته » وساغ وقوعه حالا — مع كونه معرفة ؛ لأنه مضاف إلى المحلى بأل — والحال لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه لا يعنى قوماً بأعيانهم ، =

و «رَدَّ» كقولہ :

١٢٨ — رَمَى الْحَدَثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمْدَنَ لَهُ سُودَا
فَرَدَ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بَيَضًا وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيضَ سُودَا

* * *

= ولا يخص قوماً دون قوم ، وإنما عنى أنه تركه قوياً مستغنياً لاحقاً بالرجال ، اه
بإيضاح ، وعليه لا استشهاد في البيت ، ولكن الذى عليه الجماعة أولى بالنظر والاعتبار .
لأن «أخا القوم» معرفة . والمعرفة لا تنفع حالاً إلا بتأويل ، وما لا يحوج إلى تأويل
أولى مما يحوج إليه .

١٢٨ — البيتان لعبد الله بن الزبير — بفتح الزاى وكسر الباء — الاسدى ، وهما
مطلع كلبة له اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة ، وقد رواها أبو على القالى في ذيل
أماله (ص ١٥١) ولكنه نسبها إلى السكيت بن معروف الاسدى ، وروى ابن قتيبة
في عيون الاخبار (٢/٦٧٦) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة
ابن شريك ، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزى ٢/٤٩٤) وبعد
البيتين قوله :

فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ بَكَاءَ هِنْدٍ وَرَمَلَةَ إِذْ تَصُكَّانِ الْخُدُودَا
سَمِعْتَ بُبْكَاءَ بَاكِئَةٍ وَبَاكِ أَبَانَ الدَّهْرِ وَاحِدَهَا الْفَقِيدَا

اللغة : «الحدثان» جعله العيني عبارة عن الليل والنهار ، وكأنه حسبه مثنى ، وإنما
الحدثان — بكسر فسكون — نوازل الدهر وحوادثه «سمدن» من باب قعد — أى حزن
وأقن متحيرات ، وتوهمه العيني مبنياً للجهول «فرد وجوههن» — إلخ ، يريد أنه قد صير
شعورهن بيضا من شدة الحزن وجوههن سوداً من شدة اللطم ، ويشبه هذا ما روى أن
الريان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان ، فسأله عن حاله ، فقال : ابيض منى ما كنت
أحب أن يسود ، واسود منى ما كنت أحب أن يبيض . يريد ابيض شعره وكبرت سنه
وزهدت نضارة وجهه وروثق شبابه ؛ فصار أسود كاليا .

الإعراب : «رمى» فعل ماض «الحدثان» فاعل «رمى» نسوة ، مفعول به
لرمى ، ونسوة مضاف و «آل» مضاف إليه ، و «آل» مضاف ، و «حرب» مضاف إليه
«بمقدار» جار ومجرور متعلق برمى «سمدن» فعل وفاعل «له» جار ومجرور =

وُخْصَ بِالتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ، وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ الزَّمَا^(١)
كَذَا تَعْلَمْ ، وَلِغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ سِوَاهُمَا أَجْعَلْ كُلَّ مَالَةٍ زُكْنَ^(٢)

= متعلق بسمد «عمودا» مفعول مطلق مؤكد لعامله «فرد» ، إلغاء عاطفة ، رد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحدثان «شعورهن» شعور : مفعول به أول لرد ، وشعور مضاف وضمير النسوة مضاف إليه «السود» صفة لشعور «بيضا» مفعول ثان لرد ، ورد وجوههن البيتض سودا ، مثل الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله «فرد شعورهن — إلخ» ، وقوله : «ورد وجوههن — إلخ» حيث استعمل «رد» في معنى التصيير والتحويل . ونصب به — في كل واحد من الموضعين — مفعولين .

(١) «وخص» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالتعليق» جار ومجرور متعلق بخص «والإلغاء» معطوف على التعليق «وما» اسم موصول : مفعول به لخص ، مبني على السكون في محل نصب ، ويجوز أن يكون خص فعلا ماضياً مبنياً للجهول ، وعليه يكون «ما» اسماً موصولاً مبنياً على السكون في محل رفع نائب فاعل لخص ، ولعل هذا أولى ؛ لأن الجملة المعطوفة على هذه الجملة خبرية «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وقبل مضاف و «هب» قصد لفظه : مضاف إليه «والأمر» الواو حرف عطف ، الأمر — بالنصب — مفعول ثان مقدم على عامله . وهو «أزم» ، الآتي «هب» قصد لفظه : مبتدأ «قد» حرف تحقيق «أزما» أزم : فعل ماض مبني للجهول . والالف للاطلاق ، ونائب الفاعل — وهو مفعوله الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على هب «والجملة من أزم ومعمولاته في محل رفع خبر المبتدأ» .

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تعلم» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ولغير» الواو عاطفة ، لغير : جار ومجرور متعلق بقوله «اجعل» ، الآتي ، وغير مضاف ، و «الماضي» : مضاف إليه «من سواهما» الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لغير ، وسوى مضاف ، والضمير مضاف إليه «اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كل» مفعول به لاجعل ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بزكن الآتي «زكن» فعل ماض مبني =

تقدّم أن هذه الأفعال قسمان ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل
فأما أفعال القلوب فتقسم إلى : متصرفة ، وغير متصرفة .

فالتصرفة : ما عدا « هَبْ ، وَتَعَلَّمْ » فيستعمل منها الماضي ، نحو « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا » وغيرُ الماضي — وهو المضارع ، نحو : « أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا » والأمرُ ، نحو : « ظُنَّ زَيْدًا قَائِمًا » واسمُ الفاعل ، نحو : « أَنَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا » واسمُ المفعول ، نحو : « زَيْدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ قَائِمًا » فأبوه : هو المفعول الأول ، وارتفع لقيامه مقام الفاعل ، و « قَائِمًا » المفعول الثاني ، والمصدرُ ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْدًا قَائِمًا » — وَثَبَّتْ لَهَا كُلُّهَا مِنَ الْعَمَلِ وَغَيْرِهِ مَا ثَبَتَ لِلْمَاضِي .

وغيرُ المتصرف اثنان — وهما : هَبْ ، وَتَعَلَّمْ ، بمعنى اعْلَمْ — فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر ، كقوله :

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

فَبَالَغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْكَرِّ [١٢٠] (١)

وقوله :

قَقُلْتُ : أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أُمْرًا هَالِكًا [١٢٦] (٢)

وَاخْتَصَّتِ الْقَائِيَةُ الْمُتَصَرِّفَةُ بِالتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ (٣) ؛ فالتعليق هو : تَرْكُ الْعَمَلِ

= للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من زكن و نائب فاعله لا عمل لها صلة الموصول .

(١) ارجع إلى شرح هذا البيت فيما مضى أول الباب وهو الشاهد ١٢٠ .

(٢) قد شرحنا هذا الشاهد آنفاً ، فارجع إليه ، وهو الشاهد ١٢٦ .

(٣) هذه العبارة موهمة بأن التعليق والإلغاء لا يجري واحد منهما في غير أفعال القلوب إلا ما استثناء ، وليس كذلك ، بل يجري التعليق في أنواع من الأفعال سند كرها لك فيما بعد ، وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشارح أن الإلغاء والتعليق معاً عا =

لفظاً دون مَعْنَى مانع ، نحو : « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » فقولك « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » لم تعمل فيه « ظننت » لفظاً ؛ لأجل المانع لها من ذلك ، وهو اللام ، ولكنه في موضع نصب ، بدليل أنك لو عَطَفْتَ عليه لنصبت ، نحو : « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمراً مُنْطَلِقاً » ؛ فهي عاملة في « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » في المعنى دون اللفظ ^(١) .

والإلغاء هو : تَرْكُ العملِ لفظاً وَمَعْنَى ، لا مانع ، نحو : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » فليس لـ « ظننت » عملٌ في « زيد قَائِمٌ » : لا في المعنى ، ولا في اللفظ .

ويثبت المضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي ، نحو : « أَظُنُّ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ » وأخواتها .

== يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال ، وهذا لا ينافي أن واحداً منهما بمفرده قد يجرى في غير أفعال هذا الباب . وهو التعليق .

ثم إن التعليق يجرى في أربعة أنواع من الفعل : (الاول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين على الآخر ، نحو : شككت أزيد عندك أم عمرو ، ولسيت إبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان معي خالد أمس أم لم يكن (والثاني) كل فعل يدل على العلم ، نحو : تبينت أصادق أنت أم كاذب ، وانضح لي أجهتد أنت أم مقصر (النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو : فكرت أقيم أم تسافر ، وامتحنت عليا أيبصر أم يحزع ، وبلوت لإبراهيم أيشكر الصنيعة أم يكفرها ، وسألت أتزورنا غداً أم لا ، واستفهمت أقيم أنت أم راحل (الرابع) كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو : لمست ، وأبصرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت .

(١) مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة :

وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْيَى وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى نَوَلَّتْ

فأنت ترى أنه عطف « موجعات القلب » بالواو على جملة « ما البكى » التي علق عنها « أذرى » بسبب « ما » الاستفهامية . وقد أتى بالمعطوف منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم .

وغير المتصرفة لا يكون فيها تعاقب ولا إلغاء ، وكذلك أفعال التَّخْوِيلِ ، نحو :
« صَيَّرَ » وأخواتها .

وَجَوَّزَ الْإِلْغَاءَ ، لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَأَنُو صَيَّرَ الشَّانَ ، أَوْ لَامَ أُبْتَدَأَ^(١)
فِي مُوْهِمٍ الْإِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَ وَالْإِزْمَ التَّغْلِيْقُ قَبْلَ نَتْنِ « مَا »^(٢)
وَ « إِنْ » وَ « لَا » ؛ لَامَ أُبْتَدَأَ ، أَوْ قَسَمَ ،
كَذَا ، وَالْأَسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمَ^(٣)

(١) « وجوز ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الإلغاء ،
مفعول به لجوز « لا ، حرف عطف « في الابتداء ، جار ومجرور معطوف على محذوف ،
والتقدير : جوز الإلغاء في التوسط وفي التأخر لا في الابتداء « وانو ، الواو حرف عطف ،
انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ضمير ، مفعول به لانو ،
و ضمير مضاف ، و « الشان ، مضاف إليه « أو ، عاطفة « لام ، معطوف على ضمير ، ولام
مضاف ، و « ابتداء ، مضاف إليه ، وقد قصره للضرورة .

(٢) « في موهم ، جار ومجرور متعلق بانو في البيت السابق ، وفاعل موهم ضمير
مستتر فيه « إلغاء ، مفعول به لموهم ، وإلغاء مضاف ، وما : اسم موصول مضاف إليه
« تقدما ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة
والجمله من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة « واليزم ، فعل ماض مبني للمجهول
« التعليق ، نائب فاعل لايزم « قبل ، ظرف متعلق باليزم ، وقبل مضاف و « نتي ، مضاف
إليه ، ونتي مضاف ، و « ما ، قصد لفظه : مضاف إليه .

(٣) « وإن ، ولا ، معطوفان على « ما ، في البيت السابق « لام ، مبتدأ ، ولام
مضاف و « ابتداء ، مضاف إليه « أو ، عاطفة « قسم ، معطوف على ابتداء « كذا ،
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « والاستفهام ، مبتدأ أول « ذا ، اسم إشارة :
مبتدأ ثان « له ، جار ومجرور متعلق بالانحتم الآتي « انحتم ، فعل ماض ، وفاعله ضمير =

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفّة إذا وقعت في غير الابتداء ، كما إذا وقعت وسطاً ، نحو : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » أو آخراً ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ » ^(١) ، وإذا تَوَسَّطَتْ ، فقيل : الإعمالُ والإلغاءُ سِيَّانٍ ، وقيل : الإعمالُ أحسنُ من الإلغاء ، وإن تَأَخَّرَتْ فالإلغاءُ أحسنُ ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين ؛ فلا تقول : « ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ » بل يجبُ الإعمالُ ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا » فإن جاء من لسان العرب ما يُؤمُّه إلغاءها مُتَقَدِّمَةً أَوَّلَ على إضمار ضمير الشأن ، كقوله :

١٢٩ — أَرْجُو وَأَآمِلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتِهَا

وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

== مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من انحنم وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(١) ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز في كل حال ، ما دام متوسطاً أو متأخراً ، وليس كذلك ، بل للإلغاء — مع ذلك — ثلاثة أحوال : حال يجب فيه ، وحال يمتنع فيه ، وحال يجوز فيه ؛ فأما الحال الذي يجب فيه الإلغاء فله موضعان : أحدهما أن يكون العامل مصدراً متأخراً ، نحو قولك : عمرو مسافر ظنّي ، فلا يجوز الإعمال هنا ؛ لأن المصدر لا يعمل متأخراً ، وثانيهما : أن يتقدم المعمول وتقترب به أداة تستوجب التصدير ، نحو قولك : زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ ، وأما الحال الذي يمتنع فيه الإلغاء فله موضع واحد ، وهو : أن يكون العامل منفيّاً ، نحو قولك : زَيْدًا قَائِمًا لم أظن ؛ فلا يجوز هنا أن تقول : زَيْدٌ قَائِمٌ لم أظن ؛ لئلا يتوهم أن صدر الكلام مثبت ، ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا ذلك .

١٢٩ — هذا البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتي مطلعها :

بَآتٍ سَعَادُ قَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولٌ ، مُتَمِّمٌ لِرَّهَا ، كَمْ يُفَدِّ ، مَكْبُولٌ
وَمَا سَعَادُ غَدَاةِ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلَتْ إِلَّا أَعْنُ غَضِيضِ الطَّرْفِ مَكْحُولٌ =

فالتقدير : « وما إخاله لدينا منك تنويل » فالحاء ضمير الشأن ؛ وهى المفعول الأول ، و « لدينا منك تنويل » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وحينئذ فلا إلغاء ؛ أو على تقدير لام الابتداء ؛ كقوله :

= اللغة : « بانت ، بدت ، وفارقت » متبول ، اسم مفعول من تبلة الحب : أى أضناه وأسقمه « متم » اسم مفعول من تيمه الحب — بالتضعيف — إذا ذلله وقهره وعبدته « إثرها ، بعدها » وهو ظرف متعلق بتميم « يفد » أصله من قولهم : فدى فلان الأسير يفديه فداء ، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه « مكبول » اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل فلان الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو القيد « تدنو » تقرب « تنويل » عطاء .

الإعراب : « أَرَجَوْا » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وآمل » مثله « أن » مصدرية « تدنو » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت الواو ضرورة « مودتها » مودة : قاعل تدنو ، ومودة مضاف وها : مضاف إليه « وما » نافية « إخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « لدينا » لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف ونا : مضاف إليه « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل « تنويل » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف .

الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه ألغى « إخال » مع كونها متقدمة ، وليس هذا الظاهر مسلماً ، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ، ومفعولها الثانى جملة « لدينا تنويل منك » كما قررناه فى إعراب البيت .

هذا أحد توجيهات فى البيت ، وهو الذى ذكره الشارح ، وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما » موصولة مبتدأ ، وقوله « تنويل » خبرها ، و « إخال » عاملة فى مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف ، وهو العائد على « ما » وثانيهما متعلق بقوله « لدينا » والتقدير : والذى إخاله كائن لدينا منك هو تنويل .

وفيه توجيهات أخرى لا تتسع لها هذه المجلة .

١٣٠ — كَذَلِكَ أَدَبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خَلْقِي ^{قدروا الكلام هنا في الحركات}
أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبِ

التقدير : « أَنِّي وَجَدْتُ لَمَلَاكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبِ » فهو من باب التعاليق ، وأيس من باب الإلغاء في شيء .

١٣٠ — هذا البيت مما اختاره أبو تمام في حماسه ، ونسبه إلى بعض الغزاليين ولم يعينه (وانظر شرح التبريزي على الحماسة ١٤٧:٣ بتحقيقنا) .

اللغة : « كَذَلِكَ أَدَبْتُ » الكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر محذوف ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : تأديباً مثل ذلك التأديب ، وذلك التأديب هو الذي ذكره في البيت السابق عليه ، وهو قوله :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِيهِ ، وَالسَّوَاءُ الْقَبْ
« ملاك » بزنة كتاب — قوام الشيء وما يجمعه « الشيمة » الخلق ، وجمعها شيم كقيمة وقيم .

الإعراب : « كَذَلِكَ » الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف ، واسم الإشارة مضاف إليه . أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لأدبت ، والتقدير على كل حال : تأديباً مثل هذا التأديب أدبت « أدبت ، أدب : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل « حتى » ابتدائية « صار ، فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « من خلقي » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أَنِّي » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « وجدت » فعل وفاعل ، والجملة من وجد وفاعله في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولها في تأويل مصدر اسم صار « ملاك » مبتدأ ، وملاك مضاف و « الشيمة » مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعولى وجد ، على تقدير لام ابتداء علق هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأى هذه الجملة ، والأصل : وجدت لملاك الشيمة الأدب ، أو الجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لوجد ، ومفعول وجد الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (أى الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب .

وذهب الكوفيون — وَتَبِعَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الزَيْدِيُّ وَغَيْرُهُ — إِلَى جَوَازِ الْإِلْغَاءِ
الْمُتَقَدِّمِ ؛ فَلَا يَحْتَاجُونَ إِلَى تَأْوِيلِ الْبَيْتَيْنِ .

وإنما قال المصنف : « وَجَوَّزَ الْإِلْغَاءَ » لِيُذَبِّهَ عَلَى أَنَّ الْإِلْغَاءَ لَيْسَ بِلَازِمٍ ، بَلْ هُوَ
جَائِزٌ ؛ فَحَيْثُ جَازَ الْإِلْغَاءُ جَازَ الْإِعْمَالُ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَهَذَا بِخِلَافِ التَّعْلِيقِ [فَإِنَّهُ لَازِمٌ ،
وَلِهَذَا قَالَ : وَالتَّزِمَ التَّعْلِيقُ] .

فيجب التعليقُ إذا وقع بعد الفعل « ما » النافية ، نحو : « ظننتُ ما زيد قائمٌ » .

أو « إن » النافية ، نحو : « علمتُ إنَّ زَيْدًا قائمٌ » وَمَثَلُوا لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَتَظُنُّونَ
إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا) ، [وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ التَّعْلِيقِ فِي شَيْءٍ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ
التَّعْلِيقِ أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ الْمُعَلَّقُ تَسَلَّطَ الْعَامِلُ عَلَى مَا بَعْدَهُ فَيَنْصَبُ مَفْعُولِينَ ، نَحْوُ :
« ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ » ؛ فَلَوْ حُذِفَتْ « ما » لَقُلْتُ : « ظننتُ زَيْدًا قائمًا » وَالْآيَةُ
الْكُرَيْمَةُ لَا يَتَأَنَّى فِيهَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حُذِفَتْ الْمُعَلَّقُ — وَهُوَ « إِنْ » — لَمْ يَتَسَلَّطْ
« تظنون » عَلَى « لبثتم » ؛ إِذْ لَا يُقَالُ : وَتَظُنُّونَ لَبِثْتُمْ ، هَكَذَا زَعَمَ هَذَا الْقَائِلُ ، وَلَعَلَّهُ
مُخَالَفٌ لِمَا هُوَ كَالْجَمْعِ عَلَيْهِ — مِنْ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي التَّعْلِيقِ هَذَا الشَّرْطُ الَّذِي ذَكَرَهُ —
وَتُمَثِّلُ النُّحَوِّيْنَ لِلتَّعْلِيقِ بِالْآيَةِ الْكُرَيْمَةِ وَشَبَّهَهَا بِشَيْءٍ لَذَلِكَ .] غرر

== الشاهد فيه : قوله « وجدت ملاك الشيمة الأدب » ، فإن ظاهره أنه ألغى « وجدت »
مع تقدمه ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَعْمَلَهُ لَقَالَ « وجدت ملاك الشيمة الأدبا » ، بِنَصْبِ « ملاك » ،
و « الأدب » ، عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ ؛ وَلَكِنَّهُ رَفَعَهُمَا ، فَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : هُوَ مِنْ بَابِ الْإِلْغَاءِ
وَالْإِلْغَاءُ جَائِزٌ مَعَ التَّعْدِيمِ مِثْلَ جَوَازِهِ مَعَ التَّوَسُّطِ وَالتَّأَخُّرِ ، وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ : لَيْسَ كَذَلِكَ ،
بَلْ هُوَ إِمَّا مِنْ بَابِ التَّعْلِيقِ ، وَلَامِ الْإِبْتِدَاءِ مُقَدَّرَةُ الْخَوَلِ عَلَى « ملاك » ، وَإِمَّا مِنْ بَابِ
الْإِعْمَالِ ، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ضَمِيرُ شَأْنِ مُحَذُوفٍ ، وَجَمَلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ نَصْبِ مَفْعُولٍ
ثَانٍ ؛ عَلَى مَا بَيَّنَّا فِي إِعْرَابِ الْبَيْتِ ، وَالْمُنْصَفُ الَّذِي يَعْرِفُ مَوَاطِنَ الْحَقِّ يَدْرِكُ مَا فِي هَذَيْنِ
التَّأْوِيلَيْنِ مِنَ التَّكَلُّفِ :

وكذلك يُعَلَّقُ الفعلُ إذا وقع بعده « لا » النافية ، نحو : « ظَنَنْتُ لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو » أو لَامُ الابتداء ، نحو : « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » أو لَامُ القسم ، نحو : « عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ » ولم يَعْدَهَا أَحَدٌ مِنَ النجوين من المعلقات ^(١) ، أو الاستفهام ، وله صُورَةٌ ثَلَاثٌ ؛ أن يكون أَحَدُ المفعولين اسمَ استفهام ، نحو : « عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ » ؛ الثانية : أن يكون مضافاً إلى اسمِ استفهام ، نحو : « عَلِمْتُ غُلَامٌ أَيُّهُمْ أَبُوكَ » ؛ الثالثة : أن تدخل عليه أداة الاستفهام ، نحو : « عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ » و « عَلِمْتُ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو ؟ » .

* * *

(١) قد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة — مع بقاء الفعل على معناه — قوم : منهم الأعمى الشنمري ، وتبعه الناظم ، وابنه ، وابن هشام الأنصاري في أغلب كتبه ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى : (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق) ويقول الشاعر :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي لَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ وَلَا عَدَمٌ

وبقول لييد بن ربيعة :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطْلُشُ سِهَامَهَا

وذهب سيدييه - رحمه الله - وتبعه المحقق الرضی ، وجمهرة النحاة ، إلى أن « علم » في هذه الشواهد كلها قد خرجت عن معناها الأصلي ، ونزلت منزلة القسم ، وما بعدها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذي هو علمت ، وحينئذ تخرج عما نحن بصددده ؛ فلا تقتضى معمولاً ، ولا تتصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال ، قال سيديويه (ج ١ ص ٢٥٤ — ٢٥٦) « هذا باب الأفعال في القسم . . . وقال لييد » ولقد علمت لتأتين * كأنه قال : والله لتأتين منيتي ، كما قال : لقد علمت لعبد الله خير منك ، ١٠١ . وقال المحقق الرضی (ج ٢ ص ٢٦١) : « وأما قوله » ولقد علمت لتأتين * فإنما أجرى لقد علمت معنى التحقيق ، ١٠١ .

لَعِلْمٍ عِرْفَانٍ وَظَنَّ تُهُمَةً تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُتْلِزَمَةٍ^(١)

إذا كانت « عِلْمٌ » بمعنى عَرَفَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ ، كقولك : « علمت زيدا » أى : عَرَفْتُهُ ، ومنه قوله تعالى : (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا) .

وكذلك إذا كانت « ظَنَّ » بمعنى اتَّهَمَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ ، كقولك : « ظننتُ زيدا » أى : اتَّهَمْتُهُ ، ومنه قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) أى : بِمُتَّهَمٍ .

وَلِرَأْيِ الرُّوْيَا أَنَّهُمْ مَا لِعِلْمِيَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ أَنْتَمَي^(٢)
إذا كانت رَأَى حُلِيَّةً^(٣) — أى : للرؤيا فى المنام — تَعَدَّتْ إلى المفعولين كما تَتَعَدَّى إليهما « عِلْمٌ » المذكورة من قبل ، وإلى هذا أشار بقوله : « ولرأى

(١) « لعلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعلم مضاف و « عرفان » مضاف إليه « وظن » معطوف على علم ، وظن مضاف و « تهمة » مضاف إليه « تعدية » مبتدأ مؤخر « لواحد » جار ومجرور متعلق بتعدية « ملزمة » نعت لتعدية .

(٢) « لرأى » جار ومجرور متعلق بأنهم ، ورأى المقصود لفظه مضاف و « الرؤيا » مضاف إليه « أنهم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول « لانهم » لعلميا ، جار ومجرور متعلق بأنتمى « طالب » حال من علم ، وطالب مضاف و « مفعولين » مضاف إليه « من قبل » جار ومجرور متعلق بأنتمى « انتمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من انتمى وفاعله ومتعلقاته لاجل لما صلة الموصول : أى انسب لرأى الرؤيا ما انتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين .

(٣) « حلية » هو بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها - نسبة إلى الحلم - بوزان قفل أو علق - وهو مصدر حلم يحلم ، مثل قتل يقتل - إذا رأى فى منامه شيئا .

الرؤيا أنهم ، أى أنسب لرأى التى مصدرها الرؤيا ما نسبَ لعم المتعدية إلى اثنين ؛ فَعَبَّرَ عن الحلمية بما ذكر ؛ لأن « الرؤيا » وإن كانت تقع مصدراً لغير « رأى » الحلمية ، فالشهور كونها مصدراً لها ^(١) .

ومثال استعمال « رأى » الحلمية متعدية إلى اثنين قوله تعالى : (إِنِّي أَرَانِي أُعْصِرُ خَمْراً) ؛ فالياء مفعول أول ، و « أعصر خمراً » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وكذلك قوله :
 ١٣١ — أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي ، وَطَلَّقَ ، وَعَمَّارٌ ، وَآوِنَةٌ أَنَا لَا
 أَرَاهُمْ رُفْقَتِي ، حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِرَالاً
 إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لَوْرِدٍ إِلَى آلٍ ؛ فَلَمْ يَذْرِكْ بِلَا لَا
 فالحاء والميم فى « أَرَاهُمْ » : المفعول الأول ، و « رِفْقَتِي » هو المفعول الثانى .

* * *

(١) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول : رأيت رؤيا صالحة ، إذا كنت تريد أنك رأيت فى منامك ، وتقول : « رأيت رؤية » ، إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك فى حال يقظتك ، وبعض أهل اللغة يوجبون ذلك ، ولا يميزون خلافه ، وبعضهم يميز أن تقول : رأيت رؤيا - بالالف - وأنت تريد معنى أبصرت فى حال اليقظة ، ويستشهدون على صحة ذلك بقول الراعى يصف صياداً أبصر الصيد فسرّه ذلك :

فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فَوَّادُهُ وَبَشَّرَ قَلْبًا كَانَ جَمًّا بِلَا بِلَهْ

ويروى : وبشر نفساً كان قبل يلومها .

ومع أنهم جوزوا ذلك ، واستدلوا لصحته ، ليس فى مكتهم أن يدعوا كثرتهم ، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولاً ؛ ولهذا كان قول الناظم : « ولرأى الرؤيا » إشارة إلى رأى الجلمية .

١٣١ — هذه الايات لعمر بن أحرر الباهلى ، من قصيدة له يتدب فيها قومه ويبيكهم ،

وأولها قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُلِحَّا وَتَحْتَالَا بِمَا بِهِمَا احْتِيَالَا
 كَأَنَّهُمَا سُعِينَا مُسْتَنْفِيثٌ يُرْجَى طَالِعَا بِهِمَا ثِقَالَا
 وَهَى خَرَزَاهُمَا ؛ فَالْهَاءُ يَجْرِي خِلَالَهُمَا ، وَيَنْسَلُّ انْسِلَالَا =

= عَلَى حَيِّينَ فِي عَامَيْنِ شَتَّى قَقْدَ عَنَى طِلَابَهُمَا وَطَالَا
فَأَيَّةُ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْوًا فَتُضَيِّحَ لَا تَرَى فِيهِمْ خِيَالًا

والبيت الأول من ثلاثة الآيات التي رواها الشارح قد استشهد به سيويه (ج ١ ص ٢٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة ، وستعرف وجه ذلك فيما يلي في الإعراب .

اللغة : « تلحا ، من قولهم « ألح السحاب » ، إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على البكاء « سعيينا مستغيث » سعيينا : مثني سعين ، وهو تصغير سعن - بوزي قفل - وهي القرية تقطع من نصفها لينبذ فيها ، وربما اتخذت دلوا يستقي بها ، والمستغيث : طالب الغيث وهو المطر . على حين ، متعلق بقوله تلحا ، يقول : امتنعت عينك عن كل شيء إلا أن يدوم بكأوهما على حين « وهي » ضعف أو انشق « أبو حنش ، وطلق ، وعمار ، وأثالا ، أعلام رجال » تجافى الليل وانخزل انخوالا ، كناية عن الظهور ، ويبان ما كان منهما من أمر هؤلاء « آل ، هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء « بلالا » - بزنة - كتاب - ما تبل به حلقك من الماء وغيره « آونة ، جمع أوان ، مثل زمان وأزمة ومكان وأمكنة ، والأوان والزمان بمعنى واحد « رفقتي ، بضم الراء أو كسرهما - جمع رفيق « لورده بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء .

الإعراب : « أبو حنش ، مبتدأ ، وجمله « يورفتي ، في محل رفع خبر المبتدأ « وعمار ، وسائر الأعلام معطوفات على « أبو حنش » . وقد رخم « أثال ، في غير النداء ضرورة . وأصله أثالة ولم يكتب بترخيمه بحذف آخره ، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف ، وأبقى الحرف الذي قبله على ما كان عليه ، فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للتخيم « أراهم ، أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير المتصل البارز مفعول أول « رفقتي ، رفقة : مفعول ثان لأرى ، ورفقة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أراهم رفقتي » ، حيث أعمل « أرى » في مفعولين ، أحدهما الضمير البارز المتصل به ، والثاني قوله « رفقتي » ، ورأى بمعنى حلم : أى رأى في منامه ، وقد أجمعت جري « علم ، وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ، لأن الرؤيا إدراك بالحواس الباطن ؛ فلهذا أجمعت مجراء ،

وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ^(١)
لا يجوز في هذا الباب سُقُوطُ المفعولين ، ولا سُقُوطُ أَحَدِهِمَا ، إلا إذا دَلَّ دليلٌ
على ذلك .

فمثالُ حَذْفِ المفعولين للدلالة أن يقال : « هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا » ؟ فتقول :
« ظَنَنْتُ » ، التقدير : « ظننت زيدا قائما » فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما ،
ومنه قوله :

١٣٢ — بَأَيِّ كِتَابٍ أُمُّ بَابَةَ سَنَّةٍ تَرَى جُبَّهْمُ عَارًا عَلَى وَتَحَسَّبُ ؟
أى : « وَتَحَسَّبُ جُبَّهْمُ عَارًا عَلَى » فحذف المفعولين — وهما : « جُبَّهْمُ » ،
و « عَارًا عَلَى » — لدلالة ما قبلهما عليهما .

(١) « ولا ، ناهية ، تجز ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت ، هنا ، ظرف مكان متعلق بتجز ، بلا دليل ، الباء حرف جر ، ولا : اسم
بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده ، بطريق العارية ، وهو مجرور محلا بالباء ، والجار
والمجرور متعلق بتجز ، ولا مضاف و دليل ، مضاف إليه ، سقوط ، مفعول به لتجز ،
وسقوط مضاف و « مفعولين ، مضاف إليه ، أو مفعول ، معطوف على مفعولين :

١٣٢ — البيت للسكريت بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول
صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ ، وَلَا لَعِبًا مِثِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟
وَلَمْ يُبْلِهْنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنَزِلٍ وَلَمْ يَتَطَّرَبْنِي بَنَانٌ مُحَضَّبُ

اللغة : « ترى جهم ، رأى ههنا من رأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى
أبو حنيفة حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلية بشيء من التكاف « عارًا ، العار :
كل خلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ؛ وتقول : عبرته كذا ، ولا تقل : عبرته بكذا ،
فهو يمتد إلى المفعولين بنفسه ، وفي لامية السؤال قوله ، وفيه دلالة غير قاطعة : =

ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال : « هل ظننت أحداً قائماً » ؟ فتقول : « ظننت زيداً » أى : ظننت زيداً قائماً ، فتحذف الثانى للدلالة عليه ، ومنه قوله :

١٢٣ - وَلَقَدْ نَزَلَتْ - فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ -

مِئْتَى بِمَنْزِلَةِ الْحَبِّ الْمَكْرَمِ

أى : « فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ وَاقِعاً » فـ « غَيْرُهُ » هو المفعول الأول ، و « وَاقِعاً » هو المفعول الثانى .

= تُعَيِّرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا : إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلٌ
ومن نقلة اللغة من أجاز أن تقول : غيرته بكذا ، ولكنه قليل (وانظر شرح
الحماسة ١ - ٢٣٢ بتحقيقنا) « وتحسب ، أى تظن ، من الحساب .

الإعراب : « بآى ، جار ومجرور متعلق بقوله « ترى ، الآتى ، وأى مضاف
و « كتاب ، مضاف إليه « أم ، عاطفة « بآية ، جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور
الأول ، وآية مضاف ، و « سنة ، مضاف إليه « ترى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوباً تقديره أنت « حبهيم ، حب : مفعول أول ل ترى ، وحب مضاف وهم :
مضاف إليه « عاراً ، مفعول ثان ل ترى ، سواء أ جعلت رأى اعتقادية أم جعلتها عليية ،
ويجوز على الأول جعله حالا « على ، جار ومجرور متعلق بعار ، أو بمحذوف صفة له
« وتحسب ، الواو عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير « وتحسب حبهيم
عاراً على .

الشاهد فيه : قوله « وتحسب ، حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما
كما أوضحناه فى الإعراب ، وبينه الشارح .

١٣٣ - هذا البيت لعنترة بن شداد العبسى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاهُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمٍ ؟

اللغة : « غادر ، ترك « متردم ، بزنة اسم المفعول - وهو فى الأصل اسم مكان =

وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين .

فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجوز : لا فيهما ، ولا فى أحدهما ؛ فلا تقول :
« ظننت » ، ولا « ظننت زيدا » ، ولا « ظننت قائماً » تريد « ظننت زيداً قائماً » .

(ع)
دميم الماضى

وَكَتَنُ أَجْعَلُ « تَقُولُ » إِنْ وَلِيَّ (٤) مُسْتَفْهِمًا بِهٖ (٥) ، وَلَمْ يَنْفَصِلْ (٦)

= من قولك : ردمت الشيء ، إذا أصلحته ، ويرى « مترنم » بالنون — وهو صوت خفى ترجمه بينك وبين نفسك ، يربد هل ابقي الشعراء معنى إلا سبقوك إليه ١٢ وهل يتهاى لك أو لغيرك أن تجيء بشيء جديد ؟ « المحب » اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل فى الاستعمال ، والأكثر أن يقال فى اسم المفعول : محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى . وفى اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذى هو المزيد فيه .

المعنى : أنت عندى بمنزلة المحب المكرم ؛ فلا تظنى غير ذلك حاصلًا .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسمة ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « نزلت » فاعل وفاعل « فلا » ناهية « تظنى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « غيره » غير : مفعول أول لتظنى ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والمفعول الثانى محذوف « منى » جار ومجرور متعلق بقوله نزلت « بمنزلة » جار ومجرور متعلق أيضاً بنزلت ، ومنزلة مضاف ، و « المحب » مضاف إليه « المكرم » نعت للمحب .

✓ الشاهد فيه : قوله « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثانى اختصاراً ، وذلك جائز عند جمهرة النحاة ، خلافاً لابن مسكون .

(١) « دكتظن » جار ومجرور متعلق بإجعل الآتى « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تقول » قصد لفظه : مفعول به لإجعل « إن » شرطية « ولى » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

بَغَيْرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلٍ ،

وَإِنْ يَبْغِضُ ذِي فَصَلَةٍ يُحْتَمَلُ^(١)

القول شأنه إذا وَقَعَتْ بعدهُ جملةٌ أن تُحْكِي ، نحو : « قَالَ زَيْدٌ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ » ،
و « تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » لكن الجملة بعدهُ في موضع نصبٍ على المفعولية .

ويجوز إيجراؤه مُجْرَى الظنِّ ؛ فينصبُ المبتدأ والخبر مفعولين ، كما تنصبهما « ظَنٌّ » .

والمشهورُ أن للعرب في ذلك مذهبين ؛ أحدهما — وهو مذهب عامة العرب — أنه لا يُجْرَى القولُ مُجْرَى الظنِّ إلا بِشُرُوطٍ — ذكرها المصنف — أَرْبَعَةٌ ، وهي التي ذكرها عامة النحويين ؛ الأول : أن يكون الفعل مضارعاً ؛ الثاني : أن يكون للمخاطب ، وإليهما أشار بقوله : « أَجْعَلْ تَقُولُ » فَإِنَّ « تَقُولُ » مضارع ، وهو للمخاطب ؛ الشرط الثالث : أن يكون مسبوقاً باستفهام ، وإليه أشار بقوله : « إِنْ وَلِيَ مُسْتَفْهِمًا بِهِ » ؛

= تقول « مستفهماً ، مفعول به لولى د به ، جار ومجرور في موضع نائب فاعل لمستفهم ؛
لأنه اسم مفعول د ولم ينفصل ، الواو للحال ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب ، ينفصل :
فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى . وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول ، وجملة لم ينفصل وفاعله في محل
نصب حال

(١) د بغير ، جار ومجرور متعلق بـينفصل في اليت السابق . وغير مضاف
و د ظرف ، مضاف إليه د أو ، عاطفة د كظرف ، الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على
غير ، والكاف مضاف ، وظرف : مضاف إليه « أو » عاطفة « عمل » معطوف على غير
د وإن ، شرطية د ببعض ، جار ومجرور متعلق بـفصلت الآتي : وبعض مضاف ،
و د ذى ، مضاف إليه « فصلت » فصل : فعل ماض ، فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب
فاعل د يحتمل ، فعل مضارع مبنى للجهول ، مجزوم بالسكون ؛ لأنه جواب الشرط ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل المفهوم من قوله فصلت .

الشرط الرابع : أن لا يُفصلَ بينهما — أى بين الاستفهام والفعل — بغير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل ، فإن فصلَ بأحدهما لم يضر ، وهذا هو المراد بقوله : « ولم ينفصل بغير ظرف — إلى آخره » .

فثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك : « ^{استفهام} أَتَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا » ؛ فعمراً : مفعول أول ، ومنطلقاً : مفعول ثان ، ومنه قوله : ^{وهو المنطوق}

١٣٤ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلُنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

١٣٤ — البيت لمدينة بن خشرم العذرى ، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر ، ومنهم التبريزى فى شرح الحماسة (٤٦/٢) ولكن رواية التبريزى للبيت المستشهد به على غير الوجه الذى يذكره النحاة ، وروايته هكذا :

لَقَدْ أَرَانِي وَالْعُلَامَ الْحَازِمَا نَزَجِي الْمَطِيَّ ضَمْرًا سَوَاهِمَا
مَتَى يَقُودُ الذُّبْلَ الرَّوَاسِمَا وَالْجِلَّةَ النَّاجِيَّةَ الْعَوَاهِمَا

اللغة : « القلوص » بزنة كتب وسرد - جمع قلووص ، وهى الشابة الفتية من الإبل ، وهى أول ما يركب من إناث الإبل خاصة « الرواسم » ، المسرعات فى سيرهن ، مأخوذ من الرسم ، وهو ضرب من سير الإبل السريع « يحملن » ، يروى فى مكانه « يدنين » ، ومعناه يقربن « أم قاسم » ، هى كنية امرأة ، وهى أخت زيادة بن زيد العذرى .

المعنى : متى تظن النوق المسرعات يقربن منى من أحب أن يحمله إلى ؟

الإعراب : « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية الزمانية ، وعامله تقول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « القلوص » مفعول به أول لتقول « الرواسم » نعت للقلوص « يحملن » يحمل : فعل مضارع ، ونون الإناث فاعل ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لتقول « أم » مفعول به ليحملن ، وأم مضاف و « قاسم » مضاف إليه « وقاسم » معطوف على أم قاسم .

الشاهد فيه : قوله « تقول القلوص يحملن » حيث أجرى تقول مجرى تظن ، فنصب به مفعولين ، الأول قوله « القلوص » والثانى جملة « يحملن » من الفعل وفاعله كما قررناه لك =

فلو كان الفعل غير مضارع ، نحو : « قَالَ زَيْدٌ عَمَرُوْهُ مُنْطَلِقٌ » لم يَنْصِبِ القولُ
مفعولين عند هؤلاء ، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاء ، نحو : « يَقُولُ زَيْدٌ عَمَرُوْهُ
مُنْطَلِقٌ » أو لم يكن مسبوقاً باستفهام ، نحو : « أَنْتَ تَقُولُ عَمَرُوْهُ مُنْطَلِقٌ » أو سُبِقَ
بإستفهام ولكن فُصِّلَ بغير ظرف ، ولا [جاز و] مجرور ، ولا معمول له ، نحو :
« أَنْتَ تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » فإن فصل بأحدها لم يَضُرَّ ، نحو : « أَعِنْدَكَ تَقُولُ
زَيْدٌ مُنْطَلِقًا » ، و « أَفِي الدَّارِ تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا » ، و « أَعْمَرًا تَقُولُ مُنْطَلِقًا » ،
ومنه قوله : نعمه تعالى و هو عام على عمل نحن

١٣٥ - أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُؤُا أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ
قَبْنِي [لُؤَيٍّ] : مفعول أول ، وجُهِالًا : مفعول ثان .

= في الإعراب ، وذلك لاستيفائه الشروط ، ويرويه بعضهم * متى تظن ... إلخ * فلا
شاهد فيه ، ولكنه دليل على أن « تقول ، يجرى مجرى تظن ؛ لأنه إذا وردت روايتان
في بيت واحد ، وجاءت كلمة في إحدى الروايتين مكان كلمة في الرواية الأخرى ؛ دل ذلك
على أن الكلمتين بمعنى واحد ؛ إذ لو اختلف معناهما لم يسغ لراو أو لشاعر آخر أن يضع
أحدهما مكان الآخر ؛ لئلا يفسد المعنى الذي قصد إليه قائل البيت ؛ لأن شرط الرواية
أن عمل معلوم بالمعنى ألا تغير المراد .

١٣٥ - هذا البيت للكثير بن زيد الأسدي .

الآفة : د أجهاالا ، الجهال : جمع جاهل ، ويروى في مكانه « أنواما » وهو جمع نائم
د بنو لؤي ، أراد بهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأن أكثرهم ينتهي نسبته إلى لؤي بن غالب
ابن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها د متجاهلينا ، المتجاهل : الذي يتصنع
الجهل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رويوا في صدر البيت « أنواما » يروون هنا
« متناومينا » ، والمتناوم : الذي يتصنع النوم ، والمراد تصنع الغفلة عما يجري حولهم من
الاحداث .

المعنى : أظن قريشاً جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم البينيين وآثروهم على المضربين
أم تظنهم عالمين بحقيقة الامر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغي العمل به . ولكنهم
يتصنعون الجهل ويتكفون الغفلة لمآرب لهم في أنفسهم ؟؟ =

وإذا اجتمعتِ الشُّرُوطُ المذكورةُ جازَ نَصْبُ المبتدأ والخبر مفعولين لتقولُ ،
نحو : « أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » وجازَ رَفْعُهُمَا على الحِكَايةِ ، نحو : « أَتَقُولُ
زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » .

وَأَجْرَى الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ ، نَحْوُ « قُلْ ذَا مُشْفِقًا » (١)

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القولِ ، وهو مذهب سُلَيْمٍ ؛ فَيَجْرُونَ الْقَوْلَ
مُجْرَى الظن في نَصْبِ المفعولين ، مطلقًا ، أى : سواء كان مضارعًا ، أم غير مضارع ،
وُجِدَتْ فيه الشروط المذكورة ، أم لم توجد ، وذلك نحو : « قُلْ ذَا مُشْفِقًا »

= الإعراب « أجهالا ، الهمة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان مقدم على عامله وعلى
المفعول الأول « تقول ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنى ،
مفعول أول لتقول ، وبنى مضاف ، و « لؤى ، مضاف إليه ، لعمر ، اللام لام الابتداء ،
عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف ، وأبى من « أيك ، مضاف إليه ،
وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة « متجاهلينا ، معطوف
على قوله « جهالا ،

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤى ، حيث أعمل « تقول ، عمل « تظن ،
فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله « جهالا ، والثاني قوله « بنى لؤى ، مع أنه فصل بين أداة
الاستفهام - وهى الهمة - والفعل - بفواصل - وهو قوله « جهالا ، - وهذا الفصل لا يمنع
الإعمال ؛ لأن الفاصل معمول للفعل ؛ إذ هو مفعول ثان له .

(١) « أجرى ، فعل ماض مبني للمجهول « القول ، نائب فاعل لأجرى « كظن ،
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول « مطلقا ، حال ثان من القول « عند ، ظرف
متعلق بأجرى ، وعند مضاف و « سليم ، مضاف إليه « نحو ، خبر لمبتدأ محذوف « قل ،
فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذا ، مفعول أول لقل « مشفقا ،
مفعول ثان .

ف « هذا » مفعولٌ أولٌ ، و « مشفقاً » مفعولٌ ثانٍ ، ومن ذلك قوله :
 ١٢٦ - قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا : ^{مفعول أول} هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ ^{مفعول ثان} إِسْرَائِيلًا ^{حالية}
 ف « هذا » : مفعول أول لقالت ، و « إسرائيلنا » : مفعول ثان .

١٣٦ - البيت لأعرابي صاد ضبا فأتى به أهله ، فقالت له امرأته « هذا لعمر الله إسرائيل ، أى هو ما مسخ من بنى إسرائيل ، ورواه الجواليقي في كتابه « المغرب » ، هكذا :
 وَقَالَ أَهْلُ السُّوقِ لَمَّا جِينَا : هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلًا
 اللغة : « فطينا » وصف من الفطنة ، وتقول : فطن الرجل فطن - بوزان علم يعلم .
 فطنة - بكسر فسكون - وفطانة وفطانية - بفتح الفاء فيهما - وتقول أيضا : فطن فطن
 بوزن قعد يقعد . والفطنة : الفهم ، والوصف المشهور من هذه المادة فطن - بفتح فسكون -
 « جينا » أصله جئنا - بالهمزة - فلينه بقلب الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة
 ما قبلها « إسرائيل » لغة في إسرائيل ، كما قالوا : جبرين ؛ وإسماعين . يريدون : جبريل ،
 وإسماعيل .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه
 جوازاً تقديره هى « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماضٍ ناقص . والتاء اسم
 « رجلا » خبر كان « فطينا » صفة لرجل ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل نصب حال
 « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مفعول أول لقالت ، بمعنى ظننت « لعمر »
 اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر الله يمينى ، وعمر
 مضاف و « الله » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين
 المفعول الأول والمفعول الثانى « إسرائيلنا » مفعول ثان لقالت .

الشاهد فيه : قوله « قالت . . . هذا . . . إسرائيلنا » حيث أعمل « قال » عمل « ظن »
 والدليل على ذلك أنه نصب به مفعولين أحدهما اسم الإشارة - وهو « ذا » ، من « هذا » =

والثاني «إسرائيلينا» هكذا قالوا . والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائيلينا» منصوباً . وأنت لو تأملت بعرض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون «هذا» مبتدأ ، و«إسرائيلينا» مضاف إلى محذوف يقع خبراً ، وتقدير الكلام «هذا ممسوخ إسرائيلينا» المحذوف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره بالفتحة نيابة عن السكسرة ، لأنه لا ينصرف للملية والعجمة .

وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز ، وإن كان قليلاً في مثل ذلك ، وقد قرئ في قوله تعالى : (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة) بجر الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع منصوباً مفعولاً به ليريد ، والأصل : والله يريد ثواب الآخرة : وهكذا خرج ابن عصفور ، وتخرج الجماعة أولى ، لأن الأصل عدم الحذف ، ولأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحالة ، ولأن نصب المفعولين بالقول مطلقاً لغة لبعض العرب كما قرره الناظم والشارح ؛ فلا مانع من أن يكون قائل هذا البيت واحداً من هذه لغتهم .

بقي شيء ، وهو أن الظاهر من الحال أن المعنى المقصود من هذا البيت ليس على تضمين القول معنى الظن ، ولكنه على الحكاية ؛ وذلك يقتضى أن يكون ما بعد القول جملة مؤلفة من مبتدأ وخبر ، فيكون اسم الإشارة مبتدأ ، وقوله «إسرائيلينا» مضافاً إلى الخبر المحذوف ، وقد أبقى على حاله التي كان عليها قبل حذف المضاف ، وأصله : هذا ممسوخ بني إسرائيلين ، وذلك لأن الرجل كان في يده ضرب ؛ فلما رآته امرأته - أو لما رآه أهل السوق - نطقوا بهذه العبارة ، وليس المراد أنهم ظنوا ذلك ؛ فهذا يؤيد صحة تخرج ابن عصفور ، وإن كان الوجه الصناعي الذي خرج عليه ضعيفاً .

أَعْلَمَ وَأَرَى

إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا عَدَّوَا ، إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا^(١)

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدَّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ؛ فذكر سبعة أفعال : منها « أَعْلَمَ » ، وأَرَى » فذكر أن أصلهما « عَلِمَ » ، وَرَأَى » ، وأنهما بالهمزة يتعدَّيانِ إلى ثلاثة مفاعيل ؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعدَّيانِ إلى مفعولين ، نحو : « علم زيدٌ عمرًا منطلقًا » ، ورأى خالدٌ بكرًا أخاك » فلما دخلت عليهما همزة النقلِ زادتَهما مفعولًا ثالثًا ، وهو الذي كان فاعلًا قبل دخول الهمزة ، وذلك نحو : « أَعْلَمْتُ زيدًا عمرًا منطلقًا » و « أَرَيْتُ خالدًا بكرًا أخاك » ؛ فزيدًا ، وخالدًا : مفعول أول ، وهو الذي كان فاعلًا حين قلت : « علم زيد ، ورأى خالد » .

وهذا هو شأن الهمزة ، وهو : أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلًا مفعولًا ، فإن كان الفعلُ قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعدِّيًا إلى واحدٍ ، نحو : « خرج زيد ، وأخرجت زيدًا » وإن كان متعدِّيًا إلى واحد صار بعد دخولها متعدِّيًا إلى اثنين ، نحو : « لبسَ زيدٌ جُبَّةً » فنقول : « أَلْبَسْتُ زيدًا جُبَّةً » وسياق الكلام عليه ، وإن كان متعدِّيًا إلى اثنين صار متعدِّيًا إلى ثلاثة ، كما تقدم في « أَعْلَمَ » ، وأَرَى » .

(١) « إلى ثلاثة » جار ومجرور متعلق بـ « رأى » مفعول به مقدم لـ « وعدوا » ، و « علما » معطوف على رأى « عدوا » فعل وفاعل « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « صار » : فعل ماض ناقص . وألف الاثنين اسمه « رأى » قصد لفظه : خبر صار « وأعلما » معطوف على أرى ، والجملة في محل جر بإضافته إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والأصل : إذا صارَا أَرَى وأَعْلَمَا فقد عدوها إلى ثلاثة مفاعيل .

وَمَا لِمَفْعُوْنِيْ عَلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِي وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا^(١)

أى : يَثْبُتُ للمفعول الثانى والمفعول الثالث من مفاعيل « أَعْلَمَ ، وَارَى » ما ثَبَتَ لمفعولَى « علم ، ورأى » : من كونهما مبتدأ وخبراً فى الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلَّ على ذلك دليل . ومثال ذلك « أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا » فالثانى والثالث من هذه المفاعيل أضلُّهما المبتدأ والخبر — وهما « عمرو قائم » — ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو : « عَمَرُوْ أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمًا » ومنه قولهم : « الْبَرَكَهُ أَعْلَمَنَا اللهُ مَعَ الْأَكْبَرِ » فـ « لنا » : مفعولٌ أول ، و « الْبَرَكَهُ » : مبتدأ ، و « مع الْأَكْبَرِ » ظرف فى موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل : « أَعْلَمَنَا اللهُ الْبَرَكَهَ مَعَ الْأَكْبَرِ » ، ويجوز التعليقُ عنهما ؛ فنقول : « أَعْلَمْتُ زَيْدًا لَعَمْرُوْ قَائِمًا » .

ومثال حذفهما للدلالة أن يقال : هل أعلمت أحداً عَمْرًا قائماً ؟ فنقول : أعلمت زَيْدًا . ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول فى هذه الصورة : « أعلمت زَيْدًا عَمْرًا » أى : قائماً ، أو « أعلمت زَيْدًا قائماً » أى : عَمْرًا قائماً .

* * *

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلَاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا^(٢)

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ ، لمفعولى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، ومفعولكى مضاف و « علمت » قصد لفظه : مضاف إليه « مطلقاً » حال من الضمير المستتر فى الصلة ، للثان ، جار ومجرور متعلق بحقق الآتى « والثالث » معطوف على الثانى « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « حقاً » ، حقيق : فعل ماض مبنى المجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من حقق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) و « إن » شرطية « تعديا » فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، =

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِيْ اُنْتَنِ كَسَا
فَهَوَ يَدِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اُنْتَسَا^(١)

تقدّم أن « رأى ، وعلم » إذا دخلت عليهما همزة النّقلِ تعدّيّاً إلى ثلاثة مفاعيل ، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبتُ لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيانِ إلى مفعولين ، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيانِ إلى واحد — كما إذا كانت « رأى » بمعنى أبصرَ ، نحو : « رأى زيد عمرًا » و « علِمَ » بمعنى عرَفَ نحو : « علِمَ زيدُ الحقَّ » — فإنهما يتعدّيانِ بعد الهمزة إلى مفعولين ، نحو : « أَرَيْتُ زَيْدًا عمرًا » و « أَعْلَمْتُ زَيْدًا الحقَّ » والثاني من هذين المفعولين كالفعول الثاني من مفعولَي « كَسَا » و « أُعْطِيَ » نحو : « كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً » و « أُعْطِيتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » :

= « لواحد ، جار ومجرور متعلق بقوله تعدّيا « بلاهر ، الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بتعدّيا أيضاً ، ولا مضاف و « همز ، مضاف إليه « فلاتين ، الفاء واقعة في جواب الشرط ، لاتين : جار ومجرور متعلق بقوله توصلًا الآتي « به ، جار ومجرور متعلق بتوصلًا أيضاً « توصلًا ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والالف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، ويجوز أن يكون توصلًا فعلاً ماضياً مبنيّاً للعلوم ، والالف ضمير الاثنتين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل .

(١) « والثان ، مبتدأ « منهما ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستكن في الخبر الآتي « كثناني ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وثاني مضاف و « اثني ، مضاف إليه ، واثنى مضاف ، و « كسا ، قصد لفظه : مضاف إليه « فهو ، مبتدأ « به ، جار ومجرور متعلق بـ « اُنْتَسَا الآتي « في كل ، جار ومجرور متعلق بـ « اُنْتَسَا أيضاً ، وكل مضاف و « حكم ، مضاف إليه « ذو ، خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و « اُنْتَسَا ، مضاف إليه ، وأصله بمدود فقصره للضرورة ، والاُنْتَسَاء : أصله بمعنى الاقتداء ، والمراد به هنا أنه مثله في كل حكم .

في كونه لا يَصِحُّ الإخبار به عن الأول ؛ فلا تقول : [زيدٌ الحقُّ ، كما لا تقول [« زيدٌ درهم » ، وفي كونه يجوز حذفه مع الأول ، وحذفُ الثاني وإبقاء الأول ، وحذف الأول وإبقاء الثاني ، وإن لم يبدل على ذلك دليل ؛ فثالثُ حذفهما : أَعْلَمْتُ ، وَأَعْطَيْتُ » ، ومنه قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى) ومثالثُ حذف الثاني وإبقاء الأول « أَعْلَمْتُ زَيْدًا ، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا » ومنه قوله تعالى : (وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ومثالثُ حذف الأول وإبقاء الثاني نحو : « أَعْلَمْتُ الحقَّ ، وَأَعْطَيْتُ دِرْهَمًا » ومنه قوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) وهذا معنى قوله : « والثاني منهما — إلى آخر البيت ^(١) » .

* * *

وَكَارَى السَّابِقِ نَبَأًا ، أَخْبَرَا حَدَّثَ ، أَنْبَأَ ، كَذَلِكَ خَبَرَا ^(٢)

(١) عبارة الناظم - وهي قوله « فهو به في كل حكم ذواتنا » - عامة ، ولم يتعرض الشارح - رحمه الله - في كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته ؛ فهذا العموم يعطى أن رأى البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين . فثالثُ مفعولها الثاني كشأن المفعول الثاني من مفعولى كسا ، ومن شأن المفعول الثاني من مفعولى كسا أنه لا يعلق عنه العامل ، ولكن المفعول الثاني من مفعولى رأى البصرية وعلم العرفانية يعلق عنه العامل ؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى : (رب أرني كيف تحيي الموتى) فأرني هنا بصرية ، لأن إبراهيم عليه السلام كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتى . ومفعولها الأول ياء المتكلم ، ومفعولها الثاني جملة (كيف تحيي الموتى) وقد علق العامل عنها بامم الاستفهام ، ومن التعليق أيضا قوله تعالى : (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ؟) .

(٢) « وكأرى ، الواو عاطفة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « السابق » ، نعمت لأرى نبأ ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « أخبرا ، حدث ، أنبا ، هذه الثلاثة =

تقدّم أن المصنف عدّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة ، وسبق ذكر :
« أَعْلَمَ ، وَأَرَى » وذكر في هذا البيت الحصة الباقية ، وهي : « نَبَأَ ، كَقَوْلِكَ :
« نَبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا » ومنه قوله :

١٣٧ — نَبِئْتُ زُرْعَةً — وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمَاءَ —

يُهْدَى إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ

= معطوفات على نَبَأَ بحرف عطف مقدّر ، كذلك ، الكاف حرف جر ، وذا : اسم إشارة
مبنى على السكون في محل جر بالكاف ، والكاف بعده حرف خطاب ، والجار والمجرور
متعلق بمحذوف خبر مقدم ، خبرا ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر .

١٣٧ — هذا البيت للنابغة الذبياني . من كلمة له يهجو فيها زُرْعَةَ بن عمرو بن
خويلد ، وكان قد لقيه في سوق عكاظ ، فأشار زُرْعَةُ على النابغة الذبياني بأن يحمل قومه
على معاداة بني أسد وترك محالفتهم ، فأبى النابغة ذلك ؛ لما فيه من الغدر . فتركه
زُرْعَةُ ومضى ، ثم بلغ النابغة أن زُرْعَةَ يتوعدده . فقال أبياتا يهجو فيها . وهذا البيت
الشاهد أولها .

اللغة : « نَبِئْتُ ، أَخْبَرْتُ ، والنَّبَأُ كالخبر وزناً ومعنى . ويقال : النَبَأُ أَخْصَنُ مِنَ الْخَبَرِ ؛
لأن النَبَأَ لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار » والسفاهة كَأَسْمَاءَ ، السفاهة :
الطيش وخفة الأحلام ، وأراد أن السفاهة في معناها قبيحة كما أن اسمها قبيح . « غَرَائِبِ
الاشعار ، الغرائب : جمع غريبة ، وأراد بها ما لا يعهد مثله ، ويروى مكانه « أولابد
الاشعار ، والاولابد : جمع آبدة ، وأصلها اسم فاعل من « أبدت الوحوش ، إذا
نفرت ولم تأنس .

الإعراب : « نَبِئْتُ ، نَبِئَ : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، والتاء التي للمتكلم نائب فاعل ،
وهو المفعول الأول « زُرْعَةَ ، مفعول ثانٍ « والسفاهة كَأَسْمَاءَ ، الواو واو الحال ، وما
بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال « يَهْدَى ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زُرْعَةَ ، والجملة من يَهْدَى وفاعله في محل نصب مفعول ثالث
لنبيء « إلى » جار ومجرور متعلق بيهدي « غَرَائِبِ ، مفعول به يهدي ، وغرائب مضاف
و « الاشعار ، مضاف إليه .

و « أَخْبِرْ » كقولك : « أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا » ، ومنه قوله :

١٣٨ — وَمَا عَلَيْكَ — إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا ،

وَغَابَ بِعَلِّكَ يَوْمًا — أَنْ تَعُودِيَنِي ؟ !

= الشاهد فيه : قوله « نَبِثْتُ زُرْعَةً . . . يَهْدِي » ، حيث « أَعْمَلَ » نَبَأً ، في مفاعيل ثلاثة .
أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء . والثاني قوله « زُرْعَةً » ، والثالث جملة « يَهْدِي » ، مع فاعله ومفعوله .

١٣٨ — هذا البيت لرجل من بني كلاب . وهو من مختار أبي تمام في ديوان الحماسة .
ولكن رواية الحماسة هكذا :

وَمَا عَلَيْكَ — إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا رَهْنَ الْمَنِيَّةِ ، يَوْمًا — أَنْ تَعُودِيَنَا

أَوْ تَجْعَلِي نُطْفَةً فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِيَنِي فَالِكِ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِيَنَا

وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣ — ٣٥٣ بتحقيقنا .

اللغة : « دَنَفًا » بزنة كسف — هو الذي لازمه مرض العشق . وهو وصف من الدنف — بفتح الدال والنون جميعاً — وأصله المرض الملازم الذي ينهك القوى « وغاب بعلك » بعل المرأة : زوجها ، وقد رأيت أن رواية الحماسة في مكان هذه العبارة « رهن المنية » ، والمنية : الموت ، وفلان رهن كذا : أى مقيد به ، يريد أنه في حال من المرض الشديد تجعله في سياق الموت . وقوله « أَنْ تَعُودِيَنِي » العيادة : زيارة المريض خاصة . ولا يقال في زيارة غيره .

الإعراب : « وما » اسم استفهام مبتدأ « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وإذا » ظرف تضمن معنى الشرط « أخبرتنى » أخبر : فعل ماض مبنى للجهول . والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول ثانٍ ل« أخبر » دنفًا ، مفعول ثالث ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاثة في محل جر بإضافة إذا إليها « وغاب بعلك » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من فعل وفاعل في محل نصب حال ، وهى — عند أبي العباس المبرد — على تقدير « قد » أى : وقد غاب بعلك ، ويجوز أن تكون الواو للمطف ، والجملة في محل جر بالمطف على جملة « أخبرتنى دنفًا » =

و « حَدَّثَ » كقولك « حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُقِيمًا » ومنه قوله :

١٣٩ — أَوْ مَنْعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ ، فَمَنْ حَدَّ

تُثْمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ ؟

= المجرورة محلا بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا الشرطية محذوف ، والتقدير : إذا أخبرتني دنفا فإعليك ، أن تعوديني ، في تأويل مصدر مجرور بنى محذوفة ، والتقدير : في عيادتي ، وحذف حرف الجر هنا قياس ، والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الجار والمجرور الواقع خبرا .

الشاهد فيه : قوله « أخبرتني دنفا » حيث أعمل « أخبر » في ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة ، والثاني ياء المتكلم ، والثالث قوله « دنفا » .

١٣٩ — البيت للهارث بن حلزة اليشكري ، من معلقته المشهورة التي مطلعها :

أَذَنْتَنَا بَيْنَهُمَا أَسْمَاءُ رَبِّ نَاوِيْمَلِّ مِنْهُ النَّوَاءُ

اللغة : « منعتم ما تسألون » ، معناه : إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفة والإيلاء والمساواة فلأى شيء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعتنا ؟ « فن حدثموه له علينا الولاء » ، يقول : من الذي بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة في سالف الدهر ، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله ؟ والاستفهام بمعنى النفي ، يريد لم يكن لأحد سلطان في الزمن الغابر علينا ، ويروى « له علينا العلاء » ، بالعين المهملة ، من العلو ، وهو الرفعة ، ويروى « العلاء » ، بالعين المعجمة ، وهو الارتفاع أيضاً .

الإعراب : « منعتم » فعل وفاعل « ما » اسم موصول : مفعول به لمنع « تسألون » جملة من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى تسألونه « فن » اسم استفهام مبتدأ « حدثموه » حدث : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المخاطبين نائب فاعل ، وهاء الغائب مفعول ثان ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « له » ، علينا ، يتعلقان بمحذوف خبر مقدم « الولاء » مبتدأ مؤخر ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثالث للحدث .

الشاهد : قوله « حدثموه » . . . له علينا الولاء ، حيث أعمل « حدث » في ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل ، وهو ضمير المخاطبين ، والثاني هاء الغائب ، والثالث جملة « له علينا الولاء » ، كما أوضحناه في الإعراب .

و « أَنْبَأَ » كقولك : « أَنْبَأْتُ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا مُسَافِرًا » ومنه قوله :
 ١٤٠ — وَأَنْبِئْتُ قَبْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ
 وَ « خَيْرَ » كقولك : « خَيْرْتُ زَيْدًا عَمْرًا غَائِبًا » ومنه قوله :

١٤١ — وَخَيْرْتُ سَوْدَاءَ الْقَعِيمِ مَرِيضَةً
 فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُ مَا

١٤٠ — هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة يمدح بها قيس بن معد يكرب ،
 وأولها قوله :

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هَذَا الزَّمَنِ عَلَى الْلَرَاءِ إِلَّا عَنَاءٌ مُعْنٌ

اللغة : « معن » هو اسم فاعل من عناء — بتشديد النون — إذا أورثه العناء والمشقة
 « ولم أبله » تقول : بليت أبلوه ، إذا اخترته ، ويرى في مكانه « ولم آته » ويذكر الرواة
 أن قيسا حين سمع هذا البيت قال : أوشك ؟ ثم أمر بحبسه .
 الإعراب : « وَأَنْبِئْتُ » أنبىء : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المتكلم نائب
 فاعل وهو المفعول الأول « قيسا » مفعول ثان « ولم أبله » الواو واو الحال ، وما بعده جملة
 من فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا ، ومفعول ، في محل نصب حال
 « كما » الكاف جارة ، وما : يحتمل أن تكون موصولة مجرورة المحل بالكاف ، وأن
 تكون مصدرية ، وعلى الأول الجملة « زعموا » لا محل لها صلة ، وعلى الثاني تكون « ما »
 وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أى كزعمهم « خير » مفعول ثالث لأنبئت ،
 وخير مضاف و « أهل » مضاف إليه ، وأهل مضاف و « اليمن » مضاف إليه مجرور
 بالكسرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « وَأَنْبِئْتُ قيسا . . » خير أهل اليمن ، حيث أعمل أنبأ في مفاعيل
 ثلاثة ، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثاني قوله « قيسا » ، والثالث قوله « خير
 أهل اليمن » .

١٤١ — هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، وكان قد عشق امرأة من
 بني عبد الله بن غطفان ، وكلف بها ، وكانت هى تجده أيضا ، فخرج إلى مصر في ميرة ، =

= فبلغه أنها مريضة ، فترك ميرته ، وكر نحوها راجعاً ، وهو يقول أبياتاً أولها بيت الشاهد ، وبعده قوله :

فِيَا كَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا مَلَا حُهُ عَيْنِي أَمْ يَحْيَى وَجِيدُهَا ؟
وَهَلْ أَخْلَقْتَ أَثْوَابَهَا بَعْدَ جِدَّةٍ أَلَا حَبَذَا أَخْلَاقَهَا وَجَدِيدُهَا ؟
وَلَمْ يَبْقَ يَبْقَ يَا سَوْدَاءُ شَيْءٌ أَحْبَبُهُ وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلَامُ أَرْضٍ وَبِيدُهَا ؟
(وانظر شرح التبيري على الحماسة ٣ / ٣٤٤ بتحقيقنا) .

اللغة : « الغميم » بفتح الغين المعجمة وكسر الميم - اسم موضع في بلاد الحجاز ، ويقال : هو بضم الغين على زنة التصغير ، ويروى « ونبتت سوداء الغميم » ، ويروى أيضاً « ونبتت سوداء القلوب » ، فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل ابن الدمينه في قوله في محبوبته واسمها أمية :

قَفِي يَا أُمِّمِ الْقَلْبِ نَقْضَ لِبَانَةٍ وَنَشْكُ الْهَوَى ، ثُمَّ أَفْعَلِي مَا بَدَا لَكَ
ويجوز أن يكون أراد أنها تحمل من القلوب عل السويداء ، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسية القلب ، ولكنه جمع لانه أراد القلب وما حوله ، أو أراد أن لها مع كل محب قلباً ، ويروون عجز البيت « فأقبلت من مصر إليها أعودها » .

الإعراب : « خبرت » ، خبر : فعل ماض مبنى للجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول « سوداء » مفعول ثان ، وسوداء مضاف و « الغميم » أو « القلوب » مضاف إليه « مريضة » مفعول ثالث لخبر « فأقبلت » ، فعل وفاعل « من أهل » ، الجار والمجرور متعلق بأقبل ، وأهل مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « بمصر » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من أهل المضاف لياء المتكلم « أعودها » أعود : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وها : مفعول به ، والجملة في محل نصب حال من التاء في « أقبلت » .

الشاهد فيه : قوله « وخبرت سوداء الغميم مريضة » ، حيث أعمل « خبر » في ثلاثة منافع ، أحدها تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثاني قوله « سوداء الغميم » ، والثالث قوله « مريضة » ، كما انضح لك في إعراب البيت .

هذا ، وأنت لو تأملت في جميع هذه الشواهد التي جاء بها الشارح لهذه المسألة =

وإنما قال المصنف : « وكأرى السابق » لأنه تقدم في هذا الباب أن « أرى » تارة تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل ، وتارة تتعدّى إلى اثنين ، وكان قد ذكّرَ أولاً [أرى] المتعدية إلى ثلاثة ؛ فنبّه على أن هذه الأفعال الخمسة مثل « أرى » السابقة ، وهي المتعدية إلى ثلاثة ، لا مثل « أرى » المتأخّرة ، وهي المتعدية إلى اثنين .

* * *

= لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للجھول ، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل وبعضها تجد المفعول الثانى والمفعول الثالث فيه مفردين ، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة كبيت الحارث بن حلزة (رقم ١٣٩) وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منها ، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الأنصارى : « ولم يسمع تعديها إلى ثلاثة صريحة ، ٥١ » .

الفاعلُ

لا تدنى إذا شرط مع (فعل)

الفاعلُ الَّذِي كَرَفُوْعِي « أَتَى زَيْدٌ » « مُنِيرًا وَجْهَهُ » « نِعَمَ الْفَتَى » (١)
 لما فَرَّغَ من الكلام على نواسخ الابتداء شَرَعَ في ذكر ما يطلبه الفعلُ التامُّ
 من المرفوع — وهو الفاعلُ ، أو نائبُهُ — وسيأتى الكلام على نائبه في الباب الذي
 يلي هذا الباب .

أوشبه الفاعل

فأمَّا الفاعلُ فهو : الاسمُ ، المسندُ إليه فعلٌ ، على طريقة فعلٍ ، أو شبههُ ، وحكمه
 الرفعُ (٢) والمراد بالاسم : ما يشمل الصريح ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » والمؤوَّل به ، نحو :
 « بَعِثْنِي أَنْ تَقُومَ » أى : قِيَامُكَ .

(١) « الفاعل ، مبتدأ ، الذى ، اسم موصول : خبر المبتدأ « كرفوعى ، جار
 ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « أتى زيد ، فعل وفاعل ، ومرفوعى مضاف ،
 وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها فى محل جر مضاف إليه « منيراً ، حال ، وهو اسم
 فاعل « وجهه ، وجه : فاعل بمنير ، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه « نعم الفتى ،
 فعل وفاعل .

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم
 خرق الثوب المسار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر . وقال الاخطل :

مِثْلُ الْقِنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَآتِهِمْ هَجَرٌ
 وقال عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمَتَرَبَّعَا بِيْطُنِ حُلِيَّاتِ دَوَارِسَ أَرْبَعَا
 إِلَى الشَّرْمَى مِنْ وَادِى الْمَغْسِ بَدَلَتْ مَعَالِيَهُ وَبَلَا وَنَكْبَاءَ زَعَزَعَا
 وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً ، كما قال الراجز :

قَدْ سَأَلَمَ الْحُلِيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَقْمُوَانِ وَالشَّجَاعَ الشَّجَعَمَا
 وربما رفعوهما جميعاً ، كما قال الشاعر :

إِنْ مَنْ صَادَ عَقَقَا لَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَقَانِ وَبَوْمُ =

نخرج بـ « المسند إليه فعلٌ » ما أسند إليه غيره ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوكَ »
أو جملة ، نحو : « زيد قام أبوه » أو « زيد قام » أو ما هو في قوة الجملة ، نحو :
« زَيْدٌ قائمٌ غلامُهُ » أو « زَيْدٌ قائمٌ » أي : هو .
وخرج بقولنا « على طريقة فعل » ما أسند إليه فعل على طريقة فعل ، وهو
النائب عن الفاعل ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ » .

= وسيشير الشارح في مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة ، وتعرض هناك للكلام عليها
مرة أخرى ، إن شاء الله تعالى ،
والمبيح لذلك كله اعتمادهم على انفعال المعنى ، وهم لا يعملون ذلك قياساً ، ولا يطردونه
في كلامهم ، ولا يستيحيونه في حال السعة والتكهن من القول .
وقد يجر لفظ الفاعل بإضافة المصدر ، نحو قوله تعالى : (ولولا دفع الله
الناس) أو بإضافة اسم المصدر ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « من قبله الرجل امرأته
الوضوء » .

وقد يجر الفاعل بالباء الزائدة ، وذلك على ثلاثة أنواع :
الأول واجب ، وذلك في أفعل الذي على صورة فعل الأمر في باب التعجب ، نحو قوله
تعالى : (أسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ
الثاني كثير غالب ، وهو في فاعل كنى ، نحو قوله تعالى : (كنى بالله شهيداً) ومن القليل
في فاعل كنى تجرده من الباء ، كما في قول سحيم بن وثيل الرياحي :

عُمْبَرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزَتْ غَازِيَا كُنِيَ الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

فقد جاء بفاعل كنى ، وهو قوله « الشيب » ، غير مجرور بالباء .

والثالث شاذ ، وذلك فيما عدا أفعل في التعجب وفاعل كنى ، وذلك نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ

فالباء في « بما » زائدة ، وما : موصول اسمي فاعل يأتي ، وهذا بعض تخريجات هذا البيت .
وقد يجر الفاعل بمن الزائدة إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه ، نحو قوله تعالى :
(ما جاءنا من بشير) والفاعل حينئذ مرفوع بضمه مقدرة على الراجع ، فاحفظ ذلك كله ،

(١٧) والمراد بشبه الفعل المذكور : اسمُ الفاعل ، نحو : « أَقَامُوا الزَّيْدَانِ » ، والصفة (١٨) المشبهة ، نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » وَالصَّدْرُ ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا » واسمُ الفعل ، نحو : « هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ » وَالظَّارِفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ أَبُوهُ » أو « فِي الدَّارِ غُلَامَاهُ » وَأَفْلُ التَّفْضِيلِ ، نحو : « مَهْرَتُ الْأَفْضَلِ أَبُوهُ » فَأَبُوهُ : مرفوع بالأفضل ، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : « كَرَفُوعِي أَتَى - إلخ » .

الظاهر
↑

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يُشَبِّهُ الفعل ، كما تقدم ذكره ، ومثَّل للمرفوع بالفعل بمثالين : أحدهما ما رفع بفعلٍ متصرفٍ ، نحو : « أَتَى زَيْدٌ » والثاني ما رفع بفعلٍ غير متصرفٍ ، نحو : « نَعِمَ الْفَتَى » ومثَّل للمرفوع بشبه الفعل بقوله : « مِنْبَرًا وَجْهَهُ » .

* * *

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ أَسْتَرَّ (١٩)

(١) « وبعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « فاعل » مبتدأ مؤخر « فإن » شرطية « ظهر » فعل ماضٍ ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل « فهو » الفاء لربط الجواب بالشرط ، هو : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « فإن ظهر فهو المطلوب » مثلاً ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « وإلا » الواو عاطفة ، وإن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : « وإلا يظهر » فضمير ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، ضمير : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : « فهو ضمير » والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وجملة « استتر » مع فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لضمير .

وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل ، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل ، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل ، وفي هذا الحكم خالف الكوفيون ، وهذا هو الذي ذكره =

حُكْمُ الْفَاعِلِ الْتَأْخُرُ عَنْ رَافِعِهِ — وَهُوَ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ — نَحْوُ : « قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ » ، وَقَامَ زَيْدٌ » وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى رَافِعِهِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « الزَّيْدَانِ قَامَ » ، وَلَا « زَيْدٌ غُلَامَاهُ قَائِمٌ » ، وَلَا « زَيْدٌ قَامَ » عَلَى أَنْ يَكُونَ « زَيْدٌ » فَاعِلًا مُقَدِّمًا ، بَلْ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ رَافِعٌ لَضَمِيرٍ مُسْتَتَرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ « زَيْدٌ قَامَ هُوَ » وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَجَازُوا التَّقْدِيمَ فِي ذَلِكَ كَلَامَهُ (١).

== الشارح بقوله : « حُكْمُ الْفَاعِلِ الْتَأْخُرُ عَنْ رَافِعِهِ — لِمَخ » وَثَانِي الْحَكَمَيْنِ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْفَاعِلِ ، بَلْ لِمَا أَنْ يَكُونَ مَلْفُوظًا بِهِ ، وَلِمَا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُسْتَتَرًا ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ : « وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ فَإِنْ ظَهَرَ — لِمَخ ، إِلَى أَنْ الْفِعْلُ وَشِبْهُهُ لَا يَدُلُّهُ مِنْ مَرْفُوعٍ ، وَلَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ مَطْرُودًا ، بَلْ لَهُ اسْتِثْنَاءٌ سَنَذْكُرُهُ فِيمَا بَعْدَ (اقْرَأُ الْهَامِشَةَ ١ ص ٧٨) .

(١) اسْتَدَلَّ الْكُوفِيُّونَ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ عَلَى رَافِعِهِ ، بِوُرُودِهِ عَنِ الْعَرَبِ فِي نَحْوِ قَوْلِ الزُّبَادِ :

مَا لِلْجِمَالِ مَشِيهَاً وَثِيداً أَجْنَدَلاً يَحْمِلُنَ أَمْ حَدِيداً

فِي رِوَايَةٍ مِنْ رَوَى « مَشِيهَاً » مَرْفُوعًا ، قَالُوا : مَا : اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ مُبْتَدَأٌ ، وَلِلْجِمَالِ : جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، مَشَى : فَاعِلٌ تَقَدَّمَ عَلَى عَامِلِهِ — وَهُوَ وَثِيداً الْآتِي — وَمَشَى مُضَافٌ وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ إِلَى الْجِمَالِ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَوْثِيداً : حَالٌ مِنَ الْجِمَالِ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : أَيْ شَيْءٌ ثَابِتٌ لِلْجِمَالِ حَالُ كَوْنِهَا وَثِيداً مَشِيهَاً.

وَاسْتَدَلَّ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ بِوُجْهِينَ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْفِعْلَ وَفَاعِلَهُ كَجَزَائِنَ لِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ مُتَقَدِّمَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ وَضَعًا ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ عِجْزِ الْكَلِمَةِ عَلَى صَدْرِهَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ ، وَثَانِيهِمَا : أَنَّ تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ يَوْقَعُ فِي اللَّبْسِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُبْتَدَأِ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ « زَيْدٌ قَامَ » — وَكَانَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ جَائِزًا — لَمْ يَدْرِ السَّامِعُ أَرَدْتَ الْإِبْتِدَاءَ بِزَيْدٍ وَالْإِخْبَارَ عَنْهُ بِجُمْلَةٍ قَامَ وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَتَرُ ، أَمْ أَرَدْتَ إِسْنَادَ قَامَ الْمَذْكُورِ إِلَى زَيْدٍ الْمَذْكُورِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَقَامَ حِينَئِذٍ خَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ ؟ ==

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة — وهي صورة الإفراد — نحو :
 « زَيْدٌ قَامَ » ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : « الزيدان قَامَ ، والزيدون قَامَ »
 وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : « الزيدان قَامَا ، والزيدون قَامُوا » ، فتأتي
 بِالْفِ وَوَاوٍ في الفعل ، ويكونان هما الفاعلين ، وهذا معنى قوله : « وَبَعْدَ
 فِعْلٍ فَاعِلٌ » .

وأشار بقوله : « فَإِنْ ظَهَرَ — إلخ » إلى أن الفعلَ وَشِبْهَهُ لا بُدَّ له من مرفوع^(١) ،
 فَإِنْ ظَهَرَ فلا إضمار ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » وإن لم يظهر فهو ضمير ، نحو : « زَيْدٌ
 قَامَ » أى : هو .

* * *

= ولا شك أن بين الحالتين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم
 يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز
 إغفال هذا الفرق بادعاء أنه بما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة
 وقوعه منه ، وأنه بما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معانٍ للتراكيب غير
 المعاني الأولية التي تدل عليها الالفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوها .

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكرنا من وجوه الإعراب ،
 إذ يجوز أن يكون « مشى » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، و « زيداً » حال من فاعل
 فعل محذوف ، والتقدير : مشياً يظهر وثيداً ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل رفع
 خبر المبتدأ ، ومتى كان البيت محتملاً لوجه آخر لم يصلح دليلاً .

(١) بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل ، فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا
 العموم ، ونحن نذكر لك أربعة مواضع من هذا القليل :

(الاول) الفعل المؤكد في نحو قول الشاعر :

* أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِسِ أَحْسِسِ * =

(الثاني) الفعل المبني للجهول ، في نحو قوله تعالى (وقضى الأمر) وفي نحو قول الشاعر :

كَذَلِكَ أَدْبَتْ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مُلَاكُ السَّيِّمَةِ الْأَدَبُ

وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِأَثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كـ «فَازَ الشَّهَدَا» (١)
وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا ، وَسَعِدُوا ، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدٌ (٢)

مَذْهَبُ جَهْمِ الْعَرَبِ أَنَّهُ إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى ظَاهِرٍ - مثنًى ، أو مجموع -
وَجَبَّ تَجْرِيدُهُ مِنْ عِلَاقَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ ، فَيَكُونُ كَحَالِهِ إِذَا أُسْنِدَ
إِلَى مُفْرَدٍ ؛ فَنَقُولُ : « قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ » ،
كَمَا نَقُولُ : « قَامَ زَيْدٌ » وَلَا نَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ : « قَامَا الزَّيْدَانِ » ،

(الثالث) « كان » الزائدة في نحو قول الشاعر ، وقد أنشدناه مع نظائره في باب كان
وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها :

لِلَّهِ دَرُّ أَنْوَ شَرُّوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفُهُ بِالذُّونِ وَالسَّفِلِ
بناء على الراجح عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها .

(الرابع) الفعل المكفوف بما ، نحو قلنا ، وطالما ، وكثر ما ، بناء على ما ذهب
إليه سيويه .

ومن العلماء من يزعم أن ما ، في نحو : طالما نهيتك ، مصدرية سابقة لما بعدها
بمصدر هو فاعل طال ، والتقدير : طال نهي إياك .

(١) « وجرَّد » الواو عاطفة ، جَرَّدَ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت « الفعل » مفعول به لجرَّد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة
« أسندا » أسند : فعل ماضٍ مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى الفعل ، والآلف للإطلاق . والجملة من أسند ونائب فاعله في محل جر بإضافة
« إذا » إليها « لاثنين » جار ومجرور متعلق بأسند « أو جمع » معطوف على اثنين « كفاز
الشهدة » الكاف جارة لقول محذوف ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب بذلك المجرور
المحذوف ، وأصل الكلام : وذلك كأن كقولك فاز الشهداء .

(٢) « وقد » حرف تقييد يقال ، فعل مضارع مبني للجهول « سعدا وسعدوا »
قصد لفظهما : نائب عن الفاعل ومعطوف عليه « والفعل » الواو للحال . والفعل : مبتدأ
« للظاهر » بعد ، متعلقان بمسند الآتي « مسند » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في
محل نصب حال .

ولا « قَامُوا الزيدون » ، ولا « قُمْنَ المندات » فتأتى بعلامة فى الفعل الرفع للظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به ، وما اتصل بالفعل — من الألف ، والواو ، والنون — حُرُوفٌ تدلُّ على ثنيةِ الفاعلِ أو جَمْعِهِ ، بل على أن يكون الاسمُ الظاهر مبتدأ مؤخرًا ، والفعلُ للتقدمُ وما اتَّصَلَ به اسماً فى موضع رفع به ، والجملة فى موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر .

ويحتمل وجهاً آخر ، وهو : أن يكون ما اتَّصَلَ بالفعل مرفوعاً به كما تقدَّم ، وما بعده بَدَلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمره — أعنى الألف ، والواو ، والنون — .

ومذهبُ طائفةٍ من العرب — وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصمغاني فى شرح الكتاب — أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر — مثنى ، أو مجموع — أتى فيه بعلامةٍ تدلُّ على الثنية أو الجمع ^(١) ؛ فنقول : « قَامَا الزيدان ، وقَامُوا الزيدون ، وقُمْنَ المندات » فتكون الألف والواو والنون حُرُوفًا تدلُّ على الثنية والجمع ، كما كانت التاء فى « قامت هِنْدٌ » حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب ^(٢) ، والاسم الذى بعد المذكور مرفوعٌ به ، كما ارتفعت « هند » بـ « قامت » ، ومن ذلك قوله :

(١) وليس الإنيان بعلامة الثنية إذا كان الفاعل مثنى أو بعلامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعاً واجباً عند هؤلاء ، بل لأنهم ربما جاءوا بالعلامة ، وربما تركوها .
(٢) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة الثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الاول : أن لحاق علامة الثنية والجمع لغة بلجاعة من العرب بأعيانهم — يقال : هم طييء ، ويقال : هم أزدشومة — وأما إلحاق تاء التأنيث فلعغة جميع العرب .

الثانى : أن إلحاق علامة الثنية والجمع عند من يلحقها جائز فى جميع الأحوال ، ولا يكون واجباً أصلاً ؛ فأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل =

١٤٢ — تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

== ضمير متصل مؤنث مطلقا ، وإذا كان الفاعل اسما ظاهرا حقيقى التأنيث ، على ما سيأتى بيانه وتفصيله فى هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثا بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركا بين المذكر والمؤنث كزيد وهند ، فقد سمى بكل من زيد وهند مذكر وسمى بكل منهما مؤنث ، فإذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما المثنى والجمع فإنه لا يمكن فهمها احتمال المفرد .

١٤٢ — البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وكان مصعب قد خرج على الخلافة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير ، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذى يقول :

كَيْفَ نَوَيْمِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلُ الشَّامُ غَارَةً شَفَوَاهُ ؟
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْدِي عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيلَةَ الْعَذْرَاهُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها ، منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمُضَرِّينَ حُزْنًا وَذِلَّةً قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَائِلِيْقِ مُقِيمٌ

اللغة : « المارقين ، الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية » مبعد ، أراد به الأجنبى وحميم ، الصديق الذى يهتم لأمر صديقه « أسلماه » خذلاه ، ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على مصعب ، قتال ، مفعول به لتولى ، و « المارقين ، مضاف إليه » بنفسه ، جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه « وقد ، الواو للحال ، قد : حرف تحقيق » أسلماه ، أسلم : فعل ماض ، والالف حرف دال على التثنية ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم « مبعد ، فاعل أسلم » وحميم ، الواو حرف عطف حميم : معطوف على مبعد .

وقوله :

١٤٣ — يَلُومُونَنِي فِي أُشْتِرَاءِ النَّخِي لِي أَهْلِي ؛ فَكُلُّهُمْ يَعْذِلُ

= الشاهد فيه : قوله « وقد أسلباه مبعده وحيم » حيث وصل بالفعل ألف الثانية مع أن الفاعل اسم ظاهر . وكان القياس على الفصحى أن يقول « وقد أسلبه مبعده وحيم » . وسيأتي لهذا الشاهد نظائر في شرح الشاهدين الآتين رقم ١٤٣ و ١٤٤ .

١٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لُحِيَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ

اللغة : « يلومونني » ، تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما — بوزان قال يقول قولاً — ولومة ، وملامة ، وإذا أردت المبالغة قلت : لومة — بتشديد الواو — « يعذل » العذل — بفتح فسكون — هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » ، تقول : لحا فلان فلانا يلحوه — مثل دعاه يدعو — ولحاه يلحاه — مثل نهاه ينهاه — إذا لامه وعذله : الإعراب : « يلومونني » ، فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ليوم « في اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخل » مضاف إليه « أهلي » ، أهل : فاعل يلوم ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فكلمهم » ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل » ، فعل مضارع مرفوع بالاضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ ، والجملة من يعذل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلومونني . . . أهلي » ، حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيء ، وقيل : لغة أزدشنومة .

وبذكر النحاة مع هذا الشاهد والذي قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمداني) :

نَتَجَ الرَّيِّعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُ السَّحَائِبِ

ومثله قول « دميم » ، وهو من شعراء اليتيمة :

إِلَى أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهُوَ مُقَرَّبٌ وَأَقْبَلَنْ رَابَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ

فقد وصل كل منهما نون النسوة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده =

وقوله :

١٤٤ — رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي

فَأَعْرَضَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

= وهو قوله ، د غر السحاب ، في الأول ، و د رايات الصباح ، في الثاني ، وكذلك قول عمرو بن ملقط :

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوَّلَى فَأَوَّلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

فقد وصل ألف الاثنين بالفعل في قوله د ألفيتا ، مع كونه مسنداً إلى المثني الذي هو قوله د عيناك ، وكذلك قول عروة بن الورد :

وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ

فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل في قوله د كانا ، مع كونه مسنداً إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر ، وذلك قوله د نسب وخير ، ومثله قول الآخر :

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسَى لَدُنْ فَآ ضَتَّ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

وعمل الاستشهاد في قوله د نسيا حاتم وأوس ، وهذا - مع ما أنشدناه من بيت عمرو ابن ملقط - يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل ، وسيأتي لهذه المسألة شواهد أخرى في شرح الشاهد ١٤٤ الآتي .

١٤٤ — البيت لابن عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتيبي ، من ولد عتبة بن أبي سفيان .

اللغة : د الغواني ، جمع غانية ، وهي هنا التي استغنت بجهاها عن الزينة د لاح ، ظهر د النواضر ، الجميلة ، مأخوذ من النضرة ، وهي الحسن والرواء ، والنواضر : جمع ناضر .

الإعراب : د رآين ، رأى : فعل ماض ، وهي هنا بصريّة ، والنون حرف دال على جماعه الإناث د الغواني ، فاعل رأى د الشيب ، مقعول به لرأى د لاح ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الشيب د بعارضي ، الباء حرف جر ، وعارض : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بلاح ، وعارض مضاف ، وباء م

فـ « مُبْعَدٌ وَحِيمٌ » مرفوعان بقوله : « أسلماه » والألف في « أسلمَاهُ » حرفٌ يدلُّ على كون الفاعل اثنين ، وكذلك « أهلى » مرفوعٌ بِقَوْلِهِ « يَلُومُونَنِي » والواو حَرْفٌ يدلُّ على الجمع ، و « الغواني » مرفوعٌ بـ « رَأَيْنَ » والنون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث ، وإلى هذه اللغة أشار المصنفُ بقوله : « وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا — إلى آخر البيت » .

ومعناه أنه قد بُوتَى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامةٍ تدلُّ على التثنية ، أو الجمع ؛ فأشعرَ قوله « وقد يقال » بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك .

وإنما قال : « والفعل للظاهر بعدُ مسندٌ » لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون

= المتكلم مضاف إليه ، فأعرض ، فعل وفاعل ، غنى ، بالحدود ، جاران ومجروران متعلقان بأعرض ، النواصر ، صفة للحدود .

الشاهد فيه : قوله « رأين الغواني » ، فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله « رأين » مع ذكر الفاعل الظاهر بعده ، وهو قوله « الغواني » ، كما أوضحناه في الإعراب ، ومثله قول الآخر :

فَادَّرَكْنَهُ خَالَاتُهُ فَخَذَلْنَهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ الشَّوْءِ لَا بُدَّ مُدْرِكُ

ومن شواهد المسألة الشاهد رقم ٩٩ الذي سبق في باب إن وأخواتها وقول الشاعر :

نَصْرُوكَ قَوْمِي ؛ فَأَعْتَزَلْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا

فقد ألحق علامة جمع الذكور - وهي الواو - بالفعل في قوله « نصروك » ، مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده ، وهو قوله « قومي » .

وقد ورد في الحديث كثير على هذه اللغة ؛ فن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر « ووقفنا ركبته قبل أن تقعا كفاه » ، وقوله « يخرجن العواتق وذوات الخدور » ، وقوله « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ، وسنقلم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاما خاصا (انظر الهامشة ١ في ص ٨٥) ؛ لأن ابن مالك يسمي هذه اللغة « لغة يتعاقبون فيكم ملائكة » ، كما سيقول الشارح .

قليلا إذا جعلت الفعل مسنداً إلى الظاهر الذى بعده ، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به — من الألف ، والواو ، والنون — وجعلت الظاهر مبتدأ ، أو بدلا من الضمير ؛ فلا يكون ذلك قليلا ، وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بـ « أكلوني البراغيث » ، ويُعبرُ عنها المصنف في كتبه بـ « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةُ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ بِالنَّهَارِ »^(١) ، فـ « البراغيث » فاعل « أكلوني » و « ملائكة »

فاعل « يتعاقبون » هكذا زعم المصنف .
 (١) الرفع لا يستغنى عنه (٢) نأخذه عنه رافع (٣) مجرد
 (٤) حذف الفعل - (٥) تأخر التأنيث الكثرة (٦) الاتصال
 *** * بالفعل .

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمِرًا

كَمِثْلِ « زَيْدٌ » فِي جَوَابِ « مَنْ قَرَأَ » ؟

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث ، وذلك على اعتبار أن الواو في « يتعاقبون » علامة جمع الذكور ، و « ملائكة » وهو الفاعل المذكور بعد الفعل المتصل بالواو ، وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم من المؤلفين ، وقالوا : إن هذه الجملة قطعة من حديث مطول ، وقد روى هذه القطعة مالك رضى الله عنه في الموطأ ، وأصله « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار ، فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو في « يتعاقبون » ليست علامة على جمع الذكور ، ولكنها ضمير جماعة الذكور ، وهي فاعل ، وجملة الفعل وفاعله صفة للملائكة الواقعة اسم إن ، و « ملائكة » المرفوع بعده ليس فاعلا ، ولكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ما أجمل أولا ، فهو خبر مبتدأ محذوف ، ولأنه قد ورد هذا الكلام على هذا الاستدلال تجد الصراح يقول في آخر تقريره : « هكذا زعم المصنف » يريد أن يبرأ من تبعته ، ولقائل أن يقول : « إن الاستدلال بالقطعة التي رواها مالك بن أنس في الموطأ ، بدون التفات إلى الحديث المطول المروي في رواية أخرى .

(٢) ويرفع ، فعل مضارع ، الفاعل ، مفعول به ليرفع « فعل » فاعل يرفع « أضمر » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من أضمر ونائب فاعله في محل رفع صفة لفعل « كمثل » ، الكاف زائدة ، =

إذا دَلَّ دليلٌ على الفعل جاز حَذْفُهُ ، وإبقائه فاعله ، كما إذا قيل لك : « مَنْ قَرَأَ ؟ »

فتقول : « زَيْدٌ » التقدير : « قرأ زيد »

وقد يُحذفُ الفعل وجوباً ، كقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)

فـ « أَحَدٌ » فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقدير : « وَإِنْ اسْتَجَارَكَ » [أَحَدٌ

اسْتَجَارَكَ] ، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد « إِنْ » أو « إِذَا » فإنه مرفوعٌ

بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، ومثالُ ذلك فى « إِذَا » قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)

فـ « السماء » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : « إِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ انشَقَّتْ » وهذا

مذهبُ جمهورِ النحويين ^(١) ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة فى باب الاشتغال ، إن

شاء الله تعالى .

* * *

مثل : خبر لمبتدأ محذوف « زيد » ، فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : قرأ زيد « فى جواب ،
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد « من » ، اسم استفهام مبتدأ « قرا » ، فعل ماض ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، والجملة
فى محل رفع خبر المبتدأ .

(١) خلاصة القول فى هذه المسألة أن فيها ثلاثة مذاهب :

أولها : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين
فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده ، وهو الذى قرره الشارح .

والمذهب الثانى : مذهب جمهور النحاة الكوفيين ، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد
إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده ، وليس فى الكلام محذوف يفسره .

والمذهب الثالث : مذهب أبى الحسن الأخفش ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن
وإذا الشرطيتين مبتدأ ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم ،
والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، فلا حذف ولا تقديم
ولا تأخير .

وَتَاء تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي ، إِذَا
كَانَ لِأُنْثَى ، كَ « أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى » (١)

== فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين :

الأمر الأول : هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط ؟ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لا يجوز ذلك ، ولو وقع في الكلام ما ظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلاً بالأداة ، غير أن البصريين قالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور ، وأما الكوفيون فقالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز في إن وإذا خاصة - من دون سائر أدوات الشرط - أن تقع بعدها الجمل الاسمية ، وعلى هذا أسنا في حاجة إلى تقدير محذوف ، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير :

والأمر الثاني : هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله ؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ؛ ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداتين فاعلاً بذلك الفعل المتأخر ، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه - فعلاً كان هذا الرفع أو غير فعل - فلماذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ويرتفع به ذلك الاسم .

وقد نسب جماعة من متأخري المؤلفين - كالعلامة الصبان - مذهب الأخفش إلى الكوفيين . والصواب ما قدمنا ذكره .

وبعد ، فانظر ما يأتي لنا تحقيقه في شرح الشاهد ١٥٧ الآتي :

(١) « وتاء ، مبتدأ ، وتاء مضاف ، و « تأنيث ، مضاف إليه « تلي ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء تأنيث ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « الماضي ، مفعول به لتلي « إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط « كان ، فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضي ، وخبره محذوف « لاني ، جار ومجرور متعلق بخبر « كان ، المحذوف ، أي إذا كان مسنداً لاني « كآبت هند الأذى ، الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف : أي وذلك « كان كقولك ؛ وما بعد الكاف فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل نصب بذلك القول المحذوف .

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنثٍ لحَقَّتْهُ تاءٌ ساكنةٌ تدلُّ على كون
الفاعل مؤنثاً ، ولا فَرْقَ في ذلك بين الحقيقيِّ والمجازيِّ ، نحو : « قَامَتْ هِنْدٌ ،
وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ » ، لكن لها حالتان : حالةُ لزومٍ ، وحالةُ جَوَازٍ ، وسيأتى
السكلام على ذلك .

وَإِنَّمَا تَلْزِمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرٍّ ^(١)

تلزم تاء التانيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين :

أحدهما : أن يُسندَ الفعلُ إلى ضمير مؤنث متصل ، ولا فَرْقَ في ذلك بين
المؤنث الحقيقيِّ والمجازيِّ ؛ فتقول : « هِنْدٌ قَامَتْ ، وَالشَّمْسُ طَلَعَتْ » ،
ولا تقول : « قام » ولا « طلع » فإن كان الضمير منفصلاً لم يُوْتِ بالتاء ، نحو :
« هِنْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هِيَ » .

الثاني : أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقياً التانيث ، نحو : « قَامَتْ هِنْدٌ »
وهو المراد بقوله : « أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرٍّ » وأصلُ حِرٍّ جِرْحٌ ، فحذفت
لامُ الكلمة .

وَفُهِمَ من كلامه أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين ؛ فلا تلزم في المؤنث

(١) « وإِنَّمَا ، حرف دال على الحصر ، تلزم ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هي يعود على تاء التانيث ، فعل ، مفعول به لتلزم ، وفعل مضاف ،
و « مضمر ، مضاف إليه » متصل ، نعمت لمضمر « أَوْ مُفْهِمٍ » معطوف على مضمر ،
وفاعل مفهم ضمير مستتر فيه ؛ لأنه اسم فاعل « ذات » مفعول به لمفهم ، وذات مضاف ،
و « حر ، مضاف إليه .

المجازي الظاهر ؛ فنقول : « طَلَعَ الشَّمْسُ ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ » ولا في الجمع ، على ما سيأتي تفصيله .

وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرَكَ النَّاءِ ، فِي نَحْوِ « أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ »^(١) ،
إِذَا فُصِّلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ بِغَيْرِ « إِلَّا » جاز إثبات الناء وحذفها ،
وَالْأَجُودُ الْإِثْبَاتُ ؛ فنقول : « أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ » وَالْأَجُودُ « أَتَتْ » ونقول :
« قَامَ الْيَوْمَ هِنْدٌ » وَالْأَجُودُ « قَامَتْ » .

وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا ، كَـ « مَا زَكَ إِلَّا فِتْنَةُ ابْنِ الْعَلَاءِ »^(٢) ،
وإذا فُصِّلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمُؤَنَّثِ بـ « إِلَّا » لم يجوز إثبات الناء عند
الجمهور ، فنقول : « مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ » ، وَمَا طَلَعَ إِلَّا الشَّمْسُ » ولا يجوز

(١) « وقد » حرف تقييد ، يبيح ، فعل مضارع ، الفصل ، فاعل يبيح « ترك » مفعول
به ليبيح ، وترك مضاف ، و « الناء » مضاف إليه « في نحو » جار ومجرور متعلق بيبيح ،
« أتى » فعل ماضٍ « القاضي » مفعول به مقدم على الفاعل « بنت » فاعل أتى مؤخر عن
المفعول ، وبنت مضاف ، و « الواقف » مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل
جر بإضافة نحو إليها ،

(٢) « والحذف » مبتدأ « مع » ظرف متعلق بحذف حال من الضمير المستتر في
« فضلا » الآتي ، ومع مضاف ، و « فصل » مضاف إليه « بإلا » جار ومجرور متعلق
بفصل « فضلا » فضل : فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى الحذف ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « كما » الكاف جارة لقول
محذوف ، وما : نافية « زكا » فعل ماضٍ « إلا » أداة استثناء ملغاة « فتاة » فاعل زكا ، وفتاة
مضاف و « ابن » مضاف إليه ، و « ابن مضاف » و « العلا » مضاف إليه .

« مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ » ، ولا « مَا طَلَعَتْ إِلَّا الشَّمْسُ » ، وقد جاء فى الشعر كقوله :

١٤٥ — * وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ *

١٤٥ — هذا عجز بيت لذى الرمة - غيلان بن عتبة - وصدره :

* طَوَى النَّحْرُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا *

وهذا البيت من قصيدة طويلة ، أولها قوله :

أَمَزِ لَتَى مَيَّ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمَا ! هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ؟
وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَنَافِي وَالْدِّيَارُ الْبَلَاقِعُ؟

اللغة : « النحر » - بفتح فسكون - الدفع ، والنخس ، والسوق الشديدة والأجزاء جمع : جزز - بزنة سبب أو عنق - وهى الأرض اليابسة لا نبات فيها ، غروضا ، جمع غرض - بفتح أوله - وهو للرحل بمنزلة الحزام للسرّج ، وللبطان للقتب ، وأراد هنا ما تحته ، وهو بطن الناقة وما حوله ، بعلاقة المجاورة « الجراشع » جمع جرشع - بزنة قنفذ - وهو المنتفخ ،

المعنى : يصف ناقته بالسكلال والضمور والهزال مما أصابها من توالى السوق ، والسير فى الأرض الصلبة ، حتى دق ما تحته غرضها ، ولم يبق إلا ضلوعها المنتفخة ، فكأنه يقول : أصاب هذه الناقة الضمور والهزال والطوى بسبب شيئين : أولهما استحاثى لها على السير بدفعها ونخسها ، والثانى أنها تركض فى أرض يابسة صلبة ليس بها نبات ، وهى بما يشق السير فيه ،

الإعراب : « طوى » فعل ماض « النحر » فاعل « والأجزاء » معطوف على الفاعل « ما » اسم موصول : مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به « لطوى » فى غروضا ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وغروض مضاف ، وها : ضمير عائد إلى الناقة مضاف إليه « فها » نافية « بقيت » بقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إلا » أداة استثناء ملأها « الضلوع » فاعل بقيت « الجراشع » صفة للضلوع .

الشاهد فيه : قوله « فما بقيت إلا الضلوع » حيث دخلت تاء التأنيث على الفعل : =

فقول المصنف : « إن الحذف مُفَضَّلٌ عَلَى الإِثْبَاتِ » يُشِيرُ بِأَنَّ الإِثْبَاتِ — أَيْضاً — جَائِزٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ^(١) ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ مُفَضَّلٌ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ ثَابِتٌ فِي النَثْرِ وَالنَّظْمِ ، وَأَنَّ الإِثْبَاتِ إِنَّمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ ؛ فَصَحِيحٌ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الحذف أكثر من الإِثْبَاتِ فَغَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ الإِثْبَاتِ قَلِيلٌ جَدًّا .

* * *

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَافٍ ، وَمَعَ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ ^(٢) وَقَع

= لِأَنَّ فاعله مؤنث ، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بإلا ، وذلك - عند الجمهور - بما لا يجوز في غير الشعر ، ومثل هذا الشاهد قول الراجز :

مَا بَرَّتَ مِنْ رَبِّيَّةٍ وَذَمٌّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

(١) إِنْ الذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ تَجَنُّ عَلَى النَّاطِمِ ، وَإِلْزَامُ بِمَذْهَبٍ مَعِينٍ قَدْ لَا يَكُونُ ذَهَبٌ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ ، وَذَلِكَ بِأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ خِلَافِيَّةٌ بَيْنَ عُلَمَاءِ النَّحْوِ ، فَتَنَّهُمْ مِنْ ذَهَبٍ إِلَى أَنَّ لِحَاقَ تَاءِ التَّائِيثِ وَعَدَمُ لِحَاقِهَا جَائِزَانِ إِذَا فَصَلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ الْمُؤَنَّثُ بِإِلَا ، وَمَعَ جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ حَذْفُ التَّاءِ أَفْضَلُ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَحْمَلَ عَلَيْهِ كَلَامُ النَّاطِمِ ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ . وَمَنْ الْعُلَمَاءُ مِنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ حَذْفَ التَّاءِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَمْرٌ وَاجِبٌ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْفَاعِلَ عَلَى التَّحْقِيقِ لَيْسَ هُوَ الْأِسْمُ الْمَوَاقِعُ يَعْدُ إِلَّا ، وَلَكِنَّهُ اسْمٌ مَذْكَرٌ مَحذُوفٌ ، وَهُوَ الْمُسْتَتْنِي مِنْهُ ؛ فَإِذَا قُلْتَ : لَمْ يَزْنِ إِلَّا هُنْدُ ، فَإِنْ أَصْلُ الْكَلَامِ : لَمْ يَزْنِ أَحَدٌ إِلَّا هُنْدُ ، وَأَنْتَ لَوْ صَرَحْتَ بِهَذَا الْمَحذُوفِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَمْ يَكُنْ لَكَ إِلَّا حَذْفُ التَّاءِ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مَذْكَرٌ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَرِيدُ الشَّارِحُ أَنْ يُلْزِمَ بِهِ النَّاطِمَ ؛ لِأَنَّهُ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ، وَهُوَ إِلْزَامُ مَا لَا يُلْزَمُ ، عَلَى أَنَّ لَنَا فِي هَذَا التَّحْلِيلِ وَفِي تَرْتِيبِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ كَلَاماً لَا تَتَّسِعُ لَهُ هَذِهِ الْعِجَالَةُ .

(٢) (وَالْحَذْفُ ، مُبْتَدَأٌ ، وَجُمْلَةٌ قَدْ يَأْتِي ، وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَرَفِي عَلَى رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، بِإِلَا فَصْلٌ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَأْتِي وَمَعَ ، الْوَائِظَةُ أَوْ لِلِاسْتِثْنَاءِ ، مَعَ : ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِوَقْعِ الْآتِي ، وَمَعَ مِضَافٍ ، وَذَمِيرٌ ، مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَضَمِيرٌ مِضَافٌ وَذِي ، بِمَعْنَى صَاحِبٍ : مِضَافٌ إِلَيْهِ ، وَذِي مِضَافٌ ، وَدِ الْمَجَازِ ، مِضَافٌ إِلَيْهِ فِي شِعْرِ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِوَقْعِ الْآتِي وَمَعَ ، فَعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفِي فِيهِ جَوَازٌ أَتَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ =

قد تحذفُ التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصلٍ ، وهو قليل جداً ، حكى سيبويه : « قَالَ فَلَانَةٌ » ، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

١٤٦ — فَلَا مُرْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

= إلى الحذف ، وتقدير البيت : وحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يحىء في كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله ، وقد وقع ذلك الحذف في الشعر مع كون الفاعل ضميراً عائداً إلى مؤنث مجازي التأنيث .

١٤٦ — البيت لعامر بن جوين الطائي ، كما نسب في كتاب سيبويه (١ - ٢٤٠) وفي شرح شواهد الأعلام الشنتمري .

اللغة : « المزنة ، السحابة المثقلة بالماء ، الدوق ، المطر ، وفي القرآن الكريم (فترى الدوق يخرج من خلاله) » أبقل ، أنبت البقل ، وهو النبات .

الإعراب : « فلا ، نافية تعمل عمل ليس ، مزنة ، اسمها ، وجملة « ودقت ، وفاعله المستتر فيه العائد إلى مزنة في محل نصب خبر لا ، ودقها ، ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وودق مضاف وها : مضاف إليه ، ولا ، الواو عاطفة لجملة على جملة ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن ، أرض ، اسم لا ، وجملة « أبقل ، وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها ، إبقالها ، إبقال : مفعول مطلق ، وإبقال مضاف وضمير الغائبة في محل جر مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل ، حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو « أبقل ، وهو مستند إلى ضمير مستتر يعود إلى « أرض ، وهي مؤنثة مجازية التأنيث . وروى :

* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتْ إِبْقَالَهَا *

بنقل حركة الهمزة من « إبقالها ، إلى التاء في « أبقلت ، وحينئذ لا شاهد فيه . ومثل هذا البيت — في الاستشهاد به — قول الأعشى ميمون بن ميس :

فَإِنَّمَا تَرَبَّنِي وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْخَوَارِثَ أَوْدَى بِهَا =

وَالْتَاءٌ مَعَ جَمْعٍ - سِوَى السَّالِمِ مِنْ
مُذَكَّرٍ - كَالْتَاءٍ مَعَ إِخْدَى اللَّيْنِ^(١)
وَالْحَذَفُ فِي « نِعَمَ الْفَتَاةُ » اسْتَحْسَنُوا
لَأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ^(٢)

= ومحل الاستشهاد منه قوله « أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو قوله « أودى » مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث الذي هو جمع حادثة ، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه ، سواء أكان مرجعه حقيقى التأنيث ، أم كان مرجع الضمير مجازى التأنيث ، وترك التاء حينئذ بما لا يجوز ارتكابه إلا فى ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر فى بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى - على الرواية المشهورة - حذف علامة التأنيث من الفعل .

(١) « والتاء ، مبتدأ مع ، ظرف متعلق بمحذوف حال منه ، أو من الضمير المستتر فى خبره ، ومع مضاف ، و جمع ، مضاف إليه ، سوى ، نعت لجمع ، وسوى مضاف و « السالم ، مضاف إليه » من مذكر ، جار ومجرور متعلق بالسالم « كالتاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مع ، ظرف متعلق محذوف حال من التاء المجرور بالكاف ومع مضاف و « إحدى ، مضاف إليه ، وإحدى مضاف و « اللين ، مضاف إليه .

(٢) « والحذف ، بالنصب : مفعول مقدم لاستحسنوا « فى نعم الفتاة » جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنوا « استحسنوا ، فعل وفاعل « لأن « اللام حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب « قصد ، اسم أن ، وقصد مضاف و « الجنس ، مضاف إليه « فيه ، جار ومجرور متعلق بقوله بين الآتى « بين ، خبر « أن ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله استحسنوا ، وتقدير الكلام : استحسنوا الحذف فى « نعم الفتاة » لظهور قصد الجنس فيه ، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتدأ ، وجملة « استحسنوا » خبره ، والرابطة محذوف ، والتقدير : الحذف استحسنوه إلخ ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لاحتياجه إلى التقدير ، وسيبويه يأتى مثله .

إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى جمع : فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر ، أولاً ؛ فإن كان جَمَعَ سلامةٍ لمذكر لم يجوز اقتران الفعل بالتاء ؛ فتقول : « قَامَ الزيدون » ، ولا يجوز : « قَامَتِ الزيدون »^(١) ، وإن لم يكن جَمَعَ سلامةٍ لمذكر — بأن كان

(١) الأشياء التي تدل على معنى الجمع ستة أشياء ، الأول : اسم الجمع نحو قوم ورهط ولسوة ، والثاني : اسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم ، والثالث : جمع التكسير لمذكر نحو رجال وزيدون . والرابع : جمع التكسير لمؤنث نحو هنود وضوارب ، والخامس : جمع المذكر السالم نحو الزيدون والمؤمنين والبنين . والسادس : جمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات ، وللعلباء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب ؛

المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وهو أنه يجوز في كل فعل أُسْنِدَ إلى شيء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثاً وأن يؤتى به مذكراً ، والسرف في هذا أن كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى ، فيؤتى بفعله خالياً من علامة التأنيث ، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى ، فيؤتى بفعله مقترناً بعلامة التأنيث ؛ فنقول على هذا : جاء القوم ، وجاءت القوم ، وفي الكتاب العزيز (وقال نسوة في المدينة) وتقول : زحف الروم ، وزحفت الروم ، وفي الكتاب الكريم : (غلبت الروم) وتقول : جاء الرجال ، وجاءت الرجال ، وتقول : جاء الهنود ، وجاءت الهنود ، وتقول : جاء الزينبات ، وجاءت الزينبات ، وفي التنزيل . (إذا جاءك المؤمنات) وقال عبدة بن الطبيب من قصيدة له :

قَبَّكَ بَنَاتِي شَجَوَهُنَّ وَزَوَّجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا
وتقول : جاء الزيدون ، وجاءت الزيدون ، وفي التنزيل . (آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل) وقال قريظ بن أنيف أحد شعراء الحماسة :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ أَتَسْتَبِحْ إِلَّا بِبَنِي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلٍ بَنِي شَيْبَانَ
والمذهب الثاني : مذهب أبي علي الفارسي ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنواع ، إلا نوعاً واحداً ، وهو جمع المذكر السالم ؛ فإنه لا يجوز في الفعل الذي يستدل به إلا التذكير ، وأنت لو تأملت في كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقاً لهذا المذهب ، لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر .

جَمَعَ تَكْسِيرَ لَمْذَكْرٍ كَالرَّجَالِ ، أَوْ لَمْؤُوثٍ كَالْمُنُودِ ، أَوْ جَمَعَ سَلَامَةً لَمْؤُوثٍ كَالْمُهَنْدَاتِ —
جَازَ إِثْبَاتُ التَّاءِ وَحَذْفُهَا ؛ فَتَقُولُ : « قَامَ الرِّجَالُ » ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ ، وَقَامَ الْهِنُودُ ،
وَقَامَتِ الْهِنُودُ ، وَقَامَ الْمُهَنْدَاتُ ، وَقَامَتِ الْمُهَنْدَاتُ » ؛ فَإِثْبَاتُ التَّاءِ لِتَأْوِيلِهِ بِالْجَمَاعَةِ ،
وَحَذْفُهَا لِتَأْوِيلِهِ بِالْجَمْعِ .

وأشار بقوله : « كالتاء مع إحدى اللَّيْنِ » إلى أن التاء مع جمع التفسير ،
وجمع السلامة لمؤنث ، كالتاء مع [الظاهر] المجازيِّ التأنيث كَلَبْنَةٍ ؛ فكما تقول :
« كَسِرَتِ اللَّبْنَةُ » ، وَكَسِرَ اللَّابِنَةُ » تقول : « قَامَ الرِّجَالُ » ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ »
وكذلك باقى ما تقدم .

وأشار بقوله : « والحذف فى نعم الفتاة — إلى آخر البيت » إلى أنه يجوز
فى « نعم » وأخواتها — إذا كان فاعلها مؤنثاً — إثباتُ التاء وحذفها ، وإن
كان مفرداً مؤنثاً حقيقياً ؛ فتقول : « نِعِمَّ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » ، وَنِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ »
وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصودٌ به استغراقُ الجنسِ ، فَعُقُولٌ مُعَامَلَةٌ جَمْعُ
التكسیرِ فى جوازِ إثباتِ التاء وحذفها ، لشبهه به فى أن المقصود به متمددٌ ،

== والمذهب الثالث : مذهب جمهور البصريين ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان فى أربعة
أنواع ، وهى اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعى ، وجمع التكسير لمذكر ، وجمع التكسير
لمؤنث ؛ وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز فى فعله إلا التذكير ، وأما جمع المؤنث السالم
فلا يجوز فى فعله إلا التأنيث ، وقد حارل جماعة من الشراح كالآشموئى أن يحملوا كلام
الناظم عليه ؛ فزعموا أن الكلام على نية حذف الواو والمعطوف بها ، وأن أصل الكلام
« سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث » ، ولكن شارحنا رحمه الله لم يتكلف هذا
التكلف ؛ لأنه رأى أن لظاهر الكلام محلاً حسناً ، وهو أن يوافق مذهب أبى على الفارسى .
فاحفظ هذا التحقيق واحرص عليه ؛ فإنه نفيس دقيق فلما تعرّض عليه مشروحا مستدلاً له فى
يسر وسهولة .

ومعنى قوله : « استحسنوا » أن الحذف في هذا ونحوه حسن ، ولكن الإثبات أحسن منه .

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ^(١)
وَقَدْ يَجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ، وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ^(٢)
الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصلاً ؛ لأنه
كالجزء منه ، ولذلك يسكن له آخر الفعل : إن كان ضمير متكلم ، أو مخاطب ،
نحو : « ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتَ » وإنما سكنوه كراهةً توالي أربع متحركات ،
وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة ؛ فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله
كالكلمة الواحدة .

وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصَلَ مِنَ الْفِعْلِ : بَأَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَيَجُوزُ
تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفَاعِلِ إِنْ خَلَا مِمَّا سِيذَكُرُهُ ؛ فَنَقُولُ : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرُو » ، وَهَذَا
معنى قوله : « وَقَدْ يَجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ » .

(١) « والأصل ، مبتدأ ، في الفاعل ، جار ومجرور متعلق بالأصل ، أن ، مصدرية
، يتصلا ، فعل مضارع منصوب بأن ، والالف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود على الفاعل ، و « أن ، ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ
« والأصل في المفعول أن يتفصل » ، مثل الشطر السابق تماما ، وتقدير الكلام : « والأصل في
الفاعل اتصاله بالفعل ، والأصل في المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل » .

(٢) « وقد ، حرف تقييد ، ي جاء ، فعل مضارع مبني للمجهول ، بخلاف ، جار ومجرور
في موضع نائب فاعل لي جاء ، وخلاف مضاف ، و « الأصل ، مضاف إليه ، وقد ، حرف
تقييد ، ي جاء ، فعل مضارع ، المفعول ، فاعل ي جاء ، قبل ، ظرف متعلق بمحذوف حال
من المفعول ، وقبل مضاف ، و « الفعل ، مضاف إليه .

وأشار بقوله : « وقد يحى المفعول قبل الفعل » إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : ما يجب تقديمه ، وذلك ^(١) كما إذا كان المفعول اسم شرط ، نحو : « أَيَا تُضْرِبُ [أَضْرِبُ] » أو اسم استفهام ، نحو : « أَيُّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ ؟ » أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله ، نحو : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) فلو أخر المفعول لزم الاتصال ، وكان يقال : « نَعْبُدُكَ » فيجب التقديم ، بخلاف قولك « الدَّرْهَمُ إِيَّاهُ أَعْطَيْتُكَ » فإنه لا يجب تقديم « إِيَّاهُ » لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله ، على ما تقدم في باب المضمرات ؛ فكنت تقول : « الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَه ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ » .

(١) يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه في ثلاثة مواضع ، وقد ذكر الشارح موضعين منها من غير ضبط .

الموضع الأول : أن يكون المفعول واحداً من الأشياء التي يجب لها التصدر ، وذلك بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام ، أو يكون المفعول «كـ» ، الخبرية ، نحو : كم عبيد ملكتك . أو مضافاً إلى واحد مما ذكر ، نحو غلام من تضرب تضرب . ونحو غلام من ضربت ؟ ونحو مال كم غضبت .

الموضع الثاني : أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً في غير باب وسلبيه ، و « خلتني » اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر . نحو قوله تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) .

الموضع الثالث : أن يكون العامل في المفعول واقعاً في جواب «أما» ، وليس معنا ما يفصل بين «أما» والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول ، سواء أكانت «أما» المذكورة في الكلام نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ . وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) أم كانت مقدرة نحو قوله سبحانه (وَرَبِّكَ فَكْبِرْ) فإن وجد ما يكون فاصلاً بين «أما» والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل ، نحو قولك : أما اليوم فأد واجبك .

والسر في ذلك أن «أما» يجب أن يفصل بينها وبين الغاء بمفرد ، فلا يجوز أن تقع الغاء بعدها مباشرة ، ولا أن يفصل بينها وبين الغاء بجملة ، كما سيأتي بيانه في بابها .

والثانى : ما يجوز تقديمه وتأخيرُهُ ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ؛ فتقول : « عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ » ^(١) .

وَأَخِرَ الْفَعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ ، أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْجَسِرٍ ^(٢)

(١) بقيت صورة أخرى ، وهى أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل ، وذلك فى خمسة مواضع :

الاول : أن يكون المفعول مصدرًا مؤولا من أن المؤكدة ومعمولها مخففة كانت « أن ، أو مشددة ، نحو قولك : عرفت أنك فاضل ، ونحو قوله تعالى (علم أن لن تحصوه) إلا أن تتقدم عليه ، أما ، نحو قولك : أما أنك فاضل فعرفت .

الموضع الثانى : أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب ، نحو قولك : ما أحسن زيدا ، وما أكرم خالدًا .

الموضع الثالث : أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدرى ناصب - وذلك أن وكى - نحو قولك : يعجبني أن تضرب زيدا . ونحو قولك : جئت كي أضرب زيدا . فإن كان الحرف المصدرى غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه ، نحو قولك : وددت لو تضرب زيدا ، يجوز أن تقول : وددت لو زيدا تضرب ، ونحو قولك : يعجبني ما تضرب زيدا ، فيجوز أن تقول : يعجبني ما زيدا تضرب .

الموضع الرابع : أن يكون الفعل العامل فيه مجزوماً بمازما ، وذلك كقولك : لم تضرب زيدا ؛ لا يجوز أن تقول : لم زيدا تضرب ، فإن قدمت المفعول على الجازم - فقلت : زيدا لم تضرب - جاز ،

الموضع الخامس : أن يكون الفعل العامل منصوباً بـ « أن » عند الجمهور أو بإذن عند غير الكسائي ، نحو قولك : لن أضرب زيدا ، ونحو قولك : إذن أكرم المجتهد ؛ فلا يجوز أن تقول : لن زيدا أضرب : كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول : إذن المجتهد أكرم ، وأجاز الكسائي أن تقول : إذا المجتهد أكرم .

(٢) « وآخر ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت » المفعول ، =

يجب تقديمُ الفاعل على المفعول ، إذا خيف التباسُ أحدهما بالآخر ، كما إذا خفي الإعرابُ فيهما ، ولم توجدْ قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » فيجب كون « موسى » فاعلا ، و « عيسى » مفعولا وهذا مذهب الجمهور ؛ وأجاز بعضهم تقديمَ المفعولِ في هذا ونحوه ، قال : لأن العرب لها غرضٌ في الالتباس كما لها غرضٌ في التبيين ^(١) .

= مفعول به لآخر « إن ، شرطية « لبس ، نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جزم فعل الشرط « حذر ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لبس ، والجملة من حذر المذكور ونائب فاعله لاجل لها تفسيرية « أو ، عاطفة وأخر ، فعل ماض مبني للجهول « الفاعل ، نائب فاعل أخر « غير ، حال من قوله الفاعل ، وغير مضاف ، و « منحصر ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . وسكن لاجل الوقف .

(١) الذي ذكر ذلك هو ابن الحاج ؛ وقد أخطأ الجادة ؛ فإن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس ؛ إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ولم توضع اللغة إلا للإفهام . وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته بما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس في شيء ، وإنما هو من باب الإجمال ، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما ، والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع ، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة « غير ، - بزنة التصغير - لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكون تصغير عمرو ، بدون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر ، فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادل غير المقصود منهما إلى ذهن السامع ، وذلك كما في المثال الذي ذكره الشارح . ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى ، لاحتمل هذا الكلام أن يكون موسى - ضروبا ، ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب ، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل واليا لفعله ، ولا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد البلغاء ، فافهم ذلك وتدبره .

فإذا وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تُبَيِّنُ الْفَاعِلَ مِنَ الْمَفْعُولِ جاز تقديمُ المفعول وتأخيرُهُ ؛
فتقول : « أَكَلَ مُوسَى الْكِبْشَ ، وَأَكَلَ الْكِبْشَ مُوسَى ^(١) » وهذا معنى قوله :
« وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حَذِرٌ » .

ومعنى قوله : « أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلَ غَيْرَ مُنْحَصَرٍ » أنه يجب — أيضاً — تقديمُ الفاعل
وتأخيرُ المفعول إذا كان الفاعلُ ضميراً غيرَ محصور ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا »
فإن كان ضميراً محصوراً وجب تأخيرُهُ ، نحو : « مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنَا » ^(٢) .

* * *

وَمَا يِلَّالًا أَوْ يَانِمًا أَنْحَصَرَ أَخْرُ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصَدَ ظَهَرَ ^(٣)

(١) قد تكون القرينة الدالة على الفاعل معنوية ، وقد تكون لفظية ، فالقرينة
المعنوية كما في مثال الشارح ، وكما في قولك : أَرْضَعْتُ الصَّغْرَى الْكِبْرَى ، إذ لا يجوز أن يكون
الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى ، كما لا يجوز أن يكون موسى ما كولا والكبرى
هى الآكل ، والقرينة اللفظية ثلاثة أنواع :

الاول : أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب كقولك : ضرب موسى الظريف
عيسى ، فإن « الظريف » تابع لموسى فلو رفع كان موسى مرفوعاً ، ولو نصب كان موسى
منصوباً كذلك .

الثانى : أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو قولك : ضرب فتاه موسى ،
فهنا يتعين أن يكون « فتاه » مفعولاً ، إذ لو جعلته فاعلاً وموسى مفعولاً لمعاد الضمير على
متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز ، بخلاف ما لو جعلته مفعولاً فإن الضمير حينئذ عائد على
متأخر لفظاً متقدم رتبة وهو جائز .

الثالث : أن يكون أحدهما مؤنثاً وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث ، وذلك كقولك :
ضربت موسى سلمى ، فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث ، فتأخره حينئذ عن
المفعول لا يضُر .

(٢) ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب وأشدناه في مباحث الضمير :

قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

(٣) وما ، اسم موصول : مفعول مقدم لآخر « يِلَّالًا ، جار ومجرور متعلق =

يقول : إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ «إِلَّا» أو بـ «إِنَّمَا» وجب تأخيرُهُ ، وقد يتقدم المحصورُ من الفاعل أو المفعول على غير المحصور ، إذا ظهر المحصور من غيره ، وذلك كما إذا كان المحصر بـ «إِلَّا» فَمَا إذا كان المحصر بـ «إِنَّمَا» فإنه لا يجوز تقديمُ المحصور ؛ إذ لا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخيره ، بخلاف المحصور بـ «إِلَّا» فإنه يُعرَف بكونه واقعاً بعد «إِلَّا» ؛ فلا فَرْقَ بين أن يتقدم أو يتأخر .

فمثالُ الفاعلِ المحصور بـ «إِنَّمَا» قولك : «إِنَّمَا ضَرَبَ عُمَرُ زَيْدًا» ومثالُ المفعول المحصور بِإِنَّمَا «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عُمَرَ» ومثالُ الفاعلِ المحصور بـ «إِلَّا» «مَا ضَرَبَ عُمَرُ إِلَّا زَيْدًا» ومثالُ المفعولِ المحصور بِإِلَّا «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عُمَرَ» ومثالُ تقدمِ الفاعلِ المحصور بـ «إِلَّا» قولك : «مَا ضَرَبَ إِلَّا عُمَرُ وَزَيْدًا» ومنه قوله :

١٤٧ — فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا

عَشِيَّةً آنَاءَ الدَّيَّارِ وَشَاهِدًا

= بانحصر الآتي «أو» ، عاطفة «إِنَّمَا» جار ومجرور معطوف على «إِلَّا» ، وانحصر ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة في الجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة «آخر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وقد ، حرف دال على التقليل «يسبق» ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما ، إن ، شرطية ، قصد ، فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن ظهر قصد ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فعل الشرط وظهر ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قصد ، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

١٤٧ — هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو ، وهو من شواهد سيبويه (١ — ٢٧٠) وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله :

=

= مَرَزْنَا عَلَى دَارٍ لِمَيَّةٍ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَغْفُو مُقَامَهَا
وبعده بيت الشاهد ، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَيَّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ عِلَاقَاتٍ حَاجَاتٍ طَوِيلٍ سَقَامَهَا
فَأَصْبَحَتْ كَالْهَيْمَاءِ : لَا لَالَهُ مُبَرِّدٌ صَدَاهَا ، وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هَيَامَهَا

اللغة : « آناء » ، من الناس من يرويه بهمزة مدودة كآ بار وآرام ، ومنهم من يرويه بهمزة فى أوله غير مدودة ' وهمزة بعد النون مدودة بوزن أعمال ، وقد جعله العيني جمع نأى — بفتح النون — ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نوى — بزنة قفل أو صرد أو ذئب أو كلب — وهو الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر . ويجوز أن تكون الهمزة فى أوله مدودة على أنه قدم الهمزة التى هى العين على النون فاجتمع فى الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما ساكنة فقلبها ألفا من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآ بار وآرام جمع بثور ثم . كما يجوز أن تكون المدة فى الهمزة الثانية على الأصل . وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه ، وشامها ، ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما يجعله المرأة على ذراعها ونحوه : تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم . وليس ذلك بصواب أصلا . وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له ، والواو مفتوحة ، وهى واو العطف ، والشام : جمع شامة ، وهى العلامة ، وشام : معطوف إما على آناء وإما على عشية على ما سنبينه لك فى الإعراب . هذا ، ورواية الديار هكذا :

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهْلَةُ آنَاءِ الدِّيارِ وَسَامَهَا

المعنى : لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجهت فينا من كوامن الشوق هذه العشية التى قضيناها بجوار آثار دار المحبوبة ، وعلامات هذه الدار .

الإعراب : « فلم » ، الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب ، يدري ، فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء « إلا » ، أداة استثناء لمغاة « الله » ، فاعل يدري « ما » ، اسم موصول مفعول به ليدري ، وجملة « هيجت » مع فاعله الآتى لا محل لها صلة =

ومثال تقديم المفعول المحصور بإلاً قولك : « مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرَأَ زَيْدٍ » ، ومنه قوله :

١٤٨ — تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمٍ سَاعَةً

فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

= الموصول « لنا ، حار ومجروح متعلق بهيجت « عشية » يجوز أن يكون فاعل لهيجت ، وعشية مضاف و « آناه » مضاف إليه ، و « آناه مضاف . و « الديار » مضاف إليه « وشامها ، الواو حرف عطف ، وشام : معطوف على عشية إن جعلته فاعل هيجت . وشام مضاف وضمير الغائبة العائد على الديار مضاف إليه . ولا تلتفت لغير هذا من أعراب . ويجوز نصب عشية على الظرفية ، ويكون « آناه » فاعل لهيجت ، ويكون قد حذف تنوين عشية للضرورة أو ألقي حركة الهمزة من آناه على تنوين عشية ثم حذف الهمزة . ويكون « شامها » معطوفاً على آناه الديار .

الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما — إلخ » ، حيث قدم الفاعل المحصور بإلاً ، على المفعول . وقد ذهب الكسائي إلى تجوير ذلك استشهاده بمثل هذا البيت .
والجهور على أنه ممنوع ، وعندهم أن « ما » اسم موصول مفعول به لفعل محذوف .
والتقدير : فلم يدر إلا الله ، درى ما هيجت لنا ، وسيذكر ذلك الشايع .

١٤٨ — نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ولم أعثر عليه في ديوانه ، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر « ليلي » فيه .

الإعراب : « تزودت » ، فعل ماض وفاعل « من ليلي » ، بتكليم ، متعلقان بتزود ، وتكليم مضاف ، و « ساعة » مضاف إليه « فإ » ، فإ « زاد » ، فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « ضعف » مفعول به لزاد ، وضعف مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « بي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كلامها » ، كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها » ، حيث قدم المفعول به ، وهو قوله « ضعف » على الفاعل ، وهو قوله « كلامها » ، مع كون المفعول منحصراً « بإلاً » ، وهذا جائز عند الكسائي وأكثر البصريين ، وبقية البصريين يتأولون ذلك البيت =

هذا معنى كلام المصنف .

واعلم أن المحصور بـ « إِنَّمَا » لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه ، وأما المحصور
بإلا ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها — وهو مذهب أكثر البصريين ، والقراء ، وابن الأنباري — أنه لا يخلو :
إما أن يكون المحصور بها فاعلاً ، أو مفعولاً ، فإن كان فاعلاً امتنع تقديمه : فلا يجوز :
« مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا » فأما قوله : * قَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا ^(١) * [١٤٧]
فأول على أن « ما هيجت » مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ ، والتقدير : « دَرَى مَا هَيَّجَتْ لَنَا »
فلم يتقدم الفاعلُ المحصورُ على المفعول ؛ لأن هذا ليس مفعولاً للفعل المذكور . وإن كان
المحصور مفعولاً جاز تقديمه ؛ نحو : « مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ » .

الثاني — وهو مذهب الكسائي — أنه يجوز تقديم المحصور بـ « إِلَّا » : فاعلاً
كان ، أو مفعولاً .

الثالث — وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الجزولي ، والشَّوَيْبِيُّ —
أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ « إِلَّا » : فاعلاً كان ، أو مفعولاً .

وَشَاعَ نَحْوُ : « خَافَ رَبَّهُ عَمْرٌ » وَشَذَّ نَحْوُ « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ » ^(٢)

= ونحوه بأن في « زاد » ضميراً مستتراً يعود على تكليم ساعة ، وهو فاعله . وقوله « كلامها »
فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : زاده كلامها ، وهو تأويل مستبعد ، ولا مقتضى له .

(١) قدمنا ذكر الكلام على هذا الشاهد ، وهو الشاهد رقم ١٤٧

(٢) « وشاع » فعل ماضٍ و « نحو » فاعل شاع « خاف » فعل ماضٍ و « به » رب :
منصوب على التعظيم ، ورب مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظاً مضاف
إليه « عمر » فاعل خاف ، والجملة من خاف وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها
« وشذ » فعل ماضٍ و « نحو » فاعل شذ « زان » فعل ماضٍ و « نوره » نور : فاعل زان ،
ونور مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظاً ورتبة مضاف إليه « الشجر »
مفعول به لزان ، وجملة زان وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها ، والمراد =

أى : شاع في لسان العرب تقديمُ المفعولِ المشتملِ على ضميرٍ يرجع إلى الفاعل المتأخر^(١) ، وذلك نحو : « خَافَ رَبَّهُ عُمرُ » ف « رَبَّهُ » مفعول ، وقد اشتمل على ضميرٍ يرجع إلى « عمر » وهو الفاعل ، وإنما جاز ذلك — وإن كان فيه عَوْدُ الضمير على متأخرٍ لفظاً — لأن الفاعل مَنَوَى التقديم على المفعول ؛ لأن الأصل في الفاعل أن يَتَّصِلَ بالفعل ؛ فهو متقدم رتبةً ، وإن تأخر لفظاً .

فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتَّصَلَ بالفاعل ، فهل يجوز تقديمُ المفعول على الفاعل ؟ في ذلك خلافٌ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ غَلامَهَا جَارُ هِنْدٍ » فمن أجازها — وهو الصحيح — وجّه الجوازَ بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كَعَوْدِهِ على ما رتبته التقديم ؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدم .

وقوله : « وشذ — إلى آخره » أى شَذَّ عَوْدُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، وذلك نحو : « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ » فالهاء المتصلة بنور — الذى هو الفاعل — عائدة على « الشجر » وهو المفعول ، وإنما شذ ذلك لأن فيه عَوْدَ الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً ؛ لأن « الشجر » مفعول ، وهو متأخرٌ لفظاً ، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ؛ فهو متأخر رتبةً .

وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأوُّلوه ، وأجازها أبو عبد الله الطَّوَالُ من الكوفيين ، وأبو الفتح ابن جنى ، وتابعهما المصنف^(٢) ، وما ورد من ذلك قوله :

= بنحو « خاف ربه عمر » : كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم ، والمراد بنحو « زان نوره الشجر » : كل كلام اتصل فيه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم .

(١) من ذلك قول الأعشى ميمون :

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضْرِبْهَا ، وَأَوَّلَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

(٢) ذهب إلى هذا الـاخْتِصَارُ أيضاً ، وابن جنى تابع فيه له . وقد أيدهما في ذلك =

١٤٩ - لَمَّا رَأَى طَالِبُوهَ مُصْعَبًا ذُعِرُوا

وَكَادَ ، لَوْ سَاعَدَ الْمُقَدُّورُ ، يَنْتَصِرُ

= المحقق الرضى ، قال : والاولى تجويز ماذها إلىه ، ولكن على قلة ، وليس البصرية منه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا . ١٠٦ ، وهو يشير إلى رأى البصريين فى التنازع من تجويزهم لإعمال العامل الثانى المتأخر فى لفظ المعمول ، وإعمال المتقدم من العاملين فى ضميره ، إذ فيه عود الضمير على المتأخر .

١٤٩ - البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير - رضى الله عنهما ١ - يرثيه .

اللغة : « طالبوه ، الذين قصدوا قتاله » ذعروا ، أخذهم الخوف « كاد ينتصر ، لأن خوقهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم ، وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم « نصرت بالرعب » .

الإعراب : « لما ، ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب بذعر الآتى » رأى ، فعل ماض « طالبوه ، طالبو : فاعل رأى ، وطالبو مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه ، والجملة من رأى وفاعله فى محل جر بإضافة لما الظرفية إليها » مصعباً ، مفعول به لرأى « ذعروا ، فعل ماض مبنى للجهول ونائب فاعل « وكاد ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب « لو ، شرطية غير جازمة » ساعد المقدور ، فعل وفاعل ، وهو شرط لو « ينتصر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب . والجملة من ينتصر وفاعله فى محل نصب خبر « كاد » وجواب لو محذوف يدل عليه خبر كاد ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها .

الشاهد فيه : قوله « رأى طالبوه مصعباً » حيث آخر المفعول عن الفاعل ، مع أن مع الفاعل ضمير يعود على المفعول ؛ فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ومن شواهد هذه المسألة - مما لم يذكره الشارح - قول الشاعر :

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَئِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ

وقول الآخر :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ =

وقوله :

١٥٠ - كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابُ سُودِدٍ

وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذَرَى الْمَجْدِ

== وسنشد في شرح الشاهد رقم ١٥٣ الآتي بعض شواهد لهذه المسألة . ونذكر لك ما ترجمه من أقوال العلماء .

١٥٠ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « كسا » فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر . تقول : كسوت محمداً حبة . كما تقول : ألبست علياً قميصاً « حله » الحلم : الأناة والعقل . وهو أيضاً تأخير العتوبة وعدم المعالجة فيها « سودد » هو السيادة « ورقى » بتضعيف القاف - أصل معناه جعله يرقى : أى يصعد . والمرقاة : السلم الذى به تصعد من أسفل إلى أعلى ، والمراد رفعه وأعلى منزلته من بين نظرائه « الندى » المراد به الجود والكرم « ذرى » بضم الذال - جمع ذروة ، وهى أعلى الشيء .

الإعراب : « كسا » فعل ماض « حله » حلم : فاعل كسا ، وحلم مضاف والضمير مضاف إليه « ذا الحلم » ذا : مفعول أول لكسا . وذا مضاف والحلم مضاف إليه « أثواب سودد » أثواب : مفعول ثان لكسا . وأثواب مضاف وسودد مضاف إليه « ورقى » فعل ماض « نداء » فاعل ومضاف إليه « ذا الندى » مفعول به ومضاف إليه « فى ذرى » جار ومجرور متعلق برقى . وذرى مضاف ، و « المجد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كسا حله ذا الحلم » ورقى نداء ذا الندى ، فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول : فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة جميعاً . وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين . خلافاً لابن جنى - تبعاً للأخفش ، وللرضي ، وابن مالك فى بعض كتبه .

كذا قالوا . ونحن نرى أنه لا يبعد - فى هذا البيت - أن يكون الضمير فى « حله » ونداء « عانداً على المدوح ذكر فى أبيات تقدمت البيت الشاهد : فيكون المعنى أن حلم هذا المدوح هو الذى أثر فيمن تراءى من أصحاب الحلم : إذ اتسوا به وجعلوه قدوة لهم . واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا القاية من هذه الصفة . وأن ندى هذا المدوح أثر كذلك فيمن تراءى من أصحاب الجود : فافهم وأنصف .

وشواهد المسألة كثيرة . فليس بضائر أن يبطل الاستدلال بواحد منها .

وقوله :

١٥١ - وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

وقوله :

١٥٢ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ
جَزَاءَ السِّكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ قَعَلَ

١٥١ - البيت لشاعر الانصار سيدنا حسان بن ثابت ، يرثي مطعم بن عدى بن نوفل ابن عبد مناف بن قصي ، أحد أجواد مكة ، وأول هذه القصيدة قوله :
أَعَيْنُ الْأَبْكَى سَيِّدَ النَّاسِ ، وَاسْفَحِي بِدَمْعٍ ، فَإِنْ أُنْزِفَتْ فَاسْكَبِي الدَّمَ
اللغة : « أعين ، أراد ياعيني ، لحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التي قبلها ، اسفحي ، أسيلي وصبي ، أنزفته ، أنفدت دمعك فلم يبق منه شيء ، أخلد ، كتب له الخلود ، ودوام البقاء .

المعنى : يريد أنه لابقاء لاحد في هذه الحياة مهما يكن نافعا لمجموع البشر .

الإعراب : « لو ، شرطية غير جازمة » أن ، حرف توكيد ونصب « مجداً » اسم أن ، وجملة « أخلد ، مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت لإخلاق مجد صاحبه ، وهذا الفعل هو فعل الشرط « الدهر ، منصوب على الظرفية الزمانية ، وعامله أخلد » واحداً ، مفعول به لأخلد « من الناس ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد « أبقي » فعل ماض « مجده ، مجد : فاعل أبقي ، ومجد مضاف وضمير الغائب العائد إلى مطعم المتأخر مضاف إليه ، والجملة من أبقي وفاعله ومفعوله لاجل لها من الإعراب جواب « لو » « مطعماً ، مفعول به لأبقي .

الشاهد فيه : قوله « أبقي مجده مطعماً ، حيث آخر المفعول - وهو قوله مطعماً - عن الفاعل ، وهو قوله « مجده ، مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ، فيقتضى أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة .

١٥٢ - البيت لابن الأسود الدؤلي ، يهجو عدى بن حاتم الطائي ، وقد نسبته ابن =

وقوله :

١٥٣ - جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنٍ فِعْلٌ كَمَا يُجَزَى سِنِمَارٌ

= جنى إلى النابغة الذبياني ، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح ، وسببه أن النابغة الذبياني قصيدة على هذا الروى .

اللغة : «جزاء الكلاب العاويات» ، هذا مصدر تشبهي ، والمعنى : جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، ويروى «الكلاب العاديات» ، - بالبدال بدل الواو - وهو جمع عاد ، والعاوى : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره ، وقد فعل ، يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه ، وحقق فيه رجاءه .

المعنى : يدعو على عدى بن حاتم بأن يحزبه الله جزاء الكلاب ، وهو أن يطرده الناس وينذوه ويقذفوه بالأحجار ، ثم يقول : إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه .

الإعراب : «جزى» فعل ماض «ربه» فاعل ، ومضاف إليه «عدى» جار ومجرور متعلق بجزى «عدى» مفعول به لجزى «ابن» صفة لعدى ، وابن مضاف و «حاتم» مضاف إليه «جزاء» مفعول مطلق مبين لنوع عامله وهو جزى ، وجزاء مضاف ، و «الكلاب» مضاف إليه «العاويات» صفة للكلاب «وقد» الواو لاحال ، قد : حرف تحقيق وفعل ، فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وسكن لأجل الوقف . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ربه ، والجملة في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «جزى ربه» . «عدى» حيث أخر المفعول ، وهو قوله «عدى» وقدم الفاعل ، وهو قوله «ربه» ، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

١٥٣ - نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : «أبا الغيلان» كنية لرجل لم أقف على تعريف له «سنار» بكسر السين والنون بعدهما ميم مشددة - اسم رجل رومى ، يقال : إنه الذى بنى الخورنق - وهو القصر الذى كان بظاهر الكوفة - للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة ، وإنه لما فرغ من بناءه ألقاه النعمان من أعلى القصر ؛ لئلا يعمل مثله لغيره ، فخر ميتاً ، وقد ضربت به العرب المثل فى سوء المكافأة ، يقولون : «جزانى جزاء سنار» قال الشاعر :

جَزَنَّا بَنُو سَعْدٍ بِحُسْنٍ فِعَالِنَا جَزَاءَ سِنِمَارٍ وَمَا كَانَ ذَانِبٍ

= (انظر المثل رقم ٨٢٨ فى مجمع الأمثال ١/١٥٩ بتحقيقنا) :

فلو كان الضمير المتصل [بالفاعل] المتقدم عائداً على ما اتصلَ بالفعل المتأخر امتنعت المسألة ، وذلك نحو : « شَرَبَ بَعْلُهَا صَاحِبَ هِنْدٍ » ، وقد نقلَ بعضهم في هذه المسألة أيضاً خلافاً ، والحقُّ فيها المنعُ .

* * *

= الإعراب : « جرى » فعل ماضٍ « بنوه » فاعل ، ومضاف إليه « أبا الغيلان » مفعول به ومضاف إليه « عن كبر » جار ومجرور متعلق بـ « جرى » وحسن فعل ، الواو عاطفة ، وحسن : معطوف على كبر ، وحسن مضاف وفعل : مضاف إليه « كبر » الكاف للتشبيه ، و « ما » مصدرية « يجرى » فعل مضارع مبنى للجهول « سنار » نائب فاعل يجرى . و « ما » ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يرفع مفعولاً مطلقاً مبيناً لنوع « جرى » ، وتقدير الكلام : جرى بنوه أبا الغيلان جزاءً مشابهاً لجزاء سنار ،

الشاهد فيه : قوله « جرى بنوه أبا الغيلان » ، حيث آخر المفعول ، وهو قوله « أبا الغيلان » عن الفاعل ، وهو قوله « بنوه » ، مع أن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول .

هذا ، ومن شواهد هذه المسألة ما لم ينشده الشارح - زيادة على ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ١٤٩ - قول الشاعر :

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا جَزَاءَ عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ
حيث قدم الفاعل - وهو قوله « أعماله » - على المفعول - وهو قوله « المرء » ، مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول ؛ فجملة ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسألة ثمانية شواهد .

ولكن شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الاخفش - وتابعه عليه أبو الفتح ابن جني ، والإمام عبد القاهر الجرجاني ، وأبو عبد الله الطوال . وابن مالك ، والحق الرضى - من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول ، هو القول الخلق بأن تأخذ به وتعتمد عليه ، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه ، لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز ، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما تكلم به أهلها .

النائبُ عَنِ الْفَاعِلِ

يُنَوَّبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ ، كَنَيْلٍ خَيْرٌ نَائِلٍ^(١)

يُحَذَفُ الْفَاعِلُ وَيُقَامُ الْمَفْعُولُ بِهِ مَقَامَهُ ، فَيُعْطَى مَا كَانَ لِلْفَاعِلِ : من لزوم الرفع ، ووجوب التأخر عن رافعه ، وعدم جواز حذفه^(٢) ، وذلك نحو : « نَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ »

(١) « ينوب ، فعل مضارع ، مفعول ، فاعل ينوب به ، جار ومجرور متعلق بمفعول عن فاعل ، جار ومجرور متعلق بينوب أيضا ، فيما ، مثله ، وما اسم موصول ، له ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، كنيل ، الكاف جارة لقول محذوف ، نيل : فعل ماض مبني للجهول ، خبر نائل ، نائب فاعل ، ومضاف إليه .

(٢) (الأغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل كثيرة جداً . ولكنها - على كثرتها - لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئاً لفظياً أو معنوياً .

فأما الأسباب اللفظية فكثيرة : منها القصد إلى الإيجاز في العبارة نحو قوله تعالى : (فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) ومنها المحافظة على السجع في الكلام المشور نحو قولهم : من طابت سريرته حمدت سيرته ؛ إذ لو قيل « حمد الناس سيرته » لاختلف إعراب الفاصلتين ، ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم ، كما في قول الأعشى ميمون ابن قيس :

عُلِقَتْهَا عَرَضًا ، وَعُلِقَتْ رَجُلًا غَيْرِي ، وَعُلِقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

فأنت ترى الأعشى قد بني « علق » في هذا البيت ثلاث مرات للجهول ؛ لأنه لو ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له وزن البيت ، والتعليق هنا : المحبة ، وعرضاً : أى من غير قصد منى ، ولكن عرضت لي فهويتها .

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة : منها كون الفاعل معلوماً لل مخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له . وذلك نحو قوله تعالى : (خلق الإنسان من عجل) ومنها كونه مجهولاً للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب ، وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة وذلك كما تقول : سرق متاعى ؛ لأنك لا تعرف ذات السارق ، وليس في قولك « سرق اللص متاعى » فائدة زائدة في الإفهام على قولك « سرق متاعى » ومنها رغبة المتكلم =

نخير نائل : مفعول قائم مقام الفاعل ، والأصل : « نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نَائِلٍ » لحذف الفاعل — وهو « زيد » — وأقيم المفعولُ به مُقَامَهُ — وهو « خير نائل » — ولا يجوز تقديمه ؛ فلا تقول : « خَيْرَ نَائِلٍ نِيلَ » على أن يكون مفعولا مقدما ، بل على أن يكون مبتدأ ، وخبره الجملة التي بعده — وهي « نِيلَ » ، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر — والتقدير : « [نيل] هو » ، وكذلك لا يجوز حذف « خير نائل » فتقول : « نِيلَ » .

* * *

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اِضْمَنْ ، وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اُكْسِرَ فِي مُضَى كَوْصِلَ^(١)

= في الإيهام على السامع ، كقولك : تصدق بألف دينار ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل : بصون اسمه عن أن يجري على لسانه ، أو بصونه عن أن يقرن بالمفعول به في الذكر ، كقولك : خلق الخنزير ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره ، ومنها خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه ، ومنها خوف المتكلم على الفاعل فيعرض عن اسمه لئلا يسمه أحد بمكروه .

(١) « فأول » مفعول مقدم ، والعامل فيه « اِضْمَنْ ، الآتى » ، وأول مضاف و « الفعل » مضاف إليه « اِضْمَنْ » اِضْمَنْ : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « والمتصل » الواو حرف عطف ، المتصل : « مفعول مقدم ، والعامل فيه « اكسر » ، الآتى « بالآخر » جار ومجرور متعلق بالمتصل « اكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « في مضى » جار ومجرور يتعلق باكسر أو بمحذوف حال « كوصل » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك — إلخ ، وصل : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة مقول القول المحذوف .

وَاجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا كَيْتَنَحِيَ الْقَوْلَ فِيهِ : يُنْتَحَى ^(١)
يُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فاعله مطلقاً ، أى : سواء كان ماضياً ، أو مضارعاً ،
وَيُكْسَرُ ما قبل آخر الماضي ، وَيُفْتَحُ ما قبل آخر المضارع .
ومثال ذلك فى الماضى قولك فى وَصَلَ : « وَصِلَ » وفى المضارع قولك فى
« يَنْتَحِي » : « يُنْتَحَى » .

وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمَطَاوَعَةِ كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلا مُنَازَعَةٍ ^(٢)
وَتَالِكَ الَّذِي يَهْمَزُ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَأَسْتَحْضِلِ ^(٣)

(١) « واجعله » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،
والهاء مفعول أول « من مضارع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء « منفتحاً »
مفعول ثانٍ لاجعل « كينتحي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « المقول »
نعت لينتحي الذى قصد لفظه « فيه » جار ومجرور متعلق بالمقول « ينتحي » قصد لفظه :
يحكى بالقول ، فهو نائب فاعل للمقول .

(٢) « والثانى » مفعول أول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : واجعل
الثانى « التالى » نعت للثانى « تا » قصر للضرورة مفعول به لثانى ، وفاعله ضمير مستتر فيه ،
وتا مضاف ، و « المطاوعة » مضاف إليه « كالأول » جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى
لاجعل الآتى « اجعله » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،
والهاء مفعول أول « بلا منازعة » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلاً بالباء
وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق باجعل ، ولا مضاف
ومنازعة : مضاف إليه ، مجرور بالكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة العارية ، وسكن لأجل الوقف .

(٣) « وثالث » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وثالث مضاف و « الذى »
مضاف إليه « يهمز » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الذى ، وهمز مضاف ، =

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول مُفْتَتَحًا ببناء المطاوعة ضَمَّ أولُهُ وثانيه ، وذلك كقولك في « تَدْخِرَجَ » : « تَدْخِرَجَ » وفي « تَكْسِرَ » ؛ « تُكْسِرَ » وفي « تَغْفَلَ » : « تُغْفَلِ » .

وإن كان مفتتحاً بهزمة وصلِ ضَمَّ أولُهُ وثالثه ، وذلك كقولك في « اسْتَحْلِي » : « اسْتَحْلِي » وفي « اقْتَدِرَ » : « اقْتَدِرَ » وفي « انْطَلِقَ » : « انْطَلِقَ » .

* * *

واكْسِرْ أَوْاشِمِ فَأَثَلَانِي أَعْلَ عَيْنًا ، وَضَمَّ جَاكَ « بُوعَ » فَأَحْتَمِلْ^(١)

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول ثلاثياً مُعْتَلَّ العينِ سَمِعَ في فائه ثلاثة أَوْجِهَ :

(١) إخلاص الكسر ، نحو : « قِيلَ ، وَبِيعَ » ومنه قوله :

١٥٤ - حِيكَتْ عَلَى نِيرِينَ إِذْ تُحَاكُ تَحْتَبِطُ الشُّوْكَ وَلَا تُشَاكُ

= و«الوصل» مضاف إليه «كألاول» جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل مقدما عليه «اجعلنه» اجعل : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «كاستحلي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف على النحو الذي سبق مراداً .

(١) «واكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو اشم» مثله ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «فا» مفعول به تنازعه العاملان ، وفامضاف ، و«ثلاثي» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثلاثي ، والجملة في محل جر نعت لثلاثي «عينا» تمييز «وضم» مبتدأ «جا» أصله جاء ، وقصره للضرورة : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضم ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كبوع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «فاحتمل» فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضم» .

١٥٤ - البيت لراجز لم يعينوه .

اللغة : «حيك» نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكه حوكاً وحياكة «نيرين» =

(٢) وإخلاصُ الضم ، نحو : « قَوْلٌ ، وَبُوعٌ » ومنه قوله :

١٥٥ — لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وهي لغة بني دبيرٍ وبني فقمسٍ [وهما من فصحاء بني أسد] .

= تشية نير - بكسر النون بعدها ياء مثناة - وهو علم الثوب أو لحته ، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوباً بالمثانة والإحكام قالوا : هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلك أيضاً : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذا ثوب منير - على زنة معظم - إذا كان منسوجاً على نيرين ، وقد روى في موضع هذه العبارة دحوكت على نولين ، ونولين : مثني نول - بفتح النون وسكون الواو - وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها دتختبط الشوك ، تعربه بعنف دولا تشاك ، لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها .

المعنى : وصف ملفحة أو حلة بأنها محكمة النسج ، تامة الصفاقة ، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذيها ولم يعلق بها .

الإعراب : دحيكت ، حيكت : فعل ماضٍ مبني للجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي دعلى نيرين ، جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيكت دإذ ، ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب يتعلق بحيكت ، وجملة دتحاك ، ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة دإذ ، إليها دتختبط ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي دالشوك ، مفعول به لتختبط دولا ، نافية دتشاك ، فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي .

الشاهد فيه : قوله دحيكت ، حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين ، فلبا بناء للجهول أخلاص كسرافاه ، ويروى دحوكت على نيرين ، بالواو ساكنة ، وعلى هذا يكون شاهداً للوجه الثاني ، وهو إخلاص ضم الفاء .

١٥٥ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجفت ديوان أراجينه فوجدت

في زياداته أبياتاً منها هذا البيت ، وهي قوله :

= يَا قَوْمَ قَدْ حَوَّلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حِقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ
مَالِي إِذَا أَجْذَبَهَا صَايْتُ أَكْبَرَ قَدْ عَالَيْتُ أُمَ يَنْتُ
لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَابًا

وقد روى أبو على القالى فى أماليه (١ - ٢٠ طبع الدار) اليتين السابقين على بيت
الشاهد ، ولم ينسهما ، وقال أبو عبيد البكرى فى التنبية (٩٧) : « هذا راجز يصف جذبه
للدلو ، اه ، ولم يعينه أيضاً .

اللغة : « حوّل » ، ضعفت وأصابني الكبر « دنوت » ، قربت « حيقال » ، هو مصدر
حوقل « أجذبها » ، أراد أنزع الدلو من البئر « صايت » ، صحت ، مأخوذ من قولهم :
صأى الفرج : إذا صاح صياحا ضعيفا ، وأراد بذلك أنه من ثقل الدلو عليه « قد عاليت » ،
غلبنى وقهرنى وأعجزنى ، وفى رواية أبى على القالى « أكبر غيرنى . . . » « أم بيت » ، يريد
أم زوجة ، وذلك لأن العرب أقوى وأشد « ينفع شيئا ليت » ، قد قصد لفظ ليت هذه
فصيرها اسما وأعربها وجعلها فاعلا ، ومثل هذا - فى « ليت » - قول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِى ، وَأَيْنَ مَنِى لَيْتٌ ؟ إِنْ لَيْتًا وَإِنْ لَوَّا عَنَّا
ومثله قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

لَيْتَ شِعْرِى ، وَهَلْ يَرُدُّنَّ لَيْتٌ ؟ هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبِّ بَابٌ جَزَاهُ ؟
وقول الآخر :

لَيْتَ شِعْرِى مُسَافِرُ بْنُ أَبِي عَمْرٍ ، وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمَخْزُونُ
ونظيره - فى دلو ، إذا قصد لفظها وجعلت اسما - ما جاء فى البيت الأول وفى قول الآخر :

أَلَا أُمُّ عَلَى لَوَّ ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِيَا بِأَذْنَابِ لَوَّ لَمْ تُفْتَنِي أَوَائِلُهُ

الإعراب : « ليت » ، حرف تمن ونصب « وهل » ، حرف استفهام المقصود منه النفي
« ينفع » ، فعل مضارع « شيئا » ، مفعول به لينفع « ليت » ، قصد لفظه : فاعل ينفع ،
والجملتان لا محل لهما معترضة « ليت » ، حرف تمن مؤكد للأول « شبابا » ، اسم ليت
الأول « بوع » ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره =

(٣) والإشمام - وهو الإتيان بالفاء بحركة يَبْنِ الضم والكسر - ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ، ولا يظهر في الخط ، وقد قُرِئ في السبعة قوله تعالى : (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ) بالإشمام في « قِيلَ » ، و « غِيضَ » .

* * *

وَإِنْ بِشَكْلِ خِيفَ لَبَسَ يُجْتَنَبُ
وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ^(١)

إذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين - بعد بنائه للمفعول - إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب : فإما أن يكون واوياً ، أو يائياً .

فإن كان واوياً - نحو : « سَامَ » من السَّوْمِ - وَجَبَ - عند المصنف - كسرُ الفاء أو الإشمام ؛ فنقول : « سَمْتُ » ، [ولا يجوز الضم ؛ رأي المصنف]

= هو يعود على شباب ، والجملة في محل رفع خبر ليت الأول فاشترت ، فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة بوع .

الشاهد فيه : قوله « بوع » ، فإنه فعل ثلاثي معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى الشارح ، ومنهم بعض بني تميم ، ومنهم ضبة ، وحكى عن هذيل .

(١) « وإن » شرطية « بشكل » جار ومجرور متعلق بخيف وخيف ، فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط « لبس » نائب فاعل خيف « يجتنب » فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل « وما » اسم موصول : مبتدأ « لباع » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة « قد » حرف تقليل « يرى » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لنحو » جار ومجرور متعلق بيري ، ونحو مضاف ، و « حب » قصد لفظه : مضاف إليه .

فلا تقول : « سُمْتُ » [؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، فإنه بالضم ليس إلا ، نحو :
« سُمْتُ الْعَبْدَ » .

وإن كان يائياً — نحو : « بَاعَ » من التبيع — وَجَبَ — عند المصنف
أيضاً — ضَمُّهُ أو الإشمام ؛ فتقول : « بُعْتُ يَا عَبْدُ » ولا يجوز الكسر ؛
فلا تقول : « بُعْتُ » ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ؛ فإنه بالكسر فقط ، نحو :
« بُعْتُ الثَّوْبَ » .

وهذا معنى قوله : « وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفٍ لَبَسَ يُجْتَنَّبُ » أى : وإن خيف اللبس
في شكل من الأشكال السابقة — أعنى الضم ، والكسر ، والإشمام — عُدِلَ عنه إلى
شكلٍ غيره لا لبسَ معه .

هذا ما ذكره المصنف ، والذي ذكره غيره أن الكسر في الواوى ، والضم في
اليائى ، والإشمام ، هو المختار ، ولكن لا يجب ذلك ، بل يجوز الضم في الواوى ،
والكسر في اليائى .

وقوله : « وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ » معناه أن الذى ثَبِتَ لقاء « باع » —
من جواز الضم ، والكسر ، والإشمام — يَثْبُتُ لقاء المضاعف ، نحو : « حَبٍّ » ؛
فتقول : « حَبٍّ » ، و « حَبٍّ » وإن شئتَ أَشْمَتَ .

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْقَيْنُ تَلَى فِي اخْتَارَ وَأَنْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلَى^(١)

(١) وما اسم موصول مبتدأ و « لفا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة
و « باع » مضاف و « ما » مضاف إليه و « لما » اللام جارة ، وما : اسم موصول
مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « العين ،
مبتدأ ، وجملة « تلى » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة هذا المبتدأ وخبره
لا محل لها صلة ما ، المجرورة باللام « فى اختار » جار ومجرور متعلق بتلى « وانقاد »
وشبهه ، معطوفان على اختار « ينجل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى شبه ، والجملة فى محل جر نعت لشبهه .

أى : يَنْبُتُ — عند البناء للمفعول — لما تليه العَيْنُ من كلِّ فعلٍ يكون على وَزْنٍ : « افْتَعَلَ » أو « انْفَعَلَ » — وهو معتلُّ العينِ — ما يثبت لفاء « باع » : من جواز الكسر ، والضم ، وذلك نحو : « اخْتَارَ ، وانْقَادَ » وشبههما ؛ فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه : الضمُّ ، نحو : « اخْتُورَ » ، و « انْقُودَ » والكسْرُ ، نحو : « اخْتِيرَ » ، و « انْقِيدَ » والإشمامُ ، وَتَحَرُّكُ الهمزةُ بمثل حركة التاء والقاف .

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٌّ بِنِيَابَةٍ حَرَى^(١)
تَقَدَّمَ أن الفعل إذا بُنِيَ لما لم يُسَمَّ فاعله أقيم المفعولُ به مُقَامَ الفاعل ، وأشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يُوجَدْ المفعولُ به أقيم الظرفُ أو المصدرُ أو الجارُ والمجرورُ مُقَامَهُ ؛ وَشَرَطَ في كل [واحد] منها أن يكون قابلاً للنِّيابة ، أى : صالحاً لها ، واحتز بن ذلك مما لا يصلح للنِّيابة ، كالظرف الذي لا يتصرفُ ، والمراد به : ما لازم النَّصْبَ على الظرفية^(٢) ، نحو : « سَحَرَ » إذا أريد به سَحَرُ يومٍ .

(١) « وقابل ، مبتدأ ، وخبره قوله « حرى » ، في آخر البيت « من ظرف ، جار ومجرور متعلق بقابل » أو من مصدر ، معطوف على الجار والمجرور السابق « أو حرف جر ، معطوف على مصدر ومضاف إليه ، بنِيابة ، جار ومجرور متعلق ببحر « حر ، خبر المبتدأ الذي هو قابل في أول البيت كما ذكرنا من قبل .

(٢) الظروف على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما يلزم النصب على الظرفية ، ولا يفارقها أصلاً ، ولا إلى الجر بمن ، وذلك مثل قط ، وعوض ، وإذا ، وسحر .

والنوع الثاني : ما يلزم أحد أمرين : النصب على الظرفية ، والجر بمن ، وذلك مثل عند ، وثم ، بفتح التاء .

بعينه ، ونحو : « عندك » فلا تقول : « جُلسَ عندك » ولا « رُكِبَ سَحَرُ » ؛
لثلاث تخرجهما عما استقرَّ لهما في لسان العرب من لزوم النصب ، والمصادر التي
لا تنصرف ، نحو : « مُعَاذَ اللَّهِ » فلا يجوز رفع « معاذ الله » ؛ لما تقدَّم في الظرف ،
وكذلك ما لا فائدة فيه : من الظرف ، والمصدر ، [والجارُّ والمجرور] ؛ فلا تقول :
« سِيرَ وَقْتُ » ، ولا « ضُرِبَ ضَرْبٌ » ، ولا « جُلسَ فِي دَارٍ » لأنه لا فائدة
في ذلك .

ومثالُ القابل من كل منها قولك : « سِيرَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وَضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ ،
وَمُرَّةٌ بَزِيدٌ » (١) .

* * *

= وهذان النوعان يقال لكل منهما : « ظرف غير متصرف » ، والفرق بينهما
ما علبت .

والنوع الثالث : ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن ، إلى التأثر بالعوامل
المختلفة : كزمن ، ووقت ، وساعة ، ويوم ، ودهر ، وحين ؛ وهذا هو
الظرف المتصرف .

(١) حاصل الذي أو ما إليه الشارح في هذه المسألة أنه يشترط في صحة جواز إنابة كل
واحد من الظرف والمصدر شرطان ؛ أحدهما : أن يكون كل منهما متصرفاً ، وثانيهما :
أن يكون كل واحد منهما مختصاً ؛ فإن فقد أحدهما واحداً من هذين الشرطين لم
تصح نيابته .

فالمتصرف من الظروف هو : ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى التأثر
بالعوامل ، كما علبت بما أوضحناه لك قريباً .

وأما المتصرف من المصادر فهو : ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل
المختلفة ، وذلك كضرب وقتل ، وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدرية كما
الله فإنه مصدر غير متصرف لا يقع إلا منصوباً على المفعولية المطلقة .

وأما المختص من الظروف فهو : ما خص بإضافة ، أو وصف ، أو نحوهما . =

وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِي، إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدُ (١)
مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ - إِلَّا الْأَخْفَشَ - أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ بَعْدَ الْفِعْلِ الْبَنَى لِمَا لَمْ
يُسَمَّ فَاعِلُهُ : مَفْعُولٌ بِهِ ، وَمَصْدَرٌ ، وَظَرْفٌ ، وَجَارٌ وَمَجْرُورٌ - تَعَيَّنَ إِقَامَةُ
المَفْعُولِ بِهِ مُقَامَ الْفَاعِلِ ؛ فَتَقُولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ
الْأَمِيرِ فِي دَارِهِ ، وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ غَيْرِهِ [مُقَامَهُ] مَعَ وَجُودِهِ ، وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ شَذُّ
أَوْ مُؤَوَّلٌ .

وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَةُ غَيْرِهِ وَهُوَ مَوْجُودٌ : تَقْدَمُ ، أَوْ تَأْخِرُ ؛
فَتَقُولُ : « ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ زَيْدًا ، وَضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا » وَكَذَلِكَ
فِي الْبَاقِي ؛ وَاسْتَدَلُّوا لِذَلِكَ بِقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ : (لِيَجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)
وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

= وَأَمَّا الْمُخْتَصُّ مِنَ الْمَصَادِرِ فَهُوَ : مَا كَانَ دَالًا عَلَى الْعَدَدِ ، أَوْ عَلَى النَّوْعِ ، أَمَا نَحْوُ : ضَرَبَ ،
ضَرَبَ ، فَهُوَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ ، وَلَا يَجُوزُ نِيَابَتُهُ عَنِ الْفَاعِلِ .
وَيَشْتَرِطُ فِي نِيَابَةِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ ، أُولَاهَا : أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا - بِأَنْ
يَكُونَ الْمَجْرُورُ مَعْرِفَةً أَوْ نَحْوَهَا - وَثَانِيهَا : أَنْ يَكُونَ حَرْفُ الْجَرِّ مُلَازِمًا لَطَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ ،
كَذَوْمِنْدِ الْمُلَازِمِينَ لَجَرِّ الزَّمَانِ ، وَكَحُرُوفِ الْقِسْمِ الْمُلَازِمَةِ لَجَرِّ الْمُقْسَمِ بِهِ ، وَثَالِثُهَا : أَنْ يَكُونَ
حَرْفُ الْجَرِّ دَالًا عَلَى التَّعْلِيلِ كَاللَّامِ ، وَالْبَاءِ ، وَمِنْ ، إِذَا اسْتَعْمَلَتْ لِإِحْدَاهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى
التَّعْلِيلِ ، وَلِهَذَا اسْتَعْنَتْ نِيَابَةُ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ .

(١) « وَلَا ، نَافِيَةٌ دِيْنُوبٍ ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ دِ بَعْضٍ ، فَاعِلٌ يَنْوِبُ ، وَبَعْضٌ مُضَافٌ ،
وَاسْمُ الْإِشَارَةِ فِي « هَذِي » مُضَافٌ إِلَيْهِ دِ إِنْ ، شَرْطِيَّةٌ دِ وَجِدَ ، فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ
لِلْجَهْلِ فِعْلُ الشَّرْطِ دِ فِي الْفِظِ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِوَجِدَ دِ مَفْعُولٌ ، نَائِبٌ فَاعِلٌ لَوْجِدَ
دِ بِهِ ، مُتَعَلِّقٌ بِمَفْعُولٍ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ سَابِقُ الْكَلَامِ ، وَالتَّقْدِيرُ :
إِنْ وَجِدَ فِي الْفِظِ مَفْعُولٌ بِهِ فَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ دِ وَقَدْ ، حَرْفٌ تَقْلِيلٌ
دِ يَرِدُ ، فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ بَعُودٌ إِلَى نِيَابَةِ بَعْضٍ
هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مُنَابِ الْفَاعِلِ مَعَ وَجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي الْفِظِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ قَوْلِهِ « وَلَا
يَنْوِبُ - لِمَخ » .

١٥٦ — لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَقِيَ ذَا النِّسَى إِلَّا ذُو هُدًى

هذا هو النائب عند الكوفيين مع وجود المفعول وهو سيد

١٥٦ — نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت

هذا البيت في زيادات الديوان ، لا في أصله ، وقبله قوله :

وَقَدْ كُنِيَ مِنْ بَدَيْهِ مَا قَدْ بَدَأَ وَإِنْ ثَنَى فِي الْعَوْدِ كَانَ أَحْمَدًا

اللغة : بدئه ، مبتدأ أمره وأول شأنه بداء ، ظهر ثنى ، عاد ، تقول : ثنى يثنى —
بوزن رى يرمى — وأصل معناه جمع طرفي الجبل قصير ما كان واحدا اثنين « كان أحدا ،
مأخوذ من قولهم : عود أحمد ، يريدون أنه محمود ، يعن ، فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو
من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع أو اهتم ، تقول : عنى فلان
بما جئى وهو معنى بها ؛ إذا كان قد أولع بقضائها واهتم لها ، والعلياء ، هى خصال المجد التى
تورث صاحبها سموا ورفعة قدر « شقى ، أبرأ ، وأراد به ههنا هدى ، مجازا « الغنى ،
الجرى مع هوى النفس والتمادى فى الاخذ بما يوبقها ويهلكها « هدى ، بضم الهاء — وهو
الرشاد وإصابة الجادة .

المعنى : لم يشتغل بعمالى الأمور ؛ ولم يولع بخصال المجد ، إلا أصحاب السيادة
والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة والآهواء المتأصلة من دائهم الذى أصيب
به نفوسهم إلا ذوو الهداية والرشد .

الإعراب : « لم ، حرف نفي وجزم وقلب « يعن ، فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم
بلم وعلامة جزمه حذف الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها « بالعلياء ، جار ومجرور نائب
عن الفاعل « إلا ، أداة استثناء ملغاة « سيذا « مفعول به يعن « ولا ، الواو عاطفة ، ولا
نافية « شقى ، فعل ماض « ذا ، مفعول به لشقى مقدم على الفاعل ، وذا مضاف ، و « الغنى ،
مضاف إليه « إلا ، أداة استثناء ملغاة « ذو ، فاعل شقى ، وذو مضاف ، و « هدى ،
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لم يعن بالعلياء إلا سيذا ، حيث تاب الجاز والمجرور — وهو قوله
« بالعلياء ، — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام — وهو قوله « سيذا ، .

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ، ولم ينب المفعول به ، أنه جاء
بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه لرفعه ؛ فكان يقول : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، =

وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ غَيْرُ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَيْهِ جاز إِقَامَةُ كُلِّ [وَاحِدٍ] مِنْهُمَا ؛ فَنَقُولُ : ضُرِبَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَضُرِبَ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ نَعَيِّنْ إِقَامَةَ الْمَفْعُولِ بِهِ ، نَحْنُو : « ضُرِبَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ » ؛ فَلَا يَجُوزُ « ضُرِبَ زَيْدًا فِي الدَّارِ » .

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْبُؤُ الثَّانِ مِنْ بَابِ « كَسَا » فِيمَا التَّبَاسُّهُ ^(١) أَمِنْ

== والداعي لذلك أن القوافي كلها منصوبة ، فاضطراره لتوافق القوافي هو الذي دعاه
والجأه إلى ذلك .

ومثل هذا البيت قول الراجز :

وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

ومحل الاستشهاد في قوله « معنياً بذكر قلبه » ، حيث أناب الجار والمجرور — وهو قوله « بذكر » — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به في الكلام — وهو قوله « قلبه » — بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوباً بعد ذلك كما هو ظاهر .

والبيتان حجة للكوفيين والآخرين جميعاً ؛ لأن النائب عن الفاعل في البيتين متقدم في كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية .

(١) « وبتفاق ، الواو للاستئناف ، باتفاق : جار ومجرور متعلق بـ « ينوب » الآتي ، قد ، حرف تقليل ، ينوب ، فعل مضارع ، « الثان » ، فاعل ينوب « من باب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني ، وباب مضاف ، و « كسا » ، قصد لفظه : مضاف إليه « فيما » جار ومجرور متعلق بـ « ينوب » ، التباس : مبتدأ ، والتباس مضاف والهاء مضاف إليه « أمن » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التباس ، والجملة من أمن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة « ما » ، المجرورة محلا بني .

إِذَا بُنِيَ الْفِعْلُ التَّعَدُّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ : فإِذَا أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ «أَعْطَى» ، أَوْ مِنْ بَابِ «ظَنَّ»^(١) .

فَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ «أَعْطَى» — وَهُوَ الْمُرَادُ بِهَذَا الْبَيْتِ — فَذَكَرَ الْمَصْنَفُ أَنَّهُ يَجُوزُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا وَكَذَلِكَ الثَّانِي ، بِالِاتِّفَاقِ ؛ فَنَقُولُ : «كُتِبَ زَيْدٌ جُبَّةً ، وَأُعْطِيَ عَمْرٌو دِرْهَمًا» ، وَإِنْ شِئْتَ أَقَمْتَ الثَّانِي ؛ فَنَقُولُ : «أُعْطِيَ عَمْرٌو دِرْهَمًا ، وَكُتِبَ زَيْدٌ جُبَّةً» .

هَذَا إِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَبْسٌ بِإِقَامَةِ الثَّانِي ، فَإِذَا حَصَلَ لَبْسٌ وَجِبَ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ ، [وَذَلِكَ نَحْوُ : «أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا» فَتَتَعَيْنُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ] فَتَقُولُ : «أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا» وَلَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الثَّانِي حِينَئِذٍ ؛ لِثَلَاثِ يَحْصُلُ لَبْسٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ آخِذَا ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ .

وَقَلَّ الْمَصْنَفُ الْإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْبَابِ يَجُوزُ إِقَامَتُهُ عِنْدَ أَمْنٍ

(١) قَدْ يَنْصَبُ فِعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، نَحْوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَعَلِمْتُ أَخَاكَ مُسَافِرًا ، وَلَا يَنْصَبُ الْمَفْعُولَيْنِ الَّذِينَ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ إِلَّا ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، وَهَذَا هُوَ مُرَادُ الشَّارِحِ هُنَا بِقَوْلِهِ «بَابُ ظَنَّ» ، وَهُوَ أَيْضًا مُرَادُ النَّازِمِ بِقَوْلِهِ «فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى» لِأَنَّ «أَرَى» تَنْصَبُ ثَلَاثَةَ مَفَاعِلٍ : أَوَّلُ الثَّانِي وَالثَّالِثُ مِنْهَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، عَلَى مَا عَلِمْتُ .

وَقَدْ يَنْصَبُ فِعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ مَفْعُولَيْنِ ، وَهَذَا عَلَى تَوْعِينٍ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَصْبُهُ لِأَحَدِهِمَا عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ : اخْتَرْتُ الرِّجَالَ مُحَمَّدًا ، وَكَأَيُّ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) الْأَوَّلُ اخْتَرْتُ مِنَ الرِّجَالِ مُحَمَّدًا ، وَاخْتَارَ مُوسَى مِنْ قَوْمِهِ سَبْعِينَ رَجُلًا ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَصْبُهُ لِلْمَفْعُولَيْنِ لِأَنَّهُ مِنْ طَبِيعَتِهِ مُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَنَحْتُ الْفَقِيرَ دِرْهَمًا ، وَأَعْطَيْتُ إِبْرَاهِيمَ دِينَارًا ، وَكَسَوْتُ مُحَمَّدًا جُبَّةً .

وَهَذَا الضَّرْبُ الْآخِرُ هُوَ مُرَادُ النَّازِمِ وَالشَّارِحِ بِبَابِ كَسَا ، فَهُوَ : كُلُّ فِعْلٍ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ، وَكَانَ تَعْدِيهِ إِلَيْهِمَا بِنَفْسِهِ ، لَا بِوَسْطَةِ حَذْفِ حَرْفٍ الْجَرِّ مِنْ أَحَدِهِمَا وَإِلِصْقِ الْفِعْلِ إِلَى الْجُرُورِ .

اللَّبْس ؛ فَإِنْ عَنَى بِهِ أَنَّهُ اتَّفَاقٌ مِنْ جِهَةِ النُّحَوِيِّينَ كُلِّهِمْ فَلَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مَعْرُفَةً ، وَالثَّانِي نَكْرَةً تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ ؛ فَتَقُولُ : « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا » ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ إِقَامَةُ الثَّانِي ؛ فَلَا تَقُولُ : « أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا » .

فِي بَابِ « ظَنَّ ، وَارَى » الْمَنْعُ اشْتَهَرَ
وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ^(١)

يعنى أنه إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثانى منهما خبرٌ فى الأصل ، كظن وأخواتها ، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كأرى وأخواتها — فالأشهرُ عند النحويين أنه يجب إقامة الأول ، ويمتنع إقامة الثانى فى باب « ظَنَّ » والثانى والثالث فى باب : « أَعْلَمَ » ؛ فتقول : « ظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا » ولا يجوز : « ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا » وتقول : « أَعْلَمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا » ولا يجوز إقامة الثانى ؛ فلا تقول : « أَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا » ولا إقامة الثالث ؛ فتقول : « أَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا »

(١) وفى باب ، جار ومجرور متعلق باشتهر الآتى ، وباب مضاف ، ود ظن ، قصد لفظه : مضاف إليه ، وأرى ، معطوف على ظن المنع ، مبتدأ ، وجمله « اشتر ، وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، ولا ، نافية ، أرى ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، منعا ، مفعول به لأرى ، إذا ، ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط ، القصد ، فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ظهر القصد ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها ، ظهر ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القصد ، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية .

مُشَرَّجٌ » ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع إقامة الثالث ، ونقل الاتفاق - أيضاً - ابنُ المصنف .

وذهب قوم - منهم المصنف - إلى أنه لا يتمين إقامة الأول ، لا في باب « ظن » ولا باب « أعلم » لكن يشترط ألا يحصل لبس ؛ فتقول : « ظنَّ زيداً قائمٌ ، وأعلمَ زيداً فرسك مُشَرَّجاً » .

أرى
لمصنف

وأما إقامة الثالث من باب « أعلم » فنقل ابن أبي الربيع وابنُ المصنفِ الاتفاق على منعه ، وليس كما زعمّا ، فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك ^(١) ؛ فتقول : « أعلمَ زيداً فرسك مُشَرَّجٌ » .

فلو حصل لبسٌ تَمَيَّنَ إقامة الأول في باب : « ظن ، وأعلم » فلا تقول : « ظنَّ زيداً عمرو » على أن « عمرو » هو المفعول الثاني ، ولا « أعلمَ زيداً خالداً منطلقاً » .

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَ بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا ^(٢)

(١) حاصل الخلاف الذي نقله غيرهما أن بعض النحاة أجازوه بشرط ألا يوقع في لبس كما مثل الشارح ، وحكاية الخلاف هو ظاهر كلام الناظم في كتابه التسهيل ، بل يمكن أن يكون مما يشير إليه كلامه في الالفية لأن ثالث مفاعيل أعلم هو ثاني مفعولي علم ، وقد ذكر اختلاف النحاة في ثاني مفعولي علم .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ أول « سوى النائب ، مما » متعلقان بمحذوف صلة « ما » الواقع مبتدأ « علّق » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا عمل لها صلة ما المجرورة بحال بن « بالرافع » متعلق بقوله علّق « النصّب » مبتدأ ثان « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو « ما » في أول البيت « محققاً » حال من الضمير المستكن في الخبر .

حُكْمُ المفعولِ القائمِ مقامَ الفاعلِ حُكْمُ الفاعلِ ؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلاً واحداً ، كذلك لا يرفع الفعلُ إلا مفعولاً واحداً^(١) ؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقتَ واحداً منها مقامَ الفاعل ، ونصبتَ الباقي ؛ فتقول : « أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً ، وأُعْلِمَ زَيْدٌ عمراً قائماً ، وضُرِبَ زَيْدٌ ضرباً شديداً يَوْمَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في داره » .

* * *

(١) يريد لا يرفع على أنه نائب فاعل إلا واحد من المفاعيل التي كان الفعل ناصباً لها وهو مبنى للمعلوم .

اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ (١)

(١) أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول ، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، وهو الضمير الذى تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة ، ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروط لا بد من بيانها .

فأما شروط المشغول عنه - وهو الاسم المتقدم فى الكلام - خمسة :

الأول : ألا يكون متعددا لفظاً ومعنى : بأن يكون واحداً ، نحو زيدا ضربته ، أو متعدداً فى اللفظ دون المعنى ، نحو زيدا وعمرا ضربتهما ؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ؛ فإن تعدد فى اللفظ والمعنى - نحو زيدا درهما أعطيته - لم يصح ،

الثانى : أن يكون متقدماً ، فإن تأخر - نحو ضربته زيدا - لم يكن من باب الاشتغال ، بل إن نصبت زيدا فى هذا المثال فهو بدل من الضمير ، وإن رفعتة فهو مبتدأ خبره الجملة قبله .

الثالث : قبوله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال ، والتمييز ، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى .

الرابع : كونه مفتقراً لما بعده : فنحو « جاءك زيد فأكرمه » ليس من باب الاشتغال لكون الاسم مكثفياً بالعامل المتقدم عليه .

الخامس : كونه صالحاً للابتداء به ، ألا يكون نكرة محضة ؛ فنحو قوله تعالى : (ورهبانية ابتدعوها) ليس من باب الاشتغال ، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله بالواو ، وجملة (ابتدعوها) صفة .

وأما الشروط التى يجب تحققها فى المشغول - وهو الفعل الواقع بعد الاسم - فاثنتان :
الأول : أن يكون متصلاً بالمشغول عنه ، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله - كأدوات الشرط ، وأدوات الاستفهام ، ونحوهما - لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتى توضيح هذا الشرط فى الشرح .

الثانى : كونه صالحاً للعمل فيما قبله : بأن يكون فعلاً منصرفاً ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، فإن كان حرفاً ، أو اسم فعل ، أو صفة مشبهة ، أو فعلاً جامداً كفعل التعجب - وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها - لم يصح .

وأما الذى يجب تحققه فى المشغول به - وهو الضمير - فشرط واحد ، وهو : ألا يكون أجنياً من المشغول عنه ؛ فبصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو زيدا ضربته ، أو مررت به ، =

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ : بِنَصْبِ لَفْظِهِ ، أَوْ الْمَحَلِّ (١)
فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ بِفِعْلِ أَضْمَرَ حَتْمًا ، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ (٢)

الاشتغال : أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ ، وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلٌ ، [قَدْ] عَمِلَ فِي ضَمِيرِ ذَلِكَ الْاسْمِ أَوْ فِي سَبَبِيَّةٍ — وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَى ضَمِيرِ الْاسْمِ السَّابِقِ — فَمَثَلُ الْمَشْتَغَلِ بِالضَّمِيرِ : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » وَمَثَلُ الْمَشْتَغَلِ بِالسَّبَبِيَّةِ « زَيْدًا ضَرَبْتُ غَلَامَهُ » وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : « إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ — إِلَى آخِرِهِ » وَالتَّقْدِيرُ : إِنْ شَغَلَ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً عَنْ ذَلِكَ الْاسْمِ الْمَضْمَرُ لَفْظًا نَحْوُ : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أَوْ بِنَصْبِهِ مَحَلًّا ، نَحْوُ : « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ « ضَرَبْتُ ، وَمَرَرْتُ » اشْتَغَلَ

= وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ اسْمًا ظَاهِرًا مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْمَشْغُولِ عَنْهُ ، نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، أَوْ مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ .

(١) « إِنْ ، شَرْطِيَّةٌ مُضْمَرٌ ، فَاعِلٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ ، إِنْ شَغَلَ مُضْمَرٌ ، وَمُضْمَرٌ مُضَافٌ ، وَدَاسِمٌ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ ، سَابِقٌ ، نَعَتْ لَاسْمٍ « فِعْلاً » ، مَفْعُولٌ بِهِ لَشُغْلٍ مُقَدَّمٍ عَلَيْهِ « شَغَلَ » ، فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ آتٍ بِتَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى مُضْمَرٍ « عَنْهُ ، بِنَصْبٍ » مُتَعَلِّقَانِ بِشُغْلٍ ، وَنَصْبٌ مُضَافٌ ، وَلَفْظٌ مِنْ « لَفْظِهِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَفْعُولِهِ ، وَلَفْظٌ مُضَافٌ ، وَالْهَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَوْ » ، حَرْفٌ عَظْفٌ « الْمَحَلِّ » ، مُعْطُوفٌ عَلَى لَفْظٍ .

(٢) « فَالسَّابِقُ » ، مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَأَنْصَبِ السَّابِقَ « أَنْصَبْ » ، أَنْصَبَ : فِعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ ، وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ « بِفِعْلِ » ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَنْصَبَ ، وَجُمْلَةٌ « أَضْمَرَ » ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ الْمُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى فِعْلِ ، فِي مَحَلِّ جَرِّ نَعْتِ لِفِعْلِ « حَتْمًا » ، مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لَفِعْلِ مَحْذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : حَتْمٌ ذَلِكَ ذَلِكَ حَتْمًا « مُوَافِقٌ » نَعَتْ ثَانٍ لِفِعْلِ « لِمَا » ، جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُوَافِقٍ « قَدْ » ، حَرْفٌ تَحْقِيقٌ ، وَجُمْلَةٌ « أَظْهَرَ » ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ الْمُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمُوصُولَةِ ، لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صِلَةٌ « مَا » ، الْمَجْرُورَةُ مَحَلًّا بِاللَّامِ .

بضمير « زيد » لكن « ضربت » وَصَلَ إلى الضمير بنفسه ، و « مررت » وَصَلَ إليه بحرف جر ؛ فهو مجرور لفظاً ومنصوب محلاً ، وكل من « ضربت ، ومررت » لو لم يشتغل بالضمير لتسلَّطَ على « زيد » كما تسلَّطَ عَلَى الضمير ، فكنت تقول : « زِيداً ضَرَبْتُ » فتنصب « زيدا » ويصل إليه الفعل بنفسه كما وَصَلَ إلى ضميره ، وتقول : « بزيد مررت » فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وَصَلَ إلى ضميره ، ويكون منصوباً محلاً كما كان الضمير .

وقوله : « فالسابق انصبه — إلى آخره » معناه أنه إذا وَجِدَ الاسمُ والفعلُ عَلَى الهيئَةِ المذكورة ؛ فيجوز لك نصبُ الاسمِ السابق .

واختلف النحويون في ناصبه :

فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مُضَمَّرٌ وجوباً ؛ [لأنه لا يُجْمَعُ بين المُقَسَّرِ والمُقَسَّرِ] ويكون الفعلُ المضمرُ موافقاً في المعنى لذلك المُظْهِرَ ، وهذا يشمل ما وافق لفظاً نحو قولك في « زيدا ضربته » : إن التقدير « ضَرَبْتُ زيدا ضربته » وما وافق معنى دون لفظ كقولك في « زيدا مررت به » : إن التقدير : « جَاوَزْتُ زيدا مررت به » ^(١) وهذا هو الذي ذكره المصنف .

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعدياً ناصباً للمشغول به بلا واسطة ، وقد يكون لازماً ناصباً للمشغول به معنى وهو في اللفظ مجرور بحرف جر ، وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم ، وإما أن يكون سببه ؛ فهذه أربعة أحوال :

فيكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه في صرورة واحدة ، وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيان ، هما — كونه متعدياً بنفسه ، وكونه ناصباً لضمير الاسم المتقدم — نحو قولك : زيدا ضربته .

ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون

لفظه ، في ثلاث صور :

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ ، وَهَذَا مَذْهَبُ كُوفٍ ،
وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ ؛ فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ عَمِلَ فِي الضَّمِيرِ فِي الْاسْمِ مِمَّا ؛ فَإِذَا قُلْتَ :
« زَيْدًا ضَرَبْتَهُ » كَانَ « ضَرَبْتُ » نَاصِبًا لـ « زَيْدٍ » وَلِلْهَاءِ ، وَرُدَّ هَذَا
الْمَذْهَبُ بِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ عَامِلٌ وَاحِدٌ فِي ضَمِيرِ اسْمٍ وَمُظْهَرِهِ ، وَقَالَ قَوْمٌ :
هُوَ عَامِلٌ فِي الظَّاهِرِ ، وَالضَّمِيرُ مُلَغًى ، وَرُدَّ بِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تُلَغًى بَعْدَ اتِّصَالِهَا
بِالْعَوَامِلِ .

* * *

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ ، إِنْ تَلَّى السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ : كَإِنْ وَحَيْثُمَا (١)

= الأولى : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي الْمَشْغُولِ بِهِ لَازِمًا وَالْمَشْغُولُ بِهِ ضَمِيرُ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ ، نَحْوُ
قَوْلِكَ : أَزِيدَا مَرَرْتُ بِهِ ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : أَجَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ .

الثَّانِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ لَازِمًا ، وَالْمَشْغُولُ بِهِ اسْمًا ظَاهِرًا مضافًا إِلَى ضَمِيرِ الْاسْمِ
السَّابِقِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ ؛ زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ ؛ فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : لَا بَسْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ ،
وَلَا تَقْدَرُهُ : دَجَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِغَلَامِهِ ، كَمَا قَدَرْتُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى
هَذَا التَّقْدِيرِ هُنَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَجَاوِزْ زَيْدًا وَلَمْ تَمَرَّ بِهِ ، وَإِنَّمَا جَاوَزْتَ غَلَامَهُ
وَمَرَرْتَ بِهِ ، وَجَاوِزٌ مِنْ مَعْنَى مَرَّ ، وَلَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

الثَّالِثَةُ : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مُتَعَدِّيًا ، وَلَكِنَّهُ نَصَبُ اسْمًا ظَاهِرًا مضافًا إِلَى ضَمِيرِ عَائِدٍ
إِلَى الْاسْمِ السَّابِقِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ : أَهَنْتُ زَيْدًا
ضَرَبْتُ أَخَاهُ .

وَهَكَذَا تَقْدَرُ فِي كُلِّ صُورَةٍ مِنْ هَذِهِ الصُّورِ الثَّلَاثِ فَعَلًا يَنْصَبُ بِنَفْسِهِ ، وَيَصِحُّ
مَعَهُ الْمَعْنَى .

(١) وَالنَّصْبُ ، مُبْتَدَأٌ دَحْمٌ ، خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « إِنْ » ، شَرْطِيَّةٌ د تَلَا ، فَعَلٌ مَاضٍ ، فَعَلٌ
الشَّرْطُ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ
فَالنَّصْبُ وَاجِبٌ السَّابِقِ ، فَاعِلٌ لَتَلَا د مَا ، اسْمٌ مُوصُولٌ : مَقْعُولٌ بِهِ لِقَوْلِهِ تَلَا =

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب عَلَى خمسة أقسام ؛ أحدها : ما يجب فيه النصبُ ، والثاني : ما يجب فيه الرفعُ ، والثالث : ما يجوز فيه الأمران والنصبُ أرْجَحُ ، والرابع : ما يجوز فيه الأمران والرفعُ أرْجَحُ ، والخامس : ما يجوز فيه الأمران عَلَى السواء .

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله : « والنَّصْبُ حَتْمٌ — إلى آخره » ومعناه أنه يجب نَصْبُ الاسمِ السابقِ إِذَا وَقَعَ بعد أداة لا يليها إلا الفعلُ ، كَأَدَوَاتِ الشرطِ^(١) نحو : إِنْ ، وَحَيْثُمَا ؛ فنقول : « إِنْ زَيْدًا أَوْ كَرَمَةً أَوْ كَرَمًا ، وَحَيْثُمَا زَيْدًا تَلَقَّه فَأَوْ كَرَمَةً » ؛ فيجبُ نَصْبُ « زَيْدًا » في المثالين وفيما أشبههما ، ولا يجوز

= « يختص ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من يختص وفاعله لا محل لها صلة الموصول « بالفعل » جار ومجرور متعلق بـيختص « كان ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كأن كان — ملح ، وحيثما ، معطوف على « إن ، المقصود لفظها والمجرورة محلا بالكاف .

(١) الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع :

الأول : أدوات الشرط كان ، وحيثما ، نحو ما مثل به الشارح ، واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أداة الشرط في ضرورة الشعر ، فأما في النثر فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منها : الأولى « إن ، بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضياً ، نحو : إن زيدا لقيته فأكرمه ، والثانية « إذا ، مطلقاً ، نحو : إذا زيدا لقيته — أو تلقاه — فأكرمه .

النوع الثاني : أدوات التحضيض ، نحو : هل زيدا أكرمه .

النوع الثالث : أدوات العرض ، نحو : ألا زيدا أكرمه .

النوع الرابع : أدوات الاستفهام غير الهمزة ، نحو : هل زيدا أكرمه .

فأما الهمزة فلا تختص بالفعل ، بل يجوز أن تدخل على الأسماء كما يجوز أن تدخل على الأفعال ، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر .

الرفع على أنه مبتدأ ؛ إذ لا يقع [الاسم] بعد هذه الأدوات ، وأجاز بعضهم وقوع (زيراً) الاسم بعدها ؛ فلا يتمتع عنده الرفع على الابتداء ، كقول الشاعر :

اضلنوا مع موليس
١- مذهب الجمهور
٢- مذهب الكوفيين

١٥٧ - لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفِّسٌ أَهْلَكَتُ

(سائل باب)
الاشتغال

فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

١٥٧ - هذا البيت ساقط من أكثر النسخ ، ولم نشرحه في الطبعة الأولى لهذه العلة ، جـ وهو من كلمة للنمر بن تولب يجب فيها امرأته وقد لامته على التبذير ، وكان من حديثه أن قوما نزلوا به في الجاهلية ، فنحر لهم أربع فلائص ، واشترى لهم زق خمر ، فلامته امرأته على ذلك ؛ ففي هذا يقول :

قَالَتْ لَتَعْذِلَنِي مِنَ اللَّيْلِ : أَسْمِعْ ، سَفَهَ تَبَيُّتُكَ الْمَلَامَةَ فَاهْجَعِي

لَا تَجْزَعِي لِقَدِّ ، وَأَمْرُ غَدٍ لَهُ ، أَتَعْجَلِينَ الشَّرَّ مَا لَمْ تَمْنَعِي

قَامَتْ تُبَكِّي أَنْ سَبَاتُ لِفَتْيَةٍ زِقًا وَخَابِيَةً بِعَوْدٍ مُقْطَعٍ

اللغة : ، لا تجزعي ، لا تحزني ، والجزع هو : أن يضعف المرء عن تحمل ما نزل به من بلاء ، وهو أيضاً أشد الحزن ، منفس ، هو المال الكثير ، وهو الشيء النفيس الذي يرضى أهله به ، أهلكته ، أذهبته وأفنيته ، هلكت ، مت .

الإعراب : « لا ، ناهية » تجزعي ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل « إن ، شرطية » منفس ، فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط ، وقوله « أهلكته » جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية « فإذا ، الفاء عاطفة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط » هلكت ، فعل وفاعل ، وجملة في محل جر بإضافة « إذا ، إليها » فبعد « الفاء زائدة ، وبعد : ظرف متعلق بقوله « اجزعي » في آخر البيت ، وبعد مضاف واسم الإشارة من « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « فاجزعي » الفاء واقعة في جواب إذا ، وما بعدها فعل أمر ، وباء المخاطبة فاعل ، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « إن منفس » حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي « إن » والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل .

تقديره : « إِنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ »^(١) ، والله أعلم .

== وقبل : أن نقرر لك ما في هذا البيت نخبرك أنه يروى بنصب « منفس » ، ويروى برفعه .

فأما رواية النصب فهي التي رواها سيويوه وجمهور البصريين (انظر كتاب سيويوه ٦٨-١ ، ومفصل الزخشرى ١-١٤٩ بتحقيقنا) ولا إشكال على هذه الرواية ، لأن « منفسا » حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده ، والتقدير : إن أهلكك منفساً أهلكته .

والرواية الثانية برفع « منفس » ، وهي رواية الكوفيين ، وأعربوها على أن « منفس » مبتدأ ، وجملة « أهلكته » خبره ، وهذا هو صريح عبارة الشارح قبل إنشاء البيت ، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد « إن » ، و « إذا » الشرطيتين ، وقالوا : إن الاسم المرفوع بعد هاتين الأداتين مبتدأ ، والجملة بعده في محل رفع خبر ، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلاً لنفس الفعل المذكور بعده في نحو « إن زيد يزورك فأكرمه » ، بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرفع له .

فأما البصريون فلا يسلمون أولاً رواية الرفع ، ثم يقولون : إن صحت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الجمل الاسمية بعد أداة الشرط ، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله ؛ لأن واحداً من هذين الوجهين غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعلية ، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت المستشهد به ، ومن الأول قوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك) وهذا هو الراجح ، وهو الذي قدره الشارح بعد إنشاء البيت ، ثم أرجع إلى ما ذكرناه في باب الفاعل .

(١) هذا التقدير هو تقدير البصريين ، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاء البيت ، ولو أنه قال : « وتقديره عند البصريين إن هلك منفس » ، لاستقام الكلام .

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْأَبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ التَّزِمُهُ أَبَدًا^(١)
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ^(٢)

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني ، وهو ما يجب فيه الرفع^(٣) ؛ فيجب رفع

(١) « وإن » شرطية « تلا » فعل ماض ، فعل الشرط « السابق » فاعل تلا « ما » اسم موصول : مفعول به لتلا « بالابتداء » جار ومجرور متعلق بـ « يخصص » « يختص » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « ما » ، والجملة لا محل لها صلة « فالرفع » الفاء لربط الجواب بالشرط ، الرفع : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فالترزم الرفع التزمه ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « التزمه » التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « أبدا » منصوب على الظرفية ، والجملة من فعل الأمر المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة بفعل مدلول عليه بالسابق ، والتقدير : والترزم الرفع التزاما مشابها لذلك الالتزام إذا تلا الفعل — إلخ « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « الفعل » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا تلا الفعل « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية « ما » اسم موصول مفعول به لتلا « لم يرد » مضارع مجزوم بـ « ما » اسم موصول فاعل يرد ، والجملة لا محل لها صلة ما الواقع مفعولا به لتلا « قبل » ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » الواقع فاعلا « معمولا » حال من فاعل يرد « لما » جار ومجرور متعلق بمعمول « بعد » ظرف متعلق بوجد الآتي « وجد » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلا باللام ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام .

(٣) للتوفيق اختلاف في اعتبار هذا القسم برمته من باب الاشتغال ؛ فإن الحاجب لم يذكره أصلا ، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال ؛ ولا يصدق ضابطه عليه ، وذلك لأننا اشترطنا في ضابط الاشتغال : أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه (انظر كلام الشارح في ص ١٣٠) ±

الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء ، كإذا التي للمفاجأة ؛ فنقول : « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » بِرَفْعِ « زَيْد » — ولا يجوز نصبه ؛ لأن « إذا » هذه لا يَقَعُ بعدها الفعلُ : لا ظاهراً ، ولا مقدراً .

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كأدوات الشرط ، والاستفهام ، و « ما » النافية ، نحو : « زَيْدٌ إِنْ لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمُهُ ، وَزَيْدٌ هَلْ تَضْرِبُهُ ، وَزَيْدٌ مَا أَكَيْتُهُ » فيجب رفع « زَيْد » في هذه الأمثلة ونحوها^(١) ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل

== وفي هذا القسم لا يتم ذلك ، ألا ترى أن نحو قولك : « خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، لو حذفت الضمير لم يعمل « يضرب » في « زيد » المتقدم ؛ لأن المتقدم مرفوع ؛ والمتأخر يطلب منصوباً لا مرفوعاً ، ولأن الفعل المتأخر لا يصح أن يقع بعد « إذا » . ومن الناس من عده من باب الاشتغال غير مكثر بهذا الضابط ، والحق هو الأول لما ذكرناه .

(١) الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع :
(الأول) أدوات الشرط جميعها ، نحو : زيد إن لقيته فأكرمه ، وزيد حيثما تلقه فأكرمه .

(الثاني) أدوات الاستفهام جميعها ، نحو : زيد هل أكرمه ، وعلى أسلمت عليه .
(الثالث) أدوات التحضيض جميعها ، نحو : زيد هلا أكرمه ، وغالد ألا تزوره .
(الرابع) أدوات العرض جميعها ، نحو زيد ألا تكرمه ، وبكر أما تجيبه .
(الخامس) لام الابتداء ، نحو : زيد لأننا قد ضربته ، وغالد لأننا أحبه حباً جما .
(السادس) « كم » الخبرية ، نحو : زيد كم ضربته ، وإبراهيم كم نصحت له .
(السابع) الحروف الناسخة ، نحو : زيد إني ضربته ، وبكر كأنه السيف مضاء عزيمة .
(الثامن) الأسماء الموصولة ، نحو : زيد الذي تضربه ، وهند التي رأيتها .
(التاسع) الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول ، نحو : زيد رجل ضربته .
(العاشر) بعض حروف النفي ، وهي « ما » مطلقاً ، نحو : زيد رجل ما ضربته ، ود لا ، بشرط أن تقع في جواب قسم ، نحو : زيد والله لا أضربه ؛ فإن كان حرف ==

فيما قبله لا يصاح أن يُفسَّرَ عاملاً فيما قبله ، وإلى هذا أشار بقوله : « كذا إذا الفعلُ تَلَا — إلى آخره » .

أى : كذلك يجبُ رَفْعُ الاسمِ السابقِ إذا تَلَا الفعلُ شيئاً لا يَرِدُ ما قبله معمولاً لما بعده ، وَمَنْ أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها ، فقال : « زيداً ما لَقِيتُ » أجاز النصبَ مع الضميرِ بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ ؛ فيقول : « زيداً ما لَقِيتَه » .

وَأُخْتِيرَ نَصْبُ قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ^(١)
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَضْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْ لَا^(٢)

= النفي غير دما ، ودلا ، نحو زيد لم أضربه — أو كان حرف النفي هو دلا ، وليس في جواب القسم ، نحو زيد لا أضربه — فإنه يترجح الرفع ولا يجب ، لأنها حينئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها .

(١) « واختير ، فعل ماضٍ مبني للجهول « نصب » نائب فاعل لاختير « قبل ، ظرف متعلق باختير ، وقل مضاف ودفع ، مضاف إليه « ذى طلب ، نعت لفعل ، ومضاف إليه « وبعد ، معطوف على قبل ، وبعد مضاف ودما ، اسم موصول مضاف إليه « إيلآؤه ، إيلآء : مبتدأ ، وإيلآء مضاف والماء مضاف إليه من إضافة المصدر لأحد مفعوليه « الفعل ، مفعول ثانٍ للمصدر « غلب ، فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إيلآء ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة بالمجرورة محلا بإضافة .

(٢) « وبعد ، معطوف على بعد في البيت السابق : وبعد مضاف و « عاطف ، مضاف إليه « بلا فصل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لماطف « على معمول ، متعلق بماطف ، ومعمول مضاف ودفع ، مضاف إليه « مستقر ، نعت لفعل « أولاً ، ظرف متعلق بمستقر .

هذا هو القسم الثالث ، وهو ما يُختار فيه النصب .

وذلك إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دالٌّ على طلبٍ — كالأمر ، والنهي ، والدعاء — نحو : « زَيْدًا أَضْرِبْهُ ، وزَيْدًا لَا تَضْرِبْهُ ، وزَيْدًا رَحِمَهُ اللَّهُ » ؛ فيجوز رَفْعُ « زيد » ونصبه ، والمختارُ النصب ^(١) .

وكذلك يُختارُ النصبُ إذا وقع الاسمُ بعد أداةٍ يغلب أن يليها الفعل ^(٢) ، كهمزة الاستفهام ، نحو : « أَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ » بالنصب والرفع ، والمختارُ النصبُ .

وكذلك يُختارُ النصبُ إذا وقع الاسمُ المشتغلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتهُ جملة فعليةٌ ولم يُفصلَ بين العاطف والاسم ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌ أَكْرَمْتُهُ » ؟ فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختارُ النصبُ ؛ لَتُعْطَفَ جُمْلَةٌ فعليةٌ على جملةٍ فعليةٍ .

فلو فصلَ بين العاطف والاسم — كَانَ الاسمُ كما لو لم يتقدمه شيء ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَكْرَمْتُهُ » ، فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختارُ الرفعُ كما سيأتي ، وتقول : « قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَكْرَمْتُهُ » فيختارُ النصبُ كما تقدم ؛ لأنه وقع قبل فعل دالٌّ على طلب .

* * *

(١) إنما اختير نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول طلياً — مع أن الجمهور يميزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطليية — لأن الإخبار بها خلاف الأصل ، لكونها لا تحتل الصدق والكذب ، ولأن ذلك موضع اختلاف ، ولا شك أن التخريج على صورة يجمع عليها أولى من التخريج على صورة مختلف فيها .

(٢) الأدوات التي يغلب وقوع الفعل بعدها أربعة (الأولى) همزة الاستفهام (الثانية) « ما » النافية ، ففي نحو « ما زَيْدًا لقيته » ، يترجح النصب (الثالثة) « لا » النافية ، ففي نحو « لا زَيْدًا ضربته ولا عَمْرًا » ، يترجح النصب (الرابعة) « إن » النافية ، ففي نحو « إن زَيْدًا ضربته » — بمعنى ما زيدا ضربته — يترجح النصب أيضاً .

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِئاً بِهِ عَنِ اسْمِهِ ، فَاعْطَفَنُ مُخْبِئاً^(١)

أشار بقوله : « فاعطفن مُخْبِئاً » إلى جواز الأمرين على السواء ، وهذا هو الذي تقدم أنه القسم الخامس .

وَضَبَطَ النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين ، جاز الرفع والنصب على السواء ، وقسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة : صدرها اسم ، وعجزها فعل ، نحو : « زيد قام وعمرو أكرمه » فيجوز رفع « عمرو » مراعاة للصدر ، ونصبه مراعاة للعجز .

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحٌ ؛ فَمَا أُبَيِّحَ أَفْعَلٌ ، وَدَعَّ مَأْمٌ يُبَيِّحُ^(٢)

(١) « إن ، شرطية » تلا ، فعل ماض ، فعل الشرط « المعطوف » ، فاعل لتلا « فعلاً » ، مفعول به لتلا « مخبئاً » ، نعت لفعل « به » ، عن اسم ، متعلقان بمخبئ « فاعطفن » ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعطف : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مخبئاً » ، حال من الضمير المستتر في « اعطفن » .

(٢) « والرفع » ، مبتدأ « في غير » ، جار ومجرور متعلق بـ رجع الآتي ، وغير مضاف و « الذي » اسم موصول : مضاف إليه « مر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة من مر وفاعله لا محل لها صلة الذي « رجع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرفع الواقع مبتدأ ، والجملة من رجع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « فما » الفاء للتفريع ، وما : اسم موصول مفعول به مقدم لأفعل « أبيع » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أبيع ونائب فاعله لا محل لها صلة « أفعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ودع » مثله « ما » اسم موصول مفعول به لدع « لم يبيع » مضارع مبني للجهول مجزوم بـ لم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة الموصول .

هذا هو الذى تقدّم أنه القسم الرابع ، وهو ما يجوز فيه الأمران وَيُخْتَارُ الرفع ، وذلك : كل اسم لم يُوجَدْ معه ما يوجبُ نصبه ، ولا ما يوجبُ رفعه ، ولا ما يُرَجِّحُ نصبه ، ولا ما يُجَوِّزُ فيه الأمرين على السواء ، وذلك نحو : « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » فيجوز رفع « زيد » ونصبه ، واختارُ رفعه ؛ لأن عدم الإضمار أَرْجَحُ من الإضمار .

وزعم بعضهم أنه لا يجوزُ النصب ؛ لما فيه من كلفة الإضمار ، وليس بشيء ، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية ، وهو كثير ، وأنشد أبو السعادات ابنُ الشَّجَرِيِّ فى أماليه على النصب قوله :

١٥٨ — فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلَ
ومنه قوله تعالى : (جَنَّتِ عَذْنٌ يَدْخُلُونَهَا) بكسر تاء « جَنَّتِ » .

١٥٨ — البيت لامرأة من بنى الحارث بن كعب ، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى ٣ — ١٢١ بتحقيقنا) ونسبها قوم إلى علقمة بن عبدة ، وليس ذلك بشيء ، وبعد بيت الشاهد قولها :

لَوْ يَشَا طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الْأَطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلٍ
غَيْرَ أَنَّ الْبَاسَ مِنْهُ شَيْمَةٌ وَضُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالْأَجَلِ

اللغة : « فارسا ، هذه الكلمة تروى بالرفع وبالنصب ، ومن رواها بالرفع أبو تمام فى ديوان الحماسة ، ومن رواها بالنصب أبو السعادات ابن الشجرى كما قال الشارح « ما ، زائدة « غادره » تركوه مكانه ، وسمى الغدير غديرا لأنه جزء من الماء يتركه السيل ، فهو بهذا المعنى فاعيل بمعنى مفعول فى الأصل ، ثم نقل إلى الاسمية « ملحم » بزنة المفعول : الذى ينشب فى الحرب فلا يجد له مخلصاً « الزميل » بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا — الضعيف الجبان « النكس » بكسر أوله وسكون ثانيه — الضعيف الذى يقصر عن النجدة وعن غاية المجد والكرم « الوكل » بزنة كتف — الذى يكل أمره إلى غيره عجزا « لو يشا » إلخ ، معناه أنه لو شاء النجاة لأنجاه فرس له نشاط وسرعة جرى وحدة ، والنهد : الغليظ ، والتحصل : جمع خصلة ، وهى ما يتبدل من أطراف الشعر

وَفَضْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَضْعِ يَجْرِي^(١)

يعنى أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يَتَّصِلَ الضميرُ بالفعل المشغول به نحو : « زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ » أو ينفصل منه : بحرف جر ، نحو : « زيدٌ مررتُ بهِ » أو بإضافةٍ ، نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ » ، [أو غُلَامَ صاحبه] ، أو مررتُ بغلامه ، [أو بغلامِ صاحبه] ؛ فيجب النصبُ في نحو : « إن زَيْدًا مررتُ بهِ أكرمَكَ » كما يجب في « إن زَيْدًا لقيتهُ أكرمَكَ » وكذلك يجب الرفع في « خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ مَرَّ بهِ عمرٌو » ويُختار النصبُ في « أزيذاً مررتُ بهِ ؟ » ويختار الرفع

= « غير أن البأس - إلخ ، الشيمة : الطبيعة والسجية والخلقة ، وصروف الدهر : أحواله وأهواله وأحداثه وغيره ونوازله ، واحداً صرف .

الإعراب : « فارساً » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : غادروا فارساً ما ، حرف زائد لقصد التفعيم ، ويجوز أن يكون اسماً نكرة بمعنى عظيم ؛ فهو حينئذ نعت لفارس « غادروه » ، فاعل ومفعول به « ملجأ » ، حال من الضمير المنصوب في غادروه ، ويقال : مفعول ثان ، وليس بذلك « غير » ، حال ثان ، وغير مضاف و « زميل » مضاف إليه « ولا نكس » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي ، ونكس : معطوف على زميل « وكل » صفة لنكس .

الشاهد فيه : قوله « فارساً ما غادروه » حيث نصب الاسم السابق ، وهو قوله « فارساً » المشتغل عنه ، بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، ولا مرجح للنصب في هذا الموضع ولا موجب له ، فلما نصب « فارساً » مع خلو الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه - دل على أن النصب حينئذ جائز ، وليس بمتنع .

(١) « فصل » مبتدأ ، وفصل مضاف و « مشغول » مضاف إليه « بحرف » جار ومجرور متعلق بفصل ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه « أو » عاطفة « بإضافة » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « كوصل » جار ومجرور متعلق بيجرى الآتى « يجرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فصل الواقع مبتدأ في أول البيت ، والجملة من يجرى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

فى « زَيْدٌ مَرَّتُ بِهِ » ، ويجوز الأمران على السواء فى « زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو مَرَّتُ بِهِ » ، وكذلك الحكم فى « زَيْدٌ [صَرَبْتُ غَلَامَهُ ، أَوْ] مَرَّتُ بِغَلَامِهِ » .

* * *

وَسَوْ فى ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ ، إِنْ لَمْ يَكَمْ يَكْ مَا نَعِ حَصَلَ^(١) .
يعنى أن الوصفَ العاملَ فى هذا الباب يجرى مجرى الفعل فيما تقدّم ، والمراد بالوصفِ
العاملِ : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول .
واحترز بالوصف مما يعملُ عملَ الفعلِ وليس بوصفِ كاسمِ الفعل ، نحو : « زَيْدٌ
دَرَاكِه » ، فلا يجوز نصب « زَيْدٍ » ؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها ؛ فلا تفسر
عاملا فيه .

واحترز بقوله « ذَا عَمَلٍ » من الوصف الذى لا يعمل ، كاسمِ الفاعل إذا كان بمعنى
الماضى ، نحو : « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ » ، فلا يجوز نصب « زَيْدٍ » ؛ لأن مالا يعمل
لا يفسر عاملا .

ومثال الوصف العامل « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ : الآنَ ، أو غَدًا ، والدرهم أنتَ مُطَاه » ،
فيجوز نصب « زَيْدٍ ، والدرهم » ، وَرَفْعُهُمَا كما كان يجوز ذلك مع الفعل .

(١) « د وسو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى ذَا » جار
ومجرور متعلق بسو « الْبَابِ » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له
« وصفا » مفعول به لسو « ذَا » بمعنى صاحب : نعت لوصف ، وذا مضاف ، و « عمل »
مضاف إليه « بالفعل » جار ومجرور متعلق بسو « إِنْ » شرطية « لَمْ » نافية جازمة « يَكْ »
فعل مضارع تام مجزوم بلم ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف
« مانع » فاعل بك « حَصَلَ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى مانع ، والجملة فى محل رفع نعت للمانع ، وجواب الشرط محذوف ، وتقديره : إِنْ لَمْ يَكَمْ
مانع حاصل وموجود فسو وصفا ذَا عَمَلٍ بالفعل .

واحترز بقوله : « إن لم يك مانع حصل » عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله ، كما إذا دخلت عليه الألف واللام ، نحو : « زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ » ؛ فلا يجوز نصب « زيد » ؛ لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما ؛ فلا يفسرُ عاملا فيه ، والله أعلم ^(١) .

* * *

وَعُلَّةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلَّةٍ بِنَفْسِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ ^(٢)
تقدّم أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضميرُ بالفعل ، نحو : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » وبين ما انفصل بحرف جر ، نحو : « زَيْدًا مررت به » ؛ أو بإضافة ، نحو : « زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ » .

(١) تلخيص ما أشار إليه الناظم والشارح أن العامل المشغول إذا لم يكن فعلا اشترط فيه ثلاثة شروط (الاول) أن يكون وصفا ، وذلك يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ، ويخرج به اسم الفعل والمصدر ، فإن واحداً منهما لا يسمى وصفا (الثاني) أن يكون هذا الوصف عاملا للنصب على المفعولية باطراد ؛ فإن لم يكن بهذه المنزلة لم يصح ، وذلك كاسم الفاعل بمعنى الماضي والصفة المشبهة واسم التفضيل (الثالث) ألا يوجد مانع ؛ فإن وجد ما يمنع من عمل الوصف فيما قبله لم يصح في الاسم السابق نصبه على الاشتغال ، ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترنا بـ «أل» ؛ لأن «أل» الداخلة على اسم الفاعل موصولة ، وقد عرفت (ص ١٣٦) أن الموصولات تقطع ما بعدها عما قبلها ، فيكون العامل غير الفعل في هذا الباب منحصرا في ثلاثة أشياء : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، بشرط أن يكون كل واحد منها بمعنى الحال أو الاستقبال ، وألا يقترن بـ «أل» .

(٢) « وعلقة » مبتدأ « حاصلة » نعت لعلقة « بتابع » جار ومجرور متعلق بحاصلة « كعلقة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « بنفس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلقة المجرور بالكاف . ونفس مضاف ، و « الاسم » مضاف إليه « الواقع » نعت للاسم .

وذكر في هذا البيت أن المَلَابَسَةَ بالتابع كالملابسة بالسببي ، ومعناه أنه إذ عَمِلَ الفعلُ في أجنبيٍّ ، وأتبع بما اشتمل على ضميرِ الاسم السابق — من صفة ، نحو : « زيدا ضَرَبْتُ رجلاً يحبه » أو عَطَفَ بيانٍ ، نحو : « زيدا ضَرَبْتُ عمراً أباه » أو معطوف بالواو خاصةً نحو : « زيدا ضَرَبْتُ عمراً وأخاه » — حصلت المَلَابَسَةُ بذلك كما تحصل بنفس السببي ، فيُنزَلُ « زيدا ضَرَبْتُ رجلاً يحبه » منزلة « زيدا ضَرَبْتُ غلامه » وكذلك الباقي .

وحاصله أن الأجنبيَّ إذا أتبع بما فيه ضميرُ الاسم السابق جَرَى مجرى السببي ، والله أعلم^(١) .

(١) ههنا شيان أحب أن أنبهك إليهما ، وأبين لك شأنهما :

الامر الأول : أن المؤلف ذكر بما يحصل به الارتباط بين الاسم المتقدم الذي هو المشغول عنه والفعل الذي هو المشغول ثلاثة من التوابع ، وهى النعت وعطف البيان والعطف ، وأهمل اثنين وهما التوكيد والبدل ، وسر ذلك أن البدل لا يحىء فى معمول الفعل المشغول أصلاً ، وأما التوكيد فاللفظى منه لا يتصل بضمير والمعنوى يكون الضمير المتصل به راجعاً إلى المؤكد لا إلى الاسم المتقدم ، فلو قلت « زيد ضربت خالداً نفسه » لم يكن ثمة رابط بين زيد والفعل الذى بعده ، لأن الهاء فى « نفسه » تعود إلى خالد ، لا إلى زيد الواقع فى أول الكلام .

والامر الثانى : أن هناك من الروابط ما أغفله الشارح . ومنها صلة الاسم الشاغل للفعل نحو « زيدا ضربت الذى يكرهه » ومنها صفة أو صلة اسم معطوف على الشاغل نحو قولك « خالد ضربت عمراً ورجلاً يحبه » أو « خالد ضربت عمراً والذى يحبه » أى الذى يحب خالداً .

تَعْدَى الْفِعْلُ ، وَلِزُومُهُ

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعْدَى أَنْ يَتَّصِلَ

« هَا » غَيْرِ مَضَدٍ بِهِ ، ثُمَّ يَعْمَلُ ^(١)

ينقسم الفعل إلى مُتَعَدٍّ ، ولِإِذَا : فالمتعدى : هو الذى يصل إلى مفعوله بغير حرف جر ، انحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » [واللازم : ما ليس كذلك ، وهو : ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر ^(٢) انحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » أولاً مفعول له ، انحو : « قَامَ زَيْدٌ »

(١) « علامة ، مبتدأ ، وعلامة مضاف . و الفعل ، مضاف إليه ، المعدى ، نعت للفعل ، أن ، مصدرية ، متصل ، فعل مضارع منصوب بأن ، وسكن للوقف ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و أن ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع خبر للمبتدأ ، والتقدير : علامة الفعل المعدى وصلك به ها الخ » ها ، مفعول به لتصل . وها مضاف و غير ، مضاف إليه ، و غير مضاف ، و مصدر ، مضاف إليه ، به ، جار ومجرور متعلق بتصل ، انحو ، خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك انحو ، و انحو مضاف ، و عمل ، قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) أ كثر النحاة على أن الفعل من حيث التعدى واللزوم ينقسم إلى قسمين : المتعدى ، واللازم ، ولا ثالث لهما ، وعبارة الناظم والشارح تدل على أنهما يذهبان هذا المذهب ، ألا ترى أن الناظم يقول « ولإِذَا غير المعدى ، والشارح يقول « واللازم ما ليس كذلك ، وذلك يدل على أن كل فعل ليس بمتعدى فهو لازم ؛ فيدل على انحصار التقسيم فى القسمين .

ومن العلماء من ذهب إلى أن الفعل من هذه الجهة ينقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول المتعدى ، والثانى اللازم ، والثالث ما ليس بمتعدى ولا لازم ، وجعلوا من هذا القسم الثالث الأخير كان ، وأخواتها ؛ لأنها لا تنصب المفعول به ولا تعدى إليه بحرف الجر ، كما مثلوا له ببعض الأفعال التى وردت تارة متعدية إلى المفعول به بنفسها وتارة أخرى متعدية إليه بحرف الجر ، انحو شكرته وشكرت له ونصحتة ونصحت له وما أشبههما ، وقد يقال : إن كان ، ليست خارجة عن القسمين ، بل هى متعدية ، وهذا جواب بتحريم معنى كل =

ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه : فعلاً مُتَعَدِّياً ، وَوَافِعاً ، وَجَاوِزاً ، وما ليس كذلك يسمى : لازماً ، وقاصراً ، وغير مُتَعَدِّ ، و [يسمى] متعدياً بحرف جر .

وعلامة الفعل المتعدي : أن اتصل به هاء تفود على غير المصدر ، وهى هاء المفعول به ، نحو : « البابُ أَغْلَقَتْهُ » .

واحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فإنها اتصل بالمتعدي واللازم ؛ فلا تدلُّ على تَعَدَّى الفعل ؛ فمثال المتصلة بالمتعدي « الضَّرْبُ ضَرَبَتْهُ زَيْدًا » أى ضربت الضرب [زيداً] ومثال المتصلة باللازم « الْقِيَامُ قُمْتُهُ » أى : قمت القيام .

* * *

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ
عَنْ فَاعِلٍ ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكِتَابَ (١)

= قسم ، وحينئذ يكون المراد من المفعول به هو أو ما أشبهه كخبر كان ، أو يكون الجواب بتحرير موضع التقسيم ، وعلى هذا يقال : إن المقسم هو الأفعال التامة ؛ فليست « كان » وأخواتها من موضع التقسيم حتى يلزم دخولها في أحد القسمين ، كما أنه قد يقال : إن نحو شكرته وشكرت له لم تخرج عن أحد القسمين ، بل هى إما متعدي ، وحرف الجر فى شكرت له زائد ، أو لازمة ، ونصبها للمفعول به فى شكرته على نزع الحافض .

(١) « فانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « به » جار ومجرور متعلق بانصب مفعوله ، مفعول : مفعول به لا نصب ، ومفعول مضاف والهاء مضاف إليه « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « ينب » فعل مضارع ، جملة فعل الشرط ، مجزوم بـ « لم » ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعوله ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به « عن فاعل » جار ومجرور متعلق بـ « ينب » نحو ، خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو « تدبرت » فعل وفاعل « الكتب » مفعول به ، ونحو « مضاف ، والجملة من الفعل الماضى - وهو تدبرت - وفاعله ومفعوله =

شأن الفعل المتعدى أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله ، نحو : « تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ » فإن ناب عنه وجب رفعه كما تقدم ، نحو : « تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ » .

وقد يُرفعُ المفعولُ وينصبُ الفاعلُ عند أمن اللبس ، كقولهم : « خَرَقَ الثوبَ المسارَ » ولا ينقاس ذلك ، بل يُقتصر فيه على السماع ^(١) .

== في محل جر مضاف إليه ، والمراد بالمفعول في قوله « فانصب به مفعوله ، هو المفعول به ، لا مربي ، أحدهما : أن المفعول عند الإطلاق هو المفعول به ، وأما بقية المفاعيل فلا بد فيها من التقييد ، تقول : المفعول معه ، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه ، والمفعول المطلق ، وثانيهما : أن الذي يختص به الفعل المتعدى هو المفعول به ؛ فأما غيره من المفاعيل فيشارك في نصبه المتعدى واللازم ، تقول : ضربت ضرباً ، وقت قياماً ، وتقول : ذاكرت والمصباح ، وسرت والنيل ، وتقول : ضربت ابني نادياً ، وقت لإجلال الأمير ، وتقول : لعبت الكرة أصيلاً ، وخرجت من الملعب ليلاً .

(١) قال السيوطي في معجم الهوامع (١/١٨٦) : وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل ، حكوا : خرق الثوب المسار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقال الشاعر :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانٌ أَوْ بَافَتْ سَوَآتَهُمْ هَجْرٌ
فإن السوات هي البالغة ، وسمع أيضاً رفعهما ، قال :

[إِنْ مَنْ صَادَ عَقَقَمًا لَسُوْمٌ] كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَقَمَانِ وَبُومٌ
وسمع نصبهما ، قال :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا [الْأَفْعُوَانِ وَالشَّجَاعِ الشَّجَعَمَا]

والمسيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك ، اهـ .
وقال ابن مالك في شرح الكافية : « وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ، كقولهم . خرق الثوب المسار ، ومنه قول الأخطل . مثل القنافذ ... البيت ، اهـ .

والظاهر من هذه العبارات كلها أن الاسم المنصوب في هذه المثل التي ذكروها هو الفاعل والاسم المرفوع هو المفعول ، وأن التغير لم يحصل إلا في حركات الإعراب .
لكن ذهب الجوهري إلى أن المنصوب هو المفعول به ، والمرفوع هو الفاعل ، والتغير ==

والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يتعدى إلى مفعولين ، وهى قسمان ؛ أحدهما : ما أصلُ المفعولين فيه المبتدأ والخبر ، كظَنَّ وأخواتها ، والثانى : ما ليس أصلُهما ذلك ، كأعطى وكسا .

والقسم الثانى : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، كأعلم وأرى .
والقسم الثالث : ما يتعدى إلى مفعول واحد ، كضربَ ، ونحوه .

* * *

ولَازِمٌ غَيْرُ الْمَعْدَى ، وَحْتَمٌ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا ، كَنِهِم^(١)
كَذَا أَفْعَلٌ ، وَالْمُضَاهِى أَقْعَسَا ، وَمَا اقْتَضَى : نَظَافَةٌ ، أَوْ دَلَسَا^(٢)
أَوْ عَرَضَا ، أَوْ طَاوَعَ الْمَعْدَى لِوَاحِدٍ ، كَمَدَّهُ فَأَمْتَدَا^(٣)

= إنما حصل فى المعنى ، وهذا رأى لجماعة من النحاة ، وقد اختاره الشاطبى ، وانظر ما ذكرناه واستشهدنا له فى مطلع باب الفاعل .

(١) د لازم ، خبر مقدم غير ، مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و المعدى ، مضاف إليه و حتم ، فعل ماض مبنى للمجهول د لزوم ، نائب فاعل لحتم ، ولزوم مضاف ، و أفعال ، مضاف إليه ، وأفعال مضاف ، و السجايا ، مضاف إليه د كنهم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كنهم .

(٢) د كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم د افعل ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر د المضاهى ، معطوف على قوله د افعل ، السابق ، وهو اسم فاعل ، و فاعله ضمير مستتر فيه ، وقوله د اقعسسا ، مفعوله ، وقد قصد لفظه د وما ، اسم موصول : معطوف على المضاهى د اقتضى ، فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يمود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول د نظافة ، مفعول به لاقتضى د أو دلسا ، معطوف على قوله نظافة .

(٣) د أو عرضا ، معطوف على قوله نظافة فى البيت السابق « أو طاووع ، أو : =

اللازم هو : ما ليس بمتعدّ ، وهو : ما لا يَتَّصِلُ به هاء [ضمير] غير المصدر ،
وَيَتَحَتَّمُ الزُّومُ لكل فعل دالّ على سجية — وهى الطبيعة — نحو : « شَرُفَ ،
وَكَرُمَ ، وَظَرُفَ ، وَنَهَمَ » وكذا كلُّ فعلٍ على وزن أَفْعَلَّ ، نحو : « أَقْشَعَرَ ،
وَاطْمَأَنَّ » أو على وزن أَفْعَلَّ ، نحو : « أَقْمَنَسَسَ ، وَأَخْرَجَنَجَمَ » أو دَلَّ على نظافة
كـ « طَهَّرَ الثَّوبَ ، وَنَظَّفَ » أو على دَنَسٍ كـ « دَنَسَ الثَّوبَ ، وَوَسِخَ » أو دَلَّ
على عَرَضٍ نحو : « مَرِضَ زَيْدٌ ، وَأَحْمَرَّ » أو كان مُطَاوِعاً لما تعدى إلى مفعول
واحد نحو : « مَدَدْتُ الحَدِيدَ فامْتَدَّ ، وَدَخَرَجْتُ زَيْدًا فَتَدَخَّرَجَ » .

واحترز بقوله : « لواحد » مما طاول التعدى إلى اثنين ؛ فإنه لا يكون لازماً ، بل
يكون متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ ، نحو : « فَهَمَّتْ زَيْدًا الْمَسْأَلَةَ فَفَهِمَهَا ، وَعَلَّمَتْهُ النُّحُوَ
فَتَعَلَّمَهُ » .

وَعَدُّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ

وَإِنْ حُذِفَ فَالْنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ (١)

== حرف عطف ، وطاوع : فعل ماضٍ معطوف على اقتضى ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « المعدى » مفعول به لطاوع « لواحد » جار
ومجرور متعلق بالمعدى « كده » متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك
كائن كده « فامتدا » الفاء عاطفة ، امتد : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو .

(١) « وعد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لازماً »
مفعول به لعد « بحرف » جار ومجرور متعلق بعد ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه
« وإن » شرطية « حذف » فعل ماضٍ مبنى للجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف جر « فالنصب » الفاء لربط الجواب بالشرط ،
النصب : مبتدأ « للنجس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره
فى محل جزم جواب الشرط .

نَقْلًا ، وَفِي «أَنْ» وَ«أَنْ» يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَبْسٍ : كَمَجِبَتْ أَنْ يَدُوا^(١)

تَقْدَمُ أَنْ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَ يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ ، وَذَكَرَ هُنَا أَنَّ الْفِعْلَ الْإِلَازِمَ يَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِحَرْفِ جَرٍّ ، نَحْوُ : «سَرَرْتُ زَيْدًا» وَقَدْ يُحْذَفُ حَرْفُ الْجَرِّ فَيَصِلُ إِلَى مَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ ، نَحْوُ : «سَرَرْتُ زَيْدًا» قَالَ الشَّاعِرُ :

١٥٩ — تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامَكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامُ

(١) «نقلا» مفعول مطلق ، أو حال صاحبه اسم المفعول المفهوم من قوله «حذف» ، وتقديره منقولاً «وفي أن» جار ومجرور متعلق بيطرد الآتي «وأن» معطوف على أن «يطرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف المفهوم من حذف «مع» ظرف متعلق بيطرد ، ومع مضاف و«أمن» مضاف إليه ، وأمن مضاف و«لبس» مضاف إليه «كمجبت» الكاف جارة لقول محذوف ، عجبت : فعل وفاعل «أن» مصدرية «يدوا» فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، و«أن» ومنصوبها في تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفة ، والتقدير : عجبت من وديهم — أي إعطائهم الدبة — والجار والمجرور متعلق بعجبت .

١٥٩ — البيت للجزير بن عطية بن الخطني .

اللغة : «تعوجوا» يقال : عاج فلان بالمكان يعوج عوجاً ومعاجاً - كقال يقول قولاً ومقالاً - إذا أقام به ، ويقال : عاج السائر بمكان كذا ، إذا عطف عليه ، أو وقف به ، أو عرج عليه وتحول إليه ، ورواية الديوان : أتمضون الرسوم ولا نحميا .

الإعراب : «تمرون» فعل وفاعل «الديار» منصوب على نزع الخافض ، وأصله : تمرون بالديار «ولم تعوجوا» الواو للحال ، ولم : نافية جازمة ، تعوجوا : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة في محل نصب حال «كلامكم» كلام : مبتدأ ، وكلام مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه «على» جار ومجرور متعلق بحرام الآتي «حرام» خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله «تمرون الديار» حيث حذف الجار ، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً ، فنصبه ، وأصل الكلام «تمرون بالديار» ويسمى ذلك : «الحذف» =

أى : تَمْزُون بالديار . ومَذْهَبُ الجمهور أنه لا ينقاس حَذْفُ حرفِ الجرِ مع غير « أَنْ » وَ « أَنْ » بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، وذهب [أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي وهو] الأَخْفَشُ الصَّغِيرُ إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرها قياساً ، بشرطِ تَعَيُّنِ الحرفِ ، ومكانِ الحذفِ ، نحو : « بَرَيْتُ الْقَلَمَ بالسكين » فيجوز عنده حذفُ الباءِ ؛ فتقول : « بَرَيْتُ الْقَلَمَ السكينَ » فإن لم يتعين الحرفُ لم يحز الحذفُ ، نحو : « رَغِبْتُ فِي زَيْدٍ » فلا يجوز حذف « فِي » ؛ لأنه لا يُدْرَى حينئذٍ : هل التقدير : « رَغِبْتُ عَنْ زَيْدٍ » أو « فِي زَيْدٍ » وكذلك إن لم يتعين مَكَانُ الحذفِ لم يحز ، نحو : « اخْتَرْتُ الْقَوْمَ من بنى تميم » فلا يجوز الحذفُ ؛ فلا تقول : « اخْتَرْتُ الْقَوْمَ بنى تميم » ؛ إذ لا يُدْرَى : هل الأصل « اخْتَرْتُ الْقَوْمَ من بنى تميم » أو « اخْتَرْتُ من القوم بنى تميم » .

وأما « أَنْ » ، وَأَنْ « فيجوز حذف حرف الجر معها قياساً مُطَرِّفاً ، بشرطِ أَمْنِ اللبس ، كقولك : « عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا » والأصل « عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَدُوا » أى : من أَنْ يُعْطُوا الدِّيَّةَ ، ومثالُ ذلك مع أَنْ — بالتشديد — « عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ » فيجوز حذف « مِنْ » فتقول : « عَجِبْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ » ؛ فإن حصل لَبْسٌ لم يحز الحذفُ ،

= والإيصال ، وهذا قاصر على السماع ، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام ، إلا إذا كان المجرور مصدراً مؤولاً من « أَنْ » المؤكدة مع اسمها وخبرها ، أو من « أَنْ » المصدرية مع منصوبها .

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

غَضِبْتَ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ لَيْسَ يَعْرِفَنِي مَرَزَنُ الطَّرِيقَا

ومحل الاستشهاد قوله « مَرَزَنُ الطَّرِيقَا » حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه ، وأصل الكلام : مَرَزَنُ بالطريق ، وفيه شاهد آخر للقياس من هذا الباب ؛ وذلك في قوله « غَضِبْتَ أَنْ نَظَرْتُ » وأصله : غَضِبْتَ مِنْ أَنْ نَظَرْتُ .

نحو : « رَغِبْتُ فِي أَنْ تَقُومَ » أو « [رَغِبْتُ] فِي أَنْكَ قَائِمٌ » فلا يجوز حذف « في » لاحتمال أن يكون المحذوف « عن » فيحصل اللَّبْسُ .

واختلف في محل « أَنْ ، وَأَنَّ » — عند حذفِ حَرْفِ الجرِّ — فذهب الأخفشُ إلى أنهما في محل جر ، وذهب الكسائى إلى أنهما في محل نصب ، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين .^(١)

(١) أما الذين ذهبوا إلى أن المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله في محل نصب بعد حذف حرف الجر الذى كان يقتضى جره فاستدلوا على ذلك بشيئين :

أولهما : أن حرف الجر عامل ضعيف ، وآية ضعفه أنه يختص بنوع واحد هو الاسم ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكوراً ، ففى حذف من الكلام زال عمله .

وثانى الدليلين : أن حرف الجر إذا حذف من الكلام وكان مدخوله غير « أن ، و » ، فنحن متفقون على أن الاسم الذى كان مجروراً به ينصب كما فى بيت عمر وبيت جرير السابق (رقم ١٥٩) وكما فى قول ساعدة بن جؤية الهذلى :

لَدُنَّ يَهَزُّ الْكَفَّ بِفِصْلٍ مَتْنُهُ فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ

وكما فى قول المتلس جرير بن عبد المسيح يخاطب عمرو بن هند ملك الحيرة :

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَا كُفْلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ

أراد الأول : كما عسل فى الطريق ، وأراد الثانى : أليت على حب العراق ، فلما حذف حرف الجر نصب الاسم الذى كان مجروراً ؛ فيجب أن يكون هذا هو الحكم مع أن وأن .

وأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر فى محل جر بعد حذف حرف الجر فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بالسماع عن العرب .

فمن ذلك قول الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عبد المطلب بن عبد الله المخزومى :

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ ، وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

فقوله « ولادين ، مروي بجردين المعطوف على المصدر المنسبك من « أن تكون - إلخ » =

وحاصله : أن الفعلَ اللازمَ يَصِلُ إلى المفعول بحرف الجر ، ثم إن كان المجرور غير « أَنْ ، وَأَنْ » لم يَمْزَحْ حَذْفُ حرف الجر إلا سماعاً ، وإن كان « أَنْ ، وَأَنْ » جاز [ذلك] قياساً عند أمن اللبس ، وهذا هو الصحيح .

الفعل ^{المتعدي} ^{المتعدي} ^{المتعدي} * * *

وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ مِنْ « أَلْبَسَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ » ^(١)
إِذَا تَعَدَّى الفعلُ إلى مفعولين الثاني منها ليس خبراً في الأصل ؛ فالأصلُ
تقديمُ ما هو فاعِلٌ في المعنى ، نحو : « أُعْطِيتُ زَيْدًا درهما » فالأصلُ تقديمُ « زيد »

= وذلك يدل على أن هذا المصدر مجرور ؛ لوجوب تطابق المفعول والمفعول عليه في حركات الإعراب .

وقد حذف الفرزدق حرف الجر وأبقى الاسم مجزوراً على حاله قبل الحذف . وذلك في قوله :

إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ أَشَارَتْ كَلَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ

أصل الكلام : أشارت إلى كليب ، فلما حذف « إلى » ، أبقى « كليب » على جره .

فلما رأى سيويوه — رحمه الله ! — تكافؤ الأدلة ، وأن السماع ورد بالوجهين ،

ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر ، جوز كل واحد منهما .

(١) « والأصل ، مبتدأ سبق ، خبر المبتدأ ، وسبق مضاف ، وفاعل ، مضاف

إليه ، معنى ، منصوب على نزع الخافض ، أو تمييز « كمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف

خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كمن — إلخ « من » حرف جر ، ومجروره

قول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال « ألبس » ، فعل أمر مؤكد بالنون

الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من » اسم موصول : مفعول

أول لألبس « زارك » ، زار : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود

إلى من ، وضمير المخاطبين مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة « نسج » ، مفعول ثان

لألبس ، ونسج مضاف و « الين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن

لأجل الوقف .

على « درهم » لأنه فاعل في المعنى ؛ لأنه الآخذُ للدرهم ، وكذا « كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً »
و « أَلْبَسَنَ مَنْ زَارَكُمْ نَسِجَ الْبَيْنِ » ف « مَنْ » : مفعول أول ، و « نَسِجَ » : مفعول
ثانٍ ، والأصلُ تقديمُ « مَنْ » على « نَسِجَ الْبَيْنِ » لأنه اللابسُ ، ويجوز تقديم ما ليس
فاعلًا معنى ، لكنه خلاف الأصل .

يجب التأمل في المعنى علم اللبس * * *

(وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمَوْجِبِ عَرَى وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى^(١))

أى : يلزم الأصل — وهو تقديمُ الفاعِلِ في المعنى — إذا طرأ ما يُوجِبُ ذلك ،
وهو خوفُ اللبس ، نحو : « أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا » فيجب تقديمُ الآخذِ منهما ،
ولا يجوز تقديمُ غَيْرِهِ ؛ لأجل اللبسِ ؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل .

وقد يجب تقديمُ ما ليس فاعلا في المعنى ، وتأخيرُ ما هو فاعل في المعنى ، نحو :
« أُعْطِيتُ الدَّرْهَمَ صَاحِبَهُ » فلا يجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلا في المعنى ؛ فلا تقول :
« أُعْطِيتُ صَاحِبَهُ الدَّرْهَمَ » لثلا يعود الضميرُ على متأخر لفظًا ورتبة [وهو ممتنع]
والله أعلم^(٢) .

* * *

(١) « ويلزم الأصل ، فعل وفاعل « لموجب » جار ومجرور متعلق بيلزم « عرى ،
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى موجب ، والجملة في محل
جر نعت لموجب « وترك » مبتدأ ، وترك مضاف واسم الإشارة من « ذاك » مضاف إليه ،
والكاف حرف خطاب « الأصل » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « حتما » حال
من نائب الفاعل المستتر في « يرى » الآتى ، وتقديره باسم مفعول : أى محتوما « قد »
حرف تقليل « يرى » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى ترك ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) تلخيص ما أشار إليه التارخ والتناظم في هذه المسألة أن للمفعول الأول مع المفعول
الثاني — اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر — ثلاثة أحوال ؛ الحالة الأولى يجب =

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزَ ، إِنْ لَمْ يَضُرْ ، كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرَ (١)

الْفَضْلَةُ : خلافُ الْعُمْدَةِ ، وَالْعُمْدَةُ : مَا لَا يُسْتَفْنَى عَنْهُ كَالْفَاعِلِ ، وَالْفَضْلَةُ : مَا يُمْكِنُ الِاسْتِفْنَاءُ عَنْهُ كَالْمَفْعُولِ بِهِ ؛ فَيَجُوزُ حَذْفُ الْفَضْلَةِ إِنْ لَمْ يَضُرْ ، كَقَوْلِكَ ،

== فِيهَا تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى ، وَالْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ يَجِبُ فِيهَا تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى ، وَالْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ يَجُوزُ فِيهَا تَقْدِيمُ أَحَدِهِمَا شَتَّى ، وَسَنَبِّينَ لَكَ مَوَاضِعَ كُلِّ حَالَةٍ مِنْهَا تَفْصِيلاً .

أَمَّا الْحَالَةُ الْأُولَى فَلَهَا ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ ، أُولَاهَا : أَنْ يَخَافَ اللَّبْسَ ، وَذَلِكَ إِذَا صَلَحَ كُلُّ مِنَ الْمَفْعُولَيْنِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ نَحْوُ « أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا » ، وَثَانِيَاهُمَا أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى مُحْصُورًا فِيهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ « مَا كَسَوْتُ زَيْدًا إِلَّا جَبَّةً » ، وَمَا أُعْطِيتُ خَالِدًا إِلَّا دَرَاهِمًا ، وَثَالِثُهَا : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى ضَمِيرًا وَالْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى اسْمًا ظَاهِرًا نَحْوُ « أُعْطِيتُكَ دَرَاهِمًا » .

وَأَمَّا الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ فَلَهَا ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ أَيْضًا ، أُولَاهَا : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى مُتَصِلًا بِضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ « أُعْطِيتُ الدَّرْهَمَ صَاحِبَهُ » ؛ إِذْ لَوْ قَدِمَ لِعَادِ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّرِ لَفْظًا وَرَتَبَةً ، وَثَانِيَاهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى مِنْهُمَا مُحْصُورًا فِيهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ « مَا أُعْطِيتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا » ، وَثَالِثُهَا : أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى مِنْهُمَا ضَمِيرًا وَالْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى اسْمًا ظَاهِرًا ، نَحْوُ قَوْلِكَ « الدَّرْهَمَ أُعْطِيتُهُ بَكْرًا » ،

وَأَمَّا الْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ فَمِنْهَا عِدَا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مَوَاضِعَ الْحَالَتَيْنِ ، وَمِنْهَا قَوْلُكَ « أُعْطِيتُ زَيْدًا مَالَهُ » ، يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِيهِ : أُعْطِيتُ مَالَهُ زَيْدًا ؛ فَالضَّمِيرُ إِنْ عَادَ عَلَى مُتَأَخِّرِ لَفْظًا فَقَدْ عَادَ عَلَى مُتَقَدِّمِ رَتَبَةً ،

(١) « وَحَذَفَ » ، مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدِّمٌ لِأَجْزَ ، وَحَذَفَ مُضَافٌ وَ « فَضْلَةٌ » ، مُضَافٌ إِلَيْهِ « أَجْزَ » ، فَعِلُ أَمْرٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « إِنْ » ، شَرْطِيَّةٌ « لَمْ » ، جَازِمَةٌ نَافِيَةٌ « يَضُرُّ » ، فَعِلُ مُضَارِعٌ يَجْزُومُ بِلَمْ ، وَجَمَلَتُهُ فَعِلُ الشَّرْطِ . وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى حَذَفَ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مُحَذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : إِنْ لَمْ يَضُرْ حَذَفَ الْفَضْلَةَ فَأَجْزَهُ « كَحَذَفَ » ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحَذُوفٍ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مُحَذُوفٍ : أَيْ وَذَلِكَ كَأَنَّ كَحَذَفَ ، وَ « مَا » ، اسْمُ مَوْصُولٍ : مُضَافٌ إِلَيْهِ « سَبَقَ » ، فَعِلُ مَاضٍ مُبْنِي لِلجَهْلِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةُ ، وَالْجَمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا صِلَةُ الْمَوْصُولِ « جَوَابًا » ، مَفْعُولٌ ثَانٍ لَسَبَقَ « أَوْ » ، عَاطِفَةٌ « حَصَرَ » ، فَعِلُ مَاضٍ مُبْنِي لِلجَهْلِ مَعْطُوفٌ عَلَى سَبَقَ .

وَيَضُرُّ الْحَذْفُ
فِي مَوَاضِعٍ

(١) -

إذا كان

أما المحصور

في مَوَاضِعَ

وَأَمَّا الْحَالَةُ

الْأُولَى فَلَهَا

ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ

أُولَاهَا : أَنْ

يَخَافَ اللَّبْسَ

وَأَمَّا الْحَالَةُ

الثَّانِيَّةُ فَلَهَا

ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ

أَيْضًا ، أُولَاهَا

: أَنْ يَكُونَ

الْفَاعِلُ فِي

الْمَعْنَى مُتَصِلًا

بِضَمِيرٍ

يَعُودُ عَلَى

الْمَفْعُولِ فِي

الْمَعْنَى نَحْوُ

« أُعْطِيتُ

في « ضَرَبْتُ زَيْدًا » : « ضَرَبْتُ » بحذف المفعول به ، وكتقولك في « أعطيت زيدا درهما » : « أُعْطِيتُ » ، ومنه قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى) ، و « أعطيت زيدا » ومنه قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ، و « أعطيت درهما » قيل : ومنه قوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ) التقدير — والله أعلم — حتى يُعْطَوْكُمْ الْجِزْيَةَ .

فإن ضَرَّ حَذَفُ الْفَضْلَةِ لم يَجْزُ حَذْفُهَا ، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال ، نحو أن يقال : « مَنْ ضَرَبْتُ ؟ » فتقول : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ، أو وقع محصورا ، نحو : « مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا » ؛ فلا يجوز حذف « زيدا » في الموضعين ؛ إذ لا يحصل في الأول الجواب ، ويبقى الكلام في الثاني دالًّا على نفي الضرب مطلقًا ، والمقصود نفيه عن غير « زيد » فلا يُفْهَم المقصود عند حذفه .

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا ، إِنْ عَلِمَا ، وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا^(١)

يجوز حَذْفُ نَاصِبِ الْفَضْلَةِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، نحو أن يقال : « مَنْ ضَرَبْتُ ؟ » فتقول : « زَيْدًا » ، التقدير : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ، فحذف « ضربت » ؛ لدلالة ما قبله عليه ، وهذا الحذف جائزٌ ، وقد يكون واجبًا كما تقدم في باب الاشتغال ، نحو : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، التقدير : « ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، فحذف « ضربت » ، وجوبًا كما تقدم ، والله أعلم .

(١) « ويحذف ، فعل مضارع مبني للجهول « الناصب » الناصب : نائب فاعل يحذف ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، و « ها » ضمير الغائب العائد إلى الفضلة مفعول به « إن » شرطية « علما » علم : فعل ماض مبني للجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الناصب ، والالف للإطلاق « وقد » حرف تقليل « يكون » فعل مضارع ناقص « حذفه » حذف : اسم يكون ، وحذف مضاف وضمير الغائب العائد إلى الناصب مضاف إليه « ملزمًا » خير يكون .

التنازع لغة - التجاذب

صطلاحاً : توجه عاملين مع معمول واحد . التنازعُ في العملِ

أولئك الذين هم متفقون على أنه (عامل واحد) ولكنهم لا يوافقون على جوارحها ، ولكنه الخلاف في الأولوية (١) وهذا (موجود في ليسر) (٢) موجود في ليسر

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضِيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ (١) فِي الْأُولَوِيَّةِ
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ (٢)

التنازعُ عبارة عن : تَوَجُّه عاملين إلى معمولٍ واحدٍ (٣) ، نحو : « ضَرَبْتُ الثَّانِي

(١) «إن ، شرطية ، عاملان ، فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن اقتضى عاملان «اقتضيا» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «في اسم» جار ومجرور متعلق باقتضى «عمل» مفعول به لاقتضى ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «قبل» ظرف متعلق باقتضى ، أو بمحذوف يقع حالا من قوله عاملان : أى حال كون هذين العاملين واقعين قبل الاسم ، وقبل مبنى على الضم في محل نصب «فللواحد» الفاء لربط الجواب بالشرط ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الواحد «العمل» مبتدأ مؤخر

(٢) «والثاني» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «عند» ظرف متعلق بأولى ، وعند مضاف ، و«أهل» مضاف إليه ، وأهل مضاف ، و«البصرة» مضاف إليه «واختار» فعل ماض «عكسا» مفعول به لاختار «غيرهم» غير : فاعل اختار . وغير مضاف ، وضمير الغائبين مضاف إليه : ذا «حال من غيرهم» ، وذا مضاف و«أسره» مضاف إليه ، وهو بضم الهمزة والمراد به ذا قوة ، وأصله — بضم الهمزة — الدرع الحصينة ، أو قوم الرجل ورهطه الأقربون ، ويجوز فتح الهمزة ، والامرة — بالفتح — الجماعة القوية :

(٣) قد يكون العاملان المتنازعان فعلين ، ويشترط فيهما حينئذ : أن يكونا متصرفين نحو قوله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطراً) ، وقد يكونان اسمين ، ويشترط فيهما حينئذ أن يكونا مشبهين للفعل في العمل ، وذلك بأن يكونا اسمي فاعلين ، نحو قول الشاعر :

* عَهَدْتُ مُغْنِيًا مُغْنِيًا مِنْ أَجْرَتِهِ *

فن : اسم موصول تنازعه كل من مغني ومغن ، أو بأن يكونا اسمي مفعول

كقول كثير .

= قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْتِي غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعَنَّى غَرِيمُهَا
أو بأن يكونا مصدرين كقولك : عجبك من حبك وتقديرك زيدا ، أو بأن يكونا
اسمى تفضيل كقولك : زيد أصبغ الناس وأجمعهم للعلم ، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين
نحو قولك : زيد حذر وكريم أبوه ، أو بأن يكونا مختلفين ، فمثال الفعل واسم الفعل قوله
تعالى (هاؤم اقرءوا كتابيه) ومثال الفعل والمصدر قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنْبِي
لَقِيتُ فَلَمْ أَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا
فقوله « مسمعا » اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث العمل كل من « لقيت »
و « الضرب »

ومنه تعلم أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين اسمين غير
عاملين ، ولا بين فعل منصرف وآخر جامد ، أو فعل متصرف واسم غير عامل
ويشترط في العاملين — سوى ما فصلنا — شرط ثان ، وهو : أن يكون بينهما
ارتباط ، فلا يجوز أن تقول « قام قعد أخوك » ، إذ لا ارتباط بين الفعلين .
والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور :

(الأول) أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف ، كما رأيت في الأمثلة
التي سقناها

(الثاني) أن يكون أولهما عاملا في ثانيهما ، نحو قوله تعالى : (وأنهم ظنوا كما ظننتم
أن لن يبعث الله) العاملان هما ظنوا وظننتم ، والمعمول المتنازع فيه هو (أن لن يبعث
الله) و (كما ظننتم) معمول لظنوا ، لأنه صفة لمصدر يقع مفعولا ناصبه ظنوا .
(الثالث) أن يكون جواباً للأول ، نحو قوله تعالى (يستفتونك قل الله يفتيكم في
الكلالة) ونحو قوله جل شأنه : (آتوني أفرغ عليه قطراً) .

ويشترط في العاملين أيضاً : أن يكون كل واحد منهما موجهاً إلى المعمول من غير
فساد في اللفظ أو في المعنى ، فخرج بذلك نحو قول الشاعر :

* أَتَاكَ أَتَاكَ الْأَحِقُّونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ *

وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا، فكلُّ واحدٍ من «ضَرَبْتُ» و «أَكْرَمْتُ» يطلب «زيدًا»
بالمفعولية، وهذا معنى قوله: «إن عاملان — إلى آخره».

وقوله: «قَبِلُ» معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مَثَلْنَا، ومقتضاه أنه
لو تأخَّرَ العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع.

وقوله: «فلو اُحْدَ منهما العمل» معناه أن أَحَدَ العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر،
والآخر يُهْمَلُ عنه ويعمل في ضميره، كما سيذكره.

= فليس كل واحد من «أناك أناك» مرجحاً إلى قوله «اللاحقون»، إذ لو توجه كل
واحد إليه لقال: أتوك أناك اللاحقون، أو لقال: أناك أتوك اللاحقون، بل المتوجه
إليه منهما هو الأول، والثاني تأكيد له، وخرج قول امرئ القيس بن حجر الكندي
وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لَأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
وذلك لأن كلاماً من «كفاني» و «لم أطلب» ليس متوجهاً إلى قوله «قليل من المال»
إذ لو كان كل منهما متوجهاً إليه لصار حاصل المعنى: كفاني قليل من المال ولم أطلب هذا
القليل، وكيف يصح ذلك وهو يقول بعد هذا البيت:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِجَدِّ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

ولما قوله «قليل من المال» فاعل كفى، وهو وحده المتوجه إلى العمل فيه، وأما
قوله «ولم أطلب» فله معمول محذوف يفهم من مجموع الكلام، والتقدير: كفاني قليل
من المال ولم أطلب الملك.

ويشترط في العاملين، أيضاً: أن يكونا متقدمين على المعمول كالأمثلة التي ذكرناها
والتي ذكرها الشارح، فإن تقدم المعمول فإما أن يكون مرفوعاً وإما أن يكون منصوباً
فإن تقدم وكان مرفوعاً نحو قولك «زيد قام وقعد» فلا عمل لأحد العاملين فيه، بل كل
واحد منهما عامل في ضميره، وإن كان منصوباً نحو قولك «زيداً ضربت وأهنت»
فالعامل فيه هو أول العاملين، والثاني منهما معمول محذوف يدل عليه المذكور، وأولا
معمول له أصلاً، وإن توسط المعمول بين العاملين نحو قولك «ضربت زيدا وأهنت»
فهو معمول للسابق عليه منهما، وللتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور، وقد
أشار الشارح إشارة وجيزة إلى هذا الشرط.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ، ولكن اختلفوا في الأولى منهما (١) .
فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به ؛ لقربه منه .
وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به ؛ لتقدمه .

* * *

وَأَعْمَلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ، وَالتَّزِمُ مَا أَلْتَزِمَا (٢)

(١) رأى البصريون أن إعمال ثاني العاملين أولى من إعمال الأول منهما لثلاث حجج :
الأولى : أنه أقرب إلى المعمول ، وهي العلة التي ذكرها الشارح .

الثانية : أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل — وهو المتقدم — ومعموله — وهو الاسم الظاهر — بأجنبي من العامل ، وهو ذلك العامل الثاني ، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر في هذا الباب للضرورة التي أُلجأت إليه ، فهو خلاف الأصل على الأقل .

الثالثة : أنه يلزم على إعمال العامل الأول في لفظ المعمول أن تعطف على الجملة الأولى — وهي جملة العامل الأول مع معمله — قبل تمامها ، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل .

ورأى الكوفيون أن إعمال الأول أولى من إعمال الثاني لعلتين :

الأولى : أنه أسبق وأقدم ذكراً ، وهي العلة التي ذكرها الشارح .
والثانية : أنه يترتب على إعمال العامل الثاني في لفظ المعمول المذكور أن تضمير ضميراً في العامل الأول منهما ، فيكون في الكلام الإضمار قبل الذكر ، وهو غير جائز عندهم ؛ وخلاف الأصل عند البصريين .

ولسلك فريق من الفريقين مستند من السماع عن العرب .

ثم إنه قد يوجد في الكلام ما يوجب إعمال الثاني كما في قولك : ضربت بل أكرمت زيداً ، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول كما في قولك : ٦ أكرمت ولا قدمت زيداً .
(٢) « وأعمل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، المهمل » =

كَيْحُسَيْنَ وَيُسَىٰ ۖ أَبْنَاكَ وَقَدْ بَنَىٰ وَاعْتَدَىٰ عَبْدَاكَ^(١)

أى : إذا عملت أحد العاملين في الظاهر وأهملت الآخر عنه ، فأعمل المَهْمَلَ في ضمير الظاهر ، والتَزِمَ الإضمار إن كان مطلوبُ العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه ، كالفاعل ، وذلك كقولك : «يُحْسِنُ وَيُسَىٰ أَبْنَاكَ» فكل واحد من «يحسن» و «يسى» يطلب «ابنك» بالفاعلية ، فإن عملت الثانى وجب أن تَضْمِرَ فى الأول فاعله ؛ فتقول «يُحْسِنَانِ وَيُسَىٰ أَبْنَاكَ» وكذلك إن عملت الأول وجب الإضمار فى الثانى ؛ فتقول : «يُحْسِنُ وَيُسَيْنَانِ أَبْنَاكَ» ومثله «بَنَىٰ وَاعْتَدَىٰ عَبْدَاكَ» وإن عملت الثانى فى هذا المثال قلت : «بَغِيًّا وَاعْتَدَىٰ عَبْدَاكَ» ولا يجوز ترك الإضمار ؛ فلا تقول «يحسن ويسى ابنك» ولا «بنى واعْتَدَىٰ عَبْدَاكَ» لأن تركه^(٢) يؤدي إلى حذف الفاعل ، والفاعل مُلتَزِمُ الذكر ، وأجاز الكسائى ذلك على الحذف ،

== مفعول به لأعمل د فى ضمير ، جار ومجرر متعلق بأعمل ، وضمير مضاف ، و د ما ، اسم موصول : مضاف إليه د تنازعا ، فعل ماض وفاعل ومفعول به ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول د والتزم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت د ما ، اسم موصول مفعول به لا لتزم د التزما ، فعل ماض مبنى للجهول ، والآلف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا عمل لها صلة .

(١) د كَيْحُسَيْنَ ، الكاف جارة لقول محذوف ، يحسنان : فعل وفاعل د ويسى ، فعل مضارع د ابناكا ، ابنا : فاعل يسى مرفوع بالآلف لأنه مثنى ، وابنا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه د وقد ، حرف تحقيق د بنى ، فعل ماض د واعتدا ، فعل وفاعل د عبداكا ، فاعل بنى ، ومضاف إليه .

(٢) يريد أن ترك الإضمار يؤدي إلى حذف الفاعل ، وهذا كلام قاصر ، ولا بد من تقدير لنصح العبارة ، فإن ترك الإضمار لا يؤدي إلى حذف الفاعل دائما ، لجواز أن يظهر مع كل عامل معموله ، والكلام التام أن يقال : إن ترك الإضمار يلزم منه أحد أمرين ، الأول التكرار إذا ظهرت مع كل عامل معموله ، والثانى حذف الفاعل ، وكلاهما محظوران .

بناء على مذهبه في جواز حذفِ الفاعل ، وأجازهُ الفَرَّاءُ على تَوَجُّهِ العالمين معاً إلى الاسم الظاهر ، وهذا بناءٌ منهما على مَنع الإضممار في الأول عند إعمال الثاني ؛ فلا تقول : « يحسنان ويسىء أبناك » وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة .

وَلَا تَجِيْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِّغَيْرٍ رَفَعَ أَوْهَلَا^(١)
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمَّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخْرَجَتْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ^(٢)

(١) « ولا ، ناهية ، مجيء » ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مع » ، ظرف متعلق بتجىء ، ومع مضاف و « أول » ، مضاف إليه « قد » ، حرف تحقيق « أهمل » ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أول ، والجملة في محل جر صفة لأول « بمضمر » ، جار ومجرور متعلق بتجىء « لغير » ، جار ومجرور متعلق بأوهل الآتي ، وغير مضاف ، و « رفع » ، مضاف إليه « أوهلا » ، فعل ماض مبني للجهول ، والآلف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر ، والجملة في محل جر صفة لمضمر .

(٢) « بل » ، حرف عطف ، ومعناه — هنا — الاتئمال « حذف » ، حذف : مفعول مقدم لازم ، وحذف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « الزم » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت . « إن » ، شرطية « يكن » ، فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر « غير » ، خبر يكن ، وغير مضاف و « خبر » ، مضاف إليه « وأخرنه » ، الواو عاطفة ، آخر : فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا عمل له من الإعراب ، والهاء مفعول به لآخر مبني على الضم في محل نصب « إن » ، شرطية « يكن » ، فعل =

تقدّم أنه إذا أعمل أحدُ الماملين في الظاهر وأهل الآخر عنه أعمل في ضميره ،
 ويلزم الإضمار إن كان مطلوبُ الفعل مما يلزم ذكره : كالفاعل ، أو نائبه ، ولا فرقَ
 في وجوب الإضمار — حينئذٍ — بين أن يكون المهل الأولُ أو الثاني ، فتقول :
 « يحسنان ويسىء ابنك » ، ويحسن ويسينان ابنك » .

وذَكَرَ هنا أنه إذا كان مطلوبُ الفعلِ للمهلِ غيرَ مرفوع فلا يخلو : إما أن
 يكون عمدةً في الأصل — وهو مفعول « ظن » وأخواتها ؛ لأنه مبتدأ في الأصل
 أو خبر ، وهو المراد بقوله : « إن يكن هو الخبر » — أولاً ، فإن لم يكن كذلك :
 فلما أن يكون الطائبُ له هو الأولُ ، أو الثاني ، فإن كان الأول لم يحز الإضمار ؛
 فتقول « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ » ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ » ولا تصمر فلا تقول :
 « ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ » ولا « مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ » وقد جاء في
 الشعر ، كقوله :

١٦٠ — إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ

جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَخْفَظَ لِلْمَهْدِ

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ ؛ فَقَلِّمًا

يُحَاوِلُ وَاشِ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وَدٍّ

== مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر
 « هو » ضمير فاعل لا محل له من الإعراب « الخبر » خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف
 يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن يكن مضمر غير الرفع هو الخبر فأخرنه .

١٦٠ البيتان من الشواهد التي لم نقف لأحد على نسبتها لقائل معين .

اللغة : « جهارا » بزنة كتاب — أي عيانا ومشاهدة ، وتقول : رأيته جهرا وجهارا
 وكلت فلانا جهراً وجهاراً . رجهر فلان بالقول جهرا ، كل ذلك في معنى العلن . قال الله
 تعالى : (وأسروا قولكم أو اجهروا به) وقال الاخفش في قوله تعالى : (هي نرى الله جهرة)
 أي عيانا يكشف عنا ما بيننا وبينه « الغيب » أصل معناه في اللغة : ما استتر عنك ولم

= تره ، ويريد به هنا ما لم يكن الصاحب حاضرا ، أحفظ للعهد ، يروى فى مكانه ، أحفظ للود ، والود - يضم الواو فى المشهور ، وقد تكسر الواو ، أو تفتح - المحبة ، ألغ ، يريد لا تجعل لكلام الوشاة سبيلا إلى قلبك ، الوشاة ، جمع واش ، وهو الذى ينقل إليك الكلام عن خلانك وأحبائك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة ، يحاول ، هو مضارع من المحاولة ، وأصلها إرادة الشيء بحيلة .

المعنى : إذا كانت بينك وبين أحد صداقة ، وكان كل واحد منك يعمل فى العلن على إرضاء صاحبه ، فتمسك بأواصر هذه المحبة فى حال غيبة صديقك عنك ، ولا تقبل فى شأنه أقوال الوشاة ، فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتكثير صفوها .

الإعراب : « إذا » ظرف زمان تضمن معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمها ، وجلة « ترضيه » من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله فى محل نصب خبر كان ، والجملة من كان ومعمولها فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى جملة الشرط « ويرضيك » فعل ومفعول به « صاحب » فاعل يرضيك ، وجلة يرضيك وفاعله ومفعوله فى محل نصب معطوفة على جملة ترضيه التى قبلها « جهاراً » منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين « فكن » الفاء لربط الجواب بالشرط ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى الغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال « أحفظ » خبر كن « للعهد » جار ومجرور متعلق بأحفظ .

الشاهد فيه : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب » فقد تقدم فى هذه العبارة عاملان - وهما « ترضى » و « يرضى » - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله « صاحب » - وقد تنازع كل من « ترضى » و « يرضى » ذلك الاسم الذى بعدهما وهو « صاحب » ، والاول يطلبه مفعولا به ، والثانى يطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر فيه الثانى ، وأعمل الاول فى ضميره الذى هو الهاء .

والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا يعمل الاول فى الضمير ، لأن هذا الضمير - بالنسبة للعامل الاول - فضلة يستغنى الكلام عنه ، وذكر الضمير مع العامل الاول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز ، وقد ارتكبه الشاعر - من غير =

وإن كان الطالب له هو الثاني وجب الإضمار ؛ فنقول : « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ » ولا يجوز الحذف ؛ فلا نقول « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدٌ » ولا مَرَّ بِي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ » وقد جاء في الشعر ، كقوله :

١٦١ — بِعُكَاظٍ يُغَشِي النَّاطِرِينَ — إِذَا هُمْ لَمَحُوا — شَمَاعُهُ .

والأصل « لَحَوْهُ » خذف الضمير ضرورة ، وهو شاذ ؛ كما شذَّ عَمَلُ المهمل الأول في المفعول المضمَر الذي ليس بعمدة في الأصل .

== ضرورة ملجئة إلى ارتكاب هذا المخطور — فإنهم إنما أجازوا — في هذا الباب — الإضمار قبل الذكر حين لا يكون منه بد ، وذلك إذا كان الضمير فاعلا ، مثلا ؛ لأنه لا يستغنى الكلام عنه ، ولا يجوز حذفه ، والضرورة يجب أن تتقدر بقدرها ، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقا .

١٦١ — البيت لمانكة بنت عبد المطلب عمة النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلبة رواها أبو تمام حبيب بن أوس في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي : ٢٥٦/٢ بتحقيقنا) وقبل هذا البيت قولها :

سَائِلُ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلَيْكْفٍ مِنْ شَرِّ سَمَاعُهُ
قَيْسًا ، وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي تَجْمَعِ بَاقِي شَنَاعُهُ
فِيهِ السَّنَوْرُ وَالْقَنَا وَالْكَبْشُ مُلْتَمِعٌ قِنَاعُهُ

اللغة : « عكاظ » بزنة غراب — موضع كانت فيه سوق مشهورة ، يجتمع فيها العرب للتجارة ، والمفاخرة ، يعشى ، مضارع من الإعشاء ، وأصله العشا ، وهو ضعف البصر ليلا « لمحوا ، ماض من اللمح ، وهو سرعة إبصار الشيء « شعاعه » بضم الشين — ما تراه من الضوء مقبلا عليك كأنه الجبال ، والضمير الذي أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائدا على عكاظ ؛ لأنه موضع الشعاع ، ويجوز أن يكون عائدا على القناع الذي ذكرته في البيت السابق على هذا البيت ،

المعنى : تريد أن أشعة سلاح قومها بما تضعف أبصار الناظر إليها ، تكني بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولعانه .

الإعراب : « بعكاظ » جار ومجرور متعلق بقولها « جمعوا » في البيت السابق ==

هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل ، فإن كان عمدة في الأصل فلا يخلو : إما أن يكون الطالب له هو الأول ، أو الثاني ؛ فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخراً ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ » وإن كان الطالب له هو الثاني أضمرته : متصلاً كان ، أو منفصلاً ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ وَظَنَنْتِيهِ زَيْدًا قَائِمًا ، وَظَنَنْتُ وَظَنَنْتِي إِيَّاهُ زَيْدًا قَائِمًا » .

ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع - وهو المنصوب والجورور - فلا تقول : « ضَرَبْتُهُ وَضَرَبْتِي زَيْدًا » ، ولا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيْدًا بل يلزم الحذف ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ وَضَرَبْتِي زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدًا » إلا إذا كان المفعول خبراً في الأصل ؛ فإنه لا يجوز حذفه ، بل يجب الإتيان به مؤخراً ؛ فتقول « ظَنَنْتِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ » :

= « يعشى » فعل مضارع ، الناظرين ، مفعول به ليعشى « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « هم » تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف ، والتقدير : إذا لمحوهم ، لمحوها ، فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « شعاعه » شعاع : فاعل يعشى مرفوع بالضممة الظاهرة . وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « يعشى ... لمحوها شعاعه » حيث تنازع كل من الفعلين « شعاعه » فالفعل الأول - وهو « يعشى » - يطلبه فاعلاً له ، والفعل الثاني - وهو « لمحوها » - يطلبه مفعولاً ، وقد أعمل فيه الأول ، بدليل أنه مرفوع ، وأعمل الثاني في ضميره ، ثم حذف ذلك الضمير ضرورة ، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين « يعشى الناظرين شعاعه إذا لمحوه » ثم صار بعد تقديمهما « يعشى الناظرين إذا لمحوه شعاعه » ثم حذفت الهاء من « لمحوه » فصار كما ترى في البيت .

ومذهب الجمهور أن ذلك الحذف لا يجوز لغير الضرورة ، وذلك من قبل أن ذكره لا يترتب عليه محذور الإضمار قبل الذكر ، وفي حذفه فساد ، وهو تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب له .

وذهب قوم إلى أن حذف الضمير في مثل هذه الحال جائز في لغة الكلام ، وذلك لأن هذا الضمير فضلة . وقد علمنا أن الفضلة لا يجب ذكرها .

وَمَقْصُودُهُ أَنَّ الثَّانِي يُؤْتَى مَعَهُ بِالضَّمِيرِ مُطْلَقًا : مَرْفُوعًا كَانَ ، أَوْ مَجْرُورًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، عَمْدَةً فِي الْأَصْلِ أَوْ غَيْرَ عَمْدَةٍ .

وَأُظْهِرَ أَنَّ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لِقَسْرِ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَّرَ^(١)
نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنُّانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا^(٢)

أى : يجب أن يؤتى بفعال الفعل المضمحل ظاهراً إذا لزم من إضماره عدم مطابقتها لما يفسره ؛ لكونه خبراً في الأصل عما لا يطابق المفسر ، كما إذا كان في الأصل خبراً عن مفرد ومفسرهُ مُشْتَقًى ، نحو : « أظن ويظناني زيدا وعمراً أخوين » ذ « زيدا » : مفعول أول لأظنُّ ، و « عمراً » : معطوف عليه ، و « أخوين » : مفعول ثان لأظن ، والياء : مفعول أول ليظننان ؛ فيحتاج إلى مفعول ثان ؛ فلو أتيت به ضميراً فقلت :

(١) « أظهر » فعل أمر مبني على السكون ، وكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، ضمير ، اسم يكن ، خبراً ، خبر يكن « لغير » جار ومجرور متعلق بخبر ، وغير مضاف ود ما ، انتم موصول مضاف إليه « يطابق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « المفسر » مفعول به ليطابق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن يكن ضمير خبراً لغير ما يطابق المفسر فأظهره : أى جىء به اسماً ظاهراً .

(٢) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو « أظن » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ويظناني » فعل وفاعل ومفعول أول « أخا » مفعول ثان ليظناني « زيدا » مفعول أول لأظن « وعمراً » معطوف عليه « أخوين » مفعول ثان لأظن « في الرخا » جار ومجرور تنازع فيه كل من « أظن » و « يظناني » .

« أظن ويظناني إياه زيداً أخوين » لكان « إياه » مطابقاً للياء ، في أنهما مفردان ، ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو « أخوين » ؛ لأنه مفرد ، و « أخوين » مثنى ؛ فتفوت مطابقة المفسر للمفسر ، وذلك لا يجوز ، وإن قلت « أظن ويظناني إياها زيداً وعمراً أخوين » حصلت مطابقة المفسر للمفسر ؛ [وذلك] لكون « إياها » مثنى و « أخوين » كذلك ، ولكن تفوت مطابقة المفعول الثانى — الذى هو خبر فى الأصل — للمفعول الأول — الذى هو مبتدأ فى الأصل ؛ لكون المفعول الأول مفرداً ، وهو الياء ، والمفعول الثانى غير مفرد ، وهو « إياها » ، ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ ، فلما تعذرت [المطابقة] مع الإضمار وجب الإظهار ؛ فتقول : « أظن ويظناني أخا زيداً وعمراً أخوين » ؛ ف « زيداً وعمراً أخوين » : مفعولاً أظن ، والياء مفعول يظنان الأول ، و « أخا » مفعوله الثانى ، ولا تكون المسألة — حينئذٍ — من باب (١) التنازع ؛ لأن كلا من العاملين عمل فى ظاهره ، وهذا مذهب البصريين .

وأجاز الكوفيون الإضمار مُراعى به جانب الخبر عنه ؛ فتقول : « أظن ويظناني إياه زيداً وعمراً أخوين » وأجازوا أيضاً الحذف ؛ فتقول : « أظن ويظناني زيداً وعمراً أخوين » .

* * *

(١) القول بأن هذه المسألة حينئذٍ ليست من باب التنازع هو الذى ذكره ابن هشام ووجه ذلك بأن العاملين بالنسبة للمفعول الثانى لم يعمل أحدهما فى لفظه والآخر فى ضميره بل لم توجه مطالبة كل واحد منهما إليه ، وهو شرط باب التنازع ، وذلك لأن « أخوين » معمول لأظن ، ولم توجه إليه يظناني ؛ لعدم مطابقتها لمفعوله الأول ، فانه لا يطلب مفعولاً ثانياً إلا بشرط مطابقتها لمفعوله الأول .

ونازع فى هذا قوم من المتأخرين منهم ابن القاسم وقالوا : إن اشتراط صحة توجه كل من العاملين إلى المعمول إنما هو بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى الأفراد والثنية ، ولا بالنظر إلى نوع العمل ، أفلا ترى أنك لو قلت « ضربنى وضربت زيداً » لم يكن ليصح أن يتوجه الأول إلى « زيداً » المنصوب ، ولو قلت « ضربنى وضربته زيد » لم يكن يصح توجه الثانى إليه وهو مرفوع ؟ .

المفعولات بأفعل لم يوجبها ، وإنما المفعول المطلق سببه من باب اعتبار الازمنة الفعل بها
أو وقوعه لأصلها أو غيرها فذلك لا يسمى به إلا مقيداً بما ذكر ~~المتعلق~~ خالفاً لما ذكر بالذکر
أو تارة المفعول المطلق ، وإنما عندهم **المفعول المطلق** المفعول به في الاستعارة الفعل
السنفاد إذا لا قصد له عند التعليل ترتيباً على ما في قوله « وما عملهم رتب قصدهم كالمطلوب »
المصدر أسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمين من أمين (١) وثق به شيء
له

الفعل يدل على شيئين : الحدث ، والزمان ؛ ف « قام » يدل على قيام في زمن
ماض ، و « يقوم » يدل على قيام في الحال أو الاستقبال ، و « قُم » يدل على قيام في
الاستقبال ، والقيام هو الحدث — وهو أحد مدلولي الفعل — وهو المصدر ، وهذا
معنى قوله : « ما سوى الزمان من مدلولي الفعل » فكأنه قال : المصدر اسم الحدث
كأمين ؛ فإنه أحد مدلولي أمين .

والمفعول المطلق هو : المصدر ، المنتصب : توكيداً للعامله ، أو بياناً لنوعه ، أو
عدده ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْباً ، وَمَرَرْتُ سَبْعَ زَبَدٍ ، وَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ » .

وسمى مفعولاً مطلقاً لِيَصْدُقَ « المفعول » عليه غير مُقَيَّدٍ بحرف جر وبحوه ،
بخلاف غيره من المفعولات ؛ فإنه لا يَقَعُ عليه اسمُ المفعولِ إلا مقيداً ، كالمفعول به ،
والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له .

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُسِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخِبَ (٢)

(١) « المصدر ، مبتدأ ، اسم ، خبر المبتدأ ، واسم مضاف ، و « ما » اسم موصول
مضاف إليه ، سوى ، ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف ،
و « الزمان » مضاف إليه ، من مدلولي ، جار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى ،
ومدلولي مضاف ، و « الفعل » مضاف إليه ، كأمين ، جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر مبتدأ محذوف ، أي وذلك كأمين ، من أمن ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت
لأمن المصدر .

(٢) « بمثله ، الجار والمجرور متعلق بنصب الآتي ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه
أو فعل ، أو وصف ، معطوفان على مثل ، نصب ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل =

ينتصبُ المصدرُ بمثله ، أى بالمصدر ، نحو : « تَحَبُّثُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا » أو لفعل^(١) ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا » أو بالوصف^(٢) ، نحو : « أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا ضَرْبًا » .

== ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر ، وكونه ، الماوع عاطفة ، كون : مبتدأ ، وكون مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه ، أصلا ، خبر الكون من جهة النقصان ولهذين ، جار ومجرور متعلق بقوله أصلا أو بمحذوف صفة له « انتخب » ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه أصلا ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كونه أصلا ، وهذا خبره من جهة الابتداء .

(١) يشترط فى الفعل الذى ينصب المفعول المطلق ثلاثة شروط ، الأول : أن يكون متصرفا ، والثانى : أن يكون تاما ، والثالث : ألا يكون ملغى عن العمل ، فإن كان الفعل جامدا كعسى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس ، أو كان ناقصا ككان وأخواتها ، أو كان ملغى كظن وأخواتها إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما — فإنه لا ينصب المفعول المطلق .

(٢) يشترط فى الوصف الذى ينصب المفعول المطلق شرطان ، أحدهما : أن يكون متصرفا ، وثانيهما أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغة مبالغة ؛ فإن كان اسم تفصيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم ، وأما قول الشاعر :

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأَمَّهُمْ لَوْمًا ، وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاحٌ

فإن قوله « لَوْمًا » مفعول مطلق ، لكن ناصبه ليس هو قوله « الْأَمَّهُمْ » ، الذى هو أفعل تفضيل ، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه « الْأَمَّهُمْ » ، وتقدير الكلام — على هذا — فأنت اليوم الأمهم تلوم لَوْمًا ، واختلفوا فى الصفة المشبهة ؛ فحملها قوم على أفعل التفضيل ، ومعوا من نصبها المفعول المطلق ، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستدلا بقول النابغة الذبياني :

وَأَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِمْ طَرَبَ الْوَالِهَ أَوْ كَالْمُخْتَبَلِ

فإن قوله « طَرِبَ الْوَالِهَ » ، مفعول مطلق ، وزعم أن ناصبه قوله « طَرِبًا » ، الذى =

ومذهبُ البصريين أن المصدر أصلٌ ، والفعلُ والوصفُ مشتقان منه ؛ وهذا معنى قوله : « وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ ائْتِخِبَ » أى : المختارُ أن المصدرَ أصلٌ لهذين ، أى : الفعل ، والوصف .

ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل، والمصدر مشتق منه. ^{يؤثر في المصدر} ^{يؤثر فيه} فكان ما أسلافهم ^{لقومه}، ورواها الخريف

من الفعل .

وذهب ابن طَلْحَةَ إلى أن كَلَاماً من المصدرِ والفعل أَضَلَّ برأسه ، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر .

والصحيحُ المذهبُ الأولُ ؛ لأن كل فرع يتضمنُ الأصلَ وزيادةً ، والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصدر كذلك ؛ لأن كلاً منهما يدلُّ على المصدر وزيادةً ؛ فالفعلُ يدلُّ على المصدر والزمان ، والوصفُ يدلُّ على المصدر والفاعل .

❁ ❁ ❁

تَوَكِّدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدَ كَسْرَتِ سَيَّرَتَيْنِ سَيَّرَ ذِي رَشَدٍ^(۱)

= هو صفة مشبهة ، وغيره يحمل هذه الصفة المشبهة دليلا على العامل ، وليست هي العامل ، والتقدير : أراني طربا في إثرهم أطرب أطرب الواله — إلخ ، على نحو ما قالوه في أفعل التفضيل .

(١) «توكيدا» مفعول به مقدم لـ «بين» أو نوعا، معطوف عليه «بين»، فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر «أو عدد»، معطوف على قوله «نوعا» السابق، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «كسرت»، السكاف جارة لقول محذوف كما سبق مرارا، ضرت : فعل وفاعل «سيرتين»، مفعول مطلق بين العدد «سير»، مفعول مطلق بين النوع، وسير مضاف، و «ذى» بمعنى صاحب مضاف إليه، وذى مضاف، و «رشد» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه للوقف.

المفعول المطلق يقع على ثلاثه أحوال كما تقدم :

أحدها : أن يكون مؤكداً ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » .

الثاني : أن يكون مبيناً للنوع^(١) ، نحو : « سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ » ،
و « سِرْتُ سَيْرًا حَسَنًا » .

الثالث : أن يكون مبيناً للعدد ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَةً » ، وَضَرْبَتَيْنِ ،
وَضَرْبَاتٍ » .

* * *

وَقَدْ يَنْبُؤُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ ، وَأَفْرَحِ الْجَذَلِ^(٢)

(١) المفعول المطلق الذى يبين نوع عامله هو : ما يكون على واحد من ثلاثة أحوال :

الاول : أن يكون مضافا ، نحو قولك : اعمل عمل الصالحين ، وجد جد الحريص على
بلوغ الغاية ، وهذا النوع من باب النياية عن مصدر الفعل نفسه ؛ لاستحالة أن يفعل لإنسان
فعل غيره ، وإنما يفعل فعلا مائلا لفعل غيره ؛ فالخليفة فى هذين المثالين أن تقول : اعمل
عملا مشابها لعمل الصالحين ، وجد جدا مائلا لجد الحريص .

الثاني : أن يكون موصوفا ، نحو قولك : اعمل عملا صالحا ، وسرت سيرا وريدا ،
وليس هذا من باب النياية قطعاً .

الثالث : أن يكون مقرونا بأل العهدية ، نحو قولك : اجتهدت الاجتهاد ، وجددت
الجد ، وهذا يحتمل الأمرين جميعاً ، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخر
كان من باب النياية ، وكان المتكلم يقول : اجتهدت اجتهدا مثل ذلك الاجتهاد الذى تعلم
أن فلانا قد اجتهد ، وإن كان المعهود بينهما هو اجتهد المتكلم نفسه ، وأنه قصد بدخول
أل عليه استحضر صورته لم يكن من باب النياية ؛ لأنه فعله .

(٢) وقد ، هنا حرف تحقيق « ينبؤ » فعل مضارع « عنه » جار ومجرور متعلق
ب« ينبؤ » اسم موصول : فاعل ينبؤ مبنى على السكون فى محل جر « عليه » جار ومجرور متعلق
ب« دل » ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما =

قد ينوب عن المصدر ما يدلُّ عليه ، كـكُلٍّ و بَعْضٍ ، مُضَافَيْنِ إِلَى المصدر ،
نحو : « جَدَّ كُلِّ الْجَدِّ »^(١) ، وكقوله تعالى : (فَلَا تَمَيَّلُوا كُلَّ الْمَيْلِ) ،
و « ضَرَبَتْهُ بَعْضَ الضَّرْبِ » .

وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور^(٢) ، نحو : « قَعَدْتُ جُلُوسًا ، وَافْرَحَ الْجَذَلَ » فالجلوس : نَائِبٌ مَنَابِ القعود لمرادفته له ، والجذل : نَائِبٌ مَنَابِ الفرح لمرادفته له .

= والجملة لا عمل لها صلة ما « بجذ » الكاف جارة لقول محذوف ، جذ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كل » مفعول مطلق ، نائب عن المصدر « منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « الجذ » مضاف إليه « وافرَح » الواو حرف عطف ، افرح : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الجذل » مفعول مطلق .
(١) ومنه قول مجنون بن عامر قيس بن الملوح :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاَقِيَا

(٢) اعلم أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا من لفظه فلك في إعرابه ثلاثة أوجه :

الأول : أن تجعله مفعولا مطلقا ؛ والنحاة في هذا الوجه من الإعراب على مذهبين فذهب المازني والسيرافي والميرد إلى أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه ، واختار ابن مالك هذا القول ، وذهب سيويه والجمهور إلى أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر ، وهذا الفعل المذكور دليل على المحذوف .

الثاني : أن تجعل المصدر مفعولا لأجله إن كان مستكملا لشروط المفعول لأجله .

الثالث : أن تجعل المصدر حالا بتأويل المشتق .

فإذا قلت « فرحت جذلا » ، لجذلا : عند المازني ومن معه مفعول مطلق منصوب بفرحت ، وعند سيويه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : فرحت وجذلت جذلا ، وعلى الوجه الثاني هو مفعول لأجله بتقدير : فرحت لأجل الجذل ، وعلى الوجه الثالث حال بتقدير : فرحت حال كوني جذلان .

وكذلك ينوب مَنَابُ الْمَصْدَرِ اسمُ الإشارة ، نحو : « ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ »
وَزَعَمَ بعضهم أنه إذا نَابَ اسمُ الإشارة مَنَابَ الْمَصْدَرِ فلا بُدَّ من وصفه بالمصدر ، كما
مَثَّلْنَا ، وفيه نظر ؛ فمن أمثلة سيبويه « ظَنَنْتُ ذَلِكَ » أى : ظننت ذاك الظَّنَّ ، فذاك
إشارة إلى الظن ، ولم يُوصَفْ به

وينوب عن المصدر — أيضاً — ضميره ، نحو : « ضَرَبْتُهُ زَيْدًا » أى :
ضَرَبْتُ الضَّرْبَ ، ومنه قوله تعالى : (لَا أَعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ) أى :
لا أَعَذِّبُ الْعَذَابَ .

وعَدَّدَهُ ، نحو : « ضَرَبْتُهُ [عَشْرِينَ] ضَرْبَةً » ومنه قوله تعالى : (فَأَخْلِدُوهُمْ
ثَمَانِينَ جَلْدَةً) .

والآلة ، نحو : « ضَرَبْتُهُ سَوْطًا » والأصلُ : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ ، حذف
المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، والله تعالى أعلم .

وَمَا لَتَوَكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدًا وَثْنٌ وَاجْمَعْ غَيْرُهُ وَأَفْرِدَا^(١)

لا يجوز تنيئة المصدر المؤكِّد لعامله ، ولا جمعه ، بل يجب إفراده ؛ فتقول
« ضَرَبْتُ ضَرْبًا » ، وذلك لأنه بمثابة تكرار الفعل ، والفعل لا يُثَنَّى ولا يجمع .

(١) د وما ، اسم موصول مفعول مقدم على عامله وهو واحد الآتي د لتوكيد ، جار
ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما د فوحد ، الفاء زائدة ، وروحد : فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت د أبدا ، منصوب على الظرفية د وثن ، فعل أمر ، وفيه ضمير
مستتر وجوبا هو فاعله د واجمع ، معطوف على ثن د غيره ، تنازعه كل من تن واجمع
د وأفردا ، الواو حرف عطف ، وأفرد : فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وقلبت نون
التوكيد ألفا للوقف ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو فاعله .

وأما غير المؤكد — وهو المبين للمعدد ، والنوع — فذكر المصنف أنه يجوز ثنيتته وجمعه .

فأما المبين للمعدد فلا خلاف في جواز ثنيتته وجمعه ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَيْنِ ، وَضَرَبَاتٍ » .

[وأما المبين للنوع فالشهور أنه يجوز ثنيتته وجمعه ، إذا اختلفت أنواعه ، نحو : « مِرتُ سَيْرِي زَيْدُ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ »] .

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز ثنيتته ولا جمعه قياساً ، بل يقتصر فيه على السماع ، وهذا اختيار الشلّو بين .

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ أَمْتَنُ وَفِي سِوَاهُ لِلدَّلِيلِ مُتَمِّعٌ^(١)
المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله ؛ لأنه مَسْوقٌ لتقرير عامله وتقويته ،
وَالْحَذَفُ مُنَافٍ لَذَلِكَ .

وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه : جوازا ، ووجوباً .

فالْحَذَفُ جَوَازاً ، كَقَوْلِكَ : « سَيْرَ زَيْدٍ » لِمَنْ قَالَ : « أَيْ سَيْرِ مِرتَ »
و « ضَرَبْتَيْنِ » لِمَنْ قَالَ : « كَمْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ؟ » والتقدير : « مِرتُ سَيْرَ زَيْدٍ ،
وَضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ » .

وقولُ ابن المصنف : إن قوله : « وحذف عامل المؤكد امتنع » سهو منه ؛ لأن

(١) « وحذف ، مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « عامل ، مضاف إليه ، وعامل مضاف ، و « المؤكد ، مضاف إليه » امتنع ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من امتنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « وفي سواء ، الواو حرف عطف ، وما بعدما جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه » لدليل ، جار ومجرور متعلق بمتنوع « متنوع ، مبتدأ مؤخر

قولك « ضَرَبَا زَيْدًا » مصدر مؤكد ، وعامله محذوف وجوباً ، كما سيأتى — ليس بصحيح^(١) ، وما استدللّ به على دَعَوَاهُ من وجوب حذف عامل المؤكد [بما سيأتى] ليس منه ، وذلك لأن « ضَرَبَا زَيْدًا » ليس من التأكيدي في شيء ، بل هو أمرٌ خالٍ من التأكيدي ، بِمِثَالِهِ « أُضْرِبْ زَيْدًا » لأنه واقع مَوْقِعُهُ ، فكما أن « أُضْرِبْ زَيْدًا » لا تأكيدي فيه كذلك : « ضَرَبَا زَيْدًا » وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيدي في شيء ؛ لأن المصدر فيها نَائِبٌ مَتَابَ الْعَامِلِ ، دَالٌّ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وهو عَوَضٌ منه ، ويدلُّ على ذلك عَدَمُ جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ، ولا شيء من المؤكدات يمتنعُ الجمعُ بينهما وبين المؤكّد .

ومما يدلُّ أيضاً على أن « ضَرَبَا زَيْدًا » ونحوه ليس من المصدر المؤكّد لعامله أن الْمَصْدَرَ الْمُؤَكَّدَ لا خلاف في أنه لا يعمل ، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل : هل يعمل أولاً؟ والصحيح أنه يعمل ؛ فـ « زَيْدًا » في قولك : « ضَرَبَا زَيْدًا » منصوبٌ بـ « ضَرَبَا » على الأصح ، وقيل : إنه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو : « أُضْرِبْ » ؛ فعلى القول الأول نَائِبَ « ضَرَبَا » عن « أُضْرِبْ » في الدلالة على معناه وفي العمل ، وعلى القول الثاني نَائِبَ عنه في الدلالة على المعنى دون العمل .

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا

مِنْ فِعْلِهِ ، كَنَدَلَا أَلَلَا كَانَدَلَا^(٢)

(١) جملة ليس بصحيح ، خبر المبتدأ الذي هو قوله « وقول ابن المصنف » .

(٢) « والحذف حتم » مبتدأ وخبر « مع » ظرف منصوب على الظرفية ، وهو متعلق بالخبر ، ومع مضاف ، و « آت » مضاف إليه ، بدلا ، حال من الضمير المستتر في آت « من فعله » الجار والمجرور متعلق بقوله بدلا ، وفعل مضاف والضمير مضاف إليه =

يُحَذَفُ عاملُ المصدرِ وَجُوبًا في مواضع :

منها : إذا وقع المصدر بَدَلًا من فِعْلِهِ ، وهو مَقِيسٌ في الأمر والنهي ، نحو :
« قِيَامًا لَا قُعُودًا » أى : قُمْ [قِيَامًا] وَلَا تَقْعُدْ [قُعُودًا] ، والدعاء ، نحو :
« سَقِيَكَ لَكَ » أى : سَقَاكَ اللَّهُ .

وكذلك يحذف عاملُ المصدرِ وَجُوبًا إذا وقع المصدرُ بعد الاستفهام المقصود به التوبيخُ ، نحو : « أَتَوَانِيَا وَقَدْ عَلَاكَ الشَّيْبُ ؟ » أى : أَتَتَوَانِيَا وَقَدْ عَلَاكَ ^(١) .

ويَقْلُ حذفُ عاملِ المصدرِ وإقامة المصدرِ مقامه في الفعلِ المقصود به الخبرُ ،
نحو : « أَفْعَلُ وَكَرَامَةً » أى : وَأَكْرَمُكَ .

فالمصدرُ في هذه الأمثلة ونحوها منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وَجُوبًا ، والمصدر نَائِبٌ مَنَابَه في الدلالة على معناه .

= د كندلا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أو حال من الضمير المستتر في آت ، اللذ ، اسم موصول صفة لندلا د كاندلا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والكاف في د كندلا ، وفي كاندلا داخلة على مقصود لفظه ؛ فكل منهما محرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية .

(١) اعلم أن المصدر الآتي بدلا من فعل على ضربين ؛ أحدهما : المراد به طلب ، وثانيهما : المراد به خبر ؛ فأما المراد به طلب فأربعة أنواع ؛ الأول : ما كان المراد به الأمر كبيت الشاهد الآتي (رقم ١٦٢) ، والثاني ما كان المراد به النهي كقولك : قِيَامًا لَا قُعُودًا ، والثالث : ما كان المراد به الدعاء نحو سَقِيَكَ . والرابع : ما كان المراد به التوبيخ كقولهم : أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ الْجَدُّ ؟ .

وأما المراد به خبر فعلى ضربين : سماعي ، ومقيس ؛ فأما السماعي فنحو قولهم : لَا أَفْعَلُ وَلَا كَرَامَةً ، وأما المقيس فهو أنواع كثيرة : منها ما ذكر تفصيلا لعاقبة جملة قبله ، ومنها ما كان مكررا . أو محصورا ، ومنها ما جاء مؤكدا لنفسه ، أو لغيره ، وقد تكفل الشارح ببيان ذلك النوع بيانا وافيا .

وأشار بقوله : « كَنَدَلًا » إلى ما أنشده سيبويه ، وهو قول الشاعر :

١٦٢ - يَمْرُوتُ بِالْدهْنِ خِفَاقًا عِيَابُهُمْ

وَيَرْجِعُنَ مِنْ دَارَيْنَ بُحْرَ الحَقَائِبِ

عَلَى حِينِ أَتَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ

فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ

١٦٢ - البيتان لأعشى همدان ، من كلبة يهجو فيها لصوصا .

اللغة : « الدهن » يقصر ويمد — موضع معروف لبني تميم « عيابه » العياب : جمع عيبة ، وهى وعاء الثياب « دارين » قرية بالبحرين مشهورة بالمسك ، وفيها سوق « بحر » بضم فسكون — جمع بجرء ، وهى المثلثة ، والحقائب : جمع حقيبة ، وهى — هنا — العيبة أيضاً « ألهى الناس » شغلهم وأورثهم الغفلة « جل أمورهم » بضم الجيم وتشديد اللام — معظمها وأكثرها « ندلا » خطفاً فى خفة وسرعة .

المعنى : هؤلاء اللصوص يَمرون بالدهناء فى حين ذهابهم إلى دارين ، وقد صفرت عيابه من المتاع فلا شئ فيها ، ولكنهم عند ما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت . وذلك ناشئ من أنهم يختلسون غفلة الناس بهامهم وبمعظم أمورهم فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع ، وينادى بعضهم بعضاً : اخطف خطفاً سريعاً ، وكن خفيف اليد سريع الروغان .

الإعراب : « يَمرون » فعل وفاعل « بالدهن » جار ومجرور متعلق بيمر « خفاقا » حال من الفاعل « عيابه » عياب : فاعل لخفاف ، وعياب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « ويرجعن » فعل وفاعل ، والتعبير بنون الإناث فى قوله « يرجعن » لتأويلهم بالجماعة ، أو لقصد تحقيرهم « من دارين » جار ومجرور متعلق بيرجع « بحر » حال من الفاعل ، وبحر مضاف و« الحقائب » مضاف إليه « على » حرف جر « حين » ظرف زمان مبنى على الفتح فى محل جر ، أو مجرور بالكسرة الظاهرة « ألهى » فعل ماض « الناس » مفعول به لألهى تقدم على فاعله « جل » فاعل ألهى ، وجل مضاف ، وأمور من « أمورهم » مضاف إليه ، وأمور مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « فندلا » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف « زريق » منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء معترضة لا محل لها « المال » مفعول به =

فـ «نَدَلًا» نائبُ مَنَابِ فعلِ الأمرِ ، وهو أُنْدُلُ ، والنَدَلُ : خَطْفُ الشيءِ بسرعة ، و«زُرَيْقُ» منادى ، والتقدير : نَدَلًا يَا زُرَيْقُ [المَالَ] ، وزُرَيْقُ اسم رجل ، وأجاز المصنفُ أن يكون مرفوعاً بِنَدَلًا ، وفيه نظر^(١) ؛ لأنه إن جعل «نَدَلًا» نائباً مَنَابِ فعلِ الأمرِ للمخاطب ، والتقدير «أُنْدُلُ» لم يصح أن يكون مرفوعاً به ؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً ؛ فكذلك ما نَابَ مَنَابَهُ ، وإن جعل نائباً مَنَابِ فعلِ الأمرِ للغائب ، والتقدير : «لَيَنْدُلُ» صحَّ أن يكون مرفوعاً به ؛ لكن المنقول أنَّ المصدر لا ينوب مَنَابِ فعلِ الأمرِ للغائب ، وإنما ينوب مَنَابِ فعلِ الأمرِ للمخاطب ، نحو : «ضَرْبًا زَيْدًا» أى : أَضْرِبْ زَيْدًا ، والله أعلم .

* * *

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَمَا مَنَّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا^(٢)

= لقوله ندلا السابق ندل ، مفعول مطلق ، مبین للنوع ، وندل مضاف ، و«الثعالب» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قول «فندلا» حيث ناب مناب فعله ، وهو مصدر ، وعامله محذوف وجوباً ، على ما تبين لك في الإغراب .

(١) ولو كان «زريق» فاعلاً لجاء به منونا ، لأنه اسم رجل كما علت ، فلما جاء به غير منون علمنا أنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومن هنا تعلم أنه لا داعي لمناقشة الشارح التي رد بها على المصنف زعمه أن «زريق» فاعل .

(٢) «ما» اسم موصول : مبتدأ أول «لتفصيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة «كأما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت «لتفصيل» «منا» مفعول مطلق حذف عامله وجوباً «عامله» عامل : مبتدأ ثان ، وعامل مضاف والضمير مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

يُحَذَفُ أَيْضاً عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوباً إِذَا وَقَعَ تَفْصِيلاً لِمَا قَبْلَهُ مَا تَقَدَّمَ^(١) ،
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (حَتَّى إِذَا أَتَخْتَمُّوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ ؛ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ ، وَإِمَّا فِدَاءً)
 فَمَنًّا ، وَفِدَاءً : مَصْدَرَانِ مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مُحَذُوفٍ وَجُوباً ، وَالتَّقْدِيرُ — وَاللَّهُ أَعْلَمُ —
 فَإِمَّا تَمْنُونَ مَنًّا ، وَإِمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : « وَمَا لِلتَّفْصِيلِ — إِلَى آخِرِهِ »
 أَيْ : يُحَذَفُ عَامِلُ الْمَصْدَرِ الْمُسَوِّقُ لِلتَّفْصِيلِ ، حَيْثُ عَنْ ، أَيْ : عَرَضَ .

* * *

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَضَرٍ وَرَدَّ نَائِبَ فِعْلٍ لِأَنَّهُمْ عَيْنِ أَسْتَنْدَ^(٢)

عَامِلُ الْوَاقِعِ مَبْتَدَأُ ثَانِيَا ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ يَحْذِفُ وَنَائِبُ فَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الثَّانِي ، وَجُمْلَةُ
 الْمَبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ ، حَيْثُ ، ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَحْذِفُ مَبْنًى عَلَى
 الِضْمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ ، عَنَا ، فِعْلٌ مَاضٍ ، وَالْآلَافُ لِلْإِطْلَاقِ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازُ
 تَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى عَامِلٍ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ عَنْ وَفَاعِلُهُ فِي مَحَلِّ جَرِّ بِإِضَافَةٍ حَيْثُ إِلَيْهَا .

(١) يَشْتَرِطُ لَوْجُوبِ حَذْفِ الْعَامِلِ مِنْ هَذَا النَّوْعِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ ، الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ
 الْمَقْصُودُ بِهِ تَفْصِيلُ عَاقِبَةٍ ، أَيْ بَيَانُ الْفَائِدَةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَالْحَاصِلَةُ بَعْدَهُ ، وَالشَّرْطُ
 الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَا يَرَادُ تَفْصِيلُ عَاقِبَتِهِ جُمْلَةً ، سِوَاهُ أَوْ كَانَتْ طَلِبِيَّةً كَالْآيَةِ الْكُرَيْمَةِ الَّتِي تَلَاهَا
 الشَّارِحُ ، أَمْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ خَبَرِيَّةً كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَأُجْهَدَنَّ : فَإِمَّا رَدَّ وَاقِمَةٍ تُخْشَى ، وَإِمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

فَإِنْ كَانَ مَا يَرَادُ بَيَانُ الْفَائِدَةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَيْهِ مَفْرُوداً — نَحْوُ أَنْ تَقُولَ : لَزِيدَ سَفَرٍ فَإِمَّا
 صَحَّةٌ وَإِمَّا اغْتِنَامٌ مَالٍ — لَمْ يَجِبْ حَذْفُ الْعَامِلِ ، بَلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَيَجُوزُ ذِكْرُهُ ، وَالشَّرْطُ
 الثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الْمُرَادُ بِبَيَانِ عَاقِبَتِهَا مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَأَخَّرَتْ مِثْلُ أَنْ تَقُولَ : إِمَّا
 إِهْلَاكاً وَإِمَّا تَأْدِيباً فَاضْرِبْ زَيْدًا — لَمْ يَجِبْ حَذْفُ الْعَامِلِ أَيْضاً .

(٢) « كَذَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُحَذُوفٍ خَبَرٍ مُقَدِّمٍ « مُكَرَّرٌ » مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ
 « وَذُو » مَعْطُوفٌ عَلَى « مُكَرَّرٍ » وَذُو مُضَافٍ ، وَ « حَضَرٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَجُمْلَةُ =

أى : كذلك يُحذفُ عاملُ المصدرِ وجوباً ، إذا نَابَ المصدرُ عن فعلٍ استندَ لِأَسْمِ عَيْنٍ - أى : أَخْبَرَ به عنه - وكان المصدرُ مكرراً أو محصوراً^(١) ؛ فمثالُ المكررِ : « زَيْدٌ سَيِّراً » والتقدير : زيد يسير سيراً ، غذف « يسير » وجوباً لقيام التكرير مقامه ، ومثالُ المحصورِ « مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيِّراً » ، و « إِنَّمَا زَيْدٌ سَيِّراً » والتقدير : إلا يسير سيراً ، غذف « يسير » وجوباً لما فى الحصرِ من التأكيد القائم مقامَ التكرير .

فإن لم يكرر ولم يُحصَرْ لم يجب الحذفُ ، نحو : « زَيْدٌ سَيِّراً » التقدير : زيد يسير سيراً ؛ فإن شئتُ حذفْتُ « يسير » وإن شئتُ صرَّختُ به ، والله أعلم .

وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَالْمُبْتَدَأُ^(٢)

= « ورد ، وفاعله المستتر فيه فى محل رفع نعت للبتدأ وما عطف عليه ، نائب ، حال من الضمير المستتر فى ورد ، ونائب مضاف ، و د فعل ، مضاف إليه « لاسم ، جار ومجرور متعلق باستند الآتى ، واسم مضاف ، و « عين ، مضاف إليه « استند ، فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من استند و فاعله فى محل جر نعت لفعل .

(١) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعة شروط ، الأول : أن يكون العامل فيه خبراً لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ ، والثانى : أن يكون المخبر عنه اسم عين ؛ والثالث : أن يكون الفعل متصلاً إلى وقت التكلم ، لا مقطوعاً ، ولا مستقبلاً ، والرابع أحد أمرين : أولها أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً ، كما مثل الشارح ، أو معطوفاً عليه ، نحو : أنت أكلا وشرباً ، وثانيهما : أن يكون المخبر عنه مقترناً بهمة الاستفهام نحو : أنت سيرا ؟ .

(٢) « ومنه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما ، اسم موصول : مبتدأ مؤخر « يدعوه » فعل و فاعل ومفعول أول « مؤكداً » مفعول ثان =

نَحْوُ « لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا » وَالثَّانِ كَ « أَنْتَ ابْنِي حَقًّا صِرْفًا »^(١)
 أى : من المصدر المحذوفِ عَامِلُهُ وَجُوبًا مَا يُسَمَّى : الْمُؤَكَّدَ لِنَفْسِهِ ،
 وَلِلْمُؤَكَّدِ لِفَيْرِهِ .

فالمؤكد لنفسه : الواقع بعد جملة لا تحتملُ غَيْرُهُ ، نحو : « لَهُ عَلَى أَلْفٍ [عُرْفًا »
 أى : [اعترافًا ، فاعترافًا : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وَجُوبًا ، والتقدير : « أعترف
 اعترافًا » ويسمى مؤكَّدًا لنفسه : لأنه مؤكَّد للجملة قبله ، وهى نفسُ المصدرِ ، بمعنى
 أنها لا تحتملُ سِوَاهُ ، وهذا هو المراد بقوله : « قَالُمُبْتَدَأًا » أى : فالأول من القسمين
 المذكورين فى البيت الأول .

والمؤكد لغيره هو : الواقع بعد جملةٍ تحتملُهُ وتَحْتَمِلُ غَيْرُهُ ؛ فتصير بذكره نصًّا
 فيه ، نحو : « أَنْتَ ابْنِي حَقًّا » فَحَقًّا : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وَجُوبًا ،
 والتقدير : « أَحَقُّهُ حَقًّا » وَتُسَمَّى مؤكَّدًا لغيره ؛ لأن الجملة قبله تَصْلُحُ له ولغيره ؛
 لأن قولك « أَنْتَ ابْنِي » يحتمل أن يكون حقيقة ، وأن يكون مجازاً على معنى أنت

== والجملة من يدعو وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « لنفسه ،
 الجار والمجرور متعلقٌ بدعوى ، ونفس مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه ، أو غيره ،
 أو : حرف عطف ، غير : معطوف على نفسه ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه
 ، فالمبتدأ ، مبتدأ .

(١) « نحو » خبر للمبتدأ فى آخر البيت السابق « له ، جار ومجرور متعلق
 بمحذوف خبر مقدم « على ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن
 فى الجار والمجرور السابق « ألف ، مبتدأ مؤخر ، عرفا ، مفعول مطلق ، وجملة
 المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة نحو إليها ، والثانى ، مبتدأ « كإبنى ، السكاف جارة
 لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « ابنى ، ابن : خبر
 مقدم ، وابن مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه « أنت ، مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره
 فى محل نصب مقول لذلك القول المحذوف « حقا » مفعول مطلق « صرفا ، نعمت لقوله حقا .

عندى فى الحنو بمنزلة أبني ، فلما قال « حَقًّا » صارت الجملة نصًّا فى أن المراد البنوة حقيقة ، فتأثرت الجملة بالمصدر ؛ لأنها صارت به نصًّا ؛ فكان مؤكداً لغيره ؛ لوجوب مغايرة للوثر للوثر فيه .

كَذَلِكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَ « لِي بُكَاءٌ بُكَاءَ ذَاتِ عَضَلَةٍ » (١)
أى : كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التشبيه بعد جملة مُشْتَمِلَةٍ على فاعل المصدر فى المعنى (٢) ، نحو : « لَزِيدٍ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ ، وَلَهُ بُكَاءٌ بُكَاءَ الشَّكْلِ »

(١) « كَذَاكَ ، كَذَا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب ، ذو ، اسم بمعنى صاحب : مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و التشبيه ، مضاف إليه بعد ، ظرف متعلق بمحذوف حال ، وبعد مضاف ، و د جملة ، مضاف إليه د كلى ، الكاف جارة لقول محذوف ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، بكا ، قصر للضرورة مبتدأ مؤخر د بكاء ، مفعول مطلق ، وبكاء مضاف و ذات ، مضاف إليه د وذات مضاف و د عضله ، مضاف إليه .

(٢) الشروط التى تشترط فى هذا الموضوع سبعة شروط ثلاثة منها تشترط فى المفعول المطلق نفسه ، والأربعة الباقية فى الكلام الذى يسبقه :

فأما الثلاثة التى يجب أن تتحقق فى المفعول المطلق فهى : أن يكون مصدرأ ، وأن يكون مشعراً بالحدوث ، وأن يكون المراد به التشبيه .

وأما الأربعة التى يجب أن تتحقق فيما يتقدمه فهى : أن يكون السابق عليه جملة ، وأن تكون هذه الجملة مشتملة على فاعل المصدر ، وأن تكون أيضاً مشتملة على معنى المصدر ، وأن يكون فى هذه الجملة ما يصلح للعمل فى المصدر .

فإن لم يكن المصدر مشعراً بالحدوث نحو قولك : لفلان ذكاه ذكاه الحكاه ، أو لم تتقدمه جملة ، بل تقدمه مفرد ، كقولك : صوت فلان صوت حمار ، أو تقدمته جملة ولكنها لم تشتمل على فاعل المصدر ، كقولك : دخلت النار فإذا فيها نوح نوح الحمام — ففى كل هذا المثل وما أشبهها لا يكون المصدر مفعولاً مطلقاً والعامل فيه محذوف وجوبا ، بل هو فيما ذكرنا — بما تقدمته جملة — من الأمثلة بدل مما قبله .

فـ «صَوْتُ حِمَارٍ» مصدر تشبيهى ، وهو منصوبٌ بفعل محذوفٍ وجوباً ، والتقدير :
يُصَوِّتُ صَوْتُ حِمَارٍ ، وقبله جملة وهى «لَزِيدٌ صَوْتُ» وهى مشتملة على الفاعل
فى المعنى ، وهو «زید» وكذلك «بُكَاءُ الثَّكَلَى» منصوبٌ بفعل محذوفٍ وجوباً ،
والتقدير : يَبْكِي بُكَاءَ الثَّكَلَى .

فلو لم يكن قبل هذا المصدرِ جُمْلَةٌ وَجَبَ الرَّفْعُ ، نحو : «صَوْتُهُ صَوْتُ
حِمَارٍ ، وَبُكَاءُهُ بُكَاءُ الثَّكَلَى» ، وكذا لو كان قبله جملة [و] ليست
مشتملة على الفاعل فى المعنى ، نحو : «هَذَا بُكَاءُ الثَّكَلَى ، وَهَذَا صَوْتُ
صَوْتُ حِمَارٍ» .

ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ، ولكنه مفهومٌ من تمثيله .

المفعول له

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ ، إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا ، كـ «جُدْ شُكْرًا ، وَدِنْ» ^(١)
 وَهُوَ بِمَا يَفْعَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ : وَقْتًا وَفَاعِلًا ، وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ ^(٢)
 فَاجْرُزُهُ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشُّرُوطِ : كـ لِيَزُهِدَ ذَا قَنَيعٍ ^(٣)

(١) «ينصب، فعل مضارع مبني للجهول «مفعولا، حال من نائب الفاعل الآتي «له، جار ومجرور متعلق بقوله مفعولا «المصدر، نائب فاعل لينصب «إن، شرطية «أبان، فعل ماضٍ فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «تعليلًا، مفعول به لأبان «كجهد، السكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «شكراً، مفعول لأجله «ودن، الواو عاطفة، دن: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، ويحتمل أن يكون له مفعول مطلق محذوف لدلالة الأول عليه.

(٢) «وهو، مبتدأ «بما، جار ومجرور متعلق بمتحد الآتي «يعمل، فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «فيه، جار ومجرور متعلق بعمل «متحد، خبر المبتدأ «وقتا، تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «وفاعلا، معطوف على قوله وقتا «وإن، شرطية «شرط، نائب فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: وإن فقد شرط، والفعل المحذوف هو فعل الشرط «فقد، فعل ماضٍ مبني للجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط، والجملة من فقد المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية، وجواب الشرط في البيت التالي.

(٣) «فاجرته، الفاء لربط الجواب بالشرط، اجرر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق «بالحرف، جار ومجرور متعلق بالجرر «وليس، فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف «يمتنع، فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف، والجملة في محل نصب =

المفعول له هو : المصدرُ ، المُفهِمُ علّةً ، المشاركُ لعامله : فى الوقت ، والفاعلُ ، نحو :
 « جُدَّ شُكْرُ » فشكراً : مصدر ، وهو مُفهِمٌ للتعليل ؛ لأن المعنى جُدَّ لأجل الشكر ،
 ومُشَارِكٌ لعامله وهو « جُدَّ » : فى الوقت ؛ لأن زَمَنَ الشكر هو زمنُ الجودِ ، وفى
 الفاعل ؛ لأن فاعل الجود هو المخاطَبُ وهو فاعل الشكر .

وكذلك : « ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيًّا » فتأديباً : مصدر ، وهو مُفهِمٌ للتعليل ؛
 إذ يصح أن يقع فى جواب « لَمْ فَعَلْتَ الضَّرْبَ ؟ » وهو مُشَارِكٌ لضربت ؛
 فى الوقت ، والفاعل .

وحكمه جوازُ النصبِ إن وُجِدَتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثة — أعنى المصدرية ،
 وإِبَانَةُ التعليلِ ، واتحادَه مع عامله فى الوقت والفاعل .

فإن فُقِدَ شرط من هذه الشروط تعين جَرُّهُ بحرف التعليل ، وهو اللام ، أو
 « مِنْ » أو « فى » أو الباء .

فمثال ما عَدِمَتْ فيه المصدرية قولك : « جِئْتُكَ للسَّمنِ » .

ومثال ما لَمْ يَتَّحِدْ مع عامله فى الوقت « جِئْتُكَ اليومَ للإِكْرَامِ غداً » .

ومثال ما لَمْ يَتَّحِدْ مع عامله فى الفاعل « جاءَ زيدٌ للإِكْرَامِ عمرو له » .

ولا يمتنع الجَرُّ بالحرف مع استكمال الشروط ، نحو : « هَذَا قَنِيعٌ لِرُؤْهِدٍ » .

وزعم قوم أنه لا يشترط فى نصبه إلا كَوْنُهُ مصدرًا ، ولا يشترط اتحادُه مع
 عامله فى الوقت ولا فى الفاعل ، فجوزوا نصب « إِكْرَامِ » فى المثالين السابقين ،
 والله أعلم .

= خير ليس مع ، ظرف متعلق بيمتنع ، ومع مضاف ، و الشروط ، مضاف إليه
 « كلُّوْهِدِ » السكاف جارة لقول محذوف ، لوْهِدِ : جار ومجرور متعلق بقنع الآتى ، ذا ،
 اسم إشارة مبتدأ ، قنع ، فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى
 اسم الإشارة ، والجملة من قنع و فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَيَهَا الْجَرْدُ

وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبٍ « أَنْ » وَأَنْشَدُوا^(١)

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ^(٢)

الفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال ؛ أحدها : أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة ، والثاني : أن يكون مُحَلًى بالألف واللام ، والثالث : أن يكون مضافاً ، وكلها يجوز أن تُجَرَّ بحرف التعليل ، لكن الأكثر فيما تجرَّد عن الألف واللام والإضافة النصب ، نحو : « ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيباً » ، ويجوز جرُّه ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبٍ » ، وزعم الجزولي أنه لا يجوز جرُّه ، وهو خلاف ما صرح به النحويون ، وماتحَبَّ الألف واللام بعكس الجرد ؛ فالأكثر جرُّه ، ويجوز النصب ؛ فـ « ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبٍ » أكثر من « ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبٍ » ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف :

— ١٦٣ — * لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ *

(١) « وقُل » فعل ماضٍ « أَنْ » مصدرية « يصحبها » يصحب : فعل مضارع منصوب بأن ، وها : مفعول به ليصحب « المجرد » فاعل يصحب ، و « أَنْ » ومدخولها في تأويل مصدر فاعل قُل . « والعكس » مبتدأ « في مصحوب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومصحوب مضاف و « أَل » قصد لفظه : مضاف إليه « وأنشدوا » فعل وفاعل .

(٢) « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع . و « فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « الجبن » مفعول لأجله « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بأقعد « ولو » شرطية غير جازمة « توالى » فعل ماضٍ ، والتاء ناء التانيث « زمر » فاعل توالى ، وزمر مضاف و « الأعداء » مضاف إليه .

١٦٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والبيت كما ورد في كلام الناظم ، فهذا صدره ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ *

اللغة : « لا أقعد ، أراد لا أنسكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك ، وتقول : قعد فلان عن الحرب ، إذا تأخر عنها ولم يباشرها » الجبن ، بضم فسكون — هو الهيبة والفرع وضعف القلب والخوف من العاقبة « الهيجاء » الحرب ، وهى تقصر وتمد . فن قصرها قول ليبد :

* يَا رَبِّ هَيِّجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا *

ومن مدها قول الآخر :

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ

« توالّت ، تتابعت وتسكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه « زمر ، جمع زمرة ، وهى الجماعة « الأعداء ، جمع عدو .

الإعراب : « لا ، نافية « أقعد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الجبن ، مفعول لأجله « عن الهيجاء « جار ومجرور متعلق بقوله أقعد « ولو ، الواو عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تتوال زمر الأعداء ، ولو توالّت زمر الأعداء ، لو : حرف شرط غير جازم « توالّت ، توالى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل « زمر » فاعل توالّت ، وزمر مضاف ، و « الأعداء ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الجبن ، حيث وقع مفعولاً لأجله ، ونصبه مع كونه على بال . وقد اختلف النحاة فى جواز بحىء المفعول لأجله معرفاً ؛ فذهب سيويه - وتبعه الزمخشري - إلى جواز ذلك ، مستدلين على هذا بما جيئه عن العرب فى نحو بيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه والبيتين (رقم ١٦٤ و ١٦٥) وقول شاعر الحماسة :

كَرِيمٌ يَفْضُ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَاتِهِ وَيَدْنُو وَأَطْرَافُ الرَّمَاكِ دَوَانِي

فقوله « فضل حياته » مفعول لأجله ، وهو معروف بالإضافة ؛ إذ هو مضاف إلى مضاف إلى الضمير .

وذهب الجرمى إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة ؛ لأنه — فيما زعم — =

البيت ، ف « الجبن » مفعول له ، أى : لا أقعد لأجل الجبن ، ومثله قوله :
 ١٦٤ — فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُوا الْإِغَارَةَ فَرُسَانَا وَرُكْبَانَا

= كالحال والتمييز ، وكل منهما لا يكون إلا نكرة ، فإن جاء المفعول لأجله مقترنا بآل ،
 فال هذه زائدة لا معرفة ، وإن جاء مضافا إلى معرفة فإضافته لفظية لا تفيد تعريفا .

والصحيح ما ذهب إليه سيويه رحمه الله فى هذه المسألة ؛ لورود الشواهد الكثيرة فى
 النظم والنثر ، وبما يدل على صحته وروده فى قول الله تعالى : (يحملون أصحابهم فى آذانهم
 من الصواعق حذر الموت) والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل ؛
 فلا يصار إليه .

١٦٤ — البيت من مختار أبى تمام فى أوائل ديوان الحماسة ، وهو من كلمة انريط بن
 أنبف أحد بنى العنبر ،

اللغة : « شنوا ، أراد فرقوا أنفسهم لا جل الإغارة » الإغارة ، الهجوم على العدو
 والإيقاع به « فرسانا ، جمع فارس ، وهو راكب الفرس » ركبانا ، جمع راكب ، وهو أعم
 من الفارس ، وقيل : هو خاص براكبي الإبل .

المعنى : يتمنى بدل قومه قوما آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل
 الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم ، ما بين فارس وراكب .

الإعراب : « فليت ، حرف تمن ونصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
 ليت مقدم « قوما ، اسم ليت مؤخر « وإذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ركبوا » فعل
 وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « شنوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من
 الإعراب جواب إذا ، وله مفعول به محذوف ، والتقدير : شنوا أنفسهم - أى فرقوها -
 لأجل الإغارة « الإغارة » مفعول لأجله « فرسانا ، حال من الواو فى « شنوا » ، وركبانا ،
 معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « الإغارة » حيث وقع مفعولا لأجله منصوبا مع اقترانه بآل ،
 وهو يرد على الجرمى الذى زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة ، وادعاؤه أن آل
 فى « الإغارة » ونحوها زائدة لا معرفة خلاف الأصل فلا يلتفت إليه .

وربما قيل : انه لا شاهد فى البيت ؛ لأن الإغارة مفعول به : أى فرقوا لإغاتهم على
 عدوهم ، وليست مفعولا لأجله .

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران - نصبُ ، والجرُّ - على السواء ؛ فتقول :
 « ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبَهُ ، ولتَأْدِيبِهِ » وهذا [قد] يُفْهَمُ من كلام المصنف ، لأنه لما
 ذكر أنه يقل جرُّ المجرّد ونصبُ المصاحب للألف واللام علم أن المضاف لا يقل فيه
 واحدٌ منهما ، بل يكثر فيه الأمران ، ومما جاء منصوباً قوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ
 فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) ومنه قوله :

١٦٥ - وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ
 وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

١٦٥ البيت لحاتم الطائي ، الجواد المشهور ،

اللغة : « العوراء ، السكمة القبيحة ، ادِّخَارُهُ ، استبقاء لمودته » وأعرض ، أى أصفح .
 الإعراب : « وأغفر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا
 « عوراء ، مفعول به لاغفر ، وعوراء مضاف و « الكريم ، مضاف إليه ، ادِّخَارُهُ ،
 ادِّخار : مفعول لأجله ، وادِّخار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه » وأعرض ، فعل
 مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « عن شتم ، جار ومجرور متعلق بأعرض ،
 وشتم مضاف و « اللئيم ، مضاف إليه » تَكْرُمًا ، هفعلول لأجله .

الشاهد فيه : قوله « ادِّخَارُهُ ، حيث وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع أنه مضاف للضمير
 ولو جره باللام فقال « لادِّخَارُهُ ، لكان سائغاً مقبولاً .
 وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفة لا بإضافة ولا بآل ،
 وما زعمه من أن إضافة المفعول لأجله لفظية لا تنفيذ التعريف غير صحيح .

وفي قوله « تَكْرُمًا ، شاهد آخر لهذا الباب ، فإن قوله « تَكْرُمًا ، مفعول لأجله ،
 وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بآل ، وقد جاء به منصوباً لاستيفائه الشروط ، ولا
 يختلف أحد من النحاة في صحة ذلك .

المَفْعُولُ فِيهِ ، وَهُوَ ا. نَ ظَرْفًا

الظَرْفُ : وَقْتُ ، أَوْ مَكَانٌ ، ضَمَّنَا « فِي » بِاطْرَادٍ ، كَهُنَا أُمَكْتُ أَزْمُنَا^(١)

عَرَّفَ المَصْنَفُ الظَرْفَ بِأَنَّهُ : زَمَانٌ — أَوْ مَكَانٌ — ضَمَّنَ مَعْنَى « فِي » بِاطْرَادٍ ،
نَحْوُ : « أُمَكْتُ هُنَا أَزْمُنَا » فُهنا : ظَرْفُ مَكَانٍ ، وَأَزْمُنَا : ظَرْفُ زَمَانٍ ، وَكِلَا مَنِهْمَا
تَضَمَّنَ مَعْنَى « فِي » ؛ لِأَنَّ المَعْنَى : أُمَكْتُ فِي هَذَا المَوْضِعِ [وَ] فِي أَزْمُنٍ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : « ضَمَّنَ مَعْنَى فِي » مِمَّا لَمْ يَتَضَمَّنْ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ أَوْ المَسْكَنِ مَعْنَى
« فِي » كَمَا إِذَا جُعِلَ أَسْمُ الزَّمَانِ أَوْ المَسْكَنِ مُبْتَدَأً ، أَوْ خَبَرًا ، نَحْوُ : « يَوْمُ الجُمُعَةِ يَوْمٌ
مُبَارَكٌ ، وَيَوْمٌ عَرَفَةٌ يَوْمٌ مُبَارَكٌ ، وَالدَّارُ لَزِيدٌ » فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى ظَرْفًا وَالحَالَةُ هَذِهِ ،
وَكَذَلِكَ مَا وَقَعَ مِنْهُمَا مَجْرورًا ، نَحْوُ : « سِرْتُ فِي يَوْمِ الجُمُعَةِ » وَ « جَلَسْتُ فِي الدَّارِ »
عَلَى أَنَّ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ خِلَافًا فِي تَسْمِيَتِهِ ظَرْفًا فِي الاصْطِلَاحِ ، وَكَذَلِكَ مَا نُصِبَ مِنْهُمَا
مَفْعُولًا بِهِ ، نَحْوُ : « بَنَيْتُ الدَّارَ ، وَشَهِدْتُ يَوْمَ الجَمَلِ » .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : « بِاطْرَادٍ » مِنْ نَحْوِ : « دَخَلْتُ البَيْتَ ، وَسَكَنْتُ الدَّارَ ،
وَذَهَبْتُ الشَّامَ » فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ « البَيْتِ ، وَالدَّارِ ، وَالشَّامِ » مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى
« فِي » وَلَكِنْ تَضَمَّنَهُ مَعْنَى « فِي » لَيْسَ مُطَرِّدًا ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ المَسْكَنِ المُخْتَصَّةَ
لَا يَحُوزُ حَذْفُ « فِي » مَعَهَا ؛ فَلَيْسَ « البَيْتِ ، وَالدَّارِ ، وَالشَّامِ » فِي المَثَلِ مُنْصُوبَةً

(١) « الظَرْفُ ، مُبْتَدَأٌ ، وَقْتُ ، خَبَرُ المُبْتَدَأِ » أَوْ مَكَانٌ ، مَعْطُوفٌ عَلَى وَقْتُ
« ضَمَّنَا » ، فَعَلٌ مَاضٍ مُبْنِي لِلْجَهْلِ ، وَأَلْفُ الِاثْنَيْنِ نَائِبٌ فَاعِلٌ ، وَهُوَ المَفْعُولُ الْأَوَّلُ
« فِي » ، قَصْدُ لَفْظِهِ : مَفْعُولُ ثَانٍ لَضَمْنِ « بِاطْرَادٍ » ، جَارٌ وَمَجْرورٌ مُتَعَلِّقٌ بِضَمْنِ
« كَهُنَا » ، الكَافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ عَذُوفٍ ، هُنَا : ظَرْفُ مَكَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَمَكْتُ « أَمَكْتُ »
فَعَلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ وَجوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « أَزْمُنَا » ظَرْفُ زَمَانٍ مُتَعَلِّقٌ
بِأَمَكْتُ أَيْضًا .

على الظرفية ، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن الظرف هو : ما تَصَمَّنَ معنى « في » باطراد ، وهذه متضمنة معنى « في » لا باطراد .

هذا تقرير كلام المصنف ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا جُمِلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى « في » ؛ لأن المفعول به غير متضمن معنى « في » ؛ فكذلك ما شُبَّه به ؛ فلا يحتاج إلى قوله : « باطراد » ليخرجها ؛ فإنها خرجت بقوله « ما ضمن معنى في » والله تعالى أعلم .

فَانْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ : مُظْهِراً كَانَ ، وَإِلَّا فَاَنُوهُ مُقَدَّراً^(١)
حُكْمُ ما تَصَمَّنَ معنى « في » من أسماء الزمان والمكان النصب ، والناصب له ما وقع فيه ، وهو المَصْدَرُ ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، عِنْدَ الْأَمِيرِ »
أو الفعل ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَمَامَ الْأَمِيرِ » أو الوَصْفُ ، نحو :
« أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا ، الْيَوْمَ ، عِنْدَكَ » .

وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط ، وهو المصدر ، وليس كذلك ، بل ينصبه هو وغيره : كالنعل ، والوصف^(٢) .

(١) « فأنصبه ، انصب : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به . بالواقع جار ومجرور متعلق بانصب فيه ، جار ومجرور متعلق بالواقع »
« مظهرأ » خبر لكان الآتي مقدم عليه « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواقع « وإلا ، إن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف : أي وإلا يظهر « فأنوه » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أنو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « مقدرأ » حال من الهاء في « أنوه » .

(٢) اعلم أن الذي يقع في الظرف هو الحدث ، فإذا قلت لآحد « جلست أمامك » =

والنائبُ له إمامٌ مذكورٌ كما مُثِّلَ ، أو محذوفٌ : جوازاً ، نحو أن يقال : « مَتَى جِئْتَ ؟ » فتقول : « يَوْمَ الْجُمُعَةِ » ، و « كَمْ سِرَتْ ؟ » فتقول : « فَرَسَخَيْنِ » ، والتقدير : « جِئْتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وسرت فرسخين » .

أو وجوباً ، كما إذا وقع الظرفُ صِفَةً ، نحو : « مررت بِرَجُلٍ عِنْدَكَ » أو صِلَةً ، نحو : « جاء الذى عندك » أو حالاً ، نحو : « مررت بِزَيْدٍ عِنْدَكَ » أو خبراً فى الحال أو فى الأصل ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا عِنْدَكَ » .

فالعاملُ فى هذه الظروفِ محذوفٌ وجوباً فى هذه المواضع كلها ، والتقديرُ فى غير الصلة « اسْتَقَرَّ » أو « مُسْتَقَرَّ » وفى الصلة « اسْتَقَرَّ » ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، والفعل مع فاعله جملة ، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة ^(١) ، والله أعلم .

== فالجلوس — وهو الحدث — هو الذى وقع أمامك ، وكذلك إذا قلت « أنا جالس أمامك » ، وكذلك إذا قلت « كان جلوسى أمامك » .

واعلم أيضاً أن المصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة ، لأن كل معناه هو الحدث ، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التضمن ؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان ، والصفة معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع عليها أو الثابت لها ، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذى ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة ، بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقة أو بالتضمن ، فيكون شاملاً للمصدر والفعل والوصف ، وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح أصلاً .

(١) ذكر الشارح أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل فى الظرف ، وهى : أن يكون صفة ، أو صلة ، أو خبراً ، أو حالاً ، وبنى عليه موضعان آخران : (الاول) أن يكون الظرف مشغولاً عنه ، كقولك : يوم الجمعة سافرت فيه ، والتقدير : سافرت يوم الجمعة سافرت فيه ، ولا يجوز إظهار هذا العامل ، لأن المتأخر عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض فى الكلام (الثانى) أن يكون الكلام قد سمع بحذف العامل ، نحو ==

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مِنْهُمَا^(١)
نَحْوُ الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى^(٢)

يعنى أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية^(٣) : مِنْهُمَا كان ، نحو : « سِرْتُ

= قولك لمن يذكر أمراً قد قدم عليه العهد : حينئذ الآن ، وتقدير الكلام : قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا واسمع الآن ، فناصب « حين » عامل ، وناصب « الآن » عامل آخر ، فهما من جملتين لا من جملة واحدة ، والمقصود نهى المخاطب عن الخوض فيما يذكره ، وأمره بالاستماع إلى حديث جديد .

(١) وكل ، مبتدأ . وكل مضاف ، و « وقت » مضاف إليه « قابل » خبر المبتدأ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ذاك » ذا : اسم إشارة مفعول به لقابل ، والسكاف حرف خطاب « وما » نافية « يقبله » يقبل : فعل مضارع ، والهاء مفعول به ليقبل « المكان » فاعل يقبل « إلا » حرف استثناء دال على الحصر « منهما » حال ، والتقدير : لا يقبل النصب على الظرفية اسم المكان في حال من الأحوال إلا في حال كونه منهما .
(٢) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك نحو ، ونحو مضاف ، و « الجهات » مضاف إليه « والمقادير » معطوف على الجهات « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على الجهات « صيغ » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة « من الفعل » جار ومجرور متعلق بصيغ « كرمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « من رمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من رمى ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كرمى حال كونه مأخوذاً من مصدر رمى .

(٣) أنت تعلم أن الفعل يدل بالوضع على شيئين ، أحدهما الحدث ، وثانيهما الزمن ، ويدل على المكان بدلالة الالتزام ، لأن كل حدث يقع في الخارج لا بد أن يكون وقوعه في مكان ما ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان لأنه أحد جزئى معناه الوضعى قوى على نصب ظرف الزمان بنوعيه المبهم والمختص ، ولما كانت دلالة على المكان بالالتزام لا بالوضع لم يقو على نصب جميع الأسماء الدالة على المكان ، بل تعدى إلى المبهم منه لكونه دالاً عليه في الجملة ، وإلى اسم المكان المأخوذ من مادته ، لكونه بالنظر إلى المادة قوى الدلالة على هذا النوع .

لحظة ، وساعةً « أو مُختصاً : إما بإضافة ، نحو : « سِرْتُ يَوْمَ الجمعةِ » ، أو بوصفٍ نحو : « سِرْتُ يَوْمًا طَوِيلًا » أو بعدد ، نحو : « سِرْتُ يَوْمَيْنِ » .

وأما اسمُ المكان فلا يقبلُ النصبَ منه إلا نوعان ؛ أحدهما : المبهم ، والثاني : ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره ، والمبهم كالجهات [السَّتْ] ، نحو : « فوق ، وتحت ، [وَيَمِينَ ، وَشِمَالِ] وأمام ، وخَلْفَ » ونحو هذا ، كالمقادير ، نحو : « غُلُوَّة ، ومِيلٍ ، وفرَسَخٍ ، وبرِيدٍ »^(١) تقول : « جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ ، وسِرْتُ غُلُوَّةً » فتنصبهما على الظرفية .

وأما ما صيغَ من المصدر ، نحو : « مَجْلِسَ زَيْدٍ ، وَمَقْعَدَهُ » فشرطُ نصبِهِ — قياساً — أن يكون عامله من لفظه ، نحو : « قَمَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ ، وَجَلَسْتُ مَجْلِسَ عَمْرٍو » فلو كان عامله من غير لفظه تعين جرُّه بنى ، نحو : « جَلَسْتُ فِي مَرْمَى زَيْدٍ » ؛ فلا تقول : « جَلَسْتُ مَرْمَى زَيْدٍ » إلا شذوذاً .

ومما ورد من ذلك قولهم : « هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ، وَمَرْجَرَ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطَ الثَّرِيَا »^(٢) أى : كأنَّ مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ، وَمَرْجَرَ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطَ الثَّرِيَا ، والقياس : « هُوَ مِنِّي فِي مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ ، وَفِي مَرْجَرِ الْكَلْبِ ، وَفِي مَنَاطِ الثَّرِيَا » ولكن نُصِبَ شذوذاً ، ولا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي ، وإلى هذا أشار بقوله :

(١) الغلوة — بفتح الغين المعجمة وسكون اللام — فسرّها المتقدمون بالباع مائة باع ، والباع : مقدار ما بين أصابع يديك إذا مددتهما محاذيتين لصدرك ، ومنهم من قدر الغلوة برمية سهم ، ومنهم من قدرها بثلاثمائة ذراع ، والميل : عشر غلوات ، فهو ألف باع ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ .

(٢) يقول العرب : فلان منى مقعد القابلة ، يريدون أنه قريب كقرب مكان فعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة ، ويقولون : فلان منى مزجر الكلب ، يريدون أنه بعيد كبعد المكان الذى يزجر إليه الكلب ، ويراد بهذا الظم ، ويقولون : فلان منى مناط الثريا ، يريدون أنه فى مكان بعيد كبعد الثريا عن يروم أن يتصل بها ، وهذا كناية عن عدم إدراكه فى الشرف والرفعة ، يعنى أنه فريد فى شرفه ورفعة قدره .

وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقِيَسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعَ (١)
 أى : وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيساً : أن يقع ظرفاً لما اجتمع
 معه فى أصله ، أى : أن ينتصب بما يجامعه فى الاشتقاق من أصل واحد ، كجامعة :
 « جلست » بـ « مجلس » فى الاشتقاق من الجلوس ؛ فأصلهما واحد ، وهو :
 « الجلوس » .

وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مُبْهَمَان ؛ أما المقاديرُ
 فذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة ، لأنها — وإن كانت معلومة المقدار — فهى
 مجهولة الصفة ، وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين إلى أنها ليست من [الظروف]
 المبهمة ؛ لأنها معلومة المقدار ، وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهماً ، نحو : « جلست
 مجلساً » ومختصاً ، نحو : « جلست مجلس زيد » .

وظاهر كلامه أيضاً أن « مَرَّي » مشتق من رَمَى ، وليس هذا على مذهب
 البصريين ؛ فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر ، لا من الفعل .

وإذا تقرر أن المكان المختص — وهو : ما له أقطارٌ تحويه — لا ينتصب
 ظرفاً ، فاعلم أنه سَمِعَ نَصْبُ كُلِّ مَكَانٍ مختص مع « دخل ، وسكن » ونَصْبُ

(١) « وشرط ، مبتدأ ، وشرط مضاف ، و « كون ، مضاف إليه ، وكون
 مضاف ، و « ذا ، مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه « مقيساً ، خبر الكون
 الناقص ، أن ، مصدرية يقع ، فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنه للوقف ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا الذى هو إشارة للأخوذ من مصدر الفعل ،
 و « أن ، ومنصوبها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ « ظرفاً ، حال من فاعل يقع المستتر فيه
 « لما ، جار ومجرور متعلق بقوله « ظرفاً ، أو بمحذوف صفة له « فى أصله ، معه ، جار
 ومجرور وظرف ، متعلقان باجتماع الآتى « اجتماع ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من اجتماع وفاعله لا محل لها صلة « ما ،
 المجرورة محلا باللام .

« الشَّام » مع « ذهب » ، نحو : « دخلت البيتَ ، وسكنتُ الدارَ ، وذهبتُ الشَّامَ »
 واختلف الناسُ في ذلك ، قليل : هي منصوبة على الظرفية شذوذاً ، وقيل : منصوبة على
 إسقاط حرف الجر ، والأصلُ « دخلت في الدار » فحذف حرف الجر ؛ فانتصب الدار ،
 نحو : « مررت زيدا » وقيل : منصوبة على التشبيه بالمفعول به ^(١) .

* * *

(١) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة ، ذكر الشارح منها ثلاثة :

(الاول) أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكاني
 المبهم عليها ، إلا أن ذلك شاذ لا يقاس عليه ، وهو مذهب المحققين من النحاة ؛ ونسبه
 الثلويين للجهور ، وصححه ابن الحاجب .

(الثاني) أن هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجر ، يعني على الحذف والإيصال ،
 كما انتصب « الطريق » ، في قول الشاعر (وانظر الشاهد رقم ١٥٩) :

لَدُنَّ يَهْزُ الْكَفِّ يَفْعِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ

وهذا مذهب الفارسي ، ومن العلماء من ينسبه إلى سيدييه ، وقد اختاره ابن مالك .

(الثالث) أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، وذلك لأنهم شبهوا الفعل
 القاصر بالفعل المتعدي . كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التي لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل
 القاصر ، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصرة .

(الرابع) أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة ، وعللوا هذا القول بأن
 نحو « دخل » يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى ، وكثرة الأمرين فيه تدل على
 أن كل واحد منهما أصل ، وهذا أيضاً يتجه لو أن جميع الأفعال التي تنصب بعدها هذه
 الأسماء كانت من هذا النوع ، إلا أن يخص هذا القول بنحو « دخل » ، بما له حالتان
 تساوتان في كثرة الورد ، بخلاف « ذهب » .

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ^(١)
 وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ : الَّذِي لَزِمَ
 ظَرْفِيَّةً أَوْ شَبَهًا مِنْ الْكَلِمِ^(٢)

ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى : متصرف ، وغير متصرف ؛ فالمتصرف من ظرف الزمان أو المكان : ما استعمل ظرفاً وغير ظرف ، كـ « يوم ، ومكان »

(١) « وما ، اسم موصول مبتدأ أول يرى ، فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، وهو المفعول الأول « ظرفا ، مفعول ثان يرى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وغير ، معطوف على قوله « ظرفا ، السابق ، وغير مضاف ، و « ظرف ، مضاف إليه « فذاك ، الفاء زائدة ، واسم الإشارة مبتدأ ثان « ذو ، خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وزيدت الفاء في جملة الخبر لأن المبتدأ موصول يشبه الشرط في عمومه ، وذو مضاف ، و « تصرف ، مضاف إليه « في العرف » جار ومجرور متعلق بتصرف .

(٢) « وغير ، مبتدأ ، وغير مضاف ، و « ذى ، مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « التصرف ، مضاف إليه « الذى ، اسم موصول : خبر المبتدأ « لزِمَ ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من لزِمَ وفاعله لا محل لها صلة الذى « ظرفية ، مفعول به للزِمَ « أو شبهها ، معطوف على مفعول لفعل محذوف تقديره : أو لزِمَ ظرفية أو شبهها ، ولا يجوز أن يكون معطوفا على قوله « ظرفية ، المذكور في البيت ؛ إذ يصير حاصل المعنى أن من الظرف ما يلزم الظرفية وحدها ، ومنه الذى لزِمَ شبه الظرفية وحدها ، والقسم الأول صحيح ، والقسم الثانى على هذا الذى يفيد ظاهر البيت غير صحيح ، وإنما الصحيح أن الظرف يتقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : الذى يلزم الظرفية وحدها ولا يفارقها ، وهو نوع من غير المتصرف ، وثانيهما : الذى يلزم الأمرين الظرفية وشبهها ، تعنى أنه إذا فارق الظرفية لم يفارق شبهها ، وهو النوع الآخر من غير المتصرف « من الكلم ، جار ومجرور متعلق بلزِمَ أو بشبه أو بمحذوف حال من « غير ذى التصرف » .

فإن كل واحد منهما يُسْتَعْمَلُ ظرفاً ، نحو : « سِرْتُ يوماً ، وجلستُ مكاناً » ، ويستعملُ مُبتدأً ، نحو : « يَوْمُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ ، ومكانُكَ حَسَنٌ » وفاعلاً ، نحو : « جاء يومُ الجمعة ، وارتفع مكانُكَ » .

وغير المتصرف هو : ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو : « سَحَرَ » إذا أُرْدَتْهُ من يوم بعينه^(١) ، فإن لم تُرَدِّهِ من يوم بعينه فهو مُتَصَرِّفٌ ، كقوله تعالى : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) ، و « فوق » نحو : « جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ » فكل واحد من « سحر ، وفوق » لا يكون إلا ظرفاً^(٢) .

والذى لزم الظرفية أو شبهها « عِنْدَ [وَلَدُنْ] » والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ « مِنْ » ، نحو : « خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ » ولا تُجْرَى « عند » إلا بـ « مِنْ » فلا يقال « خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ » ، وقول العامة : « خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ » خطأ^(٣) .

(١) مثل الشارح للظرف الذى لا يفارق النصب على الظرفية بمثالين : أحدهما « سحر » إذا أردت به سحر يوم معين . وهذا صحيح ، وثانيهما « فوق » ، والتثنية به لهذا النوع من الظرف غير صحيح ، بل الصواب أنه من النوع الثانى الذى لزم الظرفية أو شبهها بدليل بجيئه مجروراً بمن فى قوله تعالى : (غر عليهم السقف من فوقهم) وفى آيات أخر .

ومن الظروف التى لا تفارق النصب على الظرفية « قط » و « عوض » ، ظرفين للزمان أولهما للباضى وثانيهما للمستقبل ، وهما خاصان بالوقوع بعد النقي أو شبهه ، ومنها أيضاً « بدل » ، إذا استعملته بمعنى مكان ، كما تقول : خذ هذا بدل هذا ، ومنها أيضاً الظروف المركبة كقولك : أنا أزورك صباح مساء ، ومنزلتك عندنا بين بين ، ومنها أيضاً « بينا » و « بيننا » ومنها « مذ » ، وإذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه ، فهما مبنيان على الضم أو السكون فى محل نصب كقط وعوض .

(٢) قد قال العرب الموثوق بعريتهم : « حتى متى » فأدخلوا حتى على ظرف =

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ^(١)

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا ، كقولك : « جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » أى : مكان قُرْبَ زَيْدٍ ، فحذف المضاف وهو « مكان » وأقيم المضاف إليه مُقَامَهُ ، فأعرب بإعرابه ، وهو النَّصْبُ على الظرفية ، ولا ينقاس ذلك ؛ فلا تقول : « آتَيْكَ جُلُوسَ زَيْدٍ » تريد مكان جلوسه .

ويكثر إقامة المصدر مُقَامَ ظرف الزمان ، نحو : « آتَيْكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ ، وَقُدُومَ الْحَاجِّ ، وَخُرُوجَ زَيْدٍ » والأصلُ : وَقْتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَقْتَ قُدُومِ الْحَاجِّ ، وَقْتَ خُرُوجِ زَيْدٍ ؛ فحذف المضاف ، وأعرب المضاف إليه بإعرابه ، وهو مَقِيسٌ في كل مصدر^(٢) .

= الزمان ، وقالوا : « إلى أين ، و إلى متى ، فأدخلوا « إلى ، الجارة على ظرف الزمان والمكان ، وهذا شاذ من جهة القياس ، ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال « حتى ، الجارة على لفظ « متى ، من بين أسماء الزمان ، وإدخال « إلى ، الجارة على لفظ « متى ، ولفظ « أين ، من بين جميع الظروف ، اتباعا لهم ، ولا يجوز القياس على شيء من ذلك .

(١) « وقد ، حرف تغليل « ينوب ، فعل مضارع « عن مكان ، جار ومجرور متعلق بينوب « مصدر ، فاعل ينوب « وذلك ، الواو للاستئناف ، واسم الإشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « في ظرف ، جار ومجرور متعلق بـيكثر الآتى ، وظرف مضاف ، و « الزمان ، مضاف إليه « يكثر ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذاك ، والجملة من يكثر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) ذكر الصراح — تبعاً لناظم — واحداً عما ينوب عن الظرف وهو المصدر ، وبين أن نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقيسة — بحيث يجوز لك أن تنيب ما شئت من المصادر عن ظرف الزمان — وأن نيابته عن ظرف المكان سماعية يجب ألا تستعمل منه إلا ما ورد عن العرب ، وقد بقي عليه أشياء تنوب عن الظرف زمانياً أو مكانياً :

= الأول : لفظ « بعض » ، ولفظ « كل » ، مضافين إلى الطرف ، نحو « بحثت عنك كل مكان ، وسرت كل اليوم » ، وذلك من جهة أن كلتي بعض وكل بحسب ما تضافان إليه ، وقد مضى - في باب المفعول المطلق - أنهما ينوبان عن المصدر في المفعولية المطلقة .

الثاني : صفة الطرف ، نحو « سرت طويلا شرق القاهرة » .

الثالث : اسم العدد المميز بالطرف ، نحو « صمت ثلاثة أيام ، وسرت ثلاثة عشر فرسحا » .

الرابع : ألفاظ معينة تنوب عن اسم الزمان ، نحو « أحقا » في قول الشاعر :

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ
وفي نحو قول الآخر :

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقْفَلُوا فَنَيْتُنَا وَنَيْتَهُمْ فَرِيقُ
وفي نحو قول الآخر :

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ نَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ
وفي نحو قول الآخر :

أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

المفعول مَعَهُ

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ « سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً »^(١)
بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشَبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ ، لَا بِالْوَاوِ ، فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ^(٢)
المفعول معه هو : الاسم ، المنتصب ، بعد واو بمعنى مَع .

والناصب له ما تقدمه : من الفعل ، أو شبهه .

فمثال الفعل : « سِيرِي والطريقَ مُسْرِعَةً » أي : سِيرِي مع الطريق ، فالطريق منصوبٌ بِسِيرِي .

ومثال شبه الفعل : « زيد سائرٌ والطريقَ » ، و « أعجبنى سِيرُكَ وَالطَّرِيقَ »
فالطريق : منصوبٌ بِسَائِرٍ وَسِيرِكَ .

وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمَفْعُولِ مَعَ الْوَاوِ ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ حَرْفٍ

(١) د ينصب ، فعل مضارع مبني للجهول « تالي ، نائب فاعل ينصب ، وتالي مضاف
و « الواو ، مضاف إليه » مفعولا ، حال من نائب الفاعل « معه ، مع : ظرف متعلق
بقوله « مفعولا ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه » في نحو ، جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأن في نحو « سيري ، فعل أمر . ويا ، المخاطبة فاعل ،
والجمله في محل جر بإضافة نحو إليها » والطريق ، مفعول معه « مسرعه ، حال من ياء
المخاطبة في قوله سيري .

(٢) « بما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من الفعل ، جار ومجرور
متعلق بقوله سبق الآتي « وشبهه ، الواو عاطفة ، وشبه معطوف على الفعل ، وشبه مضاف
والضمير مضاف إليه ، سبق ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى ما الموصولة ، والجمله لا محل لها صلة « ما ، المجرورة محلا بالباء « ذا ، اسم إشارة مبتدأ
مؤخر « النصب ، بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « لا ، حرف عطف « بالواو ،
جار ومجرور معطوف على بما « في القول ، جار ومجرور متعلق بقوله النصب السابق
« الأحق ، نعت للقول ،

أَخْتَصَّ بِالْأَسْمِ وَلَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ ؛ لَمْ يَعْمَلْ إِلَّا الْجُزْءَ ، كَحُرُوفِ الْجُرْ ، وَإِنَّمَا قِيلَ : « وَلَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ » احْتِرَازاً مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ فَإِنَّهَا اخْتَصَّتْ بِالْأَسْمِ وَلَمْ تَعْمَلْ فِيهِ شَيْئاً ؛ لَكُونِهَا كَالْجُزْءِ مِنْهُ ، بِدَلِيلِ تَخَطُّي الْعَامِلِ لَهَا ، نَحْوُ : « مَرِهَتْ بِالْقَلَامِ » .

وَيُسْنَدُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : « فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مَسْرَعَةً » أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ مَقْيَسٌ فِيمَا كَانَ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَهُوَ : كُلُّ اسْمٍ وَقَعَ بَعْدَ وَاوٍ بِمَعْنَى مَعَ ، وَتَقَدَّمَ فِعْلٌ أَوْ شَبْهُهُ ، وَ [هَذَا] هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِ النُّحَوِيِّينَ ^(١) .

وَكَذَلِكَ يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ : « بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشَبْهُهُ سَبْقُ » أَنَّ عَامِلَهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « وَالنَّيْلَ سِرْتُ » وَهَذَا بِاتِّفَاقٍ ، أَمَّا تَقَدُّمُهُ عَلَى مُصَاحِبِهِ — نَحْوُ : « سَارَ وَالنَّيْلَ زَيْدٌ » — فَفِيهِ خِلَافٌ ، وَالصَّحِيحُ مَنَعُهُ ^(٢) .

(١) يريد الشارح بالمماثلة في قوله « مقيس فيما كان مثل ذلك — إلخ » ، المشابهة فيما ذكر ، وفي كون الاسم الذي بعد الواو بما لا يصح عطفه على ما قبل الواو . وقد اختلف النحاة في هذه المسألة ؛ فذهب الجمهور إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه ، ولم يصح عطفه على ما قبله ، فإنه يكون مفعولاً معه ، وذهب ابن جني إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولاً معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأنه قد ورد عنهم في ما لا يحصى من الشواهد نثراً ونظماً ، وقولهم : سرت والطريق ، واستوى الماء والخشبة — بمعنى ارتفع الماء حتى صار الماء مع الخشبة في مستوى واحد — من غير ضرورة ولا ملجئ ما ، يقطع بذلك .

(٢) اختلف النحاة في تقديم المفعول معه على صاحبه : أيجوز أم لا يجوز ؟ فذهب ابن جني إلى أن ذلك جائز ، والذي يؤخذ من كلامه في كتابه « الخصائص » ، وغيره أنه استدل على جوازه بأمرين ، أولهما أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو ، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه ؛ فنقول : جاء وزيد عمرو ، كما قال الشاعر :

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

عَلَيْكَ — وَرَحْمَةُ اللَّهِ — السَّلَامُ =

وَبَعْدَ « مَا » اسْتِفْهَامٌ أَوْ « كَيْفَ » نَصَبٌ

بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ (١)

حَقُّ الْمَفْعُولِ [معه] أَنْ يَسْبِقَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ ، كَمَا تَقَدَّمَ تَمْثِيلُهُ ، وَسَمِعَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ نَصْبُهُ بَعْدَ « مَا » وَ « كَيْفَ » الِاسْتِفْهَامِيَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلْفِظَ بِفِعْلِ ،

= وَالشَّيْءُ إِذَا أَشْبَهَ الشَّيْءَ أَخَذَ حَكْمَهُ ، وَثَانِي الِاسْتِدْلَالِ أَنْهُ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ الْمَحْتَجُّ بِكَلَامِهِمْ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى مَصَاحِبِهِ كَمَا فِي قَوْلِ يَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ يَمَاتِبُ فِيهَا ابْنُ عَمِهِ :

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَيْمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي
فَزَعِمَ أَنَّ الْوَاوَ فِي قَوْلِهِ وَفُحْشًا ، وَالْمَعِيَّةُ ، وَالْإِسْمُ بَعْدَهُ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ بَعْضِ الْفَرَارِيِّينَ . وَهُوَ مِنْ شِعْرَاءِ الْحِمَاسَةِ :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِيهِ وَالسُّوءَةَ اللَّقْبَا
فَزَعِمَ أَنَّ الْوَاوَ فِي قَوْلِهِ « وَالسُّوءَةَ » ، وَالْمَعِيَّةُ ، وَالْإِسْمُ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ نَقْدَمُ عَلَى مَصَاحِبِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ « اللَّقْبَا » وَأَصْلُ الْكَلَامِ عِنْدَهُ : وَلَا أَلْقِيهِ اللَّقْبَا وَالسُّوءَةَ ،

وَلَيْسَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ جَنِّي بِسَدِيدٍ ، وَلَا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ صَحِيحٌ ، أَمَّا تَشْبِيهُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ بِالْمَعْطُوفِ فَلَنْ سَلْبًا لَهُ شِبْهُهُ بِهِ لَمْ نَسْلَمْ أَنَّ الْمَعْطُوفَ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، بَلْ كَوْنُهُ تَابِعًا يَنَادِي بِأَنَّ ذَلِكَ مَمْتَنِعٌ ، فَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ شَاهِدًا عَلَى تَقْدِيمِ الْمَعْطُوفِ فَضَرُورَةٌ أَوْ مَوْجُودٌ ، وَأَمَّا الْبَيْتَانِ اللَّذَانِ أَنْشَدَهُمَا عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ عَلَى مَصَاحِبِهِ فَبَعْدَ تَسْلِيمِ صِحَّةِ الرِّوَايَةِ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ فِيهِمَا لِلْمَعْطُوفِ وَقَدَّمَ الْمَعْطُوفُ ضَرُورَةً .

(١) « وَبَعْدَ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « نَصَبٌ » الْآتِي ، وَبَعْدَ مُضَافٍ ، وَ « مَا » قَصْدُ لَفْظِهِ : مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَمَا مُضَافٌ وَاسْتِفْهَامٌ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ الدَّالِّ إِلَى الْمَدْلُولِ « أَوْ » عَاطِفَةٌ « كَيْفَ » مَعْطُوفٌ عَلَى « مَا » السَّابِقِ « نَصَبٌ » فِعْلٌ مَاضٍ « بِفِعْلِ » جَارٌ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِنَصَبٍ ، وَفِعْلٌ مُضَافٌ ، وَ « كَوْنٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « مُضَمَّرٌ » نَعَتْ لِفِعْلِ « بَعْضُ » فَاعِلٌ نَصَبٍ ، وَبَعْضُ مُضَافٍ ، وَ « الْعَرَبُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ .

نحو: « ما أنت وزيداً^(١) » و « كيف أنت وقصعة من يزيد » نخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون، والتقدير: ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقصعة من يزيد، فزيداً وقصعة: منصوبان بـ « تكون » المضمر.

وَالْعَظْفُ إِن يُمَكِّنْ بِالْأَضْعَفِ أَحَقُّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ^(٢)

(١) ومن ذلك قول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي :

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ

الشاهد في قوله « ما أنت والسير » حيث نصب « السير » على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه في اللفظ فعل ، ومن ذلك قول الآخر ، وهو من شواهد سيديونية :

أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا بَنَ حَجَلٍ أَشَابَاتٍ يَخْسَلُونَ الْعِبَادَا

بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمَرُوا وَمَا حَضَنٌ وَعَمَرُوا وَالْجِيَادَا ؟

الشاهد في قوله « وما حضن والجياذا » حيث نصب « الجياذا » على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه .

ومع ورود ذلك في كلام العرب المحتج به فإنه قليل ، والكثير في مثل ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله ، كما قال زياد الأعمى :

نُسَكَلْفُنِي سَوِيْقَ التَّمْرِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ ؟

وكما قال أوس بن حجر :

عَدَدَتَ رِجَالًا مِنْ قُعَيْنٍ تَفَجَّسًا فَمَا ابْنُ بُبَيْنَى وَالْتَمَجَّسُ وَالْفَخْرُ ؟

زكما قال الخبل يهجو الزبرقان بن بدر :

يَا زَبْرَقَانُ أَحَابَسِنِي حَلَفٍ مَا أَنْتَ—وَيْبُ أَبِيكَ—وَالْفَخْرُ ؟

(٢) « والعطف » مبتدأ « وإن » شرطية ويمكن ، فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون =

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقِدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ نُصِبَ^(١)

الاسم الواقع بعد هذه الواو : إما أن يمكن عطفه على ما قبله ، أولا ، فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضعفٍ ، أو بلا ضعف .

فإن أمكن عطفه بلا ضعفٍ فهو أحقُّ من النصب ، نحو : « كُنْتُ أَنَا وَزَيْدٌ كَالْأَخَوَيْنِ » فرفعُ « زيد » عطفاً على المضمر المتصل أولى من نصبه مفعولاً معه ؛ لأن العطف يمكن للفصل ، والتشريك أولى من عدم التشريك ، ومثله « سَارَ زَيْدٌ وَعَمَرُو » فرفع « عمرو » أولى من نصبه .

وإن أمكن العطف بضعفٍ فالنصبُ على المعية أولى من التشريك^(٢) ؛

= وجواب الشرط محذوف ، بلا ضعف ، الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، ولا مضاف وضمف : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية ، والجار والمجرور متعلق بـ « يمكن » ، وأحق ، خبر المبتدأ ، وجلة الشرط وجوابه معترضة بين المبتدأ وخبره ، والنصب مختار ، مبتدأ وخبره « لدى » ظرف متعلق بمختار ، ولدى مضاف و « ضعف » مضاف إليه ، وضعف مضاف ، و « النسق » مضاف إليه .

(١) « النصب » مبتدأ « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يجز » فعل مضارع فعل الشرط « العطف » فاعل يجز ، وجواب الشرط محذوف « يجب » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أو اعتقد » أو : عاطفة ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجواباً تقديره أنت « إضمار » مفعول به لا اعتقد ، وإضمار مضاف و « عامل » مضاف إليه « نصب » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو اعتقد ، ويجوز أن يكون يجب جواب الشرط ، وتكون جملة الشرط وجوابه — على هذا — في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) الضعف الذي لا يتأني معه العطف إما أن يكون لفظياً : أى عائداً إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب ، وإما أن يكون معنوياً . وقد مثل الشارح للضعف اللفظي ، ولم يمثل للضعف المعنوي : أى الذي يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى . ومن أمثلته قولهم « لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها » ، وبيانه أنك لو عطفت الفصيل =

لسلامته من الضعف ، نحو : « سِرْتُ وزيداً » ؛ فنصبُ « زيدٍ » ، أوْلى من رَفَعِهِ ؛
لضعف العطف على المضمَر المرفوع المتصل بلا فاصل .

وإن لم يمكن عَطْفُهُ تَعَيَّنَ النصبُ : على المعية ، أو على إختصار فعل [يليق به] ،
كقوله :

— ١٦٦ — * عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

= على الناقة لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقة متسبب عن مجرد تركك لإياها ، وليس
كذلك ، فيلزمك أن تجعل التقدير على العطف : لو تركت الناقة وتركت فصيلها يرضعها —
تعنى يتمكن من رضاعها — لرضعها ، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيصير به المعنى :
لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها ، وهذا صحيح مؤد إلى المقصود ، لأن المعية يراد بها
المعية حساً ومعنى ؛ فالتكلف الذى استوجبه العطف لتصحيح المعنى هو الذى جعله
ضعيفاً ، ومثله قول الشاعر :

إِذَا أُعْجِبْتُكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنْ أَمْرٍ فَدَعُهُ وَوَاكِلُ أَمْرِهِ وَاللَّيَالِيَا

لأذلو عطف « الليالي » ، على « أمره » ، لكنك محتاجاً إلى تقدير : واكل أمره الليالي وواكل
الليالي لأمره ، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه فلا يحوج
إلى شيء .

١٦٦ — هذا البيت من الشواهد التى لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين ، وقد
اختلفوا فى تتمته ، فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت ، وأن تمامه :

* حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا *

ويرويه العلامة الشيرازى بحز بيت ، ويروى له صدرا هكذا :

* لَمَّا حَطَّطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا *

اللغة : « شتت » ، يروى فى مكانه « بدت » وهما بمعنى واحد « همالة » ، اسم مبالغة من
همت العين ، إذا انهمرت بالدموع .

الإعراب : « علفتها » ، فعل وفاعل ومفعول أول « تبنا » ، مفعول ثان « وماء » ،
ظاهره أنه معطوف على ما قبله ، وستعرف ما فيه « بارداً » ، صفة للمعطوف الذى هو ماء =

فأما : منصوب على المعية ، أو على إضرار فعل يليق به ، والتقدير : « وسقيتها ماء باردًا » وكقوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) ، وشركاءكم ، لا يجوز عطفه على « أكرم » ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ؛ إذ لا يصح أن يقال : « أجمعت شركائي » وإنما يقال : « أجمعتُ أمري ، وجمعتُ شركائي ، فشركائي : منصوب على المعية ، والتقدير — والله أعلم — فأجمعوا أكرم مع شركائكم ، أو منصوب بفعل يليق به ، والتقدير : « فأجمعوا أكرم وأجمعوا شركاءكم » .

* * *

== الشاهد فيه : قوله « وماء » ، فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله ، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف ، إذ لا يقال « علفتها ماء » ومن أجل ذلك كان نسيجه على أحد ثلاثة أوجه : إما بالنصب على المعية ، وإما على تقدير فعل يعطف على « علفتها » ، والتقدير : علفتها تبنًا وسقيتها ماء ، وإما على أن تضمن « علفتها » معنى « أنلتها » ، أو « قدمت لها » ونحو ذلك ليستقيم الكلام ، وقد ذكر الشارح في البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثة .

وسياق لهذا نظائر نذكرها مع شرح الشاهد (رقم ٢٩٩) في مباحث عطف النسق ، إن شاء الله تعالى .

الاستثناء

مَا أُسْتَنْتِ «أَلَا» مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كُنْفٍ اُنْتُخِبَ^(١)
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَأَنْصَبَ مَا انْقَطَعَ ، وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ^(٢)

حكم المستثنى بـ «إِلَّا» النَّصْبُ ، إن وقع بعد تمام الكلام الموجب ، سواء

(١) د ما ، اسم موصول مبتدأ ، استثنت ، استثنى : فعل ماض ، والتاء للأنثى
«إِلَّا» قصد لفظه : فاعل استثنت ، والجملة من استثنت وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد
إلى الموصول محذوف ، والتقدير : ما استثنته إلا د مع ، ظرف متعلق باستثنت ، ومع
مضاف و د تمام ، مضاف إليه د ينتصب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من ينتصب وفاعله في محل رفع
خبر المبتدأ د وبعد ، ظرف متعلق بقوله د انتخب ، الآتى ، وبعد مضاف ، و د نفي ، مضاف
إليه د أو ، حرف عطف د كنفى ، الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفي ، والكاف
مضاف ونفي مضاف إليه د انتخب ، فعل ماض مبنى للمجهول :

(٢) د إيتباع ، نائب فاعل لانتخب في آخر البيت السابق ، وإيتباع مضاف ، و د ما ،
اسم موصول : مضاف إليه ، وجملة د اتصل و فاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة
د وانصب ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت د ما ، اسم موصول :
مفعول به لانصب ، وجملة د انقطع ، و فاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة د وعن
تميم ، جار ومجرور متعلق بقوله د وقع ، الآتى ، فيه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
مقدم د إبدال ، مبتدأ مؤخر ، وجملة د وقع ، من الفعل الماضى و فاعله المستتر فيه جوازا
تقديره هو يعود إلى إبدال في محل رفع نعت لإبدال ، والتقدير : إبدال كائن في المنقطع
وقع عن تميم ، ويجوز أن تجعل جملة د وقع ، و فاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبرا عن
المبتدأ ، وعلى هذا يكون قوله د عن تميم ، وقوله د فيه ، جارين ومجرورين يتعلق كل منهما
بوقع ، والتقدير : وإبدال واقع في المنقطع عن تميم .

كان متصلاً أو منقطعاً^(١) ، نحو : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا » ، وضربت القوم إلا زيداً ،
ومررت بالقوم إلا زيداً ، وقام القوم إلا حماراً ، وضربت القوم إلا حماراً ،

(٣) قد وقع في كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب
على الاستثناء ، بل جاء تابعاً لما قبله في إعرابه .
من ذلك قول الأختل التغلبي :

وَالْبَصْرِيمَةُ مِنْهُمْ مَنَزِلُ خَلْقٍ عَافٍ تَغْيِيرُ إِلَّا التَّوَيُّ وَالْوَيْدُ

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « تغير إلا التوى والويد » فإن الكلام — بحسب
الظاهر — موجب ، إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهة ، وهو تام لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه
وهو الضمير المستتر في « تغير » العائد على المنزل ، فكان من حق الكلام على هذا أن ينتصب
ما بعد إلا على أنه مستثنى ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعاً على أنه بدل من الضمير المستتر
في تغير الذي هو المستثنى منه .

ومن ذلك قول الآخر :

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالدَّبُورُ

ومحل الشاهد من هذا البيت قوله « تغيب عنه أقربوه إلا الصبا والدبور » ، فإن الكلام
موجب ، إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهة ، وهو تام ، لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو قوله
« أقربوه » ، فكان من حق العربية أن ينتصب الاسم الواقع بعد إلا ، لكن الشاعر قد جاء به
مرفوعاً على أنه بدل من الاسم الواقع قبلها وهو المستثنى منه .

وقد بين العلماء في هذين البيتين ونحوهما أن هذا الظاهر غير مراعى ولا ملتفت إليه ،
وأن الكلام — وإن كان إيجاباً في الظاهر — نفي عند التحقيق ، لأن معنى « تغير » في البيت
الأول « لم يبق على حاله » ، ومعنى « تغيب عنه أقربوه » في البيت الثاني « لم يحضروا » ، وأنت
تعلم أن الشاعر الأول لو أنه قال « لم يبق على حاله إلا التوى والويد » ، وأن الشاعر الثاني
لو قال « لم يحضر أقربوه إلا الصبا والدبور » ، لكان يجوز لكل واحد منهما أن يرفع ما بعد
إلا على البدلية وأن ينصبه على الاستثناء ، فقد صنع كل منهما ما يجوز له لأنه فهم أن الكلام
إذا كان بمعنى كلام منفي أخذ حكم الكلام المنفي .

وعلى هذا يكون مراد النحويين بقولهم فيما يجب نصبه على الاستثناء « كلام موجب » ،
أنه ليس منفيّاً مطلقاً ، لا في اللفظ ولا في المعنى ، فافهم ذلك وتدبره .

ومررت بالقوم إلا حماراً « فـ «زيداً» في هذه المثل منصوب على الاستثناء ، وكذلك « حماراً » .

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة « إلا » ، واختار المصنف — في غير هذا الكتاب — أن الناصب له « إلا » وزعم أنه مذهب سيبويه^(١) وهذا معنى قوله : « ما استثنيت ألا مع تمام ينتصب » أى : أنه ينتصب الذى استثنته « إلا » مع تمام الكلام ، إذا كان موجباً

(١) للنحاة في ناصب الاسم الواقع بعد « إلا » خلاف طويل ، غير أن أشهر مذاهبهم في ذلك تلتخص في أربعة أقوال :

الاول : أن الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق على « إلا » بواسطتها ، فيكون عمل « إلا » هو تعديّة ما قبلها إلى ما بعدها ، كحرف الجر الذى يعدى الفعل إلى الاسم ، غير أن هذه التعديّة بالنظر إلى المعنى ، وهذا مذهب السيرافى ، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه ، وقال الشلوبين : إنه مذهب المحققين .

الثانى : أن الناصب له هو نفس « إلا » وهو مذهب ابن مالك الذى صرح به في غير هذا الكتاب ، وعباراته في الألفية تشير إليه ، أفلا ترى أنه يقول في مطلع الباب : ما استثنيت إلا ، ثم يقول بعد أبيات : وألغ إلا ، وهى عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل .

الثالث : أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل « إلا » باستقلاله ، لا بواسطتها كالمذهب الاول .

الرابع : أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه « إلا » والتقدير : استثنى زيدا ، مثلاً ويرد على المذهبين الاول والثالث أنه قد لا يكون في الكلام المتقدم على « إلا » ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه ، تقول : إن القوم اخوتك إلا زيدا ، فكيف تقول : إن العامل الذى قبل « إلا » هو الناصب لما بعدها ؟ سواء أ قلنا : إنه ناصب على الاستقلال أم قلنا : إنه ناصب بواسطة « إلا » .

ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا في هذا المثال وما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل « إلا » بما يصلح لعمل النصب ، وهذا الجواب — مع إمكانه — ضعيف ، للتكلف الذى يلزمه .

فإن وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجب — وهو المشتمل على النفي ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفي : النهي ، والاستفهام — فإما أن يكون الاستثناء متصلاً ، أو منقطعاً ، والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله ، وبالمقطع : ألا يكون بعضاً مما قبله .

فإن كان متصلاً ، جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتياعه لما قبله فى الإعراب ، وهو المختار^(١) ، والمشهور أنه يدل من متبوعه^(٢) ، وذلك نحو : « ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ،

(١) أطلق الشارح — رحمه الله — اختيار إتياع المستثنى منه إذا كان الكلام تاماً منقياً ، وليس هذا الإطلاق بسديد ، بل قد يختار النصب على الاستثناء ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

الأول : وسيأتى فى كلامه : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : ما زارنى إلا زيداً أحد ، فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية ، لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع ، أو تغير الحال ؛ فيصير التابع متبوعاً ، والمتبوع تابعاً .

الثانى : أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفواصل طويلة ، نحو أن تقول : لم يزرنى أحد أثناء مرضى مع انقضاء زمن طويل إلا زيداً ، واختيار النصب على الاستثناء فى هذا الموضع لأن الإتياع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع ، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما ، ونازع فى هذا أبو حيان .

الثالث : أن يكون الكلام جواباً لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى ، وذلك كأن يقول لك قائل : نصح التلاميذ إلا علياً ، فنقول له : ما نصحوا إلا علياً ، وإنما اختير النصب على الاستثناء هنا لئتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه .

(٢) هذا الذى ذكره الشارح من أن المستثنى بعد الكلام التام المنقى يدل من المستثنى منه هو مذهب البصريين ، يقولون : إنه يدل بعض من كل ، فأما الكوفيون فذهبوا إلى =

وإلا زيدا ، ولا يقيم أحدٌ إلا زيدا ، وإلا زيدا ، وهل قام أحدٌ إلا زيدا ؟ وإلا زيدا ، وما ضربتُ أحدًا إلا زيدا ، ولا تضرب أحدًا إلا زيدا ، وهل ضربتُ أحدًا إلا زيدا ؟ ؛ فيجوز في « زيدا » أن يكون منصوبًا على الاستثناء ، وأن يكون منصوبًا على البدلية من « أحد » ، وهذا هو المختار ، وتقول : « ما مررتُ بأحدٍ

== أن ، إلا ، في هذا الموضع حرف عطف ، وما بعده معطوف عطف النسق على الاسم الذي قبلها ، وكان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب — وهو كوفي — يقول : كيف يكون بدلا ، وهو موجب ومتبوعه مني ؟ وقد أجاب عن هذا الاعتراض أبو سعيد السيرافي شارح كتاب سيويوه بأنا إنما جعلناه بدلا منه في عمل العامل فيه ، وتخالفا في النفي والإثبات لا يمنع البدلية ، لأن سبيل البديل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه ، وقد وأينا التوابع تتخالف في النفي والإثبات ، من ذلك النعت في نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا لبيب .

وقد بين ذلك العلامة السيوطي بيانا وافيا ، وهاك عبارته وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيين ، وإلا عندهم حرف عطف ، لأنه مخالف للأول ، والمخالفة لا تكون في البديل ، وتكون في العطف بيل ولا ولكن ، وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض لأن الثاني فيه مخالف للأول في المعنى ، وقد قالوا : مررت برجل لا زيد ولا عمرو ، وهو هنا بدل لا عطف ، لأن من شرط لا العاطفة ألا تتكرر ، وقال ابن الضائع : لو قيل إن البديل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عيقت في باب البديل لكان وجها ، وهو الحق ، وحقيقة البديل هنا أنه يقع مع الأول ويبدل مكانه .

وزعم بعض النحويين أن الإتيان يختص بما يكون فيه المستثنى منه مفردا ، وهو مردود بقوله تعالى : (ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم) فشهداء جمع ، وقد أبدل منه .

وشرط بعض القدماء لجواز الإتيان عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب — يعني أن يكون مما يختص بالاستعمال بعد النفي كأحد وعرب وديار — وهو مردود بالسماع ، فقد قال الله تعالى (ما فعلوه إلا تلليل منهم) .

إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِلَّا زَيْدًا ، وَلَا تَمُرُّ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِلَّا زَيْدًا ، وَهَلْ مَرَرْتَ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ؟ وَإِلَّا زَيْدًا .

وهذا معنى قوله : « وبعد نفى أو كنفى انتخب إتباع ما اتصل » أى : اختيار إتباع الاستثناء المتصل ، إن وقع بعد نفى أو شبه نفى ^(١) .

(١) قد يمتنع لسبب صناعى إبدال ما بعد إلا فى الكلام التام المنفى عما قبلها ، وذلك كأن تقول : ما جاءنى من أحد إلا زيد ، أو تقول : لا أحد فيها إلا زيد .
وبيان تعذر الإبدال على اللفظ فى المثال الأول من هذين المثالين أن ما بعد إلا ، فيه — وهو زيد — معرفة بالعلية ، وذلك ظاهر ، وهو مثبت ، لأنه مستثنى من نفى ، وإلا توجب لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، فلو أنك أبدلت وزيدا ، فى هذا المثال بالجر لكانت قد جعلته معمولا لمن الزائدة العاملة فى « أحد » المبدل منه ، وأنت تعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على نكرة منفية ، و « زيد » معرفة مثبتة كما أنبأتك .

وأما بيان التعذر المذكور فى المثال الثانى فحاصله أنك لو أبدلت زيدا بالنصب تبعاً للمبدل منه — وهو أحد الواقع اسماً للنافية للجنس — لكانت قد أعملت لا النافية للجنس فى معرفة ، وقد علمت أن لا النافية للجنس لا تعمل إلا فى النكرات ، ولذلك نظائر كثيرة .

فإذا رأيت شيئاً من ذلك ، فلا تغترر بأنه يجوز لك الإبدال فتسرع إلى الإبدال على لفظ المبدل منه من الكلام ، بل تدبر الأمر ، وانظر فى المبدل منه ، ثم انظر فى البدل : هل يجوز لك أن تضعه فى موضع المبدل منه ، فإن أداك النظر إلى أنه يجوز لك أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فلا تردد فى أن تبدل على اللفظ ، وإن أداك النظر إلى أنه لا يجوز لك أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فى هذا الكلام فاعدل إلى الإبدال على الموضع ، ففى المثال الأول — وهو ما جاءنى من أحد إلا زيد — المبدل منه فاعل مجرور لفظاً بمن الزائدة وموضعه رفع لأن كل فاعل مرفوع ، ولا يصح لك أن تضع زيدا فى هذا الكلام موضع أحد ، فأبدله على الموضع وانطق به مرفوعاً ، وفى المثال الثانى — وهو لا أحد فيها إلا زيد — المبدل منه اسم لا ، ولا يصح وضع زيد موضعه ، ولكن اسم لا أصله مبتدأ ، أو لا ، واسمها فى قوة مبتدأ كما صرح به سيبويه وذكرناه مراراً فى باب لا ، والمبتدأ يكون معرفة فارفع زيدا .

وإن كان الاستثناء منقطعاً تَعَيَّنَ النصبُ عند جمهور العرب ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حماراً » ، ولا يجوز الإتيانُ ، وأجازه بنو تميم ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حماراً ، وما ضربت القومَ إلا حماراً ، وما مررت بالقوم إلا حماراً » .

وهذا هو المراد بقوله : « وَانْصَبْ ما انقطع » أى : انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتيانه .

فغنى البيتين أن الذى استثنى بـ « إِلَّا » ينتصبُ ، إن كان الكلامُ مُوجِباً ووقع بعد تمامه ، وقد تَبَّهَ على هذا التقييدِ بذكره حُكْمُ النفي بعد ذلك ، وإطلاقُ كلامِهِ يدلُّ على أنه ينتصب ، سواء كان متصلاً أو منقطعاً .

وإن كان غيرَ مُوجِبٍ — وهو الذى فيه نفي أو شبه نفي — انْخِصَبَ — أى : اختيرَ — إتيانُ ما اتصل ، ووجب نصبُ ما انقطع عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتيانَ المنقطع .

* * *

وَعَبَّرُ نَصْبِ سَابِقِ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي ، وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ^(١)

(١) « وغير ، مبتدأ ، وغير مضاف و « نصب » مضاف إليه ، ونصب مضاف و « سابق » مضاف إليه « فى النفي » جار ومجرور متعلق بقوله « يأتى » ، الآتى « قد » حرف دال على التقليل ، وجملة « يأتى » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « غير نصب » فى محل رفع خبر المبتدأ « ولكن » حرف استدراك « نصبه » نصب : مفعول مقدم لاختر ، ونصب مضاف والهاء مضاف إليه « اختر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إن » شرطية « ورد » فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إن ورد فاختر نصبه .

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه^(١)، فإما أن يكون الكلامُ مُوجِباً، أو غير مُوجِبٍ.

فإن كان مُوجِباً وجب نَصْبُ المستثنى، نحو: « قام إلا زيدا القومُ ».

وإن كان غير مُوجِبٍ فالتختار نَصْبُهُ؛ فتقول: « ما قام إلا زيدا القومُ »،

ومنه قوله:

١٦٧ — فَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

وقد رُوِيَ رَفَعُهُ؛ فتقول: « ما قام إلا زيدا القومُ » قال سيبويه: « حدثني

(١) لتقديم المستثنى ثلاث صور، الأولى أن يتقدم على المستثنى منه فقط، والثانية أن يتقدم على العامل فيه فقط ويتقدم المستثنى منه نحو قولك: « القوم إلا زيدا أكرمت، والثالثة أن يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعاً نحو: « إلا زيدا أكرمت القوم، وفي هذه خلاف.

وسنعود إلى هذه المسألة مرة أخرى (في شرح ش ١٧٥) فنجليها لك.

١٦٧ — البيت للكيت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية، يمدح فيها آل النبي

صلى الله عليه وسلم، وأولها قوله:

طَرِبْتُ، وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا كَيْبًا مَنِي، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

اللغة: « طربت، الطرب: استخفاف القلب من حزن أو فرح أو هو « البيض، جمع بيضاء وهي المرأة النقية « وذو الشيب يلعب، جعله بعض النحاة - ومنهم ابن هشام في المغني - على تقدير همزة الاستفهام، وكأنه قد قال: « أو ذو الشيب يلعب؟ » ودليل صحته أنه يروى في مكانه « أذو الشيب يلعب، « شيعه، أشياح وأنصار « مذهب الحق، يروى في مكانه « مشعب الحق، والمراد: أنه لا قصد له إلا طريق الحق.

الإعراب: « وما، نافية « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا، أداة استثناء « آل، مستثنى، وآل مضاف، و « أحمد، مضاف إليه « شيعه » مبتدأ مؤخر، وهو المستثنى منه، « ومالي إلا مذهب الحق مذهب، مثل الشطر الأول في الإعراب تماماً.

الشاهد فيه: قوله « إلا آل أحمد، وقوله « إلا مذهب الحق، حيث نصب المستثنى إلا في الموضعين، لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي، وهذا هو المختار.

يُوسُ أَنْ قَوْمًا يُؤْتَقُ بِعَرِيَّتِهِمْ يَقُولُونَ : مَالِي إِلَّا أَخُوكَ نَاصِرٌ » وَأَعْرَبُوا الثَّانِي بَدَلًا
مِنَ الْأَوَّلِ [عَلَى الْقَابِ] [لِهَذَا السَّبَبِ] وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٦٨ — فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً
إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فمضى البيت : إنه قد ورد في المستثنى السابق غيرُ النصب — وهو الرفعُ —

١٦٨ — البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي صلى الله عليه وسلم ، من قصيدة يقولها في يوم
بدر ، وأولها قوله :

أَلَا يَا لَقَوْنِي هَلْ لِمَا حُمُ دَافِعُ ؟ وَهَلْ مَأْمُضِي مِنْ صَاحِ الْعَيْشِ رَاجِعُ ؟
اللغة : « حم ، تقول : حم الأمر - بالبناء للجهول - ومعناه قدر ، وتقول : قد
حمه الله ، وأحمه ، تريد قدره وهياً أسبابه » يرجون ، يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعة
شفاعته صلى الله عليه وسلم ، وهى المقام المحمود الذى ذكره الله تعالى فى قوله (عسى أن
يعطىك ربك مقاماً محموداً) .

الإعراب : « فإنهم ، إن : حرف توكيد ونصب ، هم : اسمه » يرجون ، فعل
وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر إن « منك ، جار ومجرور متعلق بـ يرجون » شفاعته ،
مفعول به ليرجون « إذا ، ظرفية » لم ، نافية جازمة « يكن » فعل مضارع تام مجزوم
بلم « إلا ، أداة استثناء » النبيون ، مستثنى ، وستعرف ما فيه « شافع ، فاعل يكن ، وهو
المستثنى منه .

الشاهد فيه : قوله « إلا النبيون ، حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه ،
والكلام منقى ، والرفع فى مثل ذلك غير المختار ، وإنما المختار نصبه ، هذا هو الظاهر ،

وقد خرج به بعض النحاة على غير ظاهره ؛ ليطابق المختار عندهم ، فذهبوا إلى أن
قوله « النبيون ، معمول لما قبل إلا ، أى أنه فاعل يكن ، فيكون الكلام استثناء مفرغاً : أى
لم يذكر فيه المستثنى منه ، وقوله « شافع ، بدل كل مما قبله ، ويكون الأمر على عكس
الأصل ؛ فالذى كان بدلاً صار مبدلاً منه ، والذى كان مبدلاً منه قد صار بدلاً ، وتغير نوع
البديل فصار بديل كل بعد أن كان بديل بعض .

وذلك إذا كان الكلام غيرَ مُوجَب ، نحو : « ما قام إلا زيد القوم » ولكن المختار نصبه .

وعلم من تخصيصه ورُود غيرِ النصب بالنفي أنَّ الموجَب يتعين فيه النصب ، نحو : « قام إلا زيداً القوم » .

وَإِنْ يُفَرِّغُ سَابِقٌ « إِلَّا » لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ « أَلَا » عُدِمَا^(١)
إذا تفرَّغَ سابقُ « إِلَّا » لما بعدها — أى : لم يشتغل بما يَطْلُبُهُ — كان الاسمُ الواقعُ بعدَ « إِلَّا » مُعْرَبًا بإعراب ما يقتضيه ما قبل « إِلَّا » قبل دخولها ، وذلك نحو : « ما قام إلا زيد ، وما ضربتُ إلا زيداً ، وما مررتُ إلا بزيد » فـ « زيد » : فاعل مرفوع بقام ، و « زيداً » : منصوب بضربت ، و « بزيد » : متعلق بمررت ، كما لو لم تذكر « إِلَّا » .

(١) « وان ، شرطية و يفرغ ، فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط ، سابق ، نائب فاعل ليفرغ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، و فاعله ضمير مستتر فيه ، إلا ، قصد لفظه : جعله الشيخ خالد مضافاً إليه ، وليس هذا الإعراب بشيء ، بل هو مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل منون ، وترك تنوينه يخل بوزن البيت « لما » جار ومجرور متعلق بيفرغ و بعده ، ظarf مبنى على الضم لانهقطاعه عن الإضافة لفظاً فى محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلاً باللام « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً « كما » الكاف جارة ، ما زائدة « لو » مصدرية « إلا » قصد لفظه : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « عدما » فعل ماضى مبنى للجهول ، والآف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إلا ، و « لو » ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « يكن » ، وتقدير الكلام : يكن هو كائنا كعدم إلا فى الكلام .

وهذا هو الاستثناء المفرغ^(١) ولا يقع في كلام مُوجِبٍ^(٢) فلا تقول : « ضَرَبْتُ
إلا زيدا » .

وَأُلغِ «إِلَّا» ذَاتَ تَوْكِيدٍ : كَلَا تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا^(٣)
إذا كررت «إِلَّا» لقصد التوكيد لم تُؤثِّرْ فيما دخلت عليه شيئاً ، ولم تُقَدِّ

(١) يجوز تفريغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات كالفاعل ونائبه
والمفعول به ، ويستثنى من ذلك : المفعول معه ، والمصدر المؤكد لعامله ، والحال
المؤكدة ؛ فلا يجوز أن تقول : ما سرت إلا والليل ، ولا أن تقول : ما ضربت إلا
ضرباً ، ولا أن تقول : لا تمث إلا مفسداً ، وذلك لأن الكلام في هذه المثل ونحوها
يتناقض صدره مع مجزؤه .

(٢) أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب ، ولم يفرق
بين أن يكون ما بعد إلا فضلة وأن يكون عمدة ، وللنحاة في هذا الموضوع مذهبان :
أحدهما : أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقاً كما يقتضيه إطلاق الشارح ، وهو مذهب
الجمهور ، واختاره الناظم ، والسري في ذلك أنك لو كنت تقول « ضربت إلا زيدا » ، لكان
المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا ، وهذا مستحيل ، وقيام قرينة تدل على أنك تريد
بالناس جماعة مخصوصة ، أو أنك قصدت إلى المبالغة — يجعل الفعل الواقع على بعض
الناس واقعاً على كلهم ، تنزيلاً لهذا البعض منزلة الكل ، لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض —
أمر نادر ، فلا يجعل له حكم .

والمذهب الثاني لابن الحاجب ، وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب
بشرطين ، الأول : أن يكون ما بعد إلا فضلة ، والثاني : أن تحصل فائدة ، وذلك كقولك :
قرأت إلا يوم الجمعة ، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجوز .

(٣) « وألغ » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إلا » ، قصد
لفظه : مفعول به لاألغ « ذات » ، حال من « إلا » ، وذات مضاف ، و « توكيد » ، مضاف
إليه « كلا » ، السكاف جارة لقول محذوف ، لا : ناهية « تمرر » ، فعل مضارع مجزوم بلا ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بهم » ، جار ومجرور متعلق بتمرر « إلا » حرف
استثناء « الفتى » ، مستثنى ، والمستثنى منه الضمير المجرور محلاً بالباء « إلا » ، توكيد لإلا السابقة
« العلا » ، بدل من « الفتى » ، بدل كل من كل .

غير تأكيد الأولى ، وهذا معنى إلغائها ، وذلك في البدل والعطف ، نحو : « ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ إلا أخيكَ » ف « أخيك » بدل من « زيد » ولم تؤثر فيه « إلا » شيئاً ، أى لم تُفد فيه استثناءً مستقلاً ، وكأنك قلت : ما مررت بأحدٍ إلا زيد أخيك ، ومثله : « لا تمرُّز بهم إلا الفتى إلا العلاء » [والأصل : لا تمرُّز بهم إلا الفتى العلاء] ف « العلاء » بدل من الفتى ، وكررت « إلا » تأكيداً ، ومثال العطف « قام القوم إلا زيداً وإلا عمرًا » والأصل : إلا زيداً وإلا عمرًا ، ثم كررت « إلا » تأكيداً ، ومنه قوله :

١٦٩ - هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

والأصل : وَطُلُوعُ الشَّمْسِ ، وكررت « إلا » تأكيداً .

١٦٩ - البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، واسمه خويلد بن خالد ، والبيت مطلع قصيدة له ،

وبعده قوله :

أَبَى الْقَلْبُ إِلَّا أَمَّ غَمْرُو ، وَأَصْبَحَتْ تُحَرِّقُ نَارِي بِالشَّكَاةِ وَنَارُهَا
وَعَايَرَهَا الْوَاشُونَ أَنِّي أَحِبُّهَا وَتِلْكَ شَكَاةُ ظَاهِرٍ عَنْكَ عَارُهَا

اللغة : « غيارها ، بزنة قيام - هو مصدر بمعنى الغياب « تحرق ، بالبناء للجهول - توقد ، وتذكى ، وتشعل « بالشكاة ، بفتح الشين - أراد ما يكون من كلام الواشين من التآثم « عايرها الواشون ، نسبوها إلى العار ، وهو كل ما يوجب الندم .

الإعراب : « هل ، حرف استفهام بمعنى النفي « الدهر ، مبتدأ « إلا ، أداء استثناء ملغاة « ليلة ، خبر المبتدأ « ونهارها ، الواو عاطفة ، نهار : معطوف على ليلة ، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا ، الواو عاطفة ، وإلا زائدة للتوكيد « طلوع ، معطوف على ما قبله ، وطلوع مضاف و « الشمس ، مضاف إليه « ثم ، عاطفة ، غيارها ، غيار : معطوف على طلوع ، وغيار مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وإلا طلوع الشمس ، حيث تكررت إلا ، ولم تفد غير مجرد التوكيد ، فألغيت « وعطف ما بعدها على ما قبلها ، ونظير زيادة « إلا ، في هذا الموضع =

وقد اجتمع تكرارها في البذل والعطف في قوله :

١٧٠ — مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رِسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

= زيادة د لا ، في نحو قولك : مرتت برجل لا كريم ولا شجاع ؛ فالواو عاطفة لما بعد د لا ، الثانية على ما بعد د لا ، الأولى ، وليست د لا ، الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على مدخول الأولى :

١٧٠ — هذا البيت لراجز لم يسمه أحد ممن اطلعنا على أقوالهم ، وهو من شواهد

سيبويه (١ / ٢٧٤) .

اللغة : « شيخك » هكذا يقرأه الناس قديماً وحديثاً بالياء المثناة بعدها خاء معجمة ، ويشتهر على ألسنة الجميع أنه الجمل ، ولسكننا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ في كتب اللغة الموثوق بها ، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل الذي طعن في السن ، وعلى هذا يفسر الرسم كما قال الأعلام بالسعي بين الصفا والمروة ، ويفسر الرمل بالسعي في الطواف ، وكأنه قال : لا منفعة في ولا عمل عندى أفوق فيه غيرى إلا هذان ، وزعم بعض الناس أن الصواب في رواية هذه الكلمة « شنجك » ، بالنون والجيم الموحدين . وهو الجمل ، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن ، وكان الذى دعاه إلى ادعاء التصحيف ثم إلى هذا التفسير ذكر الرسم والرمل ، ولكن الذى عليه الرواة الاثبات من المتقدمين أولى بالاتباع ؛ إذ كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل ، و « رسيمه ورملة » على هذه الرواية الأخيرة ضربان من السير .

المعنى : المراد على الوجه الأخير : لا منفعة لك من جمك إلا في نوعين من سيره ، وهما الرسم والرمل ، وقد بينا لك المعنى على الرواية الأصلية التى اخترناها وصوبناها .

الإعراب : « ما » نافية « لك » جار ومجرور ، ومثله « من شيخك » ، ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وشيخ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر ؛ وعمل مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » زائدة للتوكيد « رسيمه » رسم : بدل من عمل ، بدل بعض من كل ، ورسم مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : زائدة للتوكيد « رملة » رمل : معطوف على رسيمه ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا رسيمه وإلا رملة » حيث تكررت « إلا » في البذل والعطف ، ولم تغد غير مجرد التوكيد ، وقد ألغيت .

والأصلُ : إِلاَّ عَمَلَهُ رَسِيمُهُ وَرَمَلَهُ ، فـ « رَسِيمُهُ » : بدل من عمله ، « وَرَمَلَهُ » معطوف على « رَسِيمُهُ » ، وكررت « إِلاَّ » فيهما تأكيداً .

وَإِنْ تُكَرَّرُ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعَ تَفْرِيعُ التَّأْيِيدِ بِالْعَامِلِ دَعٍ (١)
فِي وَاحِدٍ يَمَّا يِلَّا اسْتِثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي (٢)

إذا كرَّرتُ « إِلاَّ » لغير التوكيد — وهى : التى يُقَصَّدُ بها ما يُقَصَّدُ بما قبلها من الاستثناء ، ولو أُنْقِطَتْ لما فُهِمَ ذلك — فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء مُفَرَّغًا ، أو غير مُفَرَّغٍ .

(١) « وإن ، شرطية ، تكرر ، فعل مضارع مبنى للجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على « لا ، لا ، عاطفة ، لتوكيد ، معطوف على جار ومجرور محذوف ، والتقدير : وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد » دفع ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، مع : ظرف متعلق بدع الآتى ، ومع مضاف ، و « تفریع » مضاف إليه « التأثير » مفعول به لدع مقدم عليه « بالعامل » جار ومجرور متعلق بالتأثير « دع ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجمله فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « فى واحد ، جار ومجرور متعلق بدع فى البيت السابق « مما ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد « يِلَّا ، جار ومجرور متعلق باستثنى الآتى « استثنى » فعل ماضى مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة المحرورة حلا بمن ، والجملة من استثنى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « وليس ، فعل ماضى ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد « عن نصب » جار ومجرور متعلق بمغنى الآتى ، ونصب مضاف وسوى من « سواء » مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « مغنى » خبر ليس ، ووقف عليه كلغة ربيعة ، ويجوز أن يكون مغنى اسم ليس ، وخبرها حينئذ محذوف أى وليس مغنى عن نصب سواء موجودا .

فإن كان مُفَرَّغًا شَفَّلَتَ العاملَ بِوَاحِدٍ وَنَصَبَتَ الباقي ؛ فتقول : « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » ولا يَتَعَيَّنُ وَاحِدٌ مِنْهَا لِشَفْلِ العاملِ ، بل أيها شَفَّلَتَ شَفَّلَتَ العاملَ بِهِ ، وَنَصَبَتَ الباقي ، وهذا معنى قوله : « فمع تفرغ — إلى آخره ، أى : مع الاستثناء المفرغ أَجْعَلْ تأثيرَ العاملِ فى واحد مما استثنيتَه بإِلا ، وانصب الباقي .

وإن كان الاستثناءُ غيرَ مُفَرَّغٍ — وهذا هو المراد بقوله — :

وَدُونَ تَفْرِيجُ : مَعَ التَّقْدِمِ نَصَبَ الْجَمِيعِ أَحْكَمُ بِهِ وَالتَّزِمِ (١)
وَأَنْصِبْ لِتَأْخِيرِ ، وَجِىءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ (٢)
كَلِمَ يَفْعُوا إِلَّا أَمْرُؤُا إِلَّا عَلَى وَحُكْمِهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ (٣)

(١) «ودون» ظرف متعلق بأحكم ، ودون مضاف و «تفريج» مضاف إليه و مع التقديم ، مثله نصب ، مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ونصب مضاف و «الجميع» مضاف إليه «أحكم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بأحكم و «التزم» الواو عاطفة ، التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف : أى التزم ذلك الحكم .

(٢) «وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لتأخير» جار ومجرور متعلق بأنصب «وجىء» الواو عاطفة ، جىء : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بواحد» جار ومجرور متعلق بجىء «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد «كما» السكاف جارة ، وما : زائدة «لو» مصدرية «كان» فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل «كان» و «ولو» ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالسكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جر صفة ثانية لواحد ، أو فى محل نصب حال منه ، لأنه تخصص بالوصف .

(٣) «كلم» السكاف جارة لقول محذوف ، لم : نافية جازمة «يفوا» فعل مضارع مجزوم بلم ، و «الجماعة فاعله «إلا» أداة استثناء «أمرؤ» بدل من واو الجماعة =

فلا يخلو : إما أن تتقدم المستثنياتُ على المستثنى منه ، أو تتأخر .

فإن تقدمت المستثنياتُ وجبَ نصبُ الجميع ، سواء كان الكلامُ موجباً أو غير موجب ، نحو : « قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ ، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ » وهذا معنى قوله : « ودون تفرغ — البيت » .

وإن تأخرت فلا يخلو : إما أن يكون الكلامُ موجباً ، أو غير موجب ، فإن كان موجباً وجبَ نصبُ الجميع ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » وإن كان غير موجبٍ عُوِّمِلَ وَاحِدٌ مِنْهَا بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء : فيُبدل مما قبله — وهو المختار — أو ينصب — وهو قليل — كما تقدم ، وأما باقيها فيجب نصبُه ؛ وذلك نحو : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » فـ « زَيْدٌ » بدل من أحد ، وإن شئت أبدلت غيره من الباقيين ، ومثله قول المصنف : « لَمْ يَقُوا إِلَّا امْرُؤًا إِلَّا عَلِيًّا » فـ « امْرُؤٌ » بدل من الواو في « يَقُوا » وهذا معنى قوله : « وانصب التأخير — إلى آخره » أي : وانصب المستثنياتِ كُلَّهَا إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلامُ موجباً ، وإن كان غير موجبٍ نجىء بواحدٍ منها مُعَرَّبًا بما كان يُعَرَّبُ به لو لم يتكرر المستثنى ، وانصب الباقي .

ومعنى قوله : « وحكما في القصدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ » أن ما يتكرر من المستثنيات حُكْمُهُ فِي الْمَعْنَى حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى الْأَوَّلِ ؛ فيثبت له ما يثبت للأول : من الدخول والخروج ؛ ففي قولك : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » الجميعُ

== بدل بعض من كل «إلا» حرف دال على الاستثناء «على» مستثنى منصوب ، ووقف عليه بالسكون كلغة ربيعة «وحكما» الواو عاطفة أو للاستئناف ، حكم : مبتدأ ، وحكم مضاف والضمير مضاف إليه «في القصد» جار ومجرور متعلق بحكم «حكم» خبر المبتدأ ، وحكم مضاف ، ود الأول ، مضاف إليه .

مُخْرَجُونَ ، وفي قولك : « مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » الجميع داخلون ، وكذا في قولك : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » [الجميع داخلون] .

وَأُسْتَنْتَنَ بِمَجْرُورٍ بِغَيْرِ مُعْرَبٍ بِمَا لِمُسْتَنْتَنِي بِإِلَّا نُسْبًا^(١)

استعمل بمعنى « إلا » — في الدلالة على الاستثناء — ألقاها : منها ما هو اسم وهو « غَيْرٌ ، وَسُوًى ، وَسَوَا ، ومنها ما هو فعل ، وهو « ليس ، ولا يكون » ومنها ما يكون فعلا وحرفا ، وهو « عدا ، وخلا ، وحاشا » وقد ذكرها المصنف كلها .

فأما « غير ، وَسُوًى ، وَسَوَا » فحكم المستثنى بها الجر ؛ لإضافتها إليه ؛ وتعرب « غير » بما كان يُعْرَبُ به المستثنى مع « إلا » ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ » بنصب « غير » كما تقول : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا » بنصب « زيد » ، وتقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَغَيْرُ زَيْدٍ » بالإنباع والنصب ، والاختار الإنباع ، كما تقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِلَّا زَيْدًا » وتقول : « مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ » فترفع « غير » وجوبا كما تقول : « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ » برفعه

(١) « استثنى » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مجرورا » ، مفعول به لاستثنى « بغير » جار ومجرور متعلق باستثنى « معربا » ، حال من غير « بما » جار ومجرور متعلق بمعرب « لمستثنى » جار ومجرور متعلق بنسب الآتي « بإلا » جار ومجرور متعلق بمسثنى « لنسب » نسب : فعل ماض مبني للمجهول ، والالف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وتقدير البيت : استثنى بلفظ غير اسما مجرورا بإضافة غير إليه حال كون لفظ غير معربا بالإعراب الذى نسب للمستثنى بإلا

وجوباً ، وتقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حَجَارٍ » بنصب « غير » عند غير بنى تميم ،
وبالإتباع عند بنى تميم ، كما تفعل في قولك : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حَجَارٌ » ، وإلا حَجَارًا .

وأما « سوى » ، فالشهور فيها كسر السين والقصر ، ومن العرب من يفتح
سينها ويمد ، ومنهم من يضم سينها ويقصر ، ومنهم من يكسر سينها ويمد ،
وهذه اللغة لم يذكرها المصنف ، وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَهَا ، ومن ذكرها الفاسي في
شرحه للشاطبية .

ومذهب سيويه والفرّاء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفاً ، فإذا قلت : « قَامَ الْقَوْمُ
سِوَى زَيْدٍ » فـ « سوى » عندهم منصوبة على الظرفية ، وهي مُشْعِرَةٌ بالاستثناء ،
ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر .

واختار المصنف أنها كـ « غير » فتُعَامَلُ بِمَا تُعَامَلُ بِهِ « غير » : من الرفع والنصب
والجر ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَلِسِوَى سِوَى سَوَاءٍ أَجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيَغْيِرَ جُعِلَا (١)

فن استعملها مجرورة قوله صلى الله عليه وسلم : « دَعَوْتُ رَبِّي أَلَا يَسْلُطَ عَلَى أُمَّتِي
عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا » وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ
إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ » ، أو كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ ،
وقول الشاعر :

(١) « لسوى » جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعول ثان له « سوى ، سواء » ،
مقطوفان على سوى بماطف مقدر في كل منهما « اجعلا ، اجعل » : فعل أمر ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والالف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة « على الأصح » ،
جار ومجرور متعلق بجعل « ما » اسم موصول : مفعول أول لا جعل « لغير » جار
ومجرور متعلق بجعل الآتي على أنه المفعول الثاني « جعل » : فعل ماض مبني
للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول ، والجملة لا محل لها من
الإعراب صلة ما ، والالف للإطلاق .

١٧١ — وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا

١٧١ — البيت للرار بن سلامه العقيلي ، وهو من شواهد سيوييه ، وقد أنشده في كتابه مرتين : إحداهما في (٢/١) ونسبه للرار بن سلامة ، والثانية في (٣٠٢/١) ونسبه لرجل من الأنصار ، ولم يعينه .

اللغة : « الفحشاء ، الشيء القبيح ، وتقول : أخش الرجل في كلامه ، وخش تفحيشاً ، وتفحش ، إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام .

الإعراب : « لا ، نافية ، ينطق ، فعل مضارع « الفحشاء ، منصوب على نزع الخافض « من ، اسم موصول فاعل ينطق « كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة « منهم ، جار ومجرور متعلق بمحدوف خبر كان ، والجملة من كان ومعمولها لا محل لها من الإعراب صلة « إذا ، ظرفية « جلسوا ، فعل وفاعل . والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « منا ، جار ومجرور متعلق بـجلسوا ، ومن الجار هنا بمعنى مع « ولا ، الواو عاطفة ، لا : نافية « من سوانا ، الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وسواء مضاف والضمير مضاف إليه ، وقيل : منا ومن سوانا يتعلقان بقوله ينطق ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء — لمخ .

الشاهد فيه : قوله « من سوانا ، حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية ، واستعملت محرودة بمن ، متأثرة به ، وهو عند سيوييه وأتباعه معدود من ضرورات الشعر .

قال الأعمى في شرح شواهد سيوييه عند الكلام على هذا البيت : « أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً ، ولكنه جعلها بمنزلة غير في دخول من عليها ، لأن معناها كمنها ، اهـ .

ومثل هذا البيت — في استعمال سوى محرودة للضرورة عنده — قول الأعشى يميون

ابن قيس :

نَجَانَفُ عَنْ جَوْ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا لِسَوَانِكَا

وقول عثمان بن حمصامة الجعدي :

حَلَى نَعْمًا ، لَا نَعْمَ قَوْمِ سِوَانَا هِيَ الْهَمُّ وَالْإِحْلَامُ لَوْ يَقَعُ الْحُمُّ

ومن استعمالها مرفوعة قوله :

١٧٢ - وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فِسْوَاكَ بِأَمْرِهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

وقوله :

١٧٣ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَانِ دِنَانُكُمْ كَمَا دَانُوا

١٧٢ - البيت لمحمد بن عبد الله المدني ، يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ، وقد روى أبو تمام في الحماسة عدة أبيات من هذه الكلمة أولها بيت الشاهد (انظر شرح التبريزي ٤ / ٢٧٤ بتحقيقنا) وبعده قوله :

وإِذَا تَوَعَّرَتِ الْمَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّبِيلُ إِلَى نَدَاكَ بِأَوْعَرِ
اللغة : د تباع ، أراد بالبيع ههنا الزهد في الشيء ، والانصراف عنه ، وذهاب الرغبة في تحصيله ، كما أراد بالشراء الحرص على الشيء ، والكلف به ، وشدة الرغبة في الحصول عليه ، ود أو ، ههنا بمعنى الوارد كريمة ، أى نفيسة حسنة يتسابق الكرام إليها .
المعنى : إذا رغب قوم في تحصيل المكارم وتأثيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك ، فأنت الراغب في المجد المحصل للمكارم ، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه .

الإعراب : د إذا ، ظرف تضمن معنى الشرط د تباع ، فعل مضارع مبنى للجهول د كريمة ، نائب فاعل تباع ، والجملة من تباع ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها د أو ، عاطفة د تشتري ، فعل مضارع مبنى للجهول معطوف على تباع ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى كريمة د فسواك ، الفاء لربط الجواب بالشرط ، سوى : مبتدأ ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه د بائعها ، بائع : خبر المبتدأ ، وبائع مضاف ، وها : مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا د وأنت ، مبتدأ المشتري ، خبر المبتدأ ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله د فسواك ، فإن د سوى ، قد خرجت عن الظرفية ، ووقعت مبتدأ متأثراً بالعامل ، وهذا العامل هنا معنوى ، وهو الابتداء ، وهو يرد على ما ذهب إليه سيويو والجهور من أن د سوى ، لا تخرج عن النصب على الظرفية ، وسنذكر فيما بعد أقوال العلماء في هذا الموضوع .

١٧٣ - البيت للفند الزمانى من كلمة يقولها في حرب البسوس ، واسم الفند شهل ابن شيان بن ربيعة ، وقد روى أبو تمام في مطلع ديوان الحماسة أبياتاً من هذه الكلمة =

فـ «سَوَاكَ» مرفوعٌ بالابتداء، و «سوى العدوان» مرفوع بالفاعلية .
ومن استعمالها منصوبةً على غير الظرفية قوله :

١٧٤ - لَدَيْكَ كَفِيلٌ بَالْمَنَى لِمُؤَمِّلٍ
وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

= يقع بيت الشاهد رابعها ، وقبله قوله :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهَلٍ وَقُلْنَا : الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الْإِيَّامُ أَنْ يَرْجِعَنَّ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأُمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

اللغة : « صفحتنا ، عفونا ، والصفح : العفو ، وأصله من قولهم : أعرضت صفحا عن هذا الأمر ، إذا تركته ووليته جانبك » بنى ذهل ، يروى في مكانه « بنى هند ، وهى بنت مر ابن أخت تميم ، وهى أم بكر وتغلب ابنى وائل « العدوان ، الظلم الصريح « دناهم » جازيناهم وفعلنا بهم مثل الذى فعلوا بنا من الإساءة ، وجملة « دناهم » هذه جواب « لما » فى قوله « فلما صرح الشر » .

الإعراب : « ولم » نافية جازمة « يبق » فعل مضارع مجزوم بحذف الألف « سوى » فاعل يبق ، وسوى مضاف ، و « العدوان » مضاف إليه « دناهم » فعل وفاعل ومفعول به « كما » الكاف جارة ، وما : يجوز أن تكون موصولا اسميا ، وأن تكون حرفا مصدريا « دانوا » فعل وفاعل ، فإذا كانت « ما » موصولا اسميا فالجملة لا محل لها من الإعراب صلة ، والمائد محذوف ، والتقدير : دناهم كالدين الذى دانوه ، وإذا كانت ما مصدرية فهى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محذوف يدل عليه قوله دناهم ، والتقدير : دناهم ديننا كائنا كالدين الذى دانوه ، أو دناهم ديننا مثل دينهم إيانا .

الشاهد فيه : قوله « سوى العدوان » حيث وقعت « سوى » فاعلا ، وخرجت عن الظرفية ، وسنذكر لك بحثاً نبين لك فيه مذاهب العلماء فى هذا الموضوع .

١٧٤ - البيت من الشواهد التى لم ينسبها لقائل معين ، ولم أقف له على سابق أو

لاحق .

فـ « سِوَاكَ » اسم « إِنَّ » هذا تقريرُ كلام المصنف.

ومذهبُ سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية ، إلا في ضرورة الشعر ، وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل .

== اللغة : « كفيل ، ضامن ، المتى ، الرغبات والآمال ، واحدا منية بوزان مدية وغرفة ، لمؤمل ، اسم فاعل من أمل فلان فلاناً تأميلاً ، إذا رجاء ، يشقى ، مضارع من الشقاء وهو العناء والشدة ، وفعله شقى يشقى على مثال رضى يرضى .

المعنى : إن عندك من مكارم الأخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو نذاك أن يبلغ قصده وينال عندك ما يؤمل ، فأما غيرك ممن يظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين فيهم تنقلب خيبة وشقاء .

الإعراب : « لديك ، لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف والكاف مضاف إليه « كفيل ، مبتدأ مؤخر « بالمتى ، لمؤمل » جاران ومجروران يتعلقان بكفيل « إن ، حرف توكيد ونصب « سواك ، سوى : اسم إن ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه « من ، اسم موصول مبتدأ « يؤمله ، يؤمل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والهاء مفعول به ، والجملة لا عمل لها صلة من الموصولة ، ويشقى فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو من الموصولة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « وإن سواك ، حيث فارقت « سوى ، الظرفية ووقعت اسماً لإن فتأثرت بالعمل الذى هو إن المؤكدة .

ومثل هذا البيت - فى وقوع سوى منصوبة بالعمل - الشاهد رقم ١٧٥ الآتى (ص ٢٣٤) وقول عمر بن أبى ربيعة الخزومى (البيت ١٧ من الكلمة ١١٤) :

وَصَرَمْتُ حَبْلَكَ إِذْ صَرَمْتُ ؛ لِأَنَّنِي أَخْبَرْتُ أَنَّكَ قَدْ هَوَيْتَ سِوَانَا
وكل هذه الشئ اهد دالة على أن هذه الكلمة ليست ملازمة للنصب على الظرفية كما ذهب إليه سيبويه ، والخليل ، وجمهور البصريين ، وادعائهم أن ذلك خاص بضرورة الشعر - مع =

كثرة ما ورد منه - مما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به ، وتأويل هذه الشواهد الكثيرة مما لا تدعو إليه ضرورة ، ولا يمكن ارتكابه إلا مع التحمل والتكلف ، ولئن ذهبنا إلى ارتكابه لم يبق تأصيل قواعد النحو ممكناً .

وقد وعدتك أن أبين لك آراء النحاة في هذه المسألة ، وأبين لك أرجحها وليلاً وأقربها إلى أن تأخذ به ، وهأنذا أفى لك بهذه الموعدة ، فأقول :

اختلف النحاة في خروج «سوى» بجميع لغاتها عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل والوقوع في مواقع الإعراب المختلفة ، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

الأول - وهو مذهب سيبويه والخليل بن أحمد - وحاصله أنها لا تخرج عن النصب على الظرفية ، فإن ورد من كلام العرب شيء يدل ظاهره على خروجها عن النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل فهو مؤول إن أمكن تأويله ، فإن لم يمكن تأويله فهو شاذ لا يقاس عليه .

الثاني - وهو مذهب الكوفيين ، وتبعهم عليه ابن مالك - وحاصله أنها تأتي ظرفاً أحياناً ، وتأتي اسماً متأثراً بالعوامل أحياناً أخرى من غير ضرورة ولا شذوذ ، ولا كثرة لأحد الوجهين .

الثالث - وهو ما ذهب إليه الرماني وأبو البقاء العكبري - وحاصله أن هذه الكلمة تستعمل ظرفاً منصوباً على الظرفية ، وتستعمل غير ظرف ، ولكن استعمالها ظرفاً أكثر من استعمالها غير ظرف ، وقد اختار ابن هشام هذا الرأي ، وقال « وإلى مذهبهما أذهب ، اهـ » وأنت لو نظرت إلى كثرة الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم والتي استعمل «سوى» فيها اسماً وتأثرت بالعوامل وجدتها كثيرة كثيرة تمنعنا من أن نمحل لتأويلها أو أن ندعي أنها ضرورة من ضرورات الشعر ، واستمع إلى قول ابن مالك في منظومته الكافية الشافية :

سَوَى كَغَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَعَدُّهُ مِنَ الظَّرُوفِ مُشْتَهَرٌ
وَمَانِعٌ تَصْرِيفُهُ مِنْ عَدُّهِ ظَرْفًا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدُّهُ
فَإِنَّ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرًا وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شَهْرًا
وقال في شرح هذا الكلام « سوى : اسم يستثنى به ، ويجر ما يستثنى به للإضافة إليه ، -

وَأُسْتَنْتَنَ نَاصِبًا بَلَيْسَ رَخْلًا وَبَعْدًا ، وَبَيَكُونُ نَعْدَ « لا » (١)
 أى : استثنى بـ « لَيْسَ » وما بعدها ناصباً المستثنى ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ
 لَيْسَ زَيْدًا ، وَخَلَا زَيْدًا ، وَعَدَا زَيْدًا ، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا » فـ « زَيْدًا » فى قولك :
 « لَيْسَ زَيْدًا » ، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا « منصوب على أنه خبر « لَيْسَ » ، وَلَا يَكُونُ «
 وَاسْتَنْتَنَ ضَمِيرٌ مُسْتَرْتَضٍ ، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم (٢) ،

= ويعرب هو تقديرًا بما يعرب به غير لفظًا ، خلافاً لكثير البصريين فى ادعاء لزومها النصب
 على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين ، أحدهما إجماع
 أهل اللغة على أن معنى قول القائل « قاموا سواك » ، و « قاموا غيرك » ، واحد ، وأنه لا أحد
 منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، وما لا يدل على زمان أو مكان فيعمول
 عن الظرفية ، والثانى أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع فى
 كلام العرب نراً ونظماً خلاف ذلك .

(١) « واستثنى » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ناصباً
 حال من الفاعل المستتر فى استثنى « بليس » جار ومجرور متعلق باستثنى « وخلا » معطوف
 على ليس « وبعدا » ، ويكون ، جاران ومجروران معطوفان على بليس « بعد » ظرف متعلق
 بمحذوف حال من يكون ، وبعد مضاف ، و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) للنحاة فى مرجع الضمير المستكن فى يكون من قولك « قام القوم لا يكون زَيْدًا ،
 والمستكن فى ليس من قولك « قام القوم ليس زَيْدًا » ثلاثة أقوال معروفة :

(الاول) أن مرجعه هو البعض المفهوم من الكل السابق الذى هو المستثنى منه ،
 فتقدير الكلام : قام القوم لا يكون هو (أى بعض القوم) زَيْدًا ، فهو مثل قوله تعالى :
 (يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء) وهذا أشهر المذاهب فى
 هذه المسألة .

(الثانى) أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل فى المستثنى منه ، فتقدير الكلام
 قام القوم لا يكون هو (أى القائم) زَيْدًا .

(الثالث) أن مرجعه هو مصدر الفعل السابق العامل فى المستثنى منه ، والمستثنى نفسه
 على تقدير مضاف ، وتقدير الكلام على هذا : قام القوم لا يكون هو (أى القيام) قيام =

والتقدير : « ليس بعضهم زيداً [ولا يكون بعضهم زيداً] » ، وهو مستتر وجوباً ،
 وفي قولك : « خَلَا زيداً » ، وَعَدَا زيداً » منصوب على المفعولية ، و « خَلَا ،
 وَعَدَا » فعلان فاعلهما — في المشهور — ضميرٌ عائِدٌ على البعض المفهوم من
 القوم كما تقدّم ، وهو مستتر وجوباً ، والتقدير : خَلَا بعضهم زيداً ، وَعَدَا
 بعضهم زيداً .

وَنَبّه بقوله : « ويكُون بعد لا » — وهو قيد في « يكون » فَقَطْ — على
 أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير « يكون » وأنها لا تستعمل
 فيه إلا بعد « لا » فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي ، نحو : لم ، وإن ، وَلَنْ ،
 وَلَمَّا ، وَمَا .

* * *

وَأَجْرُزُ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تَرَدُّ

وَبَعْدَ « مَا » أَنْصَبُ ، وَأَنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدُ^(١)

= زيد ، ويضحف الوجهين - الثاني والثالث - أن الكلام قد لا يكون مشتملاً على فعل ،
 نحو قولك : القوم إخوتك لا يكون زيداً .

(١) د واجرز ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت د بسابقي ،
 جار ومجرور متعلق باجرز ، وسابقي مضاف ، و د يكون ، قصد لفظه : مضاف إليه
 د إن ، شرطية د ترد ، فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه السكون ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق
 الكلام ، والتقدير : إن ترد فاجرز - إلخ د وبعد ، الواو عاطفة ، بعد : ظرف متعلق
 بانصب الآتي ، وبعد مضاف ، و د ما ، قصد لفظه : مضاف إليه د انصب ، فعل أمر
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت د وانجرار ، مبتدأ د قد ، حرف تقليل د يرد ،
 فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انجرار ، والجملة من يرد
 وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

أى : إذا لم تتقدّم « ما » على ، « خلا ، وعدا » فاجرّز بهما إن شئت ؛ فتقول : « قام القوم خلا زيدا ، وعدا زيدا » فخلا ، وعدا : حرفا جرّ ، ولم يحفظ سيبويه الجرّ بهما ، وإنما حكاها الأخفش ؛ فمّن الجرّ بـ « خلا » قوله :

١٧٥ — خلا الله لا أرجو سواك ، وإنما

أعدّ عيالي شعبة من عيالك

١٧٥ — البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : « أرجو ، مضارع من الرجاء ، وهو ضد اليأس من الشيء الذي هو قطع الطامعية في الوصول إليه ، وتقول ، رجا الإنسان الشيء يرجوه رجاء ، إذا أمّله وتوقع حصوله « سواك » غيرك ، وهو دليل على أن هذه الكلمة تستعمل غير ظرف ؛ لوقوعها مفعولا به ، وتقدمت هذه المسألة مشروحة مستدلا لها (ص ٢٣٠ وما بعدها) « أعد ، أى أحسب عيالي ، العيال : هم أهل بيت الإنسان ومن يموّنها « شعبة ، طائفة .

المعنى : إننى لا أوّمل أن يصلنى الخير من أحد إلا منك ، وأنا واثق كل الثقة من أنك لا تدخر وسعاً في التفضل على والإحسان إلى ؛ لأن أهلى ومن تلزمنى مؤنهم - فى اعتبارى - فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم .

الإعراب : « خلا ، حرف جر « الله ، مجرور بخلا ، والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتى « لا ، نافية « أرجو ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « سواك ، سوى : مفعول به لأرجو ، وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « وإنما ، أداة حصر « أعد ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عيالي ، عيال : مفعول أول لأعد ، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « شعبة ، مفعول ثان لأعد « من عيالك ، من عيال : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة ، وعيال مضاف والكاف مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « خلا الله » وفى هذه الكلمة وحدها شامدان للنحاة :

أما الأول لحيث استعمل الشاعر « خلا » حرف جر ، فجر به لفظ الجلالة ، وذكر =

= الشارح أن هذا مما نقله الاخفش ، وأن سيويوه لم يحفظ من العرب الجر بخلا ، وهذا نقل غير صحيح ، بل نقله سيويوه في كتابه صريحا (٢٧٧ / ١) حيث يقول : أما حاش فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا النصب ؛ لأن ما اسم ، ولا تكون صلتها إلا للفعل هنا ، اهـ .

وأما الشاهد الثاني فحيث قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل في المستثنى منه ، وذلك جائز عند الكوفيين ، نص عليه الكسائي ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ، وأجاز الفريقان جميعا تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بشرط أن يتقدم العامل في المستثنى منه أو بعض جملة المستثنى منه .

وأحب — في هذا الموضع — أن أبين لك صور تقديم المستثنى ، ورأى النحاة في كل صورة منها ، ليتضح لك الأمر غاية الوضوح ، ولتكون على بصيرة تامة ، فأقول :
إن صور تقديم المستثنى — كما أشرنا إلى ذلك فيما مضى (ص ٢١٦) ثلاثة :

الصورة الأولى : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وحده ، ومنه بيت الشاهد (رقم ١٦٧) ومنه قول الآخر :

النَّاسُ أَلْبَ عَلَيْنَا فَيْكٌ ، لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَا وَزَرُّ
ولا يختلف الكوفيون والبصريون في جواز هذه الصورة .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل في المستثنى منه وحده ، نحو قولك :
القوم إلا زيدا ضربت ، بنصب القوم على أنه مفعول به لضربت .

وللنحاة خلاف في هذه المسألة ، ولهم فيها ثلاثة أقوال ، الأول حاصله أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى منه إذا تقدم المستثنى منه ، مطلقا ، نعتي سواء أكان العامل في المستثنى منه متصرفا أم كان جامدا ، والقول الثاني أنه لا يجوز مطلقا ، والقول الثالث التفصيل ، فإن كان العامل في المستثنى منه متصرفا نحو قولك : إخوتك إلا زيدا حضروا ، جاز التقديم ، وإن كان العامل في المستثنى منه غير متصرف نحو قولك : إخوتك إلا زيدا عسى أن يفلحوا ، لم يجز التقديم .

الصورة الثالثة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وعلى ذلك =

وَمِنَ الْجَرَءِ مَدًا، قوله :

١٧٦ — تَرَكَنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ

عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى الشُّسُورِ

أَبْحَنَّا حَيْهَمُ قَتْلًا وَأَمْرًا عَدَا الشَّمْطَاءَ وَالطُّفْلَ الصَّغِيرَ

= يقع المستثنى فى أول الكلام ، ومن شواهد البيت الذى معنا (رقم ١٧٥) وقد اختلف فى هذه الصورة الكوفيون والبصريون .

فأما الكوفيون فقالوا : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وبعبارة أخرى قالوا : يجوز أن يقع المستثنى فى أول الكلام ؛ لأن العرب قد استعملته مقدما ، ولأنه جاز تقديمه على المستثنى منه من غير ضرورة ، فيجوز تقديمه عليه وعلى العامل .

وأما البصريون فقالوا : لا يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وشبهوا المستثنى بالبدل ، وشجعهم على هذا التشبيه أن المستثنى يعرب بدلا فى بعض الأمثلة ، ولما كان البدل لا يجوز تقديمه على المبدل منه ، فآشبه البدل بأخذ حكمه .

وفى قوله : « لا أرجو سواك » شاهد ثالث ، وحاصله أن « سوى » قد تفارق النصب على الظرفية فتأثر بالعوامل ، وقد وقعت هنا مفعولا به ، وهذا هو الذى نهىك إليه فى ص ٢٣٠ .

١٧٦ — وهذان البيتان من الآيات التى لم نقف على نسبتها إلى فائل معين .

اللغة : « الحضيض » قرار الأرض عند منقطع الجبل « بنات عوج » أراد بها الخيل التى ينسبونها إلى فرس مشهور يسمونه « أعوج » ويقال : خيل أعوجيات « عواكف » جمع عاكفة ، والعكوف : ملازمة الشيء والمواظبة عليه « خضعن » ذلن وخضعن « أبجناحيهم » أراد أهلكتنا واستأصلتنا ، والحي : القبيلة « أسرا » الأسر : أن يأخذ الرجل الرجل فى الحرب ملقيا يديه معترفا بالعجز عن الدفاع عن نفسه « الشمطاء » هى المعجز التى يخالط سواد شعرها بياض .

الإعراب : « تركنا » فعل وفاعل « فى الحضيض » جار ومجرور متعلق بتركنا « بنات » مفعول به لتركنا ، وبنات مضاف « عوج » مضاف إليه « عواكف » حال من بنات عوج « قد » حرف تحقيق « خضعن » فعل وفاعل ، والجملة فى محل =

فَإِنْ تَقَدَّمَتْ عَلَيْهِمَا «مَا» وَجِبَ النَّصْبُ بِهِمَا ؛ فَنَقُولُ : «قَامَ الْقَوْمُ مَاخِلًا زَيْدًا» ، وَمَاعِدَا زَيْدًا ، فـ «مَا» : مَصْدَرِيَّةٌ ، وَ «خَلَا» ، وَ «عَدَا» : صِلَتُهُمَا ، وَفَاعِلُهُمَا ضَمِيرٌ مُسْتَعْرَبٌ يَعُودُ عَلَى الْبَعْضِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيره ، وَ «زَيْدًا» : مَفْعُولٌ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : «وَبَعْدَ مَا أَنْصَبَ» ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ .

وَأَجَازُ الْكَسَائِيُّ الْجُرَّ بِهِمَا بَعْدَ «مَا» عَلَى جَعْلٍ «مَا» زَائِدَةً ، وَجَعَلَ «خَلَا» ، وَ «عَدَا» حَرْفَيْ جَرٍّ ؛ فَنَقُولُ : «قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدٌ ، وَمَا عَدَا زَيْدٌ» ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : «وَأَنْجِرَارٌ قَدْ يَرِذُ» ، وَقَدْ حَكِيَ الْجُرْمِيُّ فِي الشَّرْحِ الْجُرَّ بَعْدَ «مَا» عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ .

وَحَيْثُ جَرًّا فَهِيَ حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ^(١)

== نَصَبٌ صِفَةٌ لِعَوَاكِفَ «إِلَى النَّسْرِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمُخَضَّعٍ وَأَبْجَنَاءٍ فَعْلٌ وَفَاعِلٌ «حَيْثُ» حَتَّى : مَفْعُولٌ بِهِ لِأَبَاحٍ ، وَحَى مُضَافٌ وَالضَّمِيرُ مُضَافٌ إِلَيْهِ «وَقَتْلًا» تَمْيِيزٌ «وَأَسْرًا» مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ قَتْلًا «عَدَا» حَرْفُ جَرٍّ «الشَّمَطَاءُ» مَجْرُورٌ بِعَدَا «وَالطُّفْلُ» مَعْطُوفٌ عَلَى الشَّمَطَاءِ «الصَّغِيرُ» صِفَةٌ لِلطُّفْلِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ «عَدَا الشَّمَطَاءُ» حَيْثُ اسْتَعْمَلَ «عَدَا» حَرْفُ جَرٍّ ، لِمَجْرُورِ الشَّمَطَاءِ بِهِ ، وَلَمْ يَحْفَظْ سَيَبُوهُ الْجُرَّ بِعَدَا ، وَلَا ذَكَرَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ ، أَمَّا الْجُرَّ بِخَلَا فَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ الصَّحِيحَ فِي النُّقْلِ عَنْ سَيَبُوهُ أَنَّهُ قَدْ رَوَاهُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ (انْظُرْ شَرْحَ الشَّاهِدِ رَقْمَ ١٧٥ السَّابِقِ) فَقَدْ نَقَلْنَا لَكَ فِيهِ نَصَّ عِبَارَةِ سَيَبُوهِ ، وَهَلَّلْنَاكَ عَلَى مَوْضِعِهِ مِنْ كِتَابِهِ .

(١) ، وَحَيْثُ ، اسْمٌ شَرْطٌ عِنْدَ الْفَرَّاءِ الَّذِي لَا يَشْتَرِطُ فِي الْمَجَازَةِ بِهِ اقْتِرَانُهُ بِمَا ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ هُوَ ظَرْفٌ يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ «حَرْفَانِ» الْآتِي ؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ الْمُشْتَقِّ «جَرًّا» فَعْلٌ مَاضٍ ، وَهُوَ فَعْلٌ الشَّرْطِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَأَلْفُ الْاِثْنَيْنِ فَاعِلٌ «فَهُمَا حَرْفَانِ» ==

أى : إن جررت ، « خلا ، وعدا ، فهما حرفاً جرّ » ، وإن نصبت بهما فهما فعلان ، وهذا مما لا خلاف فيه .

وَكَخَلَا حَاشَا ، وَلَا تَصْحَبُ مَا ،

وَقِيلَ « حَاشَ » ، وَحَاشَا ، فَاحْظُهُمَا ^(٢)

المشهور أن « حاشا » لا تكون إلا حرف جرّ ؛ فتقول : « قامَ القَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ » بجر « زيد » وذهب الأخفش والجزمي والمازني والمبرد وجماعة — منهم المصنف — إلى أنها مثل « خلا » : تستعمل فعلا فت نصب ما بعدها ، وحرفاً فتجر

== الفاء لربط الجواب بالشرط ، وهى زائدة على القول الثانى ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر فى محل جزم جواب الشرط « كما » جار ومجرور متعلق بقوله « فعلان » الآتى ؛ لأنه فى قوة المشتق « هما » ضمير منفصل مبتدأ « إن » شرطية « نصبا » فعل ماض ، فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لا عمل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « فعلان » خبر المبتدأ .

(١) قد استشهد الشارح للجر بعدا وخلا ، ومن شواهد النصب بخلا قول لبيد :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

ومن النصب بها بعد « ما » قول الشاعر :

مَلُّ النَّدَايِ مَا عَدَانِي فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيٍّ مُوَلِّعٌ

(٢) « خلا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حاشا » قصد لفظه : مبتدأ

مؤخر « ولا » نافية « تصحب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « هى » يعود إلى « حاشا » ما ، قصد لفظه : مفعول به لتصحب « رقيلا » فعل ماض مبنى للجهول « حاش » قصد لفظه : نائب فاعل قيل « وحشا » معطوف عليه « فاحفظهما » احفظ . فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره « أنك » وهما : مفعول به لا حفظ .

ما بعدها ؛ فنقول : « قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا ، وَحَاشَا زَيْدًا ، وَحَكَى جَمَاعَةٌ — مِنْهُمْ الْقُرَاءُ ، وَأَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَلِيُّ ، وَالشَّيْبَانِيُّ — النَّصْبَ بِهَا ، وَمِنْهُ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ ، حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْإِصْبَعِ » وَقَوْلُهُ :

١٧٧ — حَاشَا قُرَيْشًا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ

عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالْدِّينِ

وقول المصنف : « ولا تصحب ما » معناه أن « حَاشَا » مثل « خَلَا » في أنها تَنْصِبُ ما بعدها أو تجرُّه ، ولكن لا تتقدم عليها « ما » كما تتقدم على « خَلَا » ؛ فلا نقول : « قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا » ، وهذا الذي ذكره هو الكثير ، وقد صحبها « ما » قليلا ؛ ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أَسَمَاءُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ » ^(١) .

١٧٧ — هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب .

الإعراب : « حاشا » فعل ماضى دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق « قريشاً » مفعول به لحاشا « فإن » الفاء للتحليل ، إن : حرف توكيد ونصب « الله » اسم إن « فضلهم » فضل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله ، هم : مفعول به لفضل ، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر « إن » « على البرية » بالإسلام ، جاران ومجروران متعلقان بفضل « والدين » عطف على الإسلام .

الشاهد فيه : قوله « حاشا قريشاً » فإنه استعمل « حاشا » فعلا ، ونصب به ما بعده .

(١) توهم النحاة أن قوله « ما حاشا فاطمة » من كلام النبي صلى الله عليه وسلم يجعلوا « حاشا » استثنائية ، واستدلوا به على أن حاشا الاستثنائية يجوز أن تدخل عليها ما ، وذلك غير متعين ، بل يجوز أن يكون هذا الكلام من كلام الراوى يعقب به « صلى الله عليه وسلم » الرسول صلى الله عليه وسلم « أسامة أحب الناس إلى » يريد الراوى بذلك أن يبين أنه عليه الصلاة =

وقوله :

١٧٨ - رَأَيْتَ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا

فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَلَا

ويقال فى « حاشا » : « حَاشَ ، وَحَاشَا » .

* * *

= والسلام لم يستثن أحداً من أهل بيته لافاطمة ولاغيرها ، فما : نافية ، وحاشى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، و فاطمة : مفعول به ، وليست حاشا هذه هى الاستثنائية ، بل هى فعل متصرف تام التصرف تكتب ألفه ياء لكونها رابعة ، ومضارعه هو الذى ورد فى قول النابغة الذبياني :

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَفْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

والفرق بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعل من ستة أوجه ، الأول : أن الاستثنائية تكون حرفاً وتكون فعلاً ، وهذه لا تكون إلا فعلاً ، والثانى أن الاستثنائية - إن كانت فعلاً - غير متصرفة ، وهذه متصرفة ، الثالث أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوباً ، وهذه كغيرها من الأفعال ماضياً فاعله مستتر جوازاً ، والرابع أن ألف الاستثنائية تكتب ألفاً ، وهذه تكتب ألفها ياء ، والخامس : أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها ، وهذه ليست كذلك ، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال : ما أحاشى ، أو قال : ما حاشيت ، كما قال النابغة الذبياني « وما أحاشى ، السادس : أن « ما ، التى تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة ، وأما التى تسبق هذه فهى نافية ، فاعرف ذلك وكن حريصاً عليه ، والله ينفعك به .

١٧٨ - نسب العيني هذا البيت للأخطل غوث بن غياث ، وقد راجعت ديوان

شعره فوجدت له قطعة على هذا الوزن والروى يهجو فيها جرير بن عطبة ، وليس فيها بيت الشاهد .

اللغة : « رأيت ، زعم العيني أن « رأى » ههنا من رأى ، مثل التى فى قولهم : رأى أبو حنيفة حرمة كذا ، وعلى هذا تكون متعدية إلى مفعول واحد ، وليس الذى زعمه بسديد ، بل هى بمعنى العلم ، وتتعدى إلى مفعولين ، وقد ذكر الشاعر مفعولها الأول وحذف الثانى ، وتقديره : رأيت الناس دوننا أو أقل منا فى المنزل ، ونحو ذلك =

ويجوز أن تكون جملة «فإننا نحن أكثرهم فعلا» في محل نصب مفعولا ثانياً لرأى ، وزيدت الفاء فيها كما زيدت في خبر المبتدأ في نحو قولهم : الذي يزورنى فله جائزة سنية «فعلا» هو بفتح الفاء - الكرم ، ويجوز أن تكون الفاء مكسورة على أنه جمع فعل .

الإعراب : «رأيت» فعل وفاعل «الناس» مفعول أول ، والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه ، وتقدير الكلام : رأيت الناس أقل منا ، أو دوننا ، مثلاً «ما حاشا» ما : مصدرية ، حاشا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشاً» مفعول به لحاشا «فإننا» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، نا : اسمه «نحن» توكيد للضمير المتصل الواقع اسماً لإن «أفعلنهم» أفضل : خبر إن . وأفضل مضاف وهم مضاف إليه «فعلا» تمييز ، ويجوز أن تكون الفاء زائدة ، وتكون جملة «إن» واسمها وخبرها في محل نصب مفعولا ثانياً لرأى ، ولا عجب أن تزداد الفاء في المفعول الثاني ؛ فإن أصله خبر ، والفاء تزداد في خبر المبتدأ كثيراً .

الشاهد فيه : قوله «ما حاشا قريشاً» حيث دخلت «ما» المصدرية على «حاشا» وذلك قليل ، والأكثر أن تتجرد منها .

واعلم أن للنحاة في كلمة «حاشا» ثلاثة مذاهب :

الأول : أنها لا تكون إلا حرف جر ، وأن ما بعدها لا يكون إلا مجروراً ، وهذا رأى سيبويه ، وتبعه عليه الزمخشري ، وعذر سيبويه أنه لم يسمع النصب بها عن العرب ولا عن رواه عنهم ، وهو لا يقيد إلا ما اتصل بسماحه .

الثاني : أنها لا تكون إلا فعلاً ، لكن يجوز فيها بعدها الجر والنصب ، فإن جررتها فهو من باب حذف حرف الجر وبقاء عمله ، وإن نصبتة فهو من باب النصب على نزع الخافض ، وأصل «حاشا زيد» — عند هؤلاء — حاشا لزيد .

الثالث : أنها تكون فعلاً فينصب ما بعدها على أنه مفعول به ، وتكون حرف جر فيجر ما بعده به ، وهذا مذهب البرد والمازني ، وتبعهما ابن مالك ، وهذا هو المذهب الذي يؤيده السماع .

الحال

الحالُ وصفٌ ، فضلةٌ ، مُنتَصِبٌ ، مُفهِمٌ في حالٍ كَفَرَدَا أَذْهَبُ^(١)

عرّف الحال^(٢) بأنه « الوصفُ ، الفضلةُ ، المنتصبُ ، للدلالة على هيئة » نحو :

« فَرَدَا أَذْهَبُ » ذ « فَرَدَا » حال ؛ لوجود القيود المذكورة فيه .

(١) « الحال ، مبتدأ ، وصف ، خبره ، فضلة ، منتصب ، مفهم ، نعوت لوصف »
« في حال ، جار ومجرور متعلق بمفهم » كَفَرَدَا ، السكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير
مرة ، فَرَدَا : حال من فاعل أَذْهَبُ الآتي ، أَذْهَبُ ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره أنا .

(٢) الحال في اللغة : ما عليه الإنسان من خير أو شر ، وهو في اصطلاح علماء
العربية ما ذكره الشارح العلامة ، ويقال : حال ، وحالة ، فيذكر لفظه ويؤنث ، ومن
شواهد تأنيث لفظه قول الشاعر :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضَنْتٌ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ

ومن شواهد تذكير لفظه قول الشاعر :

إِذَا أَهْجَبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِيءَ فَدَعْنِي ، وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

فإن قلت : فما الأثر الذي يترتب على تذكير لفظه حين أقول « حال » ؟ وما الأثر
الذي يترتب على تأنيث لفظه حين أقول « حالة » ؟ .

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إن تذكير لفظه يدل على تذكير معناه ، وحينئذ تأتي
بالفعل المسند إليه مجردا من علامة التأنيث فتقول « حسن حال محمد ، وساء حال خالد ،
وتعيد الضمير إليه مذكرا فتقول « حال محمد أداه إلى فعل ما فعل ، وتشير إليه باسم الإشارة
الموضوع للذكر فتقول « هذا حال محمد ، وتصنفه بوصف المذكر فتقول « لمحمد حال حسن ،
وتأنيث لفظه يدل على تأنيث معناه ، وحينئذ تأتي بالفعل المسند إليه مقترنا بتاء التأنيث =

وخرج بقوله : « فَضْلَةٌ » الوصفُ الواقعُ عمدةً ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » .

وبقوله : « للدلالة على الهيئة » التمييزُ المشتقُّ ، نحو : « لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا » فإنه تمييز

لا حال على الصحيح ؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة ، بل التعجبُ من فُرُوسِيَّتِهِ ؛ فهو لبيان المتعجبِ منه ، لا لبيان هيئته .

وكذلك : « رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا » فَإِنَّ « رَاكِبًا » لم يُسْقِ للدلالة على الهيئة ،

بل لتخصيص الرجل .

وقول المصنف « مُفهِمٌ فِي حَالٍ » هو معنى قولنا « للدلالة على الهيئة » .

* * *

= فتقول ، حسنت حالة محمد ، وساءت حالة خالد ، وتعيد الضمير إليه مؤنثاً فتقول « حالة محمد أدته إلى فعل ما فعل » وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع للمؤنث فتقول « هذه حالة محمد ، وتصفه بوصف المؤنث فتقول « لمحمد حالة حسنة » .

فإن قلت ، أذلك واجب في الحالين ؟ على معنى أنه إذا كان لفظ الحال مذكراً يلزم أن أعامله فيما ذكرت وأشباهه معاملة المذكر ، وإذا كان لفظ الحالة مؤنثاً يلزم أن أعامله فيما ذكرت وأشباهه معاملة المؤنث ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : أما إذا كان لفظ الحال مذكراً فليس يلزمك أن تعامله معاملة المذكر ، بل أنت في سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول : هذا حال ، وهذه حال ، وتقول : حال حسن ، وحال حسنة ، وتقول : الحال الذي أنا فيه طيب ، والحال التي أنا فيها طيبة ، وتقول : كان حالنا يوم كذا جميلاً ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة ونلفت نظرك إلى قول الشاعر في البيت المتقدم « أعجبتك الدهر حال » فأما إذا كان لفظ الحال مؤنثاً فليس لك معدي عن تأنيث الفعل المسند إلى ضميرها ، كما أنه ليس لك معدي عن الإشارة إليها إشارتك إلى المؤنث ، فتقول : هذه حالة محمد ، وإلى إعادة الضمير إليها مؤنثاً ، فتقول : حالة محمد أدت إلى ما حدث ، وإلى وصفها بوصف المؤنث فتقول : حالة طيبة ، وبالجملة إذا أنت لفظها عاملتها معاملة المؤنث المجازي التأنيث ألبتة ، وإذا ذكرت لفظها جاز لك أن تعامله معاملة المذكر ومعاملة المؤنث .

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا^(١)
الأثر في الحال أن تكون : منتقلة ، مشتقة .

ومعنى الانتقال : ألا تكون ملازمةً للمتَّصِف بها ، نحو : « جاء زيدٌ رَاكِبًا »
« رَاكِبًا » : وصفٌ منتقل ؛ لجواز انفكاكه عن « زيد » بأن يجيء ماشيًا .

وقد تجيء الحال غير منتقلة^(٢) ، أى وصفًا لازمًا ، نحو : « دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيمًا »
و « خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيَهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا » ، وقوله :

١٧٩ — فَجَاءَتْ يَدِ سَبْطِ الْعِظَامِ ، كَأَنَّهَا

عَمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لَوَاهِ

فـ « سَمِيمًا » ، وَأَطْوَلُ ، وَسَبْطُ ، أحوالٌ ، وهى أوصاف لازمة .

(١) « وكونه ، الواو للاستئناف ، وكون : مبتدأ ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه منتقلا ، خبر المصدر الناقص « مشتقًا » خبر ثان يغلب ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلا ، والجملة من يغلب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « لكن » حرف استدراك « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلا — إلخ « مستحقًا » خبر ليس ،

(٢) تجيء الحال غير منتقلة في ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون العامل فيها مشعراً بتجدد صاحبها ، نحو قوله تعالى : (وخلق الإنسان ضعيفاً) ونحو قولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها ، ونحو قول الشاعر
« فجاءت به سبط العظام » البيت الذى أنشده الشارح رحمه الله (رقم ١٧٩) .

الثانية : أن تكون الحال مؤكدة : إما لعاملها نحو قوله تعالى : (فتبسم ضاحكاً) وقوله سبحانه : (ويوم أبعث حياً) وإما مؤكدة لصاحبها ، نحو قوله سبحانه : (لآمن من في الأرض كلهم جميعاً) وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولهم : « زيد أبوك عطوفاً » .
الثالثة : في أمثلة مسموعة لاضابط لها ، كقولهم : دعوت الله سميعاً ، وقوله تعالى : (أنزل إليكم الكتاب مفصلاً) وكقوله جل ذكره : (قائماً بالقسط) .

١٧٩ — البيت لرجل من بني جناب لم أقف على اسمه .

وقد تأتى الحال جامدة ، ويكثر ذلك فى مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله :

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ : فى سِعْرِ ، وَفِي مُبْدَى تَأْوِيلٍ بِلَا تَكْلَفٍ (١)
كِبْفُهُ مُدًّا بِكَذَا ، يَدًّا بَيْدًا ، وَكَرًّا زَيْدًا أَسَدًا ، اِنِّى كَأَسَدٌ (٢)

= اللغة : «سبط العظام» أراد أنه سوى الخلق حسن القامة «لواء» هو مادون العلم ، وأراد أنه تام الخلق طويل ؛ فكنى بهذه العبارة عن هذا المعنى .

الإعراب : «جاءت» ، جاء : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هى» ، جار ومجرور متعلق بجاءت «سبط» ، حال من الضمير المجرور محلاً بالباء ، وسبط مضاف و «المظام» مضاف إليه «كأنما» ، كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة «عمامته» ، عمامة : مبتدأ ، وعمامة مضاف والضمير مضاف إليه «بين» منصوب على الظرفية ، وبين مضاف ، و «الرجال» مضاف إليه «لواء» خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله «سبط العظام» حيث ورد الحال وصفاً ملازماً ، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفاً منتقلاً ، وإضافة سبط لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ؛ لأنه صفة مشبهة ، وإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص ، وإنما تفيد رفع القبح على ما سيأتى بيانه فى باب الإضافة إن شاء الله تعالى .

(١) «يكثر» ، فعل مضارع «الجود» ، فاعل يكثر «فى سحر» ، جار ومجرور متعلق بيكثر «وفى مبدى» ، جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول ، ومبدى مضاف و «تأويل» مضاف إليه «بلا تكلف» ، جار ومجرور متعلق بتأويل ، ولا اسم بمعنى غير مضاف وتكلف : مضاف إليه .

(٢) «كبعه» ، الكاف جارة لقول محذوف ، بع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به «مدا» ، حال من المفعول «بكذا» ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمدا ، وقال سيويه : هو بيان لمدا «وكرز يد» ، فعل وفاعل «أسداً» ، حال من الفاعل «أى» ، حرف تفسير «كأسد» ، الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على قوله «أسداً» الواقع حالا ، والكاف الاسمية مضاف وأسد مضاف إليه .

يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سغير ، نحو : « بَعَثَ مُدًّا بِدِرْهَمٍ »^(١) ، فدا : حال جامدة ، وهى فى معنى المشتق ؛ إذ المعنى « بَعَثَ مُسْعَرًا كل مد بدرهم » ويكثر جودها - أيضاً - فيما دل على تفاعل ، نحو : « بَعَثَهُ يَدًا بِيَدٍ »^(٢) ، أى : مُنَاجَزَةً ، أو على تشبيه ، نحو : « كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا » : أى مُشَبِّهًا الْأَسَدَ ، فـ « يد ، وأسد » جامدان ، وَصَحَّ وَقَوْعُهُمَا حالاً لظهور تَأَوُّلِهِمَا بمشتق ، كما تقدم ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَفِي مُبْدَى تَأَوُّلٍ » أى : يكثر مجيء الحال جامدة حيث ظهر تأوُّلها بمشتق .

وعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين « إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة » معناه أن ذلك هو الغالب ، لا أنه لازم ، وهذا معنى قوله فيما تقدم « لكن ليس مستحقاً »^(٣) .

(١) يجوز فى هذا المثال وجهان : أحدهما رفع المد ، وثانيهما نصبه ، فأما رفع مد فعلى أن يكون مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن لها وصفاً محذوفاً ، وتقدير الكلام : بع البر (مثلاً) مد منه بدرهم ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، والرباط هو الضمير المجرور محلاً بمن ، ولا يكون المثال - على هذا الوجه - مما نحن بصده ؛ لأن الحال جملة لا مفرد جامد ، أما نصب مد فعلى أن يكون حالاً ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة له ، ويكون المثال حينئذ مما نحن بصده ، والمشتق المؤول به ذلك الحال يكون مأخوذاً من الحال وصفته جميعاً ، وتقديره : مسعراً .

ويجوز أن يكون هذا الحال حالاً من فاعل بعه ؛ فيكون « مسعراً » الذى تؤوله به بكسر العين مشددة اسم فاعل ، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول ؛ فيكون قولك « مسعراً » بفتح العين مشددة اسم مفعول .

(٢) هذا المثال كالذى قبله ، يجوز فيه رفع « يد » ونصبه ، وإعراب الوجهين هنا كإعرابهما فى المثال السابق ، والتقدير على الرفع : يد منه على يد منى ، والتقدير على النصب : يداً كائنة مع يد .

(٣) ذكر الشارح ثلاثة مواضع تجيء فيها الحال جامدة وهى فى تأويل المشتق ، =

.

= وهى : أن تدل الحال على سمر ، أو على تفاعل - ومنه دلالتها على مناجزة - أو على تشبيه ، وقد بقيت خمسة مواضع أخرى :

الاول : أن تدل الحال على ترتيب ، كقولك : ادخلوا الدار رجلا رجلا . وقولك : سار الجند رجلين رجلين ، تريد مرتبين ، وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولا ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكررا ، فالمجموع فى المثال الاول هو الذى تدل الوار عليه ، وفى المثال الثانى هو لفظ الجند . والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين ، ولكنه لما تعذر أن يكون المجموع حالا جعل كل واحد منهما حالا ، كما فى الخبر المتعدد بغير عاطف فى نحو قولك : الرمان حلو حامض ، وذهب ابن جنى إلى أن الحال هو الاول ، والثانى معطوف عليه بعاطف مقدر .

الموضع الثانى : أن تكون الحال موصوفة . نحو قوله تعالى : (قرأنا عرييا) وقوله : (فتمثل لها بشرى سوبا) وتسمى هذه الحال : الحال الموطئة .

الموضع الثالث أن تكون الحال دالة على عدد ، نحو قوله تعالى (فتم ميقات ربه أربعين ليلة) .

الموضع الرابع : أن تدل الحال على طور فيه تفصيل ، نحو قولهم : هذا ببرا أطيب منه رطباً .

الموضع الخامس : أن تكون الحال نوعا من صاحبها . كقولك : هذا مالك ذهابا . أو تكون الحال فرعا لصاحبها ، كقولك : هذا حديدك خائما ، وكقوله تعالى : (وتنتحون الجبال بيوتا) أو تكون الحال أصلا لصاحبها . كقولك : هذا خاتمك حديثاً . وكقوله تعالى : (أسجد لمن خلقت طينا) .

وقد أجمع النحاة على أن المواضع الأربعة الاولى - وهى الثلاثة التى ذكرها الشارح والموضع الاول مما ذكرناه - يجب تأويلها بمشتق ، ليس ذلك ، وعدم التكلف فيه ، ثم اختلفوا فى المواضع الأربعة الباقية ؛ فذهب قوم منهم ابن الناطم إلى وجوب تأويلها أيضاً ؛ ليكون الحال مشتقا على ما هو الأصل فيها ، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق لأن فى تأويلها بالمشتق تكلفا ، وفى ذلك من التحكم ما ليس يخفى .

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى ، كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ^(١)

مَذْهَبُ جَهْوَ التَّوْحِينِ أَنَّ الْحَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَأَنَّ مَا وَرَدَ مِنْهَا مُعَرَّفًا لَفْظًا فَهُوَ مُنْكَرٌ مَعْنَى ، كَقَوْلِهِمْ : جَاءُوا الْجَمَاءَ النَّفِيرَ .

و * أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ ... *

— ١٨٠ —

(١) «الحال» مبتدأ «إن» شرطية «عرف» فعل ماضٍ مبنى للجهول فعل الشرط ، «لفظاً» تمييز محول عن نائب الفاعل «فاعتقد» الفاء لربط الجواب بالشرط ، «اعتقد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تنكيره» تنكير : مفعول به لا تعتقد ، «وتنكير مضاف والماء مضاف إليه» معنى ، تمييز «كوحذك» الكاف جارة لقول محذوف ، «وحد» : حال من الضمير المستتر في «اجتهد» الآتي ، «وحد مضاف والكاف مضاف إليه» اجتهد ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، «والجمله في محل نصب مفعول لقول محذوف ، والتقدير : وذلك كأنك قفولك اجتهد وحدك ، والحال في تأويل منفرداً» .

١٨٠ — هذه قطعة من بيت لليد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً أورد أنه الماء لتشرب ، وهو بنامه :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ ، وَلَمْ يَذْذُهَا ، وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدَّخَالِ

اللغة : «العراك» ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء «يذذها» يطردها «يشفق» يرحم «نعص» مصدر نعص الرجل - بكسر الغين - إذا لم يتم مراده ، ونعص البعير إذا لم يتم شربه «الدخال» أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية ، ذلك إذا كان البعير كريماً ، أو شديد العطش ، أو ضعيفاً .

الإعراب : «فأرسلها» أرسل : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشي المذكور في آيات سابقة ، والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الآتين مفعول به لأرسل «العراك» حال «ولم يذذها» الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة ، يذذ : فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل ، وما : مفعول به ، والجمله معطوفة على جملة فأرسلها ، =

وَاجْتَهَدَ وَحَدَّكَ ، وَكَلَّمْتُهُ فَأَهْ إِلَى فِي ؛ ذ «الجماء ، والعراك ، وَوَحَدَّكَ ، وفأه» :
أحوال ، وهي معرفة ، لكنها مؤولة بنكرة ، والتقدير : جاءوا جميعاً ، وأرسلها
معتركة ، وَاجْتَهَدَ منفرداً ، وكلمته مُشافهة ^(١) .

= ومثلها جملة ، ولم يشفق ، وقوله د على نقص ، جار ومجرور متعلق بيشفق ، ونقص
مضاف ، ود الدخال ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله د العراك ، حيث وقع حالا مع كونه معرفة - والحال لا يكون
إلا نكرة - وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة ، أى : أرسلها معتركة ، يعنى مزدحمة .

(١) أحب أن أبين لك هذه الأمثلة التي ذكرها الشارح ، وذكرها النحاة من قبله ومن
بعده ، بياناً يتضح لك به أمرها غاية الاتضاح ، ويسهل عليك بعده أن تبين ما عساك أن
تجدّه من الأمثلة مما لم يذكره الشارح هنا .

وقبل أن أبين لك الأمثلة مثالا فتالا أرى أن أقرر لك قاعدتين ، وأبين - مع ذلك -
السّر في كل قاعدة منهما ، فأقول :

القاعدة الأولى : الأصل في الحال أن يكون نكرة ، فإن جاءت في كلام ما من كلام
العرب معرفة فهي بغير تردد - عند جمهرة البصريين - في تأويل النكرة ، والسّر في ذلك
أن صاحب الحال معرفة في أغلب حالاته ، والحال تلتبس بالتمت ، فلو جاءت الحال معرفة
وقبلها اسم معرفة يصح أن يكون موصوفا بهذه الحال ، ظن السامع أنها نعت ، والتبس عليه
الامر ، فدفعها لهذا الالتباس ، ورغبة في إفادة المقصود من أول الامر ، التزم العرب في كلامهم
إذا أتى في الكلام اسم معرفة ثم جاء بوصف بعد هذه المعرفة فإن أرادوا جعل هذا
الوصف نعتا جاءوا به معرفة ، وإن أرادوا جعل هذا الوصف حالا جاءوا به نكرة ، فلم
يلتبس على السامع الامر .

القاعدة الثانية : أن الحال وصف لصاحبها وقيد في عاملها ، وقد علمنا أن الوصف الذي
هو التمت لا يكون إلا مشتقا إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صفة مشبهة وإما أفعل
تفضيل وإما صيغة مبالغة ، فإن جاء الوصف جامداً فهو البتة في تأويل الاسم المشتق ، فكذلك
مادل على معناها وقام مقامها وهو الحال لا يكون إلا مشتقا أو في تأويل المشتق ، ولهذا
ترام يؤولون المصدر الواقع موقع الحال على أحد التأويلات الثلاثة المشهورة ليكون في =

وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً ، بلا تأويل ؛ فأجازوا « جاء زيد الراكب » .

وفصل الكوفيون ، فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها ، وإلا فلا ؛ فمثال ما تضمن معنى الشرط « زيد الراكب أحسن منه الماشي »

== المعنى مشتقا ، وقد بينا وجه ذلك بدقة ، وبيننا التأويلات المشار إليها في باب المبتدأ والخبر ، إذ كان الخبر بمنزلة الحال والتعت في هذه المسألة .

ثم تأخذ بعد ذلك في بيان الأمثلة واحداً فواحداً على ترتيبها في كلام الشارح .

(١) أما المثال الأول — وهو قولهم « جاءوا الجماء الغفير » ، فإن الجماء مؤنث الأجم ونظيره أبيض وبيضاء وأمر وحمر ، واشتقاق الجماء والأجم من الجم — بتشديد الميم — وهو الكثرة ، تقول : ماء جم ؛ تريد أنه كثير ، وقال الله سبحانه وتعالى (وتحبون المال حباً جماً) أى حباً كثيراً ، وقال الراجز :

إن تغفر اللهم تغفر جما وأى عبد لك لا ألما

وتقول : هذه امرأة جماء المرافق ، تريد أنها كثيرة اللحم على المرافق ، والغفير فمیل قيل بمعنى فاعل ، وأصل اشتقاقه من الغفر — بفتح الغين وسكون الفاء — وهو الستر ، تقول : غفر الله تعالى ذنبك ، تريد ستره عليك ولم يفضحك به ، والغفير في صناعة الإعراب صفة للجماء ، وكان من حق العربية عليهم أن يؤنثوا الصفة لأن الموصوف مؤنث ، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التي هي فمیل بمعنى مفعول كقولهم : امرأة جريح ، وامرأة قتيل ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء الغفير » ، قالوا : جاءوا الجماعة السائرة لوجه الأرض ، يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء . هذا ، وقد قالوا في هذا المثل « جاءوا جماء غفيراً » ، فأتوا به مسكراً على الأصل في الحال .

(٢) وأما المثال الثاني — وهو قولهم « أرسلها العراك » ، فقد بيناه في شرح الشاهد (رقم ١٨٠) فلا حاجة بنا إلى تكرار الكلام عليه في هذا الموضع .

(٣) وأما المثال الثالث — وهو قولهم « اجتهد وحدك » ، فإن « وحدك » اسم يدل على التوحد والانفراد ، والغالب استعمال هذه الكلمة منصوبة ، وقد وردت في عبارات قليلة مجرورة بالإضافة ، وذلك نحو قولهم في المدح « فلان نسيج وحده » ، وقريع وحده ، ونحو قولهم في الدلالة على الإعجاب بالنفس « فلان رجيل وحده » ، ونحو قولهم في الذم « فلان صهر وحده » ، وجحيش وحده ، وقد اختلف النحاة في تخريج هذه الكلمة في حالة النصب ، =

ف «الراكب والماشي» : حَالَانِ ، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير : زيد إذا ركب أحسنُ منه إذا مَشَى ، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها ؛ فلا نقول ، «جاء زيد الراكب» إذ لا يصح «جاء زيد إن ركب» .

* * *

= فقال سيبويه والخليل بن أحمد : هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع المشتق ، ودو منصوب على الحال ، وكأنك حين تقول «جاء زيد وحده» قد قلت : جاء زيد إيماداً ، أى متوحداً ، والمعنى جاء منفرداً ، وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ، واستمع إلى المحقق الرضى يقول فى شرح هذين المذهبين « ومذهب الكوفيين » وانتصاب وحده على الظرفية ، أى لامع غيره ، فهو فى المعنى ضد معا فى قولك : جاءوا معا ، وكأ أن فى معا خلافاً هل هو منتصب على الحال أى مجتمعين أو على الظرف أى فى مكان واحد ، فكذا اختلف فى وحده فى نحو جاء وحده أهو حال أى منفرداً أو ظرف أى لامع غيره ، اه كلامه ، ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وليس يبعد عندى أن يذهب ذاهب إلى أن وحده مفعول مطلق ما دام قد اعتبر قائماً مقام المصدر ، ويصح على هذا الاعتبار أن يكون العامل فيه فعلاً يقع جملة حالاً ، أى جاء زيد يتوحد توحداً ، كما يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقاً يقع حالاً ، أى جاء زيد متوحداً توحداً .

(٤) وأما المثال الرابع — وهو قولهم « كلته فاه إلى فى » — فقد وردت هذه العبارة بروايتين ، الأولى « كلته فوه إلى فى » وهذه الرواية لا إشكال فيها ولا خلاف فى توجيهها ، وفوه : مبتدأ ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والجملة فى محل نصب حال ، والرواية الثانية « كلته فاه إلى فى » وقد ورد على هذا الوجه قول أبى الطيب المتنبي :

قبلتها ودموعى مزج آدمعها وقبلتنى على خوف فاه لقم

وهذه الرواية هى التى ثارت حولها عجاجة الكلام وكثر فيها التخريج ، فذهب سيبويه وجمهرة البصريين إلى أن « فاه » حال وإن كان اسماً جامداً وإن كان معرفة بالإضافة — لأنه فى قوة اسم مشتق منكر ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة لفاه لأنه نكرة فى التقدير كما قلت لك ، وكأنه قال فاه موجهاً إلى فى ، وذهب الكوفيون إلى أن « فاه » =

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَفْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعَ^(١)
 حقُّ الحال أن يكون وصفاً — وهو : ما دلَّ على معنَى وصاحبه : كقائِم ،
 وَحَسَن ، وَمَضْرُوب — فوقوعُها مصدراً على خلاف الأصل ؛ إذ لا دلالة فيه على
 صاحب المعنى^(٢) .

= مفعول به لاسم فاعل محذوف يقع حالا ، وكأنه قد قيل : كلبته جاعلا فاه إلى في .
 وقد اختلفوا بعد ذلك في جواز القياس على هذه العبارة ، فالجمهور على أنه لا يجوز القياس
 عليها ، وذهب هشام إلى أنه يجوز القياس عليها فيقال مثلاً : جاورته منزله إلى منزلي ،
 وناضلته قوسه عن قوسي ، ونحو ذلك .

وأحسبني قد أطلت عليك ، لكنني إنما قصدت أن أقرب إليك هذه الأمثلة ، واختلاف
 العلماء فيها ، وأشرح لك ذلك كله بعبارة يسهل عليك فهمها ، ولا يبعد على ذهنك وعيها ،
 والله المستول أن ينفعك به .

(١) «مصدر، مبتدأ، منكر» نعت لمصدر «حالا، منصوب على الحال، وصاحبه الضمير
 المستتر في «يقع، الآتي» يقع، فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
 هو يعود إلى مصدر منكر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بكثرة، جار ومجرور متعلق
 بيقع» كِبَفْتَةٍ الكاف جارة لقول محذوف، بغنة : حال من الضمير المستتر في «طلع،
 الآتي» زيد، مبتدأ، طلع، فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
 إلى زيد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أعلم أولاً أن في هذا الموضوع خلافين أشار الشارح إليهما، وتحدث عن كل
 واحد منهما حديثاً مقتضباً، حتى لا يكاد القارئ يميزهما، ونحن نريد لك أن تفهم الأمر
 فهما واضحاً، لهذا رأينا أن نبين لك الخلافين، ونفرد أحدهما عن الآخر، ونبين — مع كل
 واحد منهما — آراء العلماء الذين اختلفوا فيه .

فأما الخلافان فأحدهما في إعراب المصدر المنكر في نحو قولك «جاء محمد ركضاً،
 =

وثانيهما في جواز القياس على هذا التركيب .

وقد كثر مجيء الحالِ مصدرًا نكرةً ، ولكنه ليس بمقيس ؛ لجيئه على خلاف الأصل ، ومنه « زيد طلع بفتة » ف « بفتة » : مصدرٌ نكرة ، وهو منصوب على الحال ، والتقدير : زيد طلع باغتاً ؛ هذا مذهب سيبويه والجمهور .

= فأما الخلاف الأول فقد أشار الشارح إليه بقوله « وهو منصوب على الحال ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب الأخفش . . . وذهب الكوفيون ، وحاصل هذا الاختلاف أن للعلماء فيه ستة آراء :

الأول — وهو مذهب سيبويه وجمهرة النحاة — أن هذا المصدر نفسه حال ، وأنه على التأويل بالوصف المناسب ، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أن المصدر قد وقع خبراً في كلام العرب في نحو قولهم : زيد عدل ، ورضا ، وصوم ، وفطر ، كما وقع نعمتا كذلك ، والخبر والنعت أخوا الحال ، وأيضاً فإن المصدر والوصف يتقارضان في الكلام ، فيقع كل منهما موقع الآخر فيقع الوصف مفعولاً مطلقاً ، والأصل فيه المصدر ، نحو قولهم : قم قائماً ، وسرت أشد السير ، وتأديت أكل التأديب ، ويقع المصدر خبراً ونعتاً ، والأصل في الموضعين للوصف .

الثاني — وهو مذهب الأخفش والمبرد — أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه ، وجملة الفعل وفاعله حال ، وتقدير « جاء زيد ركضاً ، جاء زيد ركض ركضاً » .

الثالث — وهو رأى أبي علي الفارسي — أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله وصف محذوف يقع حالا ، فتقدير المثال المذكور : جاء زيد راكضاً ركضاً .

الرابع — وهو قول الكوفيين — أن هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عمله ، وعامله هو نفس الفعل المتقدم في الكلام ، ونظير ذلك قولهم : أحبته مقة ، وشنته بغضاً .

الخامس — أن المصدر المذكور أصله مضاف إليه ، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم في الكلام ، وأصل المثال المذكور : جاء زيد مجيء ركض .

السادس — أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وصف أو مؤول بوصف ، =

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ،
والتقدير : طلع زيد يَبْتَغِي بَغْتَةً ، ذ « يَبْتَغِي » عندهما هو الحال ، لا « بَغْتَةً » .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهباً إليه ، ولكن الناصب
له عندهم الفعل المذكور [وهو طَلَعَ] لتأويله بفعل من لفظ المصدر ، والتقدير

= فتقدير المثال المذكور - على هذا الرأي - جاء زيد صاحب ركض ، أو ذاركض ، على
نحو أولهم المصدر الواقع خبراً .

وأما الاختلاف الثاني - وهو الذي أشار الشارح إليه بقوله ، وقد كثر مجيء الحال
مصدراً نكرة ، ولكنه ليس بمقيس ، فإننا نذكر لك أولاً أنه قد ورد عن العرب في
ألفاظ كثيرة جداً ، حتى قال أبو حيان ، وورود المصدر حالاً أكثر من وروده نعتاً ،
أ هـ . ومنه قوله تعالى (ثم ادعهن يأتينك سعيًا) وقوله (ينفقون أموالهم سرّاً وعلانية)
وقوله (ادعوه خوفاً وطمعاً) وقوله (إني دعوتهم جهاراً) وقال العرب : قتله صبراً ،
وأتيته ركضاً ، ومشياً ، وعدوا ، وأقيته لجأة ، وكفاحاً ، وعياناً ، وكلمته مشافهة ، وأخذت
عن فلان سماعاً ، وكثير غير هذا من الأمثلة الواردة عنهم . وقد اختلف النحاة في جواز
القياس على ما ورد عن العرب .

فأما سيبويه وأصحابه فلم يجوز القياس عليها ، مع كثرتها ، ومع أنه روى الكثير بما سمعه
عن العرب ، وجزم بأن ما ورد عنهم يحفظ ويستعمل ولا يقاس عليه ، وعذره في ذلك أنه
خلاف الأصل ، من قبل أن الحال في المعنى وصف لصاحبها ، وما جاء على خلاف القياس
فغيره عليه لا ينقاس .

وأما أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي المعروف بالمبرد فقد اختلف نقل العلماء عنه ،
فمنهم من نقل عنه أنه يجوز القياس على ما ورد عن العرب مطابقة ، وتعني بالإطلاق معنا أنه
يستوى في جواز القياس أن يكون المصدر نوعاً من الفعل نحو كلمته مشافهة ، وجثته سرعة
والأ يكون المصدر نوعاً من الفعل نحو جاء على بكاء ، ومن العلماء من نقل عنه أنه يجوز
القياس فيما كان المصدر نوعاً من الفعل ، دون ما لا يكون كذلك .

في قولك : « زَيْدٌ طَلَعَ بَقْتَةً » « زَيْدٌ بَقَتَ بَقْتَةً » ؛ فيؤولون « طلع » ببفت ،
وينصبون به « بَقْتَةً » .

وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ ، إِنْ كَمْ يَتَأَخَّرُ ، أَوْ يُخَصَّصُ ، أَوْ يَبِينُ^(١)

== قال المحقق الرضوي ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبراً ، والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو أنا رجلة وسرعة وبطنا ونحو ذلك ، وأما ما لبس من تسمياته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ، فلا يقال : جاء ضحكا وبكاء ونحو ذلك لعدم السماع ، أ ٥١ .
وأما ابن مالك ومشابعوه فقد أجازوا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكر .
الأول : أن يكون المصدر المنصوب واقعا بعد خبر مقترن بالدالة على الكمال ، وقد ورد من ذلك قولهم : أنت الرجل علما ، وأجاز هؤلاء أن تقول : أنت الرجل فضلا ، ونبلا ، وحلما ، ومروءة ، وشجاعة ، وإقداما ، وأن تقول : أنت الصديق تضيعة ، وإخلاصا .

الثاني : من ذلك قولهم : هو زهير شعراً ، وأجاز هؤلاء أن تقول : محمد حاتم جودا ، وعلى قضاء ، وإياس زكاته ، وعمر عدلا ، وحثيف إباء ، والاحنف حلما ، ويوسف جمالا ، وما أشبه ذلك .

الثالث : أن يقع المصدر المنكر المنصوب بعد أما الشرطية ، وذلك نحو : أما علما فعالم وأما نبلا فنزيل ، وأما حلما فخليم ، وأما كرمها فكريم ، وسيبويه يجعل هذا المصدر الواقع بعد أما حالا بتأويله بالمشق ، ويجعل العامل في هذا الحال هو الفعل المقدر الذي ثابت عنه أما ، ويجعل صاحب هذا الحال هو الاسم المرفوع بأداة الشرط .

(١) « ولم » نافية جازمة « ينكر » فعل مضارع مبنى للجهول ، مجزوم بـ « غالباً » ، حال من نائب الفاعل « ذو » ، نائب فاعل ينكر ، وذو مضاف ، و « الحال » مضاف إليه .
« وإن » شرطية « لم » نافية جازمة « يتأخر » فعل مضارع مجزوم بـ فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو الحال ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم يتأخر ذو الحال - إلخ فلا ينكر « أو يخصص » ، أو يبين « معطوفان على يتأخر » .

مِنْ بَعْدِ نَفِيٍّ أَوْ مُضَاهِيهِ ، كـ « لَا يَبْنِغُ أَمْرُؤٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلاً » (١)
 حقُّ صَاحِبِ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً ، وَلَا يَنْكُرُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا عِنْدَ وَجُودِ مُسَوِّغٍ ،
 وَهُوَ أَحَدُ أُمُورٍ (٢) :

(١) « من بعد ، جار ومجرور متعلق بـ « لا » في البيت السابق ، وبعد مضاف ؛ و « نفي » مضاف إليه « أو ، عاطفة ، مضاهيه ، مضاهي : معطوف على نفي ، ومضاهي مضاف وضمير الغائب العائد إلى نفي مضاف إليه « كلا ، السكاف جارة لقول محذوف ، لا : ناهية » يبنغ فعل مضارع مجزوم بلا الناهية « امرؤ » فاعل يبنغ « على امرئ » جار ومجرور متعلق بـ « يبنغ » مستسهلاً ، حال من قوله « امرؤ » الفاعل .

(٢) ذكر الشارح - تبعاً للناظم - من مسوغات مجيء الحال من النكرة ثلاثة مسوغات : أولها تقدم الحال ، وثانيها تخصص صاحبها بوصف أو بإضافة ، وثالثها وقوع النكرة بعد النفي أو شبهه ، وبقي من المسوغات ثلاثة أخرى لم يصرح بها .

الأول : أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، كما في قولك : زارنا رجل والشمس طالعة ، والسر في ذلك أن وجود الواو في صدر الجملة يرفع توهم أن هذه الجملة نعت للنكرة ؛ إذ النعت لا يفصل بينه وبين المنعوت بالواو ؛ ففي قوله تعالى : (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) مسوغان ، بل ثلاثة . وهي تقدم النفي ، ووقوع الواو في صدر جملة الحال ، والثالث اقتران الجملة بإلا ، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع في النعوت ، وأما قوله تعالى : (أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها) فالمسوغ وقوع الوار في صدر جملة الحال .

الثاني : أن تكون الحال جامدة ، نحو قولك : هذا خاتم حديد ، والسر في ذلك أن الوصف بالجامد على خلاف الأصل ؛ فلا يذهب إليه ذاهب ، وقد ساغ في مثل هذا أن تكون الحال جامدة كما علبت (انظر ص ٢٤٦ وما بعدها) .

الثالث : أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة أو مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها ، كقولك : زارني خالد ورجل راكبين ، أو قولك : زارني رجل صالح وامرأة مبكرين .

منها : أن يتقدم الحال على النكرة ، نحو : « فيها قائماً رجُلٌ » وكقول الشاعر .
وأنشده سيبويه :

١٨١ - وَبِالْجَنَمِ مِثِّي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتَهُ
شُحُوبٌ ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ

وكفوله :

١٨٢ - وَمَا لَمْ تَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَأَتِمَّ
وَلَا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

١٨١ - البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « شحوب ، هو مصدر شحب جسمه يشحب شحوباً - بوزن قعد يقعد قعوداً - وقد جاء على لغة أخرى : شحب يشحب شحوبة - مثل أهل الأمر يسهل سهولة - إذا تغير لونه « بيناً ، ظاهراً ، وهو فيل من بان يبين ، إذا ظهر ووضح .
المعنى : إن بجسمي من آثار حبك لشحوباً ظاهراً ، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة على ، وإذا أحببت أن ترى الشاهد فانظري إلى عيني فإنهما تحدتانك حديثه .

الإعراب : « بالجسم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مني ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم « بيناً ، حال من شحوب الآتي على رأى سيبويه الذي يحيز بجيء الحال من المبتدأ ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً « لو ، شرطية غير جازمة « علمته ، فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : لو علمته لأشفقت على ، والجملة من الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر « شحوب ، مبتدأ مؤخر « وإن ، شرطية « تستشهدي ، فعل مضارع فعل الشرط ، وياء المخاطبة فاعل « العين ، مفعول به « تشهد ، جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بيناً ، حيث وقعت الحال من النكرة ، التي هي قوله « شحوب ، على ما هو مذهب سيبويه ، كما قررناه في الإعراب ، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها ، فإذا جريت على ما ذهب الجمهور إليه خلا البيت من الشاهد ، لأن صاحب الحال عندهم ضمير .
١٨٢ - وهذا البيت - أيضاً - من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

فـ « قائماً » : حال من « رجل » ، و « يديناً » حال من « شحوب » ، و « مثلها » حال من « لائم » .

ومنها : أن تُخصَّصَ النكرة بِوصفٍ ، أو بإضافة : فمثال ما تَخَصَّصَ بِوصفٍ قوله تعالى : (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا) (١) .

== اللغة : د لام ، عدل ، وتقول : لام فلان فلانا لوما وملامة وملاما ، إذا عاتبه ووبخه . سد فقرى ، أراد أغثنى عن الحاجة إلى الناس وسؤالهم ، شبه الفقر بباب مفتوح يأتيه من ناحيته ما لا يحب ؛ فهو في حاجة لإيصاده .

المعنى : إن اللوم الذى يكون له الأثر الناجع فى رجوع الإنسان عما استوجب اللوم عليه هو لوم الإنسان نفسه ؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ فيحمله على العدول عنه، وإن ما فى يد الإنسان من المال لأقرب منال له مما فى أيدى الناس .

الإعراب : د وما ، نافية د لام ، فعل ماضٍ « نفسى » ، نفس : مفعول به تقدم على الفاعل ، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « مثلها » ، مثل : حال من « لائم » ، الآتى ، ومثل مضاف وها مضاف إليه ، و « مثل » من الالفاظ التى لا تستفيد بالإضافة تعريفاً ولى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لائم الآتى « لائم » ، فاعل لام « ولا » ، الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « سد » فعل ماضٍ ، « فقرى » فقر : مفعول به لسد تقدم على الفاعل ، وفقر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « مثل » ، فاعل لسد ، ومثل مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه « ملكت » ، ملك : فعل ماضٍ ، والتاء للأنثى « يدي » ، يد : فاعل ملكت ، ويد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه . والجملة من ملك وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : مثل الذى ملكته يدي .

الشاهد فيه : قوله « مثلها لى لائم » حيث جاءت الحال - وهى قوله « مثلها » ، و « لى » - من النكرة - وهى قوله « لائم » - ، والذى سوغ ذلك تأخر النكرة عن الحال . (١) الأمر الأول الوارد فى هذه الآية واحد الأمور ، والأمر الثانى واحد الأوامر ، وقد أعرب الناظم وابنه « أمرا » ، على أنه حال من أمر الأول ، وسوغ بحىء الحال منه تخصيصه بحكيم بمعنى محكم ، أى حال كونه مأموراً به من عندنا .

واعترض قوم على هذا الإعراب بأن الحال لا يحىء من المضاف إليه إلا إذا وجد ==

وكقول الشاعر :

١٨٣ — نَجَّيْتَ يَا رَبُّ نَوْحًا ، وَاسْتَجَبْتَ لَهُ

فِي فُلِّكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا
وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيَّنَّةٍ
فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَ

= واحد من الأمور الثلاثة التي يأتي بيانها في هذا الباب ، وليس واحد منها بموجود هنا .
وأجيب بأننا لا نسلم أن الأمور الثلاثة غير موجودة في هذا المثال ، بل المضاف الذي
هو لفظ « كل » ، كجزء من المضاف إليه الذي هو لفظ « أمر » ، في صحة الاستغناء به عنه ؛
وذلك لأن لفظ كل بمعنى الأمر ؛ إذ المعلوم أن لفظ كل بحسب ما يضاف إليه .

ومن العلماء من جعل أمرا الثاني حالا من كل ، وتصلح الآية للاستدلال بها لما نحن
بصدده ؛ لأن « كل أمر » ، نكرة ؛ إذ المضاف إليه نكرة ، ومنهم من جعل أمرا حالا من
الضمير المستتر في حكيم ، ومنهم من جعله حالا من الضمير الواقع مفعولا ، أى مأمورا به .

١٨٣ — البيتان من الشواهد التي لم يذكرها منسوبة إلى قائل معين .

اللغة : « الفلك » أصله بضم فسكون - السفينة ، ولفظه للواحد والجمع سواء ، وقد
تتابع حركة عينه التي هي اللام حركة الفاء كما في بيت الشاهد « ماخر » ، اسم فاعل من غمرت
السفينة - من بابي قطع ودخل - إذا جرت تشق الماء مع صوت « اليم » ، البحر ، أو الماء
« مشحونا » ، اسم مفعول من شحن السفينة : أى ملأها « آيات مبينة » ، ظاهرة واضحة ،
أو أنها تبين حاله وتدل على صدق دعواه .

الإعراب : « نجيت » ، فعل وفاعل « يارب » ، يا : حرف نداء ، رب : منادى ، وجلة
النداء لا محل لها معترضة بين الفعل مع فاعله ومفعوله « نوحا » ، مفعول به لنجيت
« واستجبت » ، الواو عاطفة ، وما بعدها فعل وفاعل « له » ، جار ومجرور متعلق باستجبت
« في فلك » ، جار ومجرور متعلق بنجيت « ماخر » ، صفة لفلك « في اليم » ، جار ومجرور متعلق
بماخر « مشحونا » ، حال من فلك « وعاش » ، الواو عاطفة ، عاش : فعل ماض ، وفاعله =

ومثال ما تَخَصَّصَ بالإضافة قوله تعالى : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلنَّاسِ ثُلَيْنَ) .
ومنها : أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه ، وشبه النفي هو الاستفهام والنهي ،
وهو المراد بقوله : « أَوْ يَبْنَ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ » فمثال ما وقع بعد النفي قوله :
١٨٤ — مَا حَمَّ مِنْ مَوْتٍ حَمٍّ وَاقِيًّا وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًّا

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نوح « يدعو » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى نوح فاعل ، والجملة في محل نصب حال « بآيات » جار ومجرور متعلق بـ « يدعو » صفة لآيات « في قومه » الجار والمجرور متعلق بعاش وقوم مضاف والضمير العائد إلى نوح مضاف إليه « ألف » مفعول فيه ناصبه عاش ، وألف مضاف و « عام » مضاف إليه « غير » منصوب على الاستثناء أو على الحال ، وغير مضاف و « خمسينا » مضاف إليه ، مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، والألف في آخره للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « مشحونا » حيث وقع حالا من النكرة ، وهي قوله « فلك » والذي سوغ بحمى الحال من النكرة أنها وصفت بقوله « ماخر » فقربت من المعرفة .

١٨٤ — البيت لراجز لم يعينه أحد من استشهد به من النحاة .

اللغة : « حم » بالبناء للجهول - أى قدر ، وهىء ، وتقول : أحمر الله تعالى هذا الأمر وحمه ، إذا قدر وقوعه ، وهىء له أسبابه (انظر ص ٢٦١) « واقيا » اسم فاعل من « وقى يقي » بمعنى حفظ يحفظ .

المعنى : إن الله تعالى لم يقدر شيئا يحمى من الموت ، كما أنه سبحانه لم يجعل لأحد من خلقه الخلود ، فاستعد للبوت دائما .

الإعراب : « ما » نافية « حم » فعل ماض مبنى للجهول « من موت » جار ومجرور متعلق بقوله « واقيا » ، الآى « حمى » نائب فاعل لحم « واقيا » حال من « حمى » ولا الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « من » زائدة « أحد » مفعول به لـ « ترى » ، « باقيا » حال من « أحد » وهذا مبنى على أن « ترى » بصرية ، فإذا جربت على أن ترى علمية كان قوله « باقيا » مفعولا تابيا لـ « ترى » .

ومنه قوله تعالى^(١) : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ)
 فـ «لها كتاب» جملة في موضع الحال من «قرية» وصحح مجيء الحال من النكرة
 لتقدم النفي عليها ، ولا يصح كون الجملة صفة لقرية ، خلافاً للزحشرى ؛ لأن الواو
 لا تفصل بين الصفة والموصوف ، وأيضاً وجود «إلا» مانع من ذلك ؛ إذ لا يُفترض
 بـ «إلا» بين الصفة والموصوف ، ومن صرح بمنع ذلك : أبو الحسن الأخفش
 في المسائل ، وأبو علي الفارسي في التذكرة .

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله :

١٨٥ — يَا صَاحِرَ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى

لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا؟

= الشاهد فيه : قوله «واقياً» و «باقياً» حيث وقع كل منهما حالا من النكرة ، وهي
 «حمى» ، بالنسبة لـ «واقياً» و «أحد» ، بالنسبة لـ «باقياً» ، والذي سوغ ذلك أن النكرة
 مسبوقة بالنفي في الموضعين .

وإنما يكون الاستشهاد بقوله «باقياً» إذا جعلنا «تري» بصرية ؛ لأنها تحتاج حينئذ
 إلى مفعول واحد ، وقد استوفته ؛ فالمنصوب الآخر يكون حالا ، أما إذا جعلت «تري»
 عليّة فإن قوله «باقياً» يكون مفعولاً ثانياً ، كما بيناه في الإعراب .

(١) انظر ما كتبه عن هذه الآية في ص ٢٥٦ .

١٨٥ — أكثر ما قيل في نسبة هذا البيت إنه لرجل من طيء ، ولم يعينه أحد من
 استشهد بالبيت أو تسلم عليه .

اللغة : «صاح» أصله صاحبي ، فرخم بحذف آخره ترخيماً غير قياسي ؛ إذ هو في غير
 علم ؛ وقياس الترخم أن يكون في الأعلام ، وهو أيضاً مركب إضافي «هل حم عيش»
 (انظر ص ٢٦٠) والاستفهام هنا إنكارى بمعنى النفي ؛ فكأنه قال : ما قدر الله عيشاً
 باقياً ، والعذر ، هو كل ما تذكره لتقطع عنك السنة العتاب والقوم .

الإعراب : «يا» حرف تداء «صاح» منادى مرخم «هل» حرف استفهام =

ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف : « لَا يَبْغِ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلًا »
وقول قطري بن الفجاءة :

١٨٦ — لَا يَرَكُنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعْيِ مُتَخَوِّفًا لِإِحْجَامِ

« د حم ، فعل ماض مبنى للجهول « عيش » نائب فاعل حم « باقياً ، حال من عيش « فترى ، الفاء فاء السببية ، ترى : فعل مضارع منصوب تقديره بأن مضمرة بعد الفاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لنفسك ، الجار والمجرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثاني قدم على المفعول الأول ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « العذر ، مفعول أول لنرى « في إبعادهما ، الجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف ، وما : مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله « الأمل ، مفعول به للمصدر .

الشاهد فيه : قوله « باقياً ، حيث وقع حالا من النكرة - وهي قوله « عيش » -
والذي سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكارى الذى يؤدى معنى النفي .

١٨٦ — البيت - كما قال الشارح العلامة - لأبي نعام قطري بن الفجاءة ، التميمي ،
الخارجي ، وقد نسب ابن الناظم إلى الطرماح بن حكيم ، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى
قطري ، قصداً إلى الرد عليه وتصحيح خطئه ، وقطري : بفتح القاف والطاء جميعاً ،
والفجاءة : بضم الفاء .

اللغة : « الإحجام ، التأخر والتكول عن لقاء العدو ، والركون إليه : الميل إليه ،
والاعتماد عليه « الوعى ، الحرب « الحمام ، بكسر الحاء - الموت .

المعنى : لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب ، ويركن إلى التواني
خوفاً من الموت .

الإعراب : « لا ، ناهية « يركن ، يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون
التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية « أحد ، فاعل يركن « إلى الإحجام ، جار ومجرور
متعلق بيركن « يوم ، ظرف زمان متعلق بيركن أيضاً ، ويوم مضاف ، و « الوعى ،
مضاف إليه « متخوفاً ، حال من أحد « حمام ، جار ومجرور متعلق بمتخوف .

الشاهد فيه : قوله « متخوفاً » حيث وقع حالا من النكرة التى هى قوله « أحد » ،
والذى سوغ مجيء الحال من النكرة هنا هو وقوعها في حيز النهي بلا ، ألا ترى أن قوله
« أحد » فاعل يركن المجزوم بلا الناهية ؟

واحترز بقوله : « غالباً » مما قلَّ مجيء الحال فيه من النكرة بلا مُسوِّغ من المسوغات المذكورة ، ومنه قولهم : « مَرَرْتُ بِمَاءٍ قَعْدَةٍ رَجُلٌ ^(١) » ، وقولهم : « عليه مائةٌ بَيْضاً » ^(٢) ، وأجاز سيبويه « فيها رَجُلٌ قَائِماً » ، وفي الحديث : « صَلَّى رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم قاعداً ، وصلى وَرَاءَهُ رَجَالٌ قِيَاماً » ^(٣) .

* * *

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوَا ، وَلَا أَمْنُهُ ؛ فَقَدْ وَرَدَ ^(٤)

(١) قعدة رجل - بكسر القاف وسكون العين المهملة - أى مقدار قعدته .

(٢) بيضاً - بكسر الباء الموحدة - جمع بيضاء ، وهو حال من مائة ، ولا يجوز أن يكون تمييزاً ، إذ لو كان تمييزاً لوجب أن يكون مفرداً لا جمعاً ، وأن يكون مجروراً لا منصوباً ، لأن تمييز المائة يكون كذلك .

(٣) اختلف النحاة في مجيء الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التي سبق بيانها في كلام الشارح وفي زياداتنا عليه ؛ فذهب سيبويه - رحمه الله - إلى أن ذلك مقبس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان سيبويه - إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه ، وإنما يحفظ ما ورد منه . ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يوثق بها لتقييد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها .

(٤) « وسبق » مفعول به مقدم على عامله ، وهو أبوا الآتى ، وسبق مضاف ، و « حال » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « ما » اسم موصول : مفعول به للمصدر « بحرف » جار ومجرور متعلق بقوله جر الآتى « جر » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من جر ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « قد » حرف تحقيق « أبوا » فعل وفاعل « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « أمنه » أَمْنَع : فعل مضارع ، وفاعله =

مَذْهَبُ جَهْوَ النَحْوِيْنَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ بِحَرْفٍ^(١)
فَلَا تَقُولُ فِي « مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً » مَرَرْتُ جَالِسَةً بِهِنْدٍ .

وذهب الفارسيُّ ، وابن كيسان ، وابن برهان ، إلى جواز ذلك ، وتابَعَهُمُ
المصنف ؛ لورود السماع بذلك ، ومنه قوله :

١٨٧ — لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا

إِلَى حَبِيبٍ ، إِنَّهَا لَحَبِيبٌ

== ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، وفقد ، الفاء للتعليل ، وقد :
حرف تحقيق ، ورد ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى سبق
حال . وتقدير البيت : وقد أبى النحاة أن يسبق الحال صاحبه الذي جر بالحرف ، ولا
أمنع ذلك ، لأنه وارد في كلام العرب .

(١) اعلم أن صاحب الحال قد يكون مجرورا بحرف جر أصلي ، كقولك : مررت
بهند جالسة ، وقد يكون مجرورا بحرف جر زائد ، كقولك : ما جاء من أحد راكبا :
فراكبا : حال من أحد المجرور لفظاً بمن الزائدة .

ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن صاحب الحال إذا كان مجرورا بحرف جر زائد
جاء تقديم الحال عليه وتأخيرها عنه ، فيصح أن تقول : ما جاء من أحد راكبا ، وأن
تقول : ما جاء راكبا من أحد .

والخلاف بينهم منحصر في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ،

١٨٧ — البيت لعروة بن حزام العذري ، وقوله :

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاكِبِينَ لِرَبِّهِمْ خُشُوعًا ، وَفَوْقَ الرَّاكِعِينَ رَقِيبٌ

وبعد البيت الشاهد ، وبعده قوله :

وَقُلْتُ لِعَرَّافِ الْيَمَامَةِ : دَاوِنِي فَإِنَّكَ — إِنْ أَبْرَأْتَنِي — لَطَيِّبٌ

اللغة : هيمان « مأخوذ من الهيام - بضم الهاء - وهو في الأصل : أشد العطش ، صاديا ،

اسم فاعل فعله ، صدى ، من باب تعب - إذا عطش .

الإعراب : « لئن ، اللام موثقة للقسم ، إن : شرطية ، كان ، فعل ماض ناقص ،

فعل الشرط ، برد ، اسم كان ، ويرد مضاف ، و الماء ، مضاف إليه ، هيمان ، صاديا ، =

ف «هَيْمَانٌ ، وصاديا» : حالان من الضمير المجرور بإلى ، وهو الياء ، وقوله :
 ١٨٨ — فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَ
 فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرَاغًا بِقَتْلِ حِبَالٍ
 ف «فَرَاغًا» حال من قَتَلَ .

= حالان من ياء المتكلم المجرورة محلا بإلى « إلى » جار ومجرور متعلق بقوله حبيبا الآتي
 « حبيبا » خبر كان « لأنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وها : اسمها « لحبيب » اللام لام
 الابتداء ، حبيب : خبر إن ، والجملة من إن واسمها وخبرها جواب القسم ، وجواب الشرط
 محذوف يدل عليه جواب القسم .
 الشاهد فيه : قوله «هَيْمَانٌ صاديا» حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلا بإلى ، وتقدما
 عليها كما أوضحناه في الإعراب .

١٨٨ — البيت لطليحة بن خويلد الأسدي المتنبئ ، وبعد البيت المستشهد به قوله :
 وَمَا ظَنُّكُمْ بِالْقَوْمِ إِذْ تَقْتُلُونَهُمْ أَلَيْسُوا — وَإِنْ لَمْ يُسْلِمُوا — بِرِجَالٍ ؟
 عَشِيَّةً غَادَرْتُ ابْنَ أَرْقَمَ ثَاوِيًا وَعُكَّاشَةَ الْغَنَمِيِّ عَنْهُ بِحَالٍ
 اللغة : « أذواد » جمع ذرد ، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر « فرغا » أى
 هدرًا لم يطلب به « حبال » بزنة كتاب - وهو ابن الشاعر ، وقيل : ابن أخيه ، وكان
 المسلمون قد قتلوه في حرب الردة ، فقتل به منهم عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم ، كما ذكر
 هو في البيت الثاني من البيتين اللذين أشدناهما .

المعنى : يقول : لئن كنتم قد ذهبتم ببعض إبل أصبتموها وبجماعة من النساء سيئتموهن
 فلم أقابل صنيعكم هذا بمثله في ذلك ، فالأمر فيه هين والخطب يسير ، والذي يعينني أنكم
 لم تذهبوا بقتل حبال كما ذهبتم بالإبل والنساء ، ولكنني شفيت نفسي ونلت ثأري منكم ،
 فلم يضع دمه هدرًا .

الإعراب : « فَإِنْ » شرطية « تَكُ » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، مجزوم
 بسكون النون المحذوفة للتخفيف « أَذْوَادُ » اسم تك « أُصْبِنَ » فعل ماض مبني للجهول ،
 ونون النسوة نائب فاعل ، والجملة من أصيب ونائب فاعله في محل نصب خبر تك
 « ونسوة » معطوف على أَذْوَاد « فَلَنْ » الفاء واقعة في جواب الشرط ، لن : نافية =

وأما تقديمُ الحال على صاحبها الرفوع والنصب فجائزٌ، نحو : «جاء ضاحِكًا زَيْدٌ»، وَضَرَبْتُ بِجَرَدَةٍ هِنْدًا..

وَلَا تَجِزُ حَالًا مِّنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ^(١)
أَوْ كَانَ جُزْءًا مَّا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ ؛ فَلَا تَحِيْفًا^(٢)

== ناصبة « يذهبوا » فعل مضارع منصوب بـ «لن»، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل « فرغا ، حال من « قتل ، الآتي « بقتل ، جار ومجرور متعلق بـ « يذهب ، وقتل مضاف ، و « حبال ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فرغا ، حيث وقع حالا من « قتل ، المجرور بالباء ، وتقدم عليه .
(١) « لا ، ناهية » تجز ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حالا ، مفعول به لتجز « من المضاف ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله « حالا ، وقوله « له ، جار ومجرور متعلق بالمضاف « إلا ، أداة استثناء « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « اقتضى ، فعل ماض « المضاف » فاعل اقتضى « عمله ، عمل : مفعول به لاقتضى ، وعمل مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « أو ، عاطفة » كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف له « جزء ، خبر كان ، وجزء مضاف و « ما ، اسم موصول مضاف إليه « له ، جار ومجرور متعلق بأضيف الآتي « أضيف ، فعل ماض مبنى للجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « أو ، عاطفة » مثل « معطوف على جزء السابق ، ومثل مضاف ، وجزء من « جزءه ، مضاف إليه ، وجزء مضاف والهاد مضاف إليه « فلا » ناهية « تحيفاً » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لاجل الوقف في محل جزم ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

لا يجوز بحىء الحال من المضاف إليه ^(١) ، إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله
في الحال : كاسم الفاعل ، والمصدر ، ونحوها مما تضمن معنى الفعل ؛ فتقول : هذا ضاربٌ
هندي مجردة ، وأعجبنى قيامٌ زبدي مُسرِعاً ، ومنه قوله تعالى : (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً)
ومنه قول الشاعر :

١٨٩ — تَقُولُ أُبْنَتِي : إِنْ انْطَلَقَكَ وَاحِداً

إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

(١) اختلف النحاة في بحىء الحال من المضاف إليه ؛ فذهب سيوبه رحمه الله -
إلى أنه يجوز أن يحىء الحال من المضاف إليه مطلقاً : أى سواء أتوفر له واحد من الأمور
الثلاثة المذكورة أم لم يتوفر ، وذهب غيره من النحاة إلى أنه إذا توفر له واحد من
الأمور الثلاثة جاز ، وإلا لم يجوز . والسر في هذا الخلاف أنهم اختلفوا في : هل يجب
أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحب الحال ، أم لا يجب ذلك ؟ فذهب
سيوبه إلى أنه لا يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، بل يجوز أن
يكون العامل فيهما واحداً وأن يكون مختلفاً ، وعلى ذلك أجاز أن يحىء الحال من
المضاف إليه مطلقاً ، وذهب غيره إلى أنه لا بد من أن يكون العامل في الحال هو نفس
العامل في صاحبها ، وترتب على ذلك ألا يجوزوا بحىء الحال من المضاف إليه إلا إذا
توافر له واحد من الأمور الثلاثة التي ذكرها الناطم والشارح ، وذلك لأن المضاف إن كان
عاملاً في المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدرأ أو اسم فاعل مثلاً كان كذلك عاملاً
في الحال فيتحد العامل في الحال والعامل في صاحبه الذي هو المضاف إليه ، وإن كان المضاف
جزء المضاف إليه أو مثل جزئه كان المضاف والمضاف إليه جميعاً كالشيء الواحد ، فيصير
في هاتين الحالتين كأن صاحب الحال هو نفس المضاف ؛ فالعامل فيه هو العامل في الحال ؛
فاحفظ هذا التحقيق النفيس ، واحرص عليه ،

١٨٩ — البيت لمالك بن الربيع ، أحد بني مازن بن مالك ، من قصيدة له ،

وأولها قوله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً بِجَنَبِ النَّفْصِ أَرْجَى الْقِلَاصِ النَّوَاجِيَا
فَلَيْتَ النَّفْصِ لَمْ يَقْطَعْ الرَّكْبُ عَرْضَهُ وَلَيْتَ النَّفْصِ مَا شَى الرَّكْبَ لِيَالِيَا =

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه : إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ؛ فنال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى : (وَتَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا) فـ « إخواناً » حال من ضمير المضاف إليه « صدور » ، والصدور : جزء من المضاف إليه ، ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه — في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه — قوله تعالى : (ثُمَّ أَوْخَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) فـ « حنيفاً » : حال من

== اللغة : « الروح ، الفرع ، والخفاقة » ، وأراد به هنا الحرب ؛ لأن الخوف يتسبب عنها ، فهو من باب إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب « تاركى » اسم فاعل من ترك بمعنى صير .

المعنى : إن ابنتي تقول لى : إن ذهابك إلى القتال منفرداً يصيرنى لا محالة بلا أب ، لأنك تقتحم لظاهما فتموت .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع « ابنتى » ابنة : فاعل تقول ، وابنة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « إن » حرف توكيد ونصب « انطلاقات » انطلاق : اسم إن ، وانطلاق مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « واحداً » حال من الكاف التى هي ضمير المخاطب « إلى الحرب » جار ومجرور متعلق بانطلاق « تاركى » تارك : خبر إن ، وتارك مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى أحد مفعولى ، وفيه ضمير مستتر فاعل « لا » نافية للجنس « أبا » اسمها « ليا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، والجملة من لا ومعمولها فى محل نصب مفعول ثان لتارك ، ويجوز أن يكون « أبا » اسم لا منصوباً بفنحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، واللام فى « ليا » زائدة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : لا أبى موجود .

الشاهد فيه : قوله « واحداً » حيث وقع حالا من المضاف إليه — وهو الكاف فى قوله « انطلاقتك » — والذى سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل ؛ فهو يتطلب فاعلاً كما يتطلبه فعله الذى هو انطلق ، وهذه الكاف هى الفاعل ، فكان المضاف عاملاً فى المضاف إليه ، ويصح أن يعمل فى الحال لأنه مصدر على ما علمت .

« إبراهيم » واللغة كالجزء من المضاف إليه ؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها ؛
فلو قيل في غير القرآن : « أن اتَّبِعْ إبراهيمَ حَنِيفًا » لصحَّ .

فإن لم يكن المضافُ مما يصح أن يعمل في الحال ، ولا هو جزء من المضاف إليه ،
ولا مثلُ جزئهِ — لم يجوز أن يحىء الحالُ منه ؛ فلا تقول : « جاء غُلامٌ هِنْدِيٌّ ضاحِكٌ »
خلافًا للفارسيِّ ، وقولُ ابن المصنف رحمه الله تعالى : « إن هذه الصورة ممنوعةٌ
بلا خلاف » ليس بجيد ، فإن مذهبَ الفارسيِّ جَوَازُها ، كما تقدم ، ومن نقله عنه
الشريفُ أبو السعادات ابن الشَّجَرِيِّ في أماليهِ .

* * *

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمَصْرَفَ^(١)
فَجَازَ تَقْدِيمُهُ : كـ « مُسْرِعًا ذَا رَاحِلٍ » ، وَخُلِصًا زَيْدٌ دَعَا^(٢)

(١) « الحال » مبتدأ « إن » شرطية « ينصب » فعل مضارع مبنى للجهول فعل
الشرط ، ونائب القاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحال « بفعل » جار
ومجروو متعلق ينصب « صرفاً » صرف : فعل ماض مبنى للجهول ، وفيه ضمير مستتر
جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل نائب فاعل ، والجملة من صرف ونائب فاعله في محل
جر نعت لفعل « أو » عاطفة « صفة » معطوف على فعل « أشبهت » أشبه : فعل ماض ،
والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صفة « المصرفاً »
مفعول به لأشبه ، والجملة من أشبهت وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لقوله « صفة » .

(٢) « لجائز » الفاء لربط الجواب بالشرط ، جائز : خبر مقدم « تقديمه » تقديم :
مبتدأ مؤخر ، وتقديم مضاف والماء مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، والجملة =

يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلاً متصرفاً ، أو صفةً تُشبه الفعل المتصرف ،
والمراد بها : ما تضمن معنى الفعل وحروفه ، وقيل التأنيث ، والتثنية والجمع : كاسم
الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ^(١) ؛ فمثال تقديمها على الفعل المتصرف « مخلصاً
زيدٌ دعا » [فدعا : فعل متصرف ، وتقدمت عليه الحال] ، ومثال تقديمها على الصفة
المشبهة له : « مُسرِعاً ذارِ راحِلٌ » .

فإن كان الناصب لها فعلاً غير متصرف لم يجز تقديمها عليه ، فتقول :
« ما أَحْسَنَ زيداً ضاحكاً » ولا تقول : « ضاحكاً ما أَحْسَنَ زيداً » ؛ لأن فعل
التعجب غير متصرف في نفسه ؛ فلا يُتَصَرَّفُ في معموله ، وكذلك إن كان الناصبُ

= في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو
« الحال » ، في أول البيت السابق « كسرعا ، الكاف جارة لقول محذوف ، مسرعا : حال
مقدم على عامله وهو « راحل » ، الآتي « ذا ، مبتدأ « راحل » ، خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر
جوازاً تقديره هو فاعل ، وهو صاحب الحال « ومخلصاً ، حال مقدم على عامله ، وهو « دعا ،
الآتي « زيد ، مبتدأ ، وجملة « دعا ، وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد في
محل رفع خبر .

(١) أطلق الشارح كالناظم القول إطلاقاً في أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان
هذا العامل فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وليس هذا الإطلاق بسديد بل قد
يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل
المتصرف ، وذلك في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون العامل مقترناً بلام الابتداء ، كقولك : إني لأزورك مبهجاً .
الثاني : أن يقترن العامل بلام القسم ، كقولك : لأصومن معتكفاً ، وقولهم :
لأصبرن عتسياً .

الثالث : أن يكون العامل صلة لحرف مصدري ، كقولك : إن لك أن تسافر راجلاً ،
وإن عليك أن تنصح مخلصاً .

الرابع : أن يكون العامل صلة لال الموصولة ، كقولك : أنت المصلي فذاً ، وعلى
المذاكر متفهماً .

لها صفة لا تُشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يحز تقديمها عليه ، وذلك لأنه لا يُتَنَّى ، ولا يُجْمَعُ ، ولا يؤنث ، فلم يتصرف في نفسه ؛ فلا يتصرف في معموله ، فلا تقول : « زيد ضاحكاً أحسن من عمرو » ؛ بل يجب تأخير الحال ؛ فتقول : « زيد أحسن من عمرو ضاحكاً »^(١) .

وَعَامِلٌ مُّصَنَّنٌ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَمْعَلَا^(٢)
كـ «تلك ، لیت ، وکأن ، وندر» نحو «سعيدٌ مستقرّاً في هجر»^(٣)

لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي ؛ وهو : ما تضمن معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة ، وحروف التني ، والتشبيه ، والظرف ، والجار

(١) سيأتي للمصنف في هذا الباب والشارح الاستثناء من عدم عمل أفعل التفضيل في حال متقدمة ، وذلك المستثنى نحو قوله « زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً ، وسيذكر هناك ضابط هذا المثال .

(٢) « وعامل ، مبتدأ ، ضمن ، فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل وهو المفعول الأول لضمن ، والجملة من ضمن ونائب فاعله في محل رفع صفة لعامل ، معنى ، مفعول ثان لضمن ، ومعنى مضاف ، و « الفعل ، مضاف إليه ، لا ، عاطفة ، حروفه ، حروف : معطوف على « معنى الفعل ، وحروف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « مؤخراً ، حال من الضمير المستتر في « يعمل ، الآتي « لن ، نافية ناصبة « يعمل ، يعمل : فعل مضارع منصوب بـ لن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الواقع مبتدأ ، والآلف للاطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) « كذلك ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كذلك ، لیت ، وکأن ، معطوفان على تلك ، وندر ، فعل ماض « نحو ، فاعل ندر « سعيد ، مبتدأ « مستقرّاً ، حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الآتي « في هجر ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

والجورور^(١) نحو : « تِلْكَ هِنْدٌ مَجْرَدَةٌ ، وَلَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا أَخُوكَ ، وَكَأَنَّ زَيْدًا رَاكِبًا أَسَدٌ ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ — أَوْ عِنْدَكَ — قَائِمًا » ؛ فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ فِي هَذِهِ الْمَثَلِ وَنَحْوِهَا ؛ فَلَا تَقُولُ : « مَجْرَدَةٌ تِلْكَ هِنْدٌ ، وَلَا « أَمِيرًا لَيْتَ زَيْدًا أَخُوكَ ، وَلَا « رَاكِبًا كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ » .

وَقَدْ نَدَّرَ تَقْدِيمُهَا عَلَى عَامِلِهَا الظَّرْفِ [نَحْوُ : زَيْدٌ قَائِمًا عِنْدَكَ] وَالْجَارِ وَالْجُورُورِ

(١) اعلم أن ههنا أمرين لابد من بيانهما حتى تكون على بينة من الأمر :

الأول : أن العامل المعنوي قد يطلق ويراد به ما يقابل اللفظي ، وهو شيان : الابتداء العامل في المبتدأ ، والتجرد من الناصب والجازم العامل في الفعل المضارع ، وليس هذا المعنى مراداً في هذا الموضع ؛ لأن العامل المعنوي بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع ، فالابتداء يعمل في المبتدأ الرفع ، والتجرد يعمل في الفعل المضارع الرفع أيضاً ، وحينئذ فالمراد بالعامل المعنوي ههنا : اللفظ الذي يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل ، أفلاترى أن « تِلْكَ ، وَغَيْرِهَا مِنْ أَلْفَاظِ الْإِشَارَةِ إِنَّمَا عَمِلَتْ فِي الْحَالِ لِأَنَّهَا مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى أَشِيرُ ؟ وَهَكَذَا .

الثاني : العوامل المعنوية بالمعنى المراد هنا كثيرة ، وقد ذكر الشارح منها خمسة ، وهى : أسماء الإشارة ، وحروف التثنية ، وأدوات التشبيه ، والظروف ، والجار والجرور ، وقد بقي خمسة أخرى ، أولها : حرف الترجى كـ « لعل » ، نحو قولك : لعل زَيْدًا أَمِيرًا قَادِمًا ، وثانيها : حروف التنبيه مثل « ها » ، في قولك : ها أنت زَيْدٌ رَاكِبًا ، فـ « رَاكِبًا » : حال من زَيْدٍ ، والعامل في الحال هو « ها » ، وثالثها : أدوات الاستفهام الذى يقصد به التعجب كقول الأعشى : « يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارُهُ » ، عند من جعل « جَارُهُ » الأخرى حالاً لا تمييزاً ، رابعها : أدوات النداء نحو « يا » ، في قولك : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ قَائِمًا ، وخامسها : « أَمَا » ، نحو قولهم : أَمَا عَلِمْنَا فَعَالَمٌ ، عند من جعل تقدير الكلام : مهما يذكر أحد في حال علم فالذكر عالم ، فعلاً — على هذا التقدير — حال من المرفوع بفعل الشرط الذى ثابت عنه أَمَا .

نحو : « سعيد مستقراً في هجر » ومنه قوله تعالى : (وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ)^(١) في قراءة من كسّر التاء ، وأجازه الأخفش قِيامًا .

وَنَحْوُ : « زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ
عَمْرٍو مُعَانًا ، مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنَ »^(٢)

تَقَدَّمَ أَنْ أَفْعَلَ التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة ، واستثنى من ذلك هذه المسألة ، وهي : ما إذا فُضِّلَ شيءٌ في حالٍ على نفسه أو غيره في حالٍ أخرى ، فإنه يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه ، والأخرى متأخرة عنه ، وذلك نحو : « زَيْدٌ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِدًا ، وَ « زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا ، ف « قَائِمًا ، ومفردًا ، منصوبان بأحسن وأنفع ، وهما حالان ، وكذا « قَاعِدًا ، ومعانًا ، وهذا مذهب الجمهور .

(١) القراءة المشهورة برفع السموات على الابتداء ورفع « مطويات » ، على أنه خبر المبتدأ ، والجار والمجرور — وهو (بيمينه) — متعلق بمطويات ، والقراءة التي يستدل بها الشارح ههنا برفع السموات على أنه مبتدأ ، ونصب مطويات بالكسرة نيابة عن الفتحة على أنه حال صاحبه الضمير المستكن في الجار والمجرور ، والجار والمجرور — وهو قوله (بيمينه) — متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

(٢) « ونحو ، مبتدأ « زيد ، مبتدأ « مفردًا ، حال من الضمير المستتر في « أنفع ، الآتي « أنفع ، خبر المبتدأ الذي هو زيد « من عمرو ، جار ومجرور متعلق بأنفع « معانًا ، حال من عمرو ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة نحو إليها « مستجاز ، خبر المبتدأ الذي هو « نحو ، في أول البيت « لن ، نافية ناصبة « يهن ، بمعنى يضعف : فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « نحو ، وجملة يهن وفاعله في محل رفع خبر ثان ، أو صفة للخبر السابق .

وزعم السيرافي أنهما خبران منصوبان بكأن المحذوفة ، والتقدير : « زيد إذا كان قائماً أحسن منه إذا كان قاعداً ، وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان مُعاناً » .

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال التفضيل ، ولا تأخيرُهما عنه ؛ فلا تقول « زيد قائماً قاعداً أحسن منه » ، ولا [تقول] « زيد أحسن منه قائماً قاعداً » .

* * *

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ — فَاعْلَمْ — وَغَيْرُ مُفْرَدٍ^(١)
يجوز تعدد الحال وصاحبها مُفْرَدٌ^(٢) ، أو متعدد .

فمثال الأول : « جاء زيد راكباً ضاحكاً » فـ « راكباً ، وضاحكاً » : حالان من « زيد » ، والعامل فيهما « جاء » .

ومثال الثاني : « لقيت هنداً مُضِعِداً مُنَحْدِرَةً » فـ « مُضِعِداً » : حال من التاء ، و « منحدره » : حال من « هند » ، والعامل فيهما « لقيت » ، ومنه قوله :

١٩٠ — لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْجِدِيهِ ؛ فَأَصَابُوا مَغْنَمًا

(١) « الحال ، مبتدأ ، وجمله « يجيء » ، وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر « ذا » ، حال من الضمير المستتر في يجيء » ، وذا مضاف و « تعدد » مضاف إليه « لمفرد » جار ومجرور متعلق بتعدد أو بمحذوف نعت لتعدد « فاعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه ، « وغير » الواو عاطفة ، غير : معطوف على مفرد ، وغير مضاف ، و « مفرد » مضاف إليه .

(٢) ترك الشارح بيان المواضع التي يجب فيها تعدد الحال ، ولوجوب ذلك موضعان ، أولهما : أن يقع الحال بعد « إما » نحو قوله تعالى : (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً) وثانيهما : أن يقع الحال بعد « لا » النافية ، كقولك : رأيت بكراً لا مستبشراً ولا جذلان .

فـ «خائفاً» حال من «ابني» ، و «مُنْجِدِيهِ» حال من «أَخَوَيْهِ» ، والعاملُ
فيهما «لقي» .

فند ظهور المعنى ثَرَدُ كُلِّ حَالٍ إِلَى مَا تَلِيْقُ بِهِ ، وعند عدم ظهوره يُجْمَلُ أَوَّلُ
الحالين لثاني الاسمين ، وثانيهما لأول الاسمين ؛ ففي قولك : «لقيت زيدا مصعداً
منحدرًا» يكون «مصعداً» حالاً من زيد ، و «منحدرًا» حالاً من التاء .



وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ : «لَاتَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِداً» (١)

= اللغة : «منجديه» ، مغثيه ، وهو مثني منجد ، ومنجد : اسم فاعل ماضيه أنجد ،
وتقول : أنجد فلان فلاناً ، إذا أغاثه وعاونه ودفع عنه المكروه وأصابوا ، نالوا وأدركوا
«مغنا» غنيمة .

الإعراب : «لقي» ، فعل ماضٍ . «ابني» ، ابن : فاعل لقي ، وابن مضاف وياه المتكلم
مضاف إليه ، أخويه ، مفعول به للقي ، والهاء مضاف إليه «خائفاً» ، حال من ابني
«منجديه» ، حال من أخويه «فأصابوا» ، الفاء عاطفة ، أصابوا : فعل وفاعل «مغنا» ،
مفعول به لأصابوا ، والجملة من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفة بالفاء على جملة لقي
وهـمـولاته .

الشاهد فيه : قوله «خائفاً منجديه» ، فإن الحال متعددة لمتعدد ، والنظرة الأولى تدل
على صاحب كل حال قدره إليه ؛ فإن واحداً من الحالين مفرد والآخر مثني ، وكذلك
صاحبهما ، فلا لبس عليك في أن تجمل المفرد للمفرد والمثني للمثني .

(١) «وعامل» ، مبتدأ ، «وعامل مضاف» ، و «الحال» ، مضاف إليه «بها» ، جار
ومجرور متعلق بأكد الآتي «قد» ، حرف تحقيق «أكدا» ، أكد : فعل ماضٍ مبني
للجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقدّره هو يعود إلى عامل الحال ،
والالف للإطلاق ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في نحو» ، جار ومجرور متعلق بأكد
«لا» ، ناهية «تعت» ، فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه =

تنقسم الحال إلى مؤكدة ، وغير مؤكدة ؛ فال مؤكدة على قسمين ، وغير المؤكدة ما سوى القسمين .

فالقسم الأول من المؤكدة : ما أَكَّدَتْ عَامِلُهَا ، وهى المراد بهذا البيت ، وهى : كلَّ وَصْفٍ دَلَّ عَلَى مَعْنَى عَامِلِهِ ، وَخَالَفَهُ لَفْظًا ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، أَوْ وَافَقَهُ لَفْظًا ، وَهُوَ دُونَ الْأَوَّلِ فِي الْكَثَرَةِ ؛ فَمِنَالِ الْأَوَّلِ « لَا تَمُتْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا » وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (ثُمَّ وَلَيَبْلُغَنَّ أَهْلُهَا أَشَدُّ مُدْبِرِينَ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) ، وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجْمُوتِ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ) .

وَإِنْ تَوَكَّدَ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا ، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ (١)
هذا هو القسم الثانى من الحال المؤكدة ، وهى : ما أَكَّدَتْ مَضْمُونُ الْجُمْلَةِ ،

= وجوباً تقديره أنت « فى الأرض » جار ومجرور متعلق بـ « مفسداً » حال من الضمير المستتر فى « تعث » وهو حال مؤكدة للعامل وهو « تعث » وجمله « تعث فى الأرض مفسداً » فى محل جر بإضافة نحو إليها .

(١) « وإن » شرطية « تؤكد » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الحال « جملة » مفعول به لتؤكد « فمضمر » الفاء لربط الجواب بالشرط ، مضمر : خبر مقدم « عاملها » عامل : مبتدأ مؤخر ، وعامل مضاف وها : مضاف إليه ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « ولفظها » الواو عاطفة ، لفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف وها : مضاف إليه ، وجملة « يؤخر » من الفعل المضارع المبني للجهول ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط .

وَيَمْرُطُ الْجَمْلَةَ : أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً ، وَجُزُّ آهَا مَعْرِفَتَانِ ، جَامِدَانِ ، نَحْوُ : « زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا ، وَأَنَا زَيْدٌ مَعْرُوفًا » وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٩١ — أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي

وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ ؟

فـ « حَطُوفًا ، وَمَعْرُوفًا » حَالَانِ ، وَهُمَا مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْأَوَّلِ « أَحَقُّهُ عَطُوفًا » وَفِي الثَّانِي « أَحَقُّ مَعْرُوفًا » .

وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ هَذِهِ الْحَالِ عَلَى هَذِهِ الْجَمْلَةِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « عَطُوفًا زَيْدٌ أَخُوكَ » وَلَا « مَعْرُوفًا أَنَا زَيْدٌ » وَلَا تَوْسُطُهَا بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ؛ فَلَا تَقُولُ : « زَيْدٌ عَطُوفًا أَخُوكَ » .

١٩١ — الْبَيْتُ لِسَالِمِ بْنِ دَارَةَ ، مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ يَهْجُو فِيهَا فِزَارَةَ ؛ وَقَدْ أَوْرَدَهَا التَّبْرِيزِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْخَمْسَةِ ، وَذَكَرَ لِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ قِصَّةً ، فَارْجِعْ إِلَيْهَا هُنَاكَ .

اللُّغَةُ : « دَارَةُ » الْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ أُمِّهِ ، وَقَالَ أَبُو رِيَّاشٍ : هُوَ لَقَبُ جَدِّهِ ، وَاسْمُهُ يَرْبُوعٌ ، وَيَجَابُ — هَلِي هَذَا الْقَوْلُ — عَنْ تَأْنِيثِ الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى دَارَةَ فِي قَوْلِهِ « مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي » ، بِأَنَّهُ عَنَى بِهِ الْقَبِيلَةَ .

الْمَعْنَى : أَنَا ابْنُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ ، وَنَسَبِي مَعْرُوفٌ بِهَا ، وَلَيْسَ فِيهَا مِنَ الْمَعْرِعَةِ مَا يَوْجِبُ الْفِدْحَ فِي النَّسَبِ ، أَوْ الطَّعْنَ فِي الشَّرَفِ .

الْإِعْرَابُ : « أَنَا » ضَمِيرٌ مَنْفَعْلٌ مَبْتَدَأٌ « ابْنُ » خَبَرٌ الْمَبْتَدَأِ ، وَابْنٌ مَضَافٌ ، وَ « دَارَةُ » مَضَافٌ إِلَيْهِ « مَعْرُوفًا » حَالٌ بِهَا ، جَارٌ وَجَرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِمَعْرُوفٍ « نَسَبِي » نَائِبٌ فَاعِلٌ لِمَعْرُوفٍ لِأَنَّهُ اسْمُ مَفْعُولٍ ، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مَضَافٌ إِلَيْهِ « وَهَلْ » حَرْفٌ دَالٌ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ « بِدَارَةَ » جَارٌ وَجَرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ « مِنْ » زَائِدَةٌ « عَارٍ » مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعٌ مِنْ ظَهْوَرِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرْكِ حَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ ، وَقَوْلُهُ « يَا لِلنَّاسِ » اعْتِرَاضٌ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَيَاءُ : لِلنَّدَاءِ ، وَاللَّامُ لِلِاسْتِغَاثَةِ . الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « مَعْرُوفًا » فَإِنَّهُ حَالٌ أَكَدَتْ مَضْمُونُ الْجَمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا .

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً كـ «جاء زيدٌ وهو ناولٌ رَحْلَةً» (١)

الأصلُ في الحالِ والخبرِ والصفةِ الإفرادُ ، وتقع الجملةُ مَوْضِعَ الْحَالِ ، كما تقع موقع الخبر والصفة ، ولا بُدَّ فيها من رابطٍ ، وهو في الحالية : إما ضمير ، نحو : « جاء زيدٌ يده على رأسه » أو واوٌ — وتسمى واو الحال ، وواو الابتداء ، وعلامتها صحة وقوع « إذ » موقعها — نحو : « جاء زيدٌ وعمرٌ قائمٌ » التقدير : إذ عمرو قائمٌ ، أو الضميرُ والواوُ معاً ، نحو : « جاء زيدٌ وهو ناولٌ رَحْلَةً » .

(١) « موضع ، ظرف مكان متعلق بتجىء ، وموضع مضاف و « الحال » مضاف إليه « تجىء » ، فعل مضارع « جملة » ، فاعل تجىء « جاء زيد » ، الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مراراً ، وما بعدها فعل وفاعل « وهو » ، الواو واو الحال ، وهو ضمير منفصل مبتدأ ، ناول ، خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر فاعل « رحله » ، مفعول به لناول ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

(٢) يشترط في الجملة التي تقع حالا أربعة شروط ، وقد ذكر الشارح تبعاً للناظم من هذه الشروط واحداً ، وهو : أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال — إما الواو ، وإما الضمير ، وإماهما معاً — والشرط الثاني : أن تكون الجملة خبرية ؛ فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية ، والشرط الثالث : ألا تكون جملة الحال تعجبية ، والشرط الرابع : ألا تكون مصدرة بعلم استقبال ، وذلك نحو « سوف » و « إن » ، وأدوات الشرط ؛ فلا يصح أن نقول : جاء محمد إن يسأل يعط ، فإن أردت تصحيح ذلك فقل : جاء زيد وهو إن يسأل يعط ؛ فتكون الحال جملة اسمية خبرية .

ومن هذا الكلام — مع ما سبق في مبحث مجيء خبر المبتدأ جملة — تعرف أن الخبر والحال جميعاً اشتركا في ضرورة وجود رابط يربط كلا منهما بصاحبه ، واختلفا في الشروط الثلاثة الباقية ؛ لجملة الخبر تقع إنشائية وتعجبية على الأصح عند النحاة ، وتصدر بعلم الاستقبال ، وقد رأيت أن تصحيح المثال يكون بجعل جملة الشرط وجوابه خبراً ، فتنبه لذلك كله ، والله يوفقك ويرشدك .

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوْتَ ضَمِيرًا، وَمِنْ الْوَائِ خَلَّتْ^(١)

وَذَاتُ وَائٍ بَعْدَهَا أَنْوَ مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْعَلَنَّ مُسْنَدًا^(٢)

الجملة الواقعة حالا : إن صُدِّرَتْ بِمُضَارِعٍ مُثْبِتٍ لم يَجْزْ أَنْ تَقْرَنَ بِالْوَائِ ، بل لِأَثَرِ بَطْءٍ
إِلَّا بِالضَمِيرِ ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ » ، وجاءَ عَمْرُو تَقَادُ الْجَنَائِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ «
ولا يجوز دخول الواو ؛ فلا تقول : « جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْحَكُ »

فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أَوَّلَ على إضمار مبتدأ بعد الواو ؛ ويكون
المضارع خبراً عن [ذلك] المبتدأ ؛ وذلك نحو قولهم : « قُتِمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ » وقوله :

١٩٢ — فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْزَنَهُنَّ مَالِكًا

(١) « وذات ، مبتدأ ، وذات مضاف ، و « بدء » مضاف إليه « بمضارع ، جار
ومجرور متعلق بيده « ثبت ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى مضارع ، والجملة في محل جر صفة لمضارع « حوت ، حوى : فعل ماض ، والتاء
للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ذات بدء ، والجملة في محل رفع
خبر المبتدأ « ضمير ، مفعول به لحوت « ومن الواو ، الواو عاطفة ، وما بعدها جار ومجرور
متعلق بخلت « خلت ، خلا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هي يعود إلى ذات بدء بمضارع ، والجملة معطوفة على جملة الخبر .

(٢) « وذات ، مبتدأ ، وذات مضاف و « واو ، مضاف إليه « بعدها ، بعد : ظرف
متعلق بانو الآتي ، وبعد مضاف ، وما : مضاف إليه « انو ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوباً تقديره أنت ، مبتدأ ، مفعول به لانو « له ، جار ومجرور متعلق باجعل الآتي
« المضارع ، مفعول أول لاجعل تقدم عليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
« اجعلن ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والتون نون
التوكيد الثقيلة « مسنداً ، مفعول ثان لاجعل .

فـ «أَصُكُّ» ، وأَرْهَنُهُمُ » خبرانٍ لمبتدأ محذوف ؛ والتقدير : وأنا أَصُكُّ ،
وأنا أَرْهَنُهُمُ .

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا بَوَاوٍ ، أَوْ بِضَمٍّ ، أَوْ بِهِمَا^(١)

== اللغة : «أظافيرهم» جمع أظفور — بزنة عصفور — والمراد هنا منه الأسلحة
«نجوت» أراد تخلصت منه .

الإعراب : «فلما» الفاء للعطف على ما قبله ، لما : ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت
الآتي ، وهو متضمن معنى الشرط ، خشيت ، فعل وفاعل «أظافيرهم» أظافير : مفعول به
لخشيت ، وأظافير مضاف وهم : مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل
جر بإضافة «لما» الظرفية إليها «نجوت» فعل وفاعل ، والجملة جواب «لما» الظرفية بما
تضمنته من معنى الشرط «وأرهنهم» الواو واو الحال ، أرهن : فعل مضارع ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، هم : مفعول أول لأرهن ، والجملة في محل رفع خبر
لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أرهنهم ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال
«مالكا» مفعول ثان لأرهن .

الشاهد فيه : قوله «وأرهنهم» حيث إن ظاهره يفيء عن أن المضارع المثبت تقع جملة
حالا ، وتسبق بالواو ، وذلك الظاهر غير صحيح ؛ ولهذا قدرت جملة المضارع خبراً لمبتدأ
محذوف كافصلناه في الإعراب .

(١) «وجملة» مبتدأ ، وجملة مضاف ، و«الحال» مضاف إليه «سوى» منصوب
على الاستثناء أو على الظرفية ، وسوى مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه «قدما»
قدم : فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى ما الموصولة ، والآلف للاطلاق ، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول
«بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو قوله «جملة الحال» في أول البيت
وقوله «أو بمضمر» أو بهما «معطوفان على قوله بواو» .

الجملة الحالية : إما أن تكون اسمية ، أو فعلية ، والفعل [إما] مضارع ، أو ماضٍ ، وكل واحدة من الاسمية والفعلية ؛ إما مُثَبَّتة ، أو مَنْفِيَّة ، وقد تقدم أنه إذا صُدِّرَت الجملة بمضارع مُثَبَّت لا تَصْجُها الواو ، بل لا تُرْبَط إلا بالضمير فقط^(١) ، وذَكَرَ في هذا البيت أنَّ ما عدا ذلك يجوز فيه أن يُرْبَطَ بالواو

(١) قد ذكر الشارح أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو ، وأن يكون رابطها الضمير ، وقد بقي عليه بعض شروط يجب تحققها في هذه الجملة : منها ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه ؛ فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو ، ولهذا يجوز القاضى اليبضاوى في قوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) أن تكون جملة (وإياك نستعين) حالا من الضمير المستتر وجوبا في (نعبد) ومن الشروط أيضاً : ألا تكون جملة المضارع المذكور مقترنة بقد ، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو ، نحو قوله تعالى : (لم تؤذوني وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم) . الجملة ما يشترط لخلو هذه الجملة من الواو أربعة شروط : أن تكون مضارعية ، وأن تكون مثبتة ، وأن يتقدم المضارع على كل ما يذكر معه من معمولاته ، وألا يقترن بقد .

وقد ذكر الشارح بعد قليل أن الجملة المضارعية المنفية بلا تمنع معها الواو ، كما في قوله تعالى : (مالى لا أرى الهدهد) وبقي بعد ذلك خمس جهل يجب ألا تقترن بالواو ، فيصير مجموع ما لا يجوز اقترانه بالواو من الحال الواقعة جملة سبعاً ذكرنا لك اثنتين منها ، وهما جملة الفعل المضارع المثبت ، وجملة الفعل المضارع المنفى بلا .

(والثالثة) أن تكون مضارعية منفية بما ، كقول الشاعر :

عَهْدُكَ مَا تَصُبُّو ، وفِيكَ شَيْبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتَيْمًا ؟

(الرابعة) الجملة المعطوفة على حال قبلها ، نحو قوله تعالى : (لجامها بأسنا بيانا أو هم قائلون) جملة (هم قائلون) معطوفة على (بيانا)

(الخامسة) الجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولك : هو الحق لاشك فيه ، وقوله تعالى : (ذلك الكتاب لا ريب فيه) لجملة (لا ريب فيه) حال مؤكدة لمضمون (ذلك الكتاب) في بعض أعراب يحتملها هذا الكلام .

وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما ؛ فيدخل في ذلك الجملة الاسمية : مُثَبَّتَةٌ ،
أو مَنفِيَّةٌ ، والمضارعُ المنفيُّ ، والماضى : المَثَبْتُ ، والمنفيُّ .

فتقول : « جاء زيد وعمرو قائم ، وجاء زيد يَدُهُ على رأسه ، وجاء زيد وَيَدُهُ
على رأسه » وكذلك المنفيُّ ، وتقول : « جاء زيد لم يَضْحَكْ ، أو ولم يضحك ،
أو ولم يقم عمرو ، وجاء زيد وقد قام عمرو ، وجاء زيد قد قام أبوه ، وجاء زيد وقد
قام أبوه » وكذلك المنفيُّ ، ونحو : « جاء زيد وما قام عمرو ، وجاء زيد ما قام أبوه ،
أو وما قام أبوه » .

ويدخل تحت هذا أيضاً المضارعُ المنفيُّ بلا ؛ فعلى هذا تقول : « جاء زيد ولا يضرب
عمراً » بالواو .

وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع
المُثَبَّتِ ، وأن ماورد مما ظاهره ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار مبتدأ ، كقراءة ابن ذَكْوَانَ :

== (السادسة) الجملة التي تقع بعد (إلا) سواء أكانت الجملة اسمية نحو قولك :
ما صاحبت أحداً إلا زيد خير منه . أم كانت فعلية فعلها ماض نحو قولك : ما أرى رأياً
إلا رأيت صواباً ، ونحو قوله تعالى : (يا حسرة على العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا
به يستهزئون) وقد ورد في الشعر اقتران الفعلية التي فعلها ماض والواقعة بعد « إلا »
بالواو كما في قوله :

نَعِمَ أَمْرًا هَرِمَ لَمْ تَعَرَّ نَائِبَةٌ إِلَّا وَكَانَ لُثْرَمَاعٍ لَهَا وَزَرَا

ف قيل : هو شاذ والقياس أن تخلو من الواو ، وقيل : هو قليل لا شاذ .

(السابعة) الجملة الفعلية التي فعلها ماض مسبوق بأو العاطفة ، نحو قولك : لأضربه
حضر أو غاب ، وقول الشاعر .

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا وَلَا تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخَلًا

(فَأَسْتَقِيمًا وَلَا تَتَّبِعَانِ) بتخفيف النون ، والتقدير : وأتما لا تَتَّبِعَانِ ؛ فـ «لا تتبعان» خبر لمبتدأ محذوف .

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُطْلٌ^(١)
يُحْذَفُ عامل الحال : جَوَازًا ، أَوْ جُوبًا .

فمثال ما حُذِفَ جَوَازًا أن يقال : «كَيْفَ جِئْتَ» فتقول : «راكبًا» [تقديره «جئت راكبًا»] ، وكقولك : «بَلَى مُسْرِعًا» لمن قال لك : «لَمْ تَسِرْ» ، والتقدير : «بَلَى سِرْتُ مُسْرِعًا» ، ومنه قوله تعالى : (أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ؟ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) التقدير — والله أعلم — : بَلَى نجممها قادرين .

ومثال ما حُذِفَ وَجُوبًا قولك : «زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا» ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجملة ، وقد تقدم ذلك ؛ وكالحال النائية منأب الخبر ؛

(١) «الحال» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «يحذف» فعل مضارع مبنى للجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل ليحذف ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بعمل الآتي «عمل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وبعض» مبتدأ أول ، وبعض مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ذكره» ذكر : مبتدأ ثان ، وذكر مضاف والماء مضاف إليه «حظّل» فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذكره الواقع مبتدأ ثانياً ، والجملة من حظّل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

نحو : « ضَرَبَ زَيْدًا قَائِمًا » التقدير : إذا كان قائماً ، وقد سبق تقرير ذلك فى باب
المبتدأ والخبر ^(١) .

(١) هنا أمران نحب أن ننبهك إليهما :

الأول : أن عامل الحال على ثلاثة أنواع : نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه ، ونوع
يجب حذفه ولا يجوز ذكره ، ونوع يجوز ذكره ويجوز لك حذفه .

فأما النوع الذى يجب ذكره ولا يجوز حذفه فهو العامل المعنوى كالظرف واسم
الإشارة ؛ فلا يحذف شيء من هذه العوامل ، سواء أعلت أم لم تعلم ؛ لأن العامل المعنوى
ضعيف ؛ فلا يقوى على أن يعمل وهو محذوف .

وأما النوع الذى يجب حذفه فقد بين الشارح ثلاثة مواضع من مواضعه - وهى الحال
المؤكددة لمضمون جملة ، والحال النائية مناب الخبر ، والحال الدالة على زيادة أو نقص
بتدرج - وبقي موضعان آخران ، أولهما أن ينوب عنه الحال كقولك لمن شرب : هنيئاً ،
ومن ذلك قول كثير :

هَنِيئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَاتِ
وثانيتها : أن تدل الحال على توبيخ ، كقولك : أقعداً وقد جد الناس ؟ .

وأما النوع الذى يجوز ذكره وحذفه فهو ما عدا هذين النوعين .

الأمر الثانى : أن الأصل فى الحال نفسه - بسبب كونه فضلة - أنه يجوز حذفه ،
وقد يجب ذكره ، وذلك فى خمسة مواضع : أولها : أن يكون الحال مقصوراً عليه ،
نحو قولك : ما سافرت إلا واكباً ، وما ضربت علياً إلا مذنباً ، وثانيتها : أن
يكون الحال نائباً عن عامله كقولك : هنيئاً مريئاً ، تريد كل ذلك هنيئاً مريئاً ، وثالثتها
أن تتوقف عليه صحة الكلام كقوله سبحانه وتعالى : (وما خلقنا السموات والأرض وما
بينهما لاعين) أو يتوقف عليه مراد المتكلم ، نحو قوله تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة
قاموا كسالى) ورابعها : أن يكون الحال جواباً ، كقولك : بلى مسرعاً ، جواباً لمن قال
لك : لم تسر ، وخامسها : أن يكون الحال نائباً عن الخبر ، نحو قولك : ضربى
زيداً مستيئاً .

ومما حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وَجُوبًا قولُهم : « اشترَيْتَهُ بِدِرْهَمٍ فصاعداً ،
وتَصَدَّقْتُ بِدِينَارٍ فسافِلاً » فـ « صاعداً ، وسافلاً » : حالان ، عاملُهما محذوفٌ
وَجُوبًا ، والتقدير : « فَذَهَبَ الثَّمَنُ صاعداً ، وذهب المتصدقُ به سافلاً »
هذا معنى قوله : « وبعض ما يُحذفُ ذكرُهُ حُظْلٌ » أى بعض ما يُحذفُ
من عاملِ الحال مُنِعَ ذكرُهُ^(١) .



(١) قد بقي الكلام على صاحب الحال من ناحية الذكر والحذف - بعد أن أتينا على
ما يتعلق بالحال وبالعامل فيها من هذه الناحية - فنقول :
الأصل في صاحب الحال أن يكون مذكوراً ، وقد يحذف جوازاً ، وقد يحذف
وجوباً بحيث لا يجوز ذكره
فيحذف جوازاً إذا حذف عامله ، نحو قولك : راشدًا ، أى تسافر راشدًا . ويجوز
أن تقول : تسافر راشدًا .
ويحذف وجوباً مع الحال التي تفهم ازدياداً أو نقصاً بتدرج ، نحو قولهم : اشتريت
بدينار فصاعداً ، أى : فذهب الثمن صاعداً ؛ ففي هذا المثال حذف صاحب الحال وعامله .

التَّمْيِيزُ

أَسْمٌ ، بِمَعْنَى « مِنْ » مُبَيِّنٌ ، نَكْرَةٌ ، يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ (١)
كَشِيرٍ أَرْضاً ، وَقَفِيرٍ بُرّاً ، وَمَنْوِينَ عَسَلاً وَتَمْرًا (٢)

تقدم من الفضلات : المفعولُ به ، والمفعولُ المطلق ، والمفعولُ له ، والمفعولُ فيه ،
والمفعولُ معه ، والمسننُ ، والحالُ ، وبقي التَّمْيِيزُ — وهو المذكور في هذا الباب —
ويسمى مُفَسِّراً ، وتفسيراً ، ومبيِّنًا ، وتبيينًا ، ومميِّزاً ، وتمييزاً .

وهو : كل اسم ، نكرة ، متضمن معنى « مِنْ » ، لبيان ما قبله من إجمال ، نحو :
« طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، وَعِنْدِي شَبْرٌ أَرْضًا » .

واحتراز بقوله : « مُتَّضِعٌ مِنْ » من الحال ؛ فإنها متضمنة معنى « فِي » .

وقوله : « لبيان ما قبله » احتراز مما تضمن معنى « مِنْ » وليس فيه بيان
لما قبله : كاسم « لا » التي لنفي الجنس ، نحو : « لَا رَجُلٌ قَائِمٌ » فإنَّ التقدير :
« لا من رجل قائم » .

(١) « اسم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو اسم « بمعنى » جار ومجرور متعلق
بمحذوف صفة لاسم ، ومعنى مضاف و « مِنْ » قصد لفظه : مضاف إليه « مبيِّن » نعت آخر
لاسم « نكرة » نعت ثالث لاسم « ينصب » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب « تميِّزاً » حال
من نائب الفاعل المستتر في قوله ينصب « بما » جار ومجرور متعلق بـ « ينصب » . و « قد فسر »
فسر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائب مفعوله ،
والجملة لا محل لها صلة ما المحرورة محلا بالباء .

(٢) « كشير » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « أرضاً » تميِّز
كشير « وقفيز » مطوف على شبر « برا » تميِّز لقفيز « ومنوين عسلاً » مثله « وبراً »
مطوف على قوله عسلاً .

وقوله : « لبيان ما قبله من إجمال » يشمل نوعي التمييز ، وهم : المبين لإجمال ذات ، والمبين لإجمال نسبة .

فالمبين لإجمال الذات هو : الواقع بعد المقادير — وهي المَسْوَحاتُ ، نحو : « لَهُ شَبْرٌ أَرْضًا » والمكيلاتُ ، نحو : « لَهُ قَفِيزٌ بُرًّا » والموزوناتُ ، نحو : « لَهُ مَنَوَانٌ عَسَلًا وَتَمْرًا » — والأعداد^(١) ، نحو : « عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا » .

وهو منصوب بما قسره ، وهو : شبر ، وقفز ، وَمَنَوَانٍ ، وعشرون .

والمُبَيِّنُ لإجمال النسبة هو : المَسْوقُ لبيان ما تَعَلَّقَ به العاملُ : من فاعل ، أو مفعول ، نحو : « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا » ، ومثله : (اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) ، و « غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجْرًا » ، ومثله : (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) .

فـ « نَفْسًا » تمييز منقول من الفاعل ، والأصلُ : « طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ » ، و « شَجْرًا » منقول من المفعول ، والأصلُ : « غَرَسْتُ شَجَرَ الْأَرْضِ » فَبَيَّنَ

(١) قول الشارح « والأعداد » عطف على قوله ، المقادير ، فأما ما بينهما فهو بيان لأنواع المقادير ، وعلى هذا يكون الشارح قد ذكر شيئين يكون تمييز لإجمال الذات بعدهما — وهما المقادير ، والأعداد — وبقي عليه شيان آخران .

أولها : ما يشبه المقادير ، مما أجزته العرب مجراها لشبه بها في مطلق المقدار ، وإن لم يكن منها لعدم دلالة على مقدار معين محدود ، كقولك : قد صببت عليه ذنوباً ماء واشتربت نحياًسماً ، وقولهم : على التمرة مثلها زبدًا .

وثانيهما : ما كان فرعاً للتمييز ، نحو قولك : أهديته خاتماً فضة ، على ما هو مذهب الناطم تبعاً للبرد في هذا المثال من أن فضة ليس حالاً ؛ لكونه جامداً ، وكون صاحبه نكرة ، وكونه لازماً ، مع أن الغالب في الحال أن تكون منتقلة . وذهب سيويه إلى أن فضة في المثال للذكور حال ، وليس تمييزاً ؛ لأنه خص التمييز بما يقع بعد المقادير وما يشبهها .

« نفساً » الفاعل الذى تَعَلَّقَ بِهِ الفعلُ ، وَبَيَّنَ « شجراً » المفعول الذى تَعَلَّقَ بِهِ الفعلُ .

والتَّأَصُّبُ له فى هذا النوع [هو] العَامِلُ الذى قبله .

* * *

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهَيَا أَجْرُزُهُ إِذَا أَضْقَتْهَا ، كَ « مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا » (١)

وَالنَّصَبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبًا إِنْ كَانَ مِثْلَ « مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا » (٢)

أشار به « ذى » إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فى البيت من المُقَدَّرَاتِ — وهو ما دَلَّ

(١) « بعد » ظرف متعلق بأجرز ، وبعد مضاف و « ذى » اسم إشارة مضاف إليه « وشبهها » الواو عاطفة ، شبه : معطوف على ذى ، وشبه مضاف ، وما : مضاف إليه « أجرزه » أجرز : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « إذا » ظرف أشرب معنى الشرط « أضقتها » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا الظرفية إليها « كمد » الكاف جارة لقول محذوف ، مد : مبتدأ ، ومد مضاف و « حنطة » مضاف إليه « غذا » خبر المبتدأ .

(٢) « والنصب » مبتدأ « بعد » ظرف متعلق به ، وبعد مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « أضيف » فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة « وجباً » فعل ماض ، والالف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب ، والجملة من وجب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما أضيف « مثل » خبر كان « ملء » مبتدأ ، وملء مضاف و « الأرض » مضاف إليه ، والخبر محذوف تقديره : لى ، مثلاً ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة مثل إليها « ذهباً » تمييز .

على مساحة ، أو كَيْل ، أو وَزْن — فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يُصَفْ إلى غيره ، نحو : « عِنْدِي شِبْرُ أَرْضٍ ، وَقَفِيزُ بُرٍّ ، وَمَتَوَاعِلٌ وَتَمْرٌ » .

فإن أُضِيفَ الدَّالُّ على مقدار إلى غير التمييز وَجَبَ نَصْبُ التمييز ، نحو : « مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا » ، ومنه قوله تعالى : (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) .

وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد .

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَنَ بِأَفْعَلًا مُفَضَّلًا : كـ « أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا » ^(١)

التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل : إن كان فاعلا في المعنى وَجَبَ نَصْبُهُ ، وإن لم يكن كذلك وَجَبَ جَرُّهُ بالإضافة .

وَعَلَامَةُ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى : أَنْ يَصْلُحَ جَعْلُهُ فَاعِلًا بَعْدَ جَعْلِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فِعْلًا ، نحو : « أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا ، وَأَكْثَرُ مَالًا » ، فـ « مَنْزِلًا ، وَمَالًا » يجبُ نَصْبُهُمَا ؛ إِذْ يَصِحُّ جَعْلُهُمَا فَاعِلَيْنِ بَعْدَ جَعْلِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فِعْلًا ؛ فَتَقُولُ : أَنْتَ عَلَا مَنْزِلُكَ ، وَكَثُرَ مَالُكَ .

ومثال ما ليس بفاعل في المعنى ^(٢) « زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ » ، وَهِنَّ أَفْضَلُ أُمَرَاءٍ ،

(١) « والفاعل » مفعول مقدم على عامله — وهو قوله انصبن الآتي — « والمعنى ، منصوب على نزع الخافض ، أو مفعول به للفاعل ، أو مجرور تقديرًا بإضافة الفاعل إليه » انصب ، انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة . ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « بأفعلا » جار ومجرور متعلق بانصبن ومفضلا ، حال من الفاعل المستتر وجوباً في انصبن « كَأَنْتَ » ، الكاف جارة لقول محذوف ، أنت : مبتدأ « أعلى » ، خبر المبتدأ « منزلًا » تمييز .

(٢) ضابط ما ليس بفاعل في المعنى : أن يكون أفعال التفضيل بمعنى من جنس التمييز ، =

[فيجب جرُّهُ بالإضافة ، إلا إذا أُضِيفَ « أَفْعَلُ » إلى غيره ؛ فإنه ينصب حينئذٍ ، نحو : « أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا » ^(١) .

وَبَعْدَ كُلِّ مَا أُقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ ، كَمَا أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا ^(٢) ،
يقعُ التمييزُ بعد كلِّ مادلٍّ على تعجب ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا » ،

= ويعرف ذلك بصحة حذف أفعال التفضيل ، ووضع لفظ بعض موضعه ، فنحو « زيد أفضل رجل » ، نجد أفعال التفضيل - وهو أفضل - باعتبار الفرد الذي يتحقق فيه - واحداً من جنس الرجل ، وكذلك نحو « هند أفضل امرأة » ، نجد أفعال التفضيل بعض الجنس ، ويمكن أن تحذف أفعال التفضيل في المثالين وتضع مكانه لفظ « بعض » ، فتقول : زيد بعض جنس الرجل ، أى بعض الرجال ، وهند بعض جنس المرأة ، أى بعض النساء .

(١) من تقرير هذه المسألة تعلم أن تمييز أفعال التفضيل يجب جره في صورة واحدة ، وهى : أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى ، وأفعال التفضيل ليس مضافا لغير تمييزه ، ويجب نصبه في صورتين اثنتين ؛ أولاها : أن يكون التمييز فاعلا في المعنى - سواء أضيف أفعال التفضيل إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى الناس منزلا ، أم لم يضاف إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى منزلا - وثانيتهما : أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى ، بشرط أن يكون أفعال مضافا إلى غير التمييز ، نحو أنت أفضل الناس بيتاً ؛ لأنه يتعذر حينئذٍ إضافة أفعال التفضيل مرة أخرى .

(٢) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « ميز » ، الآتى ، وبعد مضاف ، و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « اقتضى » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « تعجباً » مفعول به لاقتضى ، والجملة من اقتضى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « ميز » ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كأكرم » الكاف جارة لقول محذوف ، أكرم : فعل ماضٍ جاء على صورة الامر « بأبى » الباء زائدة ، أبى : فاعل أكرم ، وأبى مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « أبا » تمييز .

وَأَكْرَمَ أَبِي بَكْرَ أَبَا ، وَلِلَّهِ دَرْكٌ عَلِيًّا ، وَحَسْبُكَ بَرْزُ رَجُلًا ، وَكَفَى بِهِ عَلِيًّا ، ^(١) .

— ١٩٣ — * يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ *

(١) ذهب ابن هشام إلى أن التمييز في كل هذه الأمثلة من تمييز النسبة ، وليس بسديد ، بل في الكلام تفصيل ، وتلخيصه أنه إن كان في الكلام ضمير غائب ، ولم يبين مرجعه ، كما في قولهم « لله دره فارساً » ، كان من تمييز المفرد ؛ لأن افتقاره إلى بيان عينه في هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه ، فإن لم يكن ضمير أصلاً ، نحو « لله در زيد فارساً » ، أو كان ضمير خطاب ، نحو « لله درك فارساً » ، أو كان ضمير غائب علم مرجعه نحو « زيد لله دره فارساً » — فهو من تمييز النسبة ، وتلخيص هذا أنه يكون تمييز مفرد في صورة واحدة ، ويكون تمييز نسبة في ثلاث صور .

١٩٣ — هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدره قوله :

* بَأَنْتِ لِحَزْنُنَا عَفَارَةٌ *

اللغة : « بَأَنْتِ ، بعدت ، وفارقت » لتحزننا ، لتدخل الحزن إلى قلوبنا ، ونقول : حزننى هذا الأمر يحزننى ، من باب نصر ، وأحزننى أيضاً ، وفي النزول العزيز : (لَأَنى ليحزننى أن تذهبوا به) « عفارة » اسم امرأة .

الإعراب : « يا ، حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب » جارِتا ، منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المنسكلم المنقلبة ألفاً ، وجارة مضاف ، وياء التنكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه « ما » اسم استفهام مقصود به التعظيم مبتدأ ، مبنى على نسكون في محل رفع « أنت » خبر المبتدأ « جاره » تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار .

الشاهد فيه : قوله « جاره » حيث وقع تمييزاً بعد ما اقتضى التعجب ، وهو قوله : « ما أنت » .

فإن قلت : أهو تمييز نسبة أم تمييز ذات ؟

وَأَجْرُزٍ بَيْنَ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ
وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى : كَمَا «طَبَّ نَفْسًا مُنْعَدًا» (١)

يجوز جرُّ التمييزِ بَيْنَ إِنْ لم يكن فاعلاً في المعنى ، ولا مميّزاً لعدد ؛ فنقول :
«عِنْدِي شَيْبَرٌ مِنْ أَرْضٍ ، وَقَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ ، وَمَنْوَانٌ مِنْ عَسَلٍ وَتَمَرٍ ،
وَعَرَسْتُ الْأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ ، وَلَا نقول : «طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ ، وَلَا «عِنْدِي
عَشْرُونَ مِنْ دَرَمٍ» .

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبِقًا (٢)

= قلت : لاختلاف بين أحد من العلماء الذين جعلوا «جاره» تمييزاً في أنه من قبيل تمييز النسبة ، أما ابن هشام فالأمر عنده ظاهر ؛ لأنه جعل هذا النوع كله من تمييز النسبة ، وأما على ما ذكرناه قريباً من الفرق بين بعض المثل وبعضها الآخر فهو أيضاً من تمييز النسبة ؛ لأن الضمير المذكور في الكلام ضمير مخاطب ، فهو معلوم ما يراد به .

فإن قلت : فهل يجوز أن أجعل «جارة» شيئاً غير التمييز ؟

قلت : قد ذهب جمهرة عظيمة من العلماء إلى أنه حال ، وأرى لك أن تأخذ به .

(١) «واجرد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بَيْنَ» جار مجرور متعلق بـ «واجرد» ، «إِنْ» شرطية «شِئْتَ» فعل ماضٍ فعل الشرط ، وضمير المخاطب فاعله «غَيْرٍ» مفعول به لـ «واجرد» ، «وَذِي» مضاف إليه ، «وَذِي» مضاف ، «العدد» مضاف إليه «وَالْفَاعِلُ» معطوف على «ذِي» المعنى ، منصوب بنزع الخافض أو مضاف إليه ، أو مفعول به للفاعل ، وهو مجرور تقديره بالإضافة أو منصوب تقديره على المفعولية أو على نزع الخافض «كُطِبَ» الكاف جارة لقول محذوف ، «طَبَّ» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نَفْسًا» تمييز «نُفِدَ» فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم في جواب الأمر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) «وعامل» مفعول به مقدم لقوله «قدم» الآتي ، «وعامل مضاف» و«التمييز» =

مَذْهَبُ سَيَبُويه — رحمه الله ! — أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله ، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف ؛ فلا تقول : « نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ » ولا « عندى درهما عشرون » .

وأجاز الكسائي ، والمازني ، والمبرد ، تقديمه على عامله المتصرف ؛ فتقول : « نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ ، وَشَيْبًا اشْتَغَلَ رَأْسِي » ومنه قوله :

١٩٤ — أَتَهْجُرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

= مضاف إليه ، قدم ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مطلقاً » منصوب على الحال من « عامل التمييز » ، والفعل ، مبتدأ « ذو » ، نعت للفعل ، وذو مضاف ، و « التصريف » مضاف إليه « نزراً » ، حال من الضمير المستتر في قوله سبق الآتي « سبقاً » ، سبق : فعل ماض مبني للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، والألف للاطلاق ، والجملة من سبق ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

١٩٤ — ينسب هذا البيت للخبيل السعدي ، وقيل : هو لأعشى همدان ، وقيل : هو لقيس بن الملاح العامري .

المعنى : ما ينبغي ليلي أن تهجر محبا وتتباعده عنه ، وعهدى بها والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه .

الإعراب : « أتهجر » ، الهزمة للاستفهام الإنكارى ، تهجر : فعل مضارع « ليلي » ، فاعل تهجر « بالفراق » ، جار ومجرور متعلق بتهجر « حبيبها » ، حبيب : مفعول به لتهجر ، وحبيب مضاف وها : مضاف إليه « وما » ، الواو واو الحال ، ما : نافية « كان » ، فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن « نفساً » ، تمييز متقدم على العامل فيه ، وهو قوله « تطيب » ، الآتى « بالفراق » ، جار ومجرور متعلق بتطيب « تطيب » ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليلي ، والجملة من تطيب وفاعله في محل نصب خبر « كان » ، =

وقوله :

١٩٥ — ضَيِّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمْلَا

وَمَا أَرْعَوَيْتُ ، وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا

وَوَافَقَهُمُ الْمَصْنَفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى ذَلِكَ ، وَجَعَلَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ قَلِيلًا .

== الشاهد فيه : قوله « نفساً ، فإنه تمييز ، وعامله قوله « تطيب » . وقد تقدم عليه ، والأصل « تطيب نفساً » ، وقد جوز ذلك التقدم الكوفيون والمازني والمبرد ، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه ، وهو — في هذا البيت ونحوه — عند الجمهور ضرورة ؛ فلا يقاس عليه .

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الرواية في بيت الشاهد :

* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ *

ونقل أبو الحسن أن الرواية في ديوان الأعشى هكذا :

أَتُوذِنُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَلَمْ تَكُنْ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وعلى هاتين الروایتين لا شاهد في البيت .

وقال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : والذي وجدته في ديوان أعشى همدان رواية البيت

كما رواه الشارح وأكثر النحاة ؛ ففيه الشاهد الذي يساق من أجله .

١٩٥ — البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة : « الحزم ، ضبط الرجل أمره ، وأخذه بالثقة » ارعويت ، رجعت إلى ما ينبغي

لي ، والارعواء : الرجوع الحسن .

الإعراب : « ضيعت ، فعل وفاعل « حزمي ، حزم : مفعول به لضييع ، وحزم

مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « في إبعادي ، الجار والمجرور متعلق بضييع ، وإبعاد

مضاف وباء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الأملا ، مفعول به للبصدر

« وما ، الواو عاطفة ، ما : نافية » ارعويت ، فعل وفاعل « وشيئاً ، تمييز متقدم على عامله

وهو قوله « اشتعلا ، الآتي « رأسي ، رأس : مبتدأ ، وباء المتكلم مضاف إليه « اشتعلا ،

فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرأس ، والالف

للاطلاق ، والجملة من اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

==

فإن كان العاملُ غيرَ متصرفٍ ؛ فقد منعوا التقديم^(١) : سواء كان فعلاً ، نحو :
« مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا » أو غيره ، نحو : « عِنْدِي عَشْرُونَ دِرْهَمًا » .

وقد يكون العاملُ متصرفاً ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع ، وذلك نحو :
« كُنْتُ بِزَيْدٍ رَجُلًا » فلا يجوز تقديم « رَجُلًا » على « كُنْتُ » وإن كان فعلاً متصرفاً ؛

= الشاهد فيه : قوله « شيئاً » ، حيث تقدم — وهو التمييز — على عامله المتصرف ،
وهو قوله اشتعل ، وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد ، والكسائي ، والمازني ، وابن مالك
في غير الألفية ، ولكنه في الألفية قد نص على ندرته هذا ، ومثله قول الشاعر :

أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمَنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا ؟

وقول الآخر :

وَلَسْتُ ، إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ ، بِضَارِعٍ وَلَا يَأْسِي — عِنْدَ التَّقْصِيرِ — مِنْ يُسْمَرِ

وقول ربيعة بن مقروم الضبي :

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيْدِ نَهْدَ مُقْلَصٍ كَدِيشٍ إِذَا عِظْفَاهُ مَاءٌ تَحْكَبَا

وجعل بعض النحاة من شواهد هذه المسألة قول الشاعر :

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِبًا وَلَمْ يُعْنَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمًا

والاستشهاد بهذا البيت الأخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون
« المرء » مبتدأً وجملة « قرعينا » في محل رفع خبره ، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين
يجعلون « المرء » فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده فلا شاهد فيه ، لأن التقدير على هذا
المذهب : إذا قر المرء عيناً بالعيش ؛ فالعامل في التمييز متقدم عليه وهو الفعل المقدر ،
إلا أن يدعى مدح أن تأخير مفسر العامل بمنزلة تأخير العامل نفسه .

(١) وربما تقدم على عامله وهو اسم جامد ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر

انقفاً ، كقول الراجر :

وَنَارُنَا لَمْ يَرْ نَارًا مِثْلَهَا قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ مَعَدَّةً كُلَّهَا

لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعلُ التعجب ؛ فمضى قولك : « كفى بزيد رجلاً »
مَا أَكْفَاهُ رَجُلًا^(١) .

(١) من القواعد المقررة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، ويجرى ذلك فى كثير من الأبواب ، ونحن نذكر لك ههنا بعض هذه التشابهات لتعرف كيف كان العرب يجرّون فى كلامهم ، ثم لتعرف كيف ضبط أئمة هذه الصناعة قواعدها ، ثم لتعود بهذا كرتك إلى ما سبق لك أن قرأته فى هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما نذكره لك .

(أ) المشتقات كلها — من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة — أشبهت الفعل فى مادته ومعناه ؛ فأخذت حكمه ، فرفعت الفاعل ، ونصب المتعدى منها المفعول .

(ب) ما ، ولا ، وإن ، ولات ، هذه الحروف أشبهت ليس فى المعنى ، فأخذت حكمها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

(ج) إن وأخواتها ، أشبهت الفعل فى معناه ، فرفعت ونصبت ، وقدم منصوبها وجوباً على مرفوعها ، بعكس الفعل ، ليظهر من أول وهلة أنها عملت هذا العمل لكونها فرعاً ، وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة .

(د) تشابهت « إلا ، و » غير ، فأخذت كل واحدة منهما حكم الأخرى ، فوقعت « غير ، أداة استثناء كإلا ، ووقعت « إلا ، صفة كغير .

(هـ) تشابهت « عسى ، و » لعل ، فجاء خبر عسى شذوذا مفردا كخبر لعل ، فى نحو « عسى الغوير أبوسا ، وجاء خبر لعل مضارعاً مقترناً بأن فى نحو « لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته . »

(و) أشبه الاسم الموصول أسماء الشرط ، لجاز أن تدخل الفاء فى خبر الاسم الموصول فى نحو « من يزورنى فإنى أكرمه ، كما تدخل فى جواب الشرط .

قد تم — بعون الله تعالى ، وحسن تأييده — الجزء الثاني من شرح العلامة د ابن عقيل ، على ألفية ابن مالك ، وحواشينا عليه التي سميناها د منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل ، وبليبه — إن شاء الله تعالى — الجزء الثالث ، مفتحاً بحروف الجر .

هذا ، وقد عنيّا بتحقيق مباحث الكتاب في هذه الطبعة ؛ فجاء — بحمد الله جلّت قدرته ! — على خير ما يرجى من الإلتقان ، وتلاقت فيه جميع شروح الكتاب وحواشيه على كثرتها ، فصار بحيث يغني عن جميعها ، ولا يغني عنه شيء منها .

كتبه المفتقر إلى عفو الله تعالى

محمد يحيى الدين محمد يونس

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثاني من « شرح ابن عقيل » على ألفية ب. مالك
وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل » ، بتحقيق « شرح ابن عقيل » ،

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٧	يستعمل القول بمعنى الظن	٥	لا التي لنفي الجنس
	أعلم وأرى	٥	تعمل « لا » ، عمل إن بشروط
٦٤	ذكر الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل	٦	أنواع اسم « لا » ، النافية ، وحكم كل نوع منها
٦٥	ما ثبت لمفعولى علم يثبت للثاني والثالث من مفاعيل هذه الأفعال	١١	حكم المعطوف على اسم « لا » ، إذا تكررت لا
٦٦	ما يتعدى لواحد من الأفعال يتعدى لاثنتين بالهمزة ، ويثبت لثانيتها ما يثبت للمفعول الثاني من مفعولى « كسا » ،	١٦	نعت اسم لا
٦٧	تتمة أفعال هذا الباب والاستشهاد لها	١٩	المعطف على اسم لا إذا لم تكرر لا
	الفاعل	٢٠	تأخذ « لا » ، مع همزة الاستفهام مثل ما تأخذه بدونها من الأحكام
٧٤	تعريف الفاعل	٢٤	إذا دل دليل على خبر « لا » ، حذف ظن وأخواتها
٧٦	حكم الفاعل التأخر عن فعله	٢٨	ألفاظ هذه الأفعال ، وأنواعها . ومعاني كل منها ، والاستشهاد على ذلك
٧٩	إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا تجرد الفعل عند جبهة العرب من علامة التثنية والجمع	٤٣	التعليق والإلغاء
٨٥	إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه	٤٦	يجوز إلغاء العامل المتوسط والمتأخر دون المتقدم
٨٦	وقف على اختلاف العلماء فى الاسم المرفوع بعد أداة الشرط	٥٢	علم بمعنى عرف ، وظن بمعنى اتهم ، ورأى بمعنى حلم
٨٧	يؤنث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا	٥	متى يجوز حذف المفعولين ، أو أحدهما ؟ ومتى لا يجوز ؟

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٨٨	يجب تأنيث الفعل في موضعين	١٢٨	أركان الاشتغال ، وشروط كل
٨٩	الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث		ركن منها
٩١	قد تحذف تاء التأنيث من الفعل	١٢٩	ضابط الاشتغال
	المسند لفاعل مؤنث من غير فصل بينهما	١٣١	المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المشتغل عنه
٩٤	إسناد الفعل إلى ما يدل على جمع	١٣٥	المواضع التي يجب فيها رفعه
٩٦	الأصل في الفاعل أن يلي الفعل ويعقبه المفعول ، وقد يخالف ذلك الأصل	١٠	المواضع التي يترجح فيها نصبه
٩٧	قد يجب تأخير المفعول وتقديم الفاعل عليه	١	متى يجوز الوجهان على السواء ؟
١٠٤	المفعول المتصل بضمير الفاعل ، والفاعل المتصل بضمير المفعول	—	متى يترجح الرفع على النصب ؟
	النائب عن الفاعل	١٤١	الفعل المتصل بضمير الاسم والمنفصل منه بحرف جر أو بإضافة سواء
١١١	إذا حذف الفاعل قام المفعول مقامه ، وأخذ أحكامه	١٤٢	الوصف العامل كالفعل
١١٢	تغيير صورة الفعل عند إسناده للمفعول		تعدى الفعل ولزومه
١١٤	لك في الفعل الأجوف الثلاثي إذا أسند إلى المفعول ثلاثة أوجه ، وإذا خيف لبس في أحد هذه الأوجه وجب تركه	١٤٥	تعريف الفعل المتعدى ، وعلامته
١١٩	يقوم مقام الفاعل : إما المصدر ، وإما الظرف ، وإما الجار والمجرور	١٤٨	الفعل المتعدى على ثلاثة أقسام
١٢١	متى وجد المفعول لم ينب عن الفاعل غيره	١٤٩	يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر ، فإن حذف حرف الجر انتصب المجرور
١٢٣	إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين فأيهما ينوب عن الفاعل ؟	١٥٣	إذا كان للفعل مفعولان تقدم منهما ما هو فاعل في المعنى ، وقد يجب ذلك ، وقد يمتنع
		١٥٥	يجوز حذف الفضلة إن لم يضر حذفها
		١٥٦	يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	التنازع في العمل		المفعول فيه
١٥٧	ضابط التنازع	١٩١	تعريف الظرف
—	ه قف على أنواع العاملين ، وما يشترط فيهما	١٩٢	حكم الظرف ، وبيان ما يعمل فيه
١٦٠	ه قف على خلاف النحاة في ترجيح أى العاملين ، ووجه ذلك	١٩٣	العامل في الظرف إما مذكور ، وإما محذوف : جوازاً ، أو جوباً
١٦٠	العامل المهمل يعمل في ضمير الاسم ، وإذا كان العامل في الظاهر هو ثانى العاملين لم يضم مع أولهما إلا المرفوع	١٩٤	كل أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية ، وإنما يقبل ذلك من أسماء المكان نوعان : المهم ، وما اشتق من مصدر فعله العامل فيه
	المفعول المطلق	١٩٨	الظرف على قسمين : متصرف ، وغير متصرف
١٦٩	تعريف المفعول المطلق	٢٠٠	ينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيراً ، وعن ظرف المكان قليلاً
١٧٠	يعمل فيه الفعل ، أو الوصف ، أو المصدر		المفعول معه
—	ه قف على شروط الفعل والوصف اللذين يعملان في المفعول المطلق	٢٠٢	تعريف المفعول معه ، وبيان العامل فيه
١٧١	أيهما أصل للآخر : الفعل ، أو المصدر ؟	٢٠٣	ه قف على اختلاف العلماء فيما يجوز أن يكون مفعولاً معه
١٧٢	المفعول المطلق على ثلاثة أنواع	٢٠٤	قد ينصب المفعول معه ولم يتقدمه في اللفظ فمل
١٧٣	ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة عدة أشياء	٢٠٦	الاسم الواقع بعد الواو على ثلاثة أضرب
١٧٤	ما يجب لإفراده من المصادر ، وما يجوز تثنيته وجمعه		الاستثناء
١٧٥	حذف العامل في المفعول المطلق إما ممتنع ، وإما جائز ، وإما واجب المفعول من أجله	٢٠٩	حكم المستثنى الواقع بعد « إلا » ،
١٨٥	تعريف المفعول له ، وحكمه	٢١٦	حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه
١٨٧	المفعول له على ثلاثة أنواع ، وحكم كل نوع	٢١٨	حكم الاستثناء المفرغ

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٢٧٠ متى يجوز تقديم الحال على العامل		٢١٩ حكم «إلا» إذا تكررت للتوكيد	
فيه ؟ ومتى يمنع ذلك ؟		٢٢٢ حكم «إلا» إذا تكررت لغير توكيد	
٢٧٤ قد يتعدد الحال وصاحبه واحد		٢٢٥ حكم المستثنى بغير وسوى ، وحكم	
أو متعدد		« غير » نفسها	
٢٧٦ الحال على صريين : مؤسسة ، ومؤكدة		٢٣٢ حكم المستثنى بليس ولا يكون ،	
٢٧٨ الحال قد تكون جملة ، بشرط		وبخلا وعدا	
أن يكون لها رابط		٢٣٨ حكم المستثنى بحاشا	
٢٨١ هـ قد يجب أن يكون الرابط		الحال	
الضمير ، ومواضع ذلك		٢٤٢ تعريف الحال	
— قد يجوز الربط بالضمير ،		٢٤٤ الأكثر في الحال أن يكون مشتقا	
وبالواو ، وبهما		وأن يكون منتقلا	
٢٨٣ يحذف عامل الحال : جواز آ ،		٢٤٥ المواضع التي تأتي فيها الحال جامدة	
أو وجوبا		٢٤٨ لا تكون الحال إلا نكرة ، وقد	
التمييز		تجىء معرفة على التأويل بنكرة	
٢٨٦ تعريفه ، وبيان أنواعه ، وحكمه		٢٥٢ قد تقع الحال مصدرا منسكرا	
٢٨٩ هـ حكم التمييز الواقع بعد أفعل		٢٥٦ حق صاحب الحال أن يكون	
التفضيل		معرفة ، وقد يكون نكرة بشرط	
٢٩٠ يقع التمييز بعد كل ما يقتضى التعجب		أن يكون معه مسوغ ، وبيان	
٢٩٢ ما يجوز جره بمن من التمييز ،		مسوغات ذلك	
وما لا يجوز		٢٦٣ لا يتقدم الحال على صاحبه المحرور	
— لا يجوز تقديم التمييز على العامل		بالحرف ، ويتقدم على غيره	
فيه ، واختلاف العلماء في بعض		٢٦٦ لا يجىء الحال من المضاف إليه ،	
مسائل من ذلك		إلا في ثلاثة أحوال	

تمت فهرس الجزء الثانى ، والحمد لله أولا وآخرا

وصلاته وسلامه على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه